

٢١٧

ملتنقى الابحر، للحلبي، ابراهيم بن محمد ١٢٥٦ هـ
كتبت سنة ١١٧٥ هـ

م . ح

١٥٨٠ ق ١٧ س ١٨٠٨ اسم

نسخة حسنة، خطها نسخ، طبع

٥٨٢٦

الاعلام ٦٦:١ معجم المطبوعات ١٣:١

١ - المذهب الحنفي، فقه المذاهب الاسلامية

أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

١/١٢٠٢

5847

الحمد لله بحرب قلم كثير

٢٠٠٢ . الخليلي وحيد

متن المتن للمسيح ابن ابيهم الخليلي

من نعم الله سبحانه على عبده الفقير
اليه جنته يومه صديقي بن
محمد بن سينا بن
عفي عنهم
الخير ٢٣٣٧

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النصوص

١٩٩٦	٥٨٢٦	الرقم:
١٩٩٦	٥٨٢٦	الرقم:
١٩٩٦	٥٨٢٦	الرقم:
١٩٩٦	٥٨٢٦	الرقم:
١٩٩٦	٥٨٢٦	الرقم:
١٩٩٦	٥٨٢٦	الرقم:
١٩٩٦	٥٨٢٦	الرقم:
١٩٩٦	٥٨٢٦	الرقم:
١٩٩٦	٥٨٢٦	الرقم:
١٩٩٦	٥٨٢٦	الرقم:

٥٨٢٦ (٥٨٢٦)

الحمد لله بحرب قلم كثير

كتاب الطهارة	فصل في وجوب الطهارة بالماء المطلق	فصل تشرح البيهقي
باب التيمم	باب المسح على الجمجمة	باب الحيضة
فصل المستحاضة	باب الأنجاس	كتاب الصلاة باب الأذان
باب شروط الصلاة	باب صفة الصلاة	فصل ينبغي الخشوع في الصلاة
فصل يجب السلام	فصل الجماعة	باب الحد في الصلاة

فصل وكونه عبثاً في الصلاة	فصل التراويح	فصل يصل الكسوف
فصل في الاستسقاء	باب فضاء الهواء سجود الشهور	باب سجود الشهور
باب صلاة المريض	باب سجود التلاوة صلاة المسافر	باب صلاة المسافر
باب الجمعة	باب العيد صلاة الخوف	باب صلاة الخوف
باب الناييز	فصل المدة عليه	باب الشهر

كتاب الطهارة
باب الوضوء
باب التيمم
باب المسح على الجمجمة
باب الحيضة
كتاب الصلاة
باب الأذان
باب الإقامة
باب شروط الصلاة
باب صفة الصلاة
باب الجماعة
باب الحد في الصلاة
باب التراويح
باب سجود الشهور
باب سجود التلاوة
باب صلاة المسافر
باب صلاة الخوف
باب العيد
باب الناييز
باب المدة عليه
باب الشهر

باب ١٦	كتاب ١٦	باب ١٦
الصلاة في الكعبة	الزكاة	زكاة السواجم
فصل ١٧	فصل ١٧	فصل ١٧
وليس في اقل من ثلاثين من البقر زكاة	وليس في اقل من اربعة عشر من الغنم زكاة	اذا كانت الخيل سائمة
باب ١٨	باب ١٨	باب ١٨
زكاة الذهب والذهب	العاشر	الركل
باب ١٩	باب ١٩	باب ٢٠
زكاة الخارج	المصرف	صدقة البقر
كتاب ٢٠	باب ٢١	فصل ٢٢
الصوم	موجب البسم	باب ٢٣

فصل ٢٢	باب ٢٣	كتاب ٢٣
نذر صوم يومي العيد	لما اعتكاف الحج	الحج
فصل ٢٤	فصل ٢٥	باب ٢٦
فاذا دخل مكة	ان لم يدخل الحرم مكة	الفران والتمتع
باب ٢٦	فصل ٢٨	باب ٢٩
الجنائيات	وان قتل محرم	مجاورة البيات
	صيد بر	بلا احرام
باب ٣٠	باب ٣١	باب ٣٢
الاحكام	الحج عن الغني	البصري

كتاب ١٦
باب ١٦
باب ١٧
باب ١٨
باب ١٩
باب ٢٠
باب ٢١
باب ٢٢
باب ٢٣
باب ٢٤
باب ٢٥
باب ٢٦
باب ٢٧
باب ٢٨
باب ٢٩
باب ٣٠
باب ٣١
باب ٣٢

باب ٣١	كتاب النكاح	الحج والعمرة
باب ٣٢	كتاب الكفاية	ووضع تزويج
باب ٣٣	كتاب الرقيق	فتح الكافر
باب ٣٤	كتاب الرضاع	الطلاق
باب ٣٥	كتاب الطلاق	الطلاق
باب ٣٦	كتاب الطلاق	قال أنت طالق

باب ٣٧	كتاب الطلاق	قال أنت طالق
باب ٣٨	كتاب الطلاق	قال أنت طالق
باب ٣٩	كتاب الطلاق	قال أنت طالق
باب ٤٠	كتاب الطلاق	قال أنت طالق
باب ٤١	كتاب الطلاق	قال أنت طالق
باب ٤٢	كتاب الطلاق	قال أنت طالق

كتاب الطلاق
باب ٣٧
باب ٣٨
باب ٣٩
باب ٤٠
باب ٤١
باب ٤٢

باب ٥١	باب ٥٠	باب ٤٩
النفس	وفقة الجبل البقيع على أبيه	كتاب الاعتراف
باب ٥٢	باب ٥١	باب ٥٠
عشق البعير	عشق المبرم	الحلف بالعتق
باب ٥٣	باب ٥٢	باب ٥١
العتق على جعل	التدبير	الاستعداد
كتاب ٥٤	باب ٥٣	باب ٥٢
الايمان	وجوه القسم	اليمين في الرخول والخروج والسكنى
باب ٥٥	باب ٥٤	باب ٥٣
اليمين في كل الشيء	اليمين في الكفارة والسرا	اليمين في السمع

باب ٥٦	باب ٥٥	باب ٥٤
اليمين في القرب والقتل	كتاب ٥٥	باب ٥٤
باب ٥٧	باب ٥٦	باب ٥٥
السراقة على الزنا	حد الشرب	حد الغضب
باب ٥٨	باب ٥٧	باب ٥٦
في التزوير	كتاب ٥٦	باب ٥٦
باب ٥٩	باب ٥٨	باب ٥٧
في كيمية القتل	فكح الطريق	السير
باب ٦٠	باب ٥٩	باب ٥٨
الغنائم وفسختها	وفقة الغنيمة	الاستعداد الكفار

كتاب الاعتراف
باب ٥١
باب ٥٢
باب ٥٣
باب ٥٤
باب ٥٥
باب ٥٦
باب ٥٧
باب ٥٨
باب ٥٩
باب ٦٠

كتاب ٨٥	مصر ٨٦	باب ٨٧
الكفالة	ولو مع الاصل	كفالة الرجلين
كتاب ٨٦	كتاب ٨٧	مصر ٨٨
الموالة	الفضا	وانت انت الحق
مصر ٨٩	مصر ٩٠	مصر ٩١
اذا شهدوا	ويجوز فضا	ولو حكم الخصمان
المرأة	كتاب ٩١	كتاب ٩٢
من حايه	مصر ٩٣	كتاب ٩٤
شكوى	مات نصراني	الشهادات
مصر ٩٥	باب ٩٦	باب ٩٧
يشهد بكلاما	من تقبل شهادته	الاختلاف
شعره	ومن لا تقبل	

باب ٩٣	باب ٩٤	كتاب ٩٥
وشهادة على	الشهادة	الوكالة
باب ٩٥	مصر ٩٦	باب ٩٧
الوكالة بالبيع	لا يبيع	الوكالة بالقبض
باب ٩٦	كتاب ٩٧	باب ٩٨
عزل الوكيل	الدعوى	التألف
مصر ٩٩	باب ١٠٠	مصر ١٠١
لو قال فواليد	دعوى الرجلين	التنازع
باب ١٠١	كتاب ١٠٢	باب ١٠٣
دعوى النسب	الافراد	الاستثناء
		وملح معناه

باب ١٠٤
باب ١٠٥
باب ١٠٦
باب ١٠٧
باب ١٠٨
باب ١٠٩
باب ١١٠
باب ١١١
باب ١١٢
باب ١١٣
باب ١١٤
باب ١١٥
باب ١١٦
باب ١١٧
باب ١١٨
باب ١١٩
باب ١٢٠
باب ١٢١
باب ١٢٢
باب ١٢٣
باب ١٢٤
باب ١٢٥
باب ١٢٦
باب ١٢٧
باب ١٢٨
باب ١٢٩
باب ١٣٠
باب ١٣١
باب ١٣٢
باب ١٣٣
باب ١٣٤
باب ١٣٥
باب ١٣٦
باب ١٣٧
باب ١٣٨
باب ١٣٩
باب ١٤٠
باب ١٤١
باب ١٤٢
باب ١٤٣
باب ١٤٤
باب ١٤٥
باب ١٤٦
باب ١٤٧
باب ١٤٨
باب ١٤٩
باب ١٥٠
باب ١٥١
باب ١٥٢
باب ١٥٣
باب ١٥٤
باب ١٥٥
باب ١٥٦
باب ١٥٧
باب ١٥٨
باب ١٥٩
باب ١٦٠
باب ١٦١
باب ١٦٢
باب ١٦٣
باب ١٦٤
باب ١٦٥
باب ١٦٦
باب ١٦٧
باب ١٦٨
باب ١٦٩
باب ١٧٠
باب ١٧١
باب ١٧٢
باب ١٧٣
باب ١٧٤
باب ١٧٥
باب ١٧٦
باب ١٧٧
باب ١٧٨
باب ١٧٩
باب ١٨٠
باب ١٨١
باب ١٨٢
باب ١٨٣
باب ١٨٤
باب ١٨٥
باب ١٨٦
باب ١٨٧
باب ١٨٨
باب ١٨٩
باب ١٩٠
باب ١٩١
باب ١٩٢
باب ١٩٣
باب ١٩٤
باب ١٩٥
باب ١٩٦
باب ١٩٧
باب ١٩٨
باب ١٩٩
باب ٢٠٠

وبه اسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا للتفقه في الدين الذي هو جليل الدين . وفضل المير . وميراث
الامير . والميراث . وحجة الدامغة على الحق اجيب . وحجة السالكة الى علي بن
الصلوة والسلام على خير خلق الله المبعوث رحمة للعالمين . وعلى اله واصحابه
والتابعين . والعلماء العاملين . **قوله** فيقول المفسر الحزبه الفتى ابراهيم بن محمد بن
ابراهيم الحنبلية قد سألني بعض طالبو الاستفادة ان اجمع كتابا يشتمل على مسائل
القدوري والخنار والكنز والوقاية بعبارة سهلة غير مغلفة فاجبت الى ذلك
واضفت اليه بعض ما يحتاج اليه من مسائل الجمع ونبذة من المهدية ومرت
بذكر الخلاف بين ائمتنا وقد تمت من اقاويلهم ما هو الاربع والاقوى واخرت
غيره الان فيقدم بما يفيد الترميم . **واما** الخلاف الواقع بين المناخرين اوبين
الكتب المذكورة **فكل** ما صدرته بلفظ قبل او قالوا وان كانا مقرونا بالاصح
وضوح فانه مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك ومتى ذكرت لفظ التسمية في
غيره تندر على مرجحها فهو لا ييوسف ومحمد رصدا ولم آل جهلا في التسمية
على الاصح والاقوى وما هو مختار للفتوى وجبنا جمع فيه الكتب
المذكورة سمينه ملتقى الاجر لوافق الاسم المسمى والله سبحانه تال ان يجعله
خالصا لوجه الكريم وان ينفع به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتي الله
بقلب سليم **قال** الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا

الانبياء

فكل

وجوهكم

وجوهكم وايديكم الى الارض وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين قفروا
الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس والوجه ما بين قصاص الشعر وغسل
الذق . وشحمتي الاذنين . فيفرض غسل ما بين العذار والاذن خلافا لابي يوسف
والرفقان والكبان بدخلان في القل والفروض في مسح الرأس مقدار الربع
وقيل بجزء وضع ثلث اصابع ولو مده اصبع او اصبعين لا يجوز ويفرض مسح
ربع الذق في رواية والاصح ما يلاقى الشرة وسنن غسل اليدين الى الرسغين ابتداء
والتسمية وقبل مسحة . **والسوا** لا يغسل الفم عيانه والانتفيماء وغسل الخبة
والاصابع هو المختار وقبل هو في الخبة فينبذ عند الامام ومحمد وثالث الغسل
والنية والترتيب المنصوص . **وسنن** غسل الرأس بالمسح وقيل هذه الثلثة مسحة . **والاول**
ومسح الايمن بما الرأس وسنن التيام ومسح الرقبة والمعاني النافذة له خروج
شئ من احد السبطين سوى ریح الفرج والذكر وخروج نجس من البدن ان سال
بنفسه الى ما يحق حكم التطهير والقي ملا . **والفم** ولو طعم ما اراد او تم الوضوء لا يبلغا مطلقا
خلافا لابي يوسف في الضاع من الجوف وبشرط طه الدم المانع والفرج ما اوة البراق
لا الملا خلافا لمحمد وهو يعتبر اتحاد السبب بجمع ما قايلا قليلا وابو يوسف اتحاد
المحل . **وما** ليس جديا بسنن . **والجنون** والشكر والاعمال . **وفقهة** بالغ في صلوة
ذات ركوع وسجود ومباشرة فاحشة خلافا لمحمد ونوم مضطجع او شكي او
مستند الى مالوازل سقط لا نوم قاعدا او قائما او ركعا او ساجدا ولا خروج
دودة من جرح او لم سقط منه ومتى ذكر واخره وفرض الغسل الفم والانتفيم
وسائر البدن لا دلالة في ولا ادلالا داخل حدة الالف وسنن غسل يديك

مسح

ويجوز ان كانت الوضوء الادوية وشئت الفعل المستوعبة ثم عمل الرجلين
لا في مكانه ان كان في مستقع الماء وليس على المرفق نصف صغيرها ولا يمتدحان على اصلها
وفرض لا تزال المني ذى دفع وشهوة ولو في نوم عند انفضاله لا ضرر وجلا
لا في يوسف ولو في مستقع لم يذكروا اختلاط بل لا ولو مذبذبا خلا لا في
ولا يلج خشفة في قبل او دبر من آدمي وان لم ينزل على الفاعل والمفعول ولا نفقا
حيض ونفاس لا يذوق ووردي واختلاط بل لا يلج ولا يلج في بهيمة او ميت بل لا يزال
ومن الجمعة والعبد والامه وعرفة ووجب للميت كفاية وعلم من العلم خبا
والاندب ولا يجوز محدث من مصمت الا بغلاف النقص لا التصل في الصم وكرم
بالكم ولا ضرر في سورة البقرة وللجنب حوله السجد الا للضرورة ولا
قوة القرن وكود وراية الاعلى وجه الدعاء والثنا ويجوز له الذكر والشيخ
والدعاء والحاض والنفس كالجنب **فصل** ويجوز الطهارة بالماء المطلق كما
السماء والعين والبشر والادوية والجمادى وغير طاهر بعض اوصافه كالتراب و
والزعران والضايون او اثنين بالكت لا بما خرج عن طبعه كقوة الاوراق او في
غيره او بالطين كالاشربة والخل وما الورود وما الباقلا والمرق ولا بما قيل في
فيه نجس ما لم يكن غديرا لا يحرل طرفه النجس في طرفه الاخر او لم يكن غديرا
في عش وعنفه ما لا يتخسر الا في الغرف فانه كالجارى وهو ما يذهب
نبته فيجوز الطهارة به ما لم ير اثر النجاسة وهو لون او طعم او ريح والماء المستعمل
طاهر غير مطهر هو المختار وعن الامام انه نجس مغلظ وعند ابي يوسف تحققت
وهو ما يستعمل لقربة او لرفع حدث خلافا لغيره وبصير مستعملا اذا انفصل

ولا يلج

عن البدن

عن البدن وقيل اذا استقر في مكانه ولو لم يمسح في البئر بل انبته ففصل
الماء والرجل نجس عند الامام والاصح ان الرجل طاهر والماء مستعمل
وعند ابي يوسف مما جالها وعند محمد الرجل طاهر والماء طهور وموت
ما يعيش في الماء لا ينجس السمك والصفدع والسرطان وكذا موت ما لا نفس
ساية كالبق والذباب والزبور والعقرب وكل اصاب دية فقد طهر الا جدد
الا في كرامة والخنزير نجس عنه والفيل كالتبع وعند محمد كالتنوير والواو ما
طهر جلده بالذباغ طهر بالزقوة وكذا الحية وان لم يوكل وشعر الميت وعظمها و
عصها وفروها وحافرها طاهر وكذا شعر الانسان وعظمه فيجوز الصلوة
معه وان جاوز قدر الدرهم وبول ما يوكل نجس خلافا لغيره ولا يشرب ولو
للتدوي خلافا لابي يوسف **فصل** ننزع البئر لوقوع نجس نجس في روث ونجس
ما لم يبتكر ولا ينجس نجس وعصفور فانه طاهر واذا علم وقت الوقوع حكم بالنجس
من وقت والا في يوم وليلة ان لم ينفع الواقع ولم ينفع ومن ثلثة ايام
ولما لم ينفع او ينفع وقال لا في وقت الوجدان وعشرون دلو او سطا
الى ثلثين يموت ضوفاة وعصفور او سلم برص واربعون الى سبعمائة
حامة او دجاجة او ستور وكه نجس كلب او شاة او آدمي وانتفاخ الحيوان
او نقي وان لم يمكن نزحها نزع قدر ما كان فيها وبقي ينزع ما في دلو
الى ثلثة مائة وما زاد على الوسط احتسب به وقيل بغيره في كل يرد لونه او
وسور الا في الفرس وما يوكل لحم طاهر وسور الخيل والخنزير يوكل
البهايم نجس وسور الهرة والذجاجة والخلاة وسباع الطير وسواكن الببوف

كالجثة والقارة مكره وسور المصل والمخاض كولا يتوضأ به ان لم يجد غيره
 ويستم ويأقذم جاز وعرق كل شيء كسور وان لم يوجد الا سبيد التيمم
 ولا يتوضأ به عند ابي يوسف وبه يفتي وعند الامام يتوضأ به
 وعند محمد يجمع بينهما **يستم** يتيم المسافر وهو خارج المصلي بعد
 عن الماء ميلا او لمن خاف زيادته او بطوبيره او لخوف عداوة وسبع او
 عطش ولقد التمسنا من جنس الارض كالتراب والرمل والتربة والجص
 والكل والورنيخ والحجر ولو بلا نفع خلافا لمحمد وخصه ابو يوسف بالتراب
 والرمل ويجوز بالنفع حال الاختيار خلافا له وشروطه الجهر عن سبيل الماء
 حقيقة او حكما وطهارة الصعيد والاستيعاب في الاصح والنية ولباد
 في نية قربة مقصودة لا تنفع بدولة الطهارة فلو يتيم كافر للاسلام
 لا يجوز صلواته به خلافا لابي يوسف ولا يشترط تعيين الحدث والجنابة
 هو الصحيح وصفه ان يضرب يديه على الصعيد فينفضهما ثم يمسح بهما وجهه ثم
 يمسح بهما كذا وبمسح بكفتي ظهريه الارض وباطنهما مع المرفق
 ويستوى في الجنب والحدث والحائض والنفساء ويجوز قبل الوقت
 وبصلته ما شاء في فرض ونفل كالوضوء ويجوز لخوف فوت صلاة جنازة
 او عيدين او كذلك بعد شروعه متوضئا وسبق حدثه خلافا لهما
 لا لخوف فوت جمعة او وقتية ولا ينقض ردة بل ناقض للوضوء والفدية
 على ما كاف لظهارته وعلى استعماله فلو وجبت وهو في الضوطة بطلت
 صلواته لان حصلت بعدها ولو نسيه المسافر في رحله وصل بالتيتم

ينفض

لا يعيد

لا يعيد وقال ابو يوسف يعيد ويستحب لراحي الماء ثانيا وضوفا الى اخر الوقت
 ويجب طلبان ظن قربة قدر غلوة والافلا ويجب شرا الماء ان كان له
 ثمنه ويبيع بمن الشراء والافلا وان كان مع رفيقه ماء طلبه فان منع
 يتيم وان يتيم قبل الطلب والجنب في المرفوف البرد جاز خلافا لهما ولا
 يجمع بين الوضوء واليتم فان كان اكثر الاعضاء جرحا يتيم والا غسل الصحيح
 ومسح على الجرح **السبح** يجوز بالاستسنة من كل حدث موجب للوضوء
 لامن رجب عليه الفسل ان كانا ملبوسين على طهر تام وقت الحدث يوما
 وليلة للمقيم وثلاثة ايام وليلتهما للمسافر من وقت الحدث وفرضه قدر
 ثلث اصابع من اليد على الاعلى وستة اذنين من اصابع الرجل وبعد اليك
 مفرا باصابعه خطوطا مرة واحدة ويمنع الخرق الكبير وهو ما يبد منه قدر
 ثلث اصابع الرجل اصغرها وجمع في خف لا في خفين بخلاف الجاسة وينقض
 ناقض الوضوء ونزع الخف ومضى المدة ان لم يخف تلف رجله من البرد
 فلو نزع او مضى وهو متوضئ غسل رجله فقط وخروج اكثر القدم
 الى ساق الخف نزع ولو مسح مقيم فمسا فرب يوم وليلة تتم مدة المسافر
 ولو مسح مسافرا قام تمام يوم وليلة نزع والائتماء والمعدوران
 ليس على الانقطاع فكما الصحيح والاصح في الوقت لا بعد خروجه ويجوز
 المسح على الجرموق فوق الخفان ليسه قبل الحدث وعلى الجوب مجدا او
 منفلا وكذا على الثخينين في الاصح عند الامام وهو قولهما لا على عامة
 وفلسفة وبرقع وققازين ويجوز المسح على الجبيرة وخرقة الفرسه ونحوها
 بورك

الغلق
 ثلث مائة خطوة
 الاربع مائة

وان شد عابلا وضوء وهو كالفصل فيمن مع ولا يتوقت ويسمع على كل
 العصا بته مع فرجتها ان ضيق حلقها كان تحتها جراحة او لا وبكفي مسيح اكثر مما
 فان سقطت عن برء بطل والا فلا ولو تركه من غير عذر جاز خلافا لهما
 وضع على شقاق دجلة دواء لا يصل الماء تحت حجر به اجراء الماء على ظاهر الدوا
 ولا ينفق لانيته في مسح الخف والراس **الحج** هو دم ينفضه دم فرة بالغة
 لا ادم بها واقية ايام ولياليها وصلى يوسف يومان واكثر ثلاث واكثر
 عشرة وما نقص عن اقله وزاد على اكثره وهو استنحاضه وما زاد المنة من
 الا لوان في مده سوي البيض الخالص فهو جف وكد الظهر **الغسل** بين الذين
 فيها وهو منع الصلوة والوضوء وتغيبه دونها ودخول المسجد والطواف **الحج**
 وقربان ما تحت الازار وعند محمد قربان الفرج فقط وبكر مستحل وشهاؤ
 انقطع تمام الغشة حل وطهرا قبل الغسل وان انقطع لاق لا يحل وطهرا حتى
 تغسل او تمنى عليها **الحج** وقت صلو كاملة وان كان دونا عادتها لا يحل وان
 اغتسل واقل الطهر خمس عشرة يوما ولا حد لاكثره الا عند نصب العادة
 في زمن الاستمرار واداد الدم على العادة فان جاوز الغشة فالزائد كله استنحاض
 ولا يحصى وان كانت مبدأة وزاد على الغشة فالعشر جف والزائد كله استنحاض
 والتفاس دم يعقب الولد وحكم الحيض ولا حد لاقه واكثره اربعون يوما
 وما زاد الحامل حال الحمل وعند الوضع قبل خروج اكثر الولد استنحاض وان زاد على
 اكثر ولها عادة فالزائد عليها استنحاض والا فالزائد على الاكثر فقط استنحاض
 والعادة ثبتت وشغل غرة في حيض والتفاس عند ابي يوسف وبه يفتى وعند
 شغل

جاز في استنحاضه
 جاز في استنحاضه

لا بد

لا بد من العاودة ونفاس التوأمين من الاول خلافا لمحمد وانقضاء الغدة من
 الآخر اجماعا والتسقط ان ظهر بعض خليفه وهو ولد تبصره امه نفا والامه
 ام ولد ويقع الطلاق للعلق بالولد وتنقض به العدة ودم الاستحاضة
 كرماف دائم لا يمنع صلوة ولا صوما ولا وطنا **فصل** المستحاضة ومن به
 سلس يولد او سطلاق بطن او انفلات درج او رفاف دائم او جرح لا يرقا ينقض
 لوقت كل صلوة ويصلون به في الوقت مثا فان فرض ونقل وبطل جرح
 فقط وقال زفر بدخوله فقط وقال ابي يوسف بانه ما كان فالمتوضي وقت
 الفجر لا يصل به بعد الطلوع الا عند زفر والمتوضي بعد الطلوع يصل به الظهر
 خلافا لابي يوسف والمعدور من لا يفتي عليه وقت صلوة الا والعذر الذي
 ابتلى به يوجد فيه **الاجل** يظهر بدن المصلي وثوبه من الخجل الحقيقي بالماء وبكل
 ما يع طاهر من كل حال وما الورد لا الدهن وعند محمد لا يطهر الا بما والخف
 ان تنجس له جرم بالذلك المبالغة ان جف خلافا لمحمد وكذا ان لم يجف
 عند ابي يوسف وبه يفتى وان تنجس بما يع فلا بد من الغسل والتمني نجس
 وبطهران ليس بالمرأ ولا يغسل والتيف وخوم بالمسح مطلقا والارض
 بالجفاف وذهاب الاثر للصلوة لا التيمم وكذا الاجر المفروش والخش
 المنسوب والشجر والكل غير المقطوع هو المختار والمقطوع
 لا بد من غسل وطهارة المرنى بزوال عينه ويعفى اثر شق زواله وغير
 المرنى بالغسل ثلثا او سبعا والعصر كل مرة ان امسك عصره والا فبالتحفيف
 كل مرة حتى ينقطع النقاظر وقال محمد بعدم طهارة غير المنعصر ابد او

على المصحف
 او تعقب النص

ويظهر بساط نخس حرجي الما عليه يوما وليلة ونحو الروث والعدرة
 بالحرق حتى يصير رمادا عند تحته هو الخنار خلا فالأبي يوسف وكذا
 يظهر جاد وقع في الملمحة فضا طحا وعفى قدر الدرهم مساحه كعرض
 الكف في الرقيق ووزنا بقدر مثقال في الكنيف من نخس معقظ كالدم
 والبول وأوس صغيرا يأكل وكل ما يخرج من بدن الأدي في موجب التظهير
 والخرواض الدجاج ونحوه وبول الحمار والتمرة والفان وكذا الروث
 والنخس خلا فالهما وما دون أربع الثوب من مخفف ببول الفرس وما
 بول كل وخر طير لا يؤكل وبول انتفخ مثل راوس الأبرعفو ودم السمك
 وخر طير ما كولا طاهرا إلا الدجاج والبق ونحوها ولعاب البغل والحمار
 طاهر وعند أبي يوسف مخفف وماء وركب على نخس كعكسه ولو
 لفت ثوب طاهر في رطب نخس فظهرت فيه رطوبة ان كان بحيث لو عصر
 فظهر نخس والآ فلا كالوضع رطبا على مطبق بطن نخس جاف ولو نخس
 طرف فنبه وغسل طرفا بلا خمر حكم بظاهرة كخطه بالت عليها خمر
 تدوسها ففسل بعضها او ذهب ظهر كلها وانفخ الميتة ولبنها طاهر
 خلا فالهما والاستنجاء ستة من كل ما يخرج من احد السبيلين غير الريح
 وما بين فيه مد دل بمسح بخوج حتى ينقيه يدبر بالآخر الأول وقبل
 بالثاني ويدبر بالثالث في الصف وقبل الوجه بالاول ويدبر
 بالثاني والثالث في الشتاء وفضله بالما بعد الخ افضل بفعل
 يدبر اولاً ثم الخرج بطن اصبع واصبعين او ثلاث لا يرفسها

وربما

وربما بلغة ان لم يكن صائما ثم يفضل ثانيا ويجب ان جاوز النخس الخرج اكثر
 من درهم ويعتبر ذلك في موضع الاستنجاء ولا يستنجى بعظم وروث وطعام
 ويمسح بركه استقبال القبلة ويستند يارها ببول ونحوه ولو في الخلا **كتاب الصلوة**
 وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني وهو البياض المفروض في الافق الى طلوع الشمس
 ووقت الظهر من زوالها الى ان يصير ظل كل شئ مثليه سوى فني الزوال
 وقالوا الى ان يصير مثلا ووقت العصر من انتهاء وقت الظهر الى غروب الشمس
 ووقت المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو البياض الكاين في الافق بعد
 الحمرة وقالوا هو الحمرة ويهتدى بوقت العشاء والمغرب من انتهاء وقت المغرب
 الى الفجر الثاني ولا يقدم الترتيب والالتزام من لم يجد وقتها لا يجبان عليه
 ويستحب السفر بالاجر بحيث يمكن اداؤه بتربل اربعين آية او اكثر ثم ان ظهر
 فساد الظهارة يمكنه الوضوء واعادته على الوجه المذكور والابرأ بظهر الضيف
 وتأخير العصر ما لم تنقصر الشمس والغت الى ثلث الليل والنور الى آخره لمن
 ينشئ بالانتهاء والاقبل التوهم ونجس ظهر الشتاء والمغرب ونجس العصر
 والعشاء يوم الغيم وتأخير غيرها ومنع عن الصلوة وسجدة التلاوة وكونه
 الجنازة عند الطلوع والاستواء والغروب الا عصر يومه وعن التنفل
 وركعتي الطواف بعد صلوة الفجر والعصر لا عن فضا فائته وسجدة بلاوة
 وصلوة جنازة وعن التنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ستة وقبل المغرب و
 ووقت الخطبة ان كانت وقبل صلوة العيد وعن الجمع بين صلاتين
 في وقت الأبرقة ومزدلفة ومن طهرت في وقت عصر وعشاء صلتها

والأبرقة طهرتها الخبز او القمح

فقط و هو اهل فرض في آخر وقت بفضيلة لا يحضرت فيه **باب الاذان**
 حق للفرائض دون غيرها ولا يؤذن للصلوة قبل وقتها وبعدها فيه لوفيل
 خلافا لابي يوسف في الفجر يؤذن للفائنة ويقيم وكذا الاول الفوائت و
 وحتر فيه للبول وكره تركها للمسجد لا المصل في بيته في المصروند بالمها للثلاث
 وصقة الاذان معروفة ويزاد بعد فلاح اذان الفجر الصلوة خير من التوم
 مرتين والاقامة مثله ويزاد بعد فلاحها قد قامت الصلوة مرتين و
 ويترسل فيه ويجدر فيها ويكره الترجيع والتلحين ويستقبل بها القبلة
 وتحول وجهه يمنة ويسرة عند حتى على الصلوة وحتى على الفلاح ويستند
 في صومعته ان لم يفدر التحول واقفا ويجعل اصبعه في اذنيه ولا يتكلم في
 في اثنتاهما ويجلس في الاذان في المغرب فيفضل بركة وقال لا يجلس خفيفة
 واحسن المأخرون التشوب في كل الصلوة ويؤذن ويقيم على طهر و
 وجاز اذان المحدث وكره اقامته واذان الجنب وبعاده اذان المرأة والمجنون
 والسكون ولا تعاد الاقامة ويستحب كون المؤذن عالما بالسنة والاذان
 وكره اذان الفاسق والفسق والقاعد لا اذان العبد والاعمى والاعرج
 وولد الزنا واذان اذان حتى على الصلوة قام الامام والجماعة واذان اقل قد قامت
 الصلوة شرعا وان كان الامام غائبا او هو المؤذن لا يقومون حتى يحضر
باب شروط الصلوة في طهارة بدن المصلي في حدث وجث وثوبه ومكانه
 وسر عورته واستقبال القبلة والنية وعورة الرجل من تحت سترته
 المحتركية والامنة مثله مع زيادة بطنها وظهرها وجميع بدن المرأة

فصل في اذانه
 ووقته

عورة

عورة الاوجها وكفيها وقدميها في رواية وكشف ربيع عنوه هو عورة
 يمنع كالبطن والفخذ والساق وشعرها النازل وذكره بمروءة والاشيى وطه
 وحلقه الذر بمفردها وعند ابي يوسف انما يمنع انكشاف الاكبر وفي القصف عنه
 روايتان وعادم ما يزيل النجاسة بصلته معها ولا بعيد ولو وجد ثوبا ربيع
 وصلته عاريا لا يجزئه وفي اقل من ربيع جز والافضل الصلوة به وعند محمد بن زياد
 وان لم يجد ميسر عورته فصلى قائما بركع وسجد جازوا لافضل ان يصلي قائما
 بايما وقبله من بركة تعين الكعبة ومن بعد جهرها فان سجد لها ولم يجدها من سجد
 عنها تحري وصلى فان علم بخطئه بعد ما لا بعيد وان علم به فيها لم يستدار ويخوض
 ان تحول رايه وان شغل بلا تحري لا يجوز وان اصاب وعند ابي يوسف ان
 جازت وان تحري قوم جهات وجهه ولو حال امامهم جازت بطلون من لم يتقدم
 بخلاف في تقدمه او علم حاله وخالفه وقبله الخ لا يجزئه قدرته ويصل فصد قبله
 الصلوة بخبرتها وضم التنظير الى القصد افضل ويكفي مطلق النية للثقل في السنة
 والارواح في الصحيح والفرس شرط تعيينه كالعصر مثلا والمقتضى منى التابعة
 ايضا والجنان بنوى الصلوة نذرا والدعاء للبيت ولا يشترط نية عدد
 الركعات **باب في فرضها** فرضها التيمم وهو شرط والقيام والقراءة والركوع والتجويد
 والتعود في القعدة الاخيرة قدر الشاهد وركان والزوج يصنع فرض
 خلافا لهما ولا يجزئها قرعة الفاتحة وضم سورة وتعيين القراءة في الاوليين
 ووعاء الترتيب في فعل مكرر وتعديل الاركان وعند ابي يوسف هو فرض النقص
 الاول والشهادة ولفظ السلام وقوت الوتر وتكبيرات العبد والجمهر

باب في شروطها
 ووقتها

في حله والاسرار في محله وسنتها رفع اليد باليمين واليسار واصابعه وجهر الامام
 بالتيكبر والتثنية والتعوذ والتسمية والتأمين سر او وضع يمينه على يساره
 تحت سرة وتكبير الركوع وتسبيح ثلثا والرفع منه واخذ ركبتيه بيديه وتفرج يده
 وتكبير السجود وتسبيح ثلثا ووضع يديه على ركبتيه وافراش رجليه اليسرى ونصب
 اليمين والقومة والجلبة والصلوة على النبي عليه السلام والدعاء وادبها نظره
 موضع سجوده وكلمه في عند التثاوب واخراج كفيه من كفيه عند التكبير ورفع
 السعال ما استطاع والقيام عند حي على الصلوة وفيل عند حي على الفلاح والشرع
 عند قد قامت الصلوة **فصل** ينبغي الخشوع في الصلوة واذا اراد الدخول فيها كبر
 حاذفا بعد رفع يديه حاذبا باباها مية تسجتي اذنيه وقبل ما ساء عند ابي يوسف
 برفع مع التكبير لا قبل والمرة ترفع خذا منكبها ومفارقة تكبير الموقوف تكبير الامام فضل
 خلافا لما لو قال بدل التكبير اعلم او اعظم او ارحم اكبر ولا اله الا الله وكبر
 بالاضحية مع وكذا الوقوف بها على من العزبة او ذبح وسجدها وغير الفارسية
 من الاشياء عليها في الصحيح ولو شرع بالهم اغفر لي لا يجوز وقال ابو يوسف
 ان كان يحسن التكبير لا يجوز الا به ثم يعقد يمينه على راسه يساره تحت سرة
 كل قيام من فيه ذكر وعنده في قيام شرع فيه قراءة فيضع في القنوت وصلوة
 الجنازة خلافا له وبرسلة قومة الركوع ويبي تكبير العبد اتفاقا ثم ظهر
 سبحانه اللهم وحمدك المآخرة ولا يقيم وجرت وجهي المآخرة خلافا لابي يوسف
 ثم يعوذ سر القراءه فياقب السجود عند قضاء ما سبق لا المقتدى وهو يخرج
 تكبيرات العبد وعند ابي يوسف هو يتبع للثاني فياقب به المقتدى ويقدم على القنوة

منه في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

تكبيرات

تكبيرات العبد وسجتي سر او لكل ركعة لا يبي الفاتحة والصور خلافا لالحمد في صلوة
 الخافيه وهي آية من القرآن انزلت للفصل بين السورة ليست الفاتحة ولا من كل سورة
 ثم يقرأ الفاتحة وسورة او تلك آيات واذا قال الامام ولا الضالين امن هو
 والمؤمن سر انتم بكمزها ويعتمد يديه على ركبتيه ويفرج اصابعه كما يظهر
 غير رافع راسه ولا منكس له ويقول في ركوعه ثلث سبحان ربك العظيم وهو ادناه
 ونسج الزيادة مع الايمان للمنفرد ثم يرفع الامام قائلا سمع الله من حمده ويكفي
 به وقال لا يقرأ اليه ذلك الحمد ويكفي المقتدى بالتحميد اتفاقا والمقتدى به
 في الامح وقيل كالمقتدى ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه يبي كفيه
 ضام اصابع يديه محاذية اذنيه ويبدى ضبعيه ويجافي بطنه عن فخذه ويوجه
 اصابع رجليه نحو القبلة والمرة تخفض وتلزم بطنها فخذيها ويقول سبحان ربك الاعلى
 ثلثا وهو ادناه ويسجد بانته وجبهته فان اقتصر على احدها او على كورعائه
 جاز مع الكراهة وقال لا يجوز الاقتصار على الانف من غير عذر ويجوز على فاضل
 ثوبه وعلى ثوبه حجه وتستقر جبهته على ما لا تستقر وان سجد للمزحمة على
 ظهر من هو سعة في صلوة جازوهي تتم بالرفع عن سجدة وعند ابي يوسف
 بالوضع ثم يرفع راسه مكبرا ويجلس مطمئنا وكبر ويسجد مطمئنا ثم يكبر للتهنؤ
 فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه وينفض قائما من غير قعود ولا اعتماد بيديه على الارض
 والثانية كالاولى الا انه لا يثنى ولا يعوذ ولا يرفع يديه **فصل**
 فاذا رفع راسه من السجدة الثانية من الركعة الثانية افترش رجليه اليسرى على يمينه
 ونصب مناه نسا ووجه اصابعها نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وسطاه

التي تقع على تكبير
 الاضحية واقاد القنوت
 واليمين واليمين واليمين
 الجرات الضاد في صوته على الضفا
 والهم على المرق والحق على الرقة
 والجيم المرقى الاول والوسطى

موجبة نحو القبلة وفي شهادته ابن مسعود رضي الله عنه وهو التحيات لله والصلوة
والطهات والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليك ايها عبد
الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ولا يزيد
عليه في القعدة الاولى ويقرأ فيها بعد الحمد واليلى الفاتحة خاتمة وهي افضل وان
سبح او سكت جاز والقعود الثاني كالاول والمرة تنزل فيها وهو ان
يجلس على اليمن اليسرى ويخرج كلتا رجليه من جانب اليمين فاذا اتم الشهادة
وصلى النبي عليه السلام ودعا بما شاء مما يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة
لا مما يشبه كلام النكاح ثم يسلم عن يمينه مع الامام فيقول السلام عليكم ورحمة الله
وعنه يساره كذلك وينوي الامام به من يمينه ويساره في الحفظة والتكبير
الذين معه في الصلوة والمقندي كذلك وينوي امامه في صاب الذي هو
فيه وينوي فيها ما حازه والمفرد الحفظة فقط **فصل** يجهر الامام بالقراءة في الجماعة
والعبدان والفجر والي الفشاي اداء وقضاء وضيق المفرد في غل الليل
وفي فرض الجهرى يجهر المفرد في ان كانت الصلوة في وقت وقيل الجهر بضمها
خفا فيما سوى ذلك وادنى الجهر شمع غريم والى الخافه يسمع نفسه في الصلوة والتمسك
وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعقاق والاشهاد وغيرها ولو زلا سورة
اولى الفشاي في قضاها في الاخيرين مع الفاتحة وجهرهم ولو ترك فاحتجها
لا بقضائها وفرض القراءة آية وقال لانت ايات قصار آية طويلة وستة في
السفر على جملة الفاتحة واي سورة شاء وامنه نحو البروج واشتقت في الفجر
وفي الحضر ادعون آية او خوروا **فصل** في طول الفصل فيها وفي الفقه والادب

واوسط

10
واوسط في العصر والعشاء وقصار في المغرب ومن التجرت الى البروج طول
ومنها الى الميم او لسانه ومنها الى الآخر قصار وفي الفجر بقدر الحال
نطال الاولى على الثانية في الجهر فقط وعند ضيق الكل ولا يتعين نية من
القرآن لصلوة بحيث لا يجوز غريم وكذا التبعين ولا يقر المؤتم بل يستمع
وينصت وان قرأ امام آية التزيين او الترهيب او خطب او صلى على النبي
عليه الصلوة والسلام والثاني والي ان سوا **فصل** الجماعة ستة موكدة واول
الناس بالامامة اعلمهم بالسنة ثم اقرؤهم وعند ابي يوسف بالعكس ثم
اورعهم ثم استهم ثم احسنهم خلفا وتكره امامة العبد والاعرجي والاعمى
والناسق والبدع وولد الزنا فان تقدموا جاز ويكره تطويل الامانة الصلوة
وكذا جماعة الناس واحد من فان فعلت تقف الامام وسطى كالعادة ولا
يجزى الثالث الا المعجز في الفجر والمغرب والعشاء وجوز حضورها في كل ومن صلى
مع واحد اقامه عن يمينه وبقدم على الاخير فصاعدا ونصف الرجال ثم النساء
ثم الخناثي ثم النساء فان حازته مشهارة في صلوة مطلقة مشرورة ختمه وادائه
في مكان متحد بلا حال فدت صلواته ان نوى امامتها ولا تدخل في صلوة بلا
اباها وفسد ما قبله رجل ياتر او ضيق وطاهر معذور وقادى باقى ومكس
بعار وغيره يوم ومفرد من ينقل او بمفرد فضا آخر ويجوز اقتداء غاسل بباح
ونقل مفرد يوم ومفرد فضا ثم باحدب وكذا اقتداء المتوسم بالمبتم والقائم بها
بالقاعد خلافا لحد فيها ولا علم ان امامه كان محدثا اعاد وان افدى افي وقاد
باقى فدت صلوة الكل وقال لصلوة القادى فقط ولو اختلف الامام القادى لاتباعه

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on a separate sheet of paper.

في الاضربين فسدت **باب في** من سبقه حدث في الصلوة نوا أو سني والاشياء
افضل وان كان اما جازا الى مكانه فاذا نوا عاذا وآتم في مكانه حتماً كان
امامه لم يفرغ ولا فهو تحت يدي العود ويبى الا انما جازت نوا كالنفر ولو احدث
عند استئناف وكذا الوجه او ان غشي عليه او احلم او قهره او اصابته بخائنة
مانعة او نزع او ظن انه احدث فخرج من المسجد او جاوز الصلوة وخارجته ثم
ظهر انه لم يحدث ولو لم يخرج اوله بجواز بني عليه ولو سبقه الحدث بعد التشهد
نوا وسلم وان تعذر في هذه الحال او عمل ما ينافي ثبوت وتبطل عند الاما
ان راى في هذه الحالة وهو متبتم ماء او تمت مدة الماسح او نزع خفيه ^{او بعد التشهد} جعل
خليل الواعظ الا في سورة او وجد العاري ثوبا او قدر الموحى على الاركان او
تذكر صاحب الترتيب فاسته او اختلف الفارسي اقبوا وطلعت الشمس في الفجر او دخل
وقت العصر في الجمعة او زال العذر المعذور او سقطت الجيرة عن بئرته ولو اختلف
الامام بسوقا صح فان لم صلوة الامام بغيرهم مدركا ليس لهم ثم لو فعل منافيا
بعده بغيره والاول ان لم يكن فرغ ولا بصر من فرغ ولو فرقه الامام عند التختام
او احدث عند افسد صلوة من كان مسبوقا لان تكلم اوضح من المسجد
اشفاقا ومن سبقه الحدث في ركوع او سجود اعادة هما خاضا بنحو ومن تذكر سجدة في
ركوع او سجود فسيجد هاتين اعادة هما ومن آتم فردا فاحدث فان كان المؤمن
رجلا نقي الاستخلاف وان لم يستظلمه والافضل ينبغي ففقد صلوة ما والاصح انه
لا ينبغي ففقد صلوة دون الامام ولو حصر عن القراءة بمازله الاستخلاف
خلافهما **باب** ما يفسد الصلوة وما يكره فيها يفسدها الكلام ولو سهوا وفيه

وإنما الصلاة فليحفظها
فصل الصلاة ومقتضاها
الصلوة صلاة
وإنما الصلاة فليحفظها
فصل الصلاة ومقتضاها
الصلوة صلاة

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

او علی مکان مرتفع

لان ذلك اوفى ثياب البذلحة ومسح جبهته فيها من التراب ونظرة الى السماء وعند
الآي والتسبيح بيده خلافا لها وقيام الامام في طابق المسجد وانظر اذ فعل
الذكان او الارض والقيام خلف صف فيه فرجة وليس ثوب فيه نصا ويروان
يكون فوق راسه او بين يديه او جذا له صورة الا ان يكون صغيرا لا يبدو
نشاطا ولا غيرة في روح او مقطوع الرأس لا قبل الجنة والعقب وقيام الامام
في المسجد ساجدا في طابق والقلوة الى ظهر فاعبد بخذت والى مصحف او سيف
معلق او الى شمع او سراج وعلم ساطع نصا ويران لم يسجد عليه باوكل
البول والتخيل والوطن فوق مسجد وخلق بابه والا صح حوازه عند الخوف على
مناحه ويجوز نقشه بالجنس وما اذهب والبول ونحوه فوق بيت فيه مسجد
باب الوتر الوتر واجب وقال استنه وهو ثلث ركعات بسلام واحد في
في كل ركعة منه الفاتحة وسورة وبقيت في ثالثة دائما قبل الركوع بعد ما كبر ورفع
يده ولا يقنت في صلاة غيرها وينبع التوهم فانت الوتر ولو بعد الركوع ولا ينفع
فانت الفجر خلافا لابي يوسف بل يقف ساكنا في الاظهر والستة قبل الفجر وبعد
الظهر والغروب والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعد ما اربع وعند ابي يوسف
بعد الجمعة ست وتندب الاربع قبل العصر او ركعتان والست بعد المغرب و
والاربع قبل العشاء وبعد ما وكرك الزيادة على اربع بسليمة في نقل التمارد لافي
نقل الليل لا ثمان خلافا لها ولا يزداد على الثمان والافضل فيها رباع وقال في الليل
المتنقى افضل وطول القيام افضل من كثرة الركعات والقرأة قرأت في ركعتي الفرض
وكل النفل والوتر ويلزم نقل شرع فيه فصدا ولو عند الطلوع والغروب لان

شرع

شرع فلان ائمة عليهم ولو نوى اربعاً وافسد بعد التعمود الاول وقبله فضي
ركعتين وقال ابو يوسف بقضى اربعاً لو افسد قبله وكذا الخلاف لو جرد الائمة
من التمران او قرأ في احدى الاخيرين فحسب ولو قرأ في الاوليين او
او الاخيرين فقط او تركهما في احدى الاوليين او احدى الاخيرين فقط
فرضي ركعتين اتفاقا ولو قرأ في احدى الاوليين لا غير في احدى الاوليين
واحدى الاخيرين فرضي اربعاً وقال محمد بقضى ركعتين ولو ترك القعدة
الاولى فيه لا يبطل خلافا لمحمد ولو نذر صلوة في مكان فاداه في اوفى
شرقا منه جاز ولو نذر صلاة او صوما في غدا فحاضت فيه لزمها القضاء ولا
يصل بعد صلوة مثلها وصرح النفل فاعدا مع القدرة على القيام ولو قعد بعد
ما افقته فاما جاز ويكره لو بلا عذر وفاق لا يجوز الا بعدد ونقل راكبا
خارج المصروميا الى اى جهة توجهت دأبته وبني بنزوله خلافا لابي يوسف
وبركوه لا يبنى **فصل** التراويح سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان بعد
العشاء قبل الوتر وبعد جماعة عشرين ركعة بعشر سلوات وجلت بعد كل
اربع بقدرها والسنة فيها الخمس مرة ولا يترك لكسل القوم وقيل تركها
مع القدرة على القيام وبوتر جماعة في رمضان فقط والافضل في السن
المسئل الا التراويح **فصل** يصلى امام الجمعة بالناس عند كسوف الشمس
ركعتين في كل ركعة ركوع واحد ويصل القرأة ويخفيها وقال لا يجزئ يدعوا
بعدها حتى تجلي الشمس ولا يجتنب فان يصلي صلوأفرادى ركعتين او اربعاً
كالنسوف والظلمة والريح والفرع **فصل** لا صلوة بجماعة فلا تستقبل بدعاء

فأما

ويعتقدون ان صلواتهم افاضوا وقالوا لا يصلي الامام بالناس ركنين يحرم
فيها بالقرعة ويخطب بعد خطبتين كالعيد عند محمد وعند أبي يوسف
خطبة واحدة ولا يقلب القوم اريد منهم ويقلب الامام ويخرجون ثلثة
ايام فقط ولا يحضر اهل الذمة ^{ادراك الفريضة} في فرض فاقم ان لم يسجد
للاولى يقطع ويقتدى وان سجد وهو في الرابع يتم شفعا ولو سجد لثالثة
يتم ويقتدى مقطوعا الا في العصر ولو في الحجر والمغرب يقطع ويقتدى بالم
يقيد ثالثة سجدة فان قعد يتم ولا يقتدى ولو كان في سنة الظهر
او الجمعة فاقم او خطب يقطع على شفع وفي غيرها وكبره خروجه من مسجد اذن
فيه قبل ان يصلي ما اذن لها الا من نقام به جماعة اخرى وان صلى لا يكره الا في
الظهر والعشاء ان شرع في الاقامة ومن خاف فوت الفريضة ^{قبل الاذان} الا ادى ^{او لا يمكن} خروج
سننه بركها ويقتدى وان رجا اذراك ركعة لا يتركها بل يصليها عزاء
المسجد ويقتدى ولا تقتضى الاتباع للفرض وعند محمد تقتضى بعد الطلوع
ويترك سنية الظهر في الخاليين ويقتصرها في وقت قبل شفع وغيرها غير الفريضة
الحس والوتر لا تقتضى اصلا وان اردت ركعة واحدة من الظهر جماعة يصلي
بجماعة بل اذراك فقلها ومن اتى مسجدا ولم يدرك جماعة ينطق قبل الفرض
ما شاء الملم بحرف فوته ومن ادرك الامام راكعا فكبّر ووقف حثه رفعه
لم يدرك تلك الركعة ومن ركع قبل امامه فادركه امامه فيه صح ذكره
باب قضاء الترتيب بين الفائتة والوفية وبين الفوات شرط
فلو صلى فرضا اكره فائتة فسدت فرضه موقوفا وعندنا بانها تأفلو فضا
او قطعا

قوله

قبل اذ است بطلت فرضيته ما صلى والا صحت عنده لا عندنا
والوتر كالفرض عملا فذكره ^{بغير} بخلافه لو صلى العشاء بلا وضوء
نا سبنا ثم صلى السنية والوتر به بعد السنة لا إعادة العشاء ولا يعيد
الوتر بخلافه وبطلان الفريضة لا يبطل اصل الصلوة بخلاف محمد
ويسقط الترتيب بضيق الوقت وبالشياخ وبغيره الفوات سبنا
حديثه او قديمه ولا يعود بعودها الى القلة فمن ترك سبنا او اكثر
وشرع تؤدى الوقتيات مع بقاء الفوات ثم فاته فرض جديد فصل
وقتيته بعده ذكرنا لصحت وقتيته وكذا الوقتي تلك الفوات الا فرضا
او فرضين فصل وقتيته ذكرنا ولا يقتل نارك الصلوة عمدا ما لم يسجد ولو
اردت عقيب فرض صلاه ثم اسلم في الوقت لزمه اعادته ولا يلزم قضاء
ما فاته زمان الردة ولا قضاء ما فاته بعد اسلامه في دار الحرب ان جاز
فرضيته **باب سجود التماس** زيادة او نقصان سجدتين بعد التسليمين
وفيل بعد واحدة وتشهد وسلم وياتي بالصلوة على النبي صلى الله عليه
عليه وسلم والدعاء في فعدة الشهود هو الصحيح ويجب ان قرأ في ركوع او سجدة
او قدم ركنا او اخره او كثره او غيّر واجبا او تركه ركوع قبل القرعة وآخر
القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد وركوعين والجمعة فيما جفى وبالعكس
وترك الفعيول الاول وقبل كل قول الى ترك الواجب وان تشهد في القيام
او الركوع لا يجب وان سبها مرارا تكفيه سجدتان ويلزم المقتدى بسبها امامه
ان يسجد لا بسبوه والمسبوق يسجد مع امامه ثم تقضى سبها القعود الاول

تأتمن ان لا يترك

او فمور

وهو المأقرب عاد والاولا ويسجد للتسوية وان سها على الاخير عاد ما لم يسجد
وسجد للتسوية فان سجد بطل فرضه برفعه عند قعوده وبوضعه عند اي
يوسف وصارت تفلأخلافا لحد فبضم سادته ان شأوان فعادة
في الرابعة ثم قام عاد وسلم ما لم يسجد وان سجد تم فرضه ويسجد للتسوية
وبضم سادته والركعتان ثقل ولا عهدة لوقطع ولا تنويان عن سادته
الظهر ومن اقتدى به فيها صلاها فقط ولو افسد قضاها وعند تحميد
بصلتها ولا فناء لو افسد ولو سجد للتسوية في شق القطوع لا يبيح عليه ولو يبي
صح وسلام من عليه التسوية بجزء من الصلوة موقوف فان سجد عاد اليها والاولا
لا يضيغ اقتداء من اقتدى به بعد سلامه وبصير فرضه اربعاً بنية الاقامة وبطل
وضوؤه بغيره بنية ان يسجد والاولا وعند تحميد لا يخرجه فثبت ان الذي يكون
سجد اولاً ولو سلم من عليه التسوية بنية ان لا يسجد بطلت نيته وله ان يسجد
وان شذ في صلواته كم صلى ان كان اول ما عرض له استقبال والاخرى وعمل بقلبه
ظنه فان لم يكن له ظن بغيره على الاقل وفقد في كل موضع احتلته موضع القعود
يؤتم مصلي الظهر انهما فسلم ثم عمدته صلى ركعتين اتمها وسجد للتسوية
باب صلوة الرضخ عن القيام او خاف زيادة الرضخ بسببه صلى قاعدا
يركع ويسجد وان تعذر الركوع والسجود اوى برأسه قاعدا وجعل
سجوده اخفض ولا يرفع الوجه شيئا للتسجود فان فعل وهو يخفى
رأسه ايماء والا فلا يصح وان تعذر القعود اوى مستلقيا ورجلاه الى
القبلة او مضطجعا ووجهه اليها وان تعذر الايماء برأسه اخرت ولا يوى

بعينه

بعينه ولا يجنبه ولا يقبله وان قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود
يوى قاعدا وهو افضل من الايماء انما ولو مرض في أثناء الصلوة بنى
بما قدر ولو افتتحها قاعدا يركع ويسجد فقد روى القيام بنى قاعدا وقال محمد
بستأنف وان افتتحها باماء فقد روى الركوع والسجود مستأنفا وللتنقل
ان ينكح على شيء ان أعنى ولو صلى في ذلك جاز قاعدا بلا عهدة روى خلافا لها
وفي الربوط لا تجوز ومن اعنى اوجع يوما وليد قضى وان زاد ساعة لا
تقضى وعند محمد يقضى ما لم يدخل وقت سادته **باب سجدة التلويح** على
من تلايته من اربع عشرة آية في الاعراف والرد والتخل والاسواق
ومزعم والحج والاولا الفرقان والتل والم تنزل وصرف فضلت والنجم والاشفا
والعلق وعلى من سمع ولو غير قاصد وعلى المؤتم بتلاوة امامه ولا يجب
بتلاوته اصلا الا على سامع ليس معه في الصلوة ولو سجد المصلي من ليس
معه لا يسجد في الصلوة ويسجد بعدها فان سجد فيها لا تجوز ولا تبطل
الصلوة ولو سجد من الامام فاقضى به قبل ان يسجد سجدة معه وان اقتدى
بعدهما سجد فان في تلك الركعة لا يسجد اصلا وان في غيرها سجد ها خارج
الصلوة كما لو لم يقعد ولا نقض الصلوة يتنجزها تلاها ثم دخل في الصلوة و
واعادها وسجد كفته عن التلاوتين وان سجد للاولى ثم شرع واعادها
ليسجد اخرى ولو كرر آية واحدة في مجلس واحد كفته سجدة واحدة وان بدله
او المجلس لا ونسبته الثوب والدمية والانتقال من غصن الى اخره تبدل
ولو تبدل المجلس السامع تكرر الوجوب عليه وان اشد مجلس التالي وان تبدل

جلس الثاني واخذ مجلسه ولا وكيفيته ان يسجد بشرائط الصلوة بين
 تكبيرين من غير رفع يده ولا تشديد ولا سلام وكراهة ان يقرأ سورة ويعد آية
 السجدة لا عكسه وزد بان يضم اليها آية اوتيتي قبلها واخص اخفها
 عن التامع وتنفى **باب** صلوة المسافر من جاز ونيوت مصر من
 جاز خروجه من بلاد مصر او سطاً ثلثة ايام فصر الغرض الرابع وصار فيه
 فيه ركعتين واعتبر في الوسط في التبريل سيرا لابل ومشى الاقدام وفي البحر
 اعتدل الراح وفي الجبل ما يليق به فلو اتى المسافر ان فعدة الثانية صحت
 واساء والا فلا تنفع ولا يزال حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي مدة
 الاقامة ببلد اخر او قرية وفي حمة عشر يوما واكثر ولو نواها بموضعين
 مكة ومنى لا يصير مقاما الا ان يبيت باحدها وفرضان نوى اقل منها او لم ينو
 وفي سنين وكذا ان يسير نواها بارض الحرب او حاصروا مصر فيها او حاصروا
 اهل البغية دارنا في غيره ويتم اهل الاخنة لو نواها في الاصح ولو اقرت والمسا
 بالمقيم في الوقت صح ويتم وبعد الاصح واقد المقيم صح فيها ويقصر هو وتم
 المقيم بلا قوة في الاصح ويستحب له ان يقول لهم اتوا صلوتكم فاني مسافر ويصل
 الوطن الاصل بمنزله لا بالسفر ووطن الاقامة بمنزله والسفر والاصل وفاتنة
 السفر تنقض في الحضر ركعتين وفاتنة الحضر تنقض في السفر اربعاً والمغفرة في ذلك
 آخر الوقت والعكس كغيره وينتبه الاقامة والسفر فغير من الاصل دون التبع كالعباد
 والمرأة والجندي **باب** المعتلا تنقض الاقامة شروط المرافاة والسليطان او
 اوتائه ووقتها وقت الظهر والخطبة قبلها في وقتها والجماعة والاذن العام والمصر
 كل من

الوطن الاصل هو المكان
 الاقامة موضع نوى ان يسجد
 في حمة عشر يوما واكثر من غير
 ان يغتسل سكتا فاذ كان للبلد
 وطن اصله ثم اتى موضع اخر
 ووطن اصله سكتا فاذ كان للبلد
 السفر او لم ينو بطل الوطن الاصل
 الاقامة لو دخله لا يصير مقاما
 الاقامة لو كان لا يطل الوطن
 الاصل بانفسه لو قام في الجبل
 الاصل يصير مقاما بغيره والبلد
 واذ كان وطن الاقامة فانه يطل
 بوطن الاقامة فانه اذا كان له
 وطن اقامة ثم اتى موضع اخر
 ووطن اقامته وليس فيه ما يدين
 سفر لم يبق التمتع الا في الوطن
 الاقامة حتى لو دخله لا يصير مقاما
 الا بالنية وكذا ان سافر عنه
 وكذا ان اتى من وطنه الاصل
 صدق الشريعة

بشرط ان يكون في وقتها
 في وقتها في وقتها في وقتها

كل موضع له امير وقاضي بنفذ الاحكام ويقيم الحدود وقبل ما لو اجتمع اهله
 اكبر مساجده لا يسوم وفنا في ما اتصل به معد المصالح وتنفع في مصرف موضع
 في هو الصحيح وعن الامام في موضع فقط وعند ابي يوسف في موضعين
 ان حال بينهما من ومضى مصرف الموسم تنفع الجمعة او امير الحجاز لا الامير
 الموسم ولا يعرفات وفرض الخطبة تسبحة او نحوها وعند هال لا يتم ذكر
 طول بل يسمى خطبة وستنها ان يخطب ثلثا على طهارة خطبتين بفصل بينهما
 يجلس ثلثتين على تلاوة آية والابصار بالتقوى والصلوة على النبي
 صلى الله عليه وسلم فبكره ترك ذلك واقل الجماعة ثلثة سوى الامام وعند
 ابي يوسف اثنان وقيل محمد مع فلو نفر واقل سجوده يستأنف الظهر
 وعند هال يستأنفها الا ان تروا قبل شروعه وتبطل بخرجه وقت الظهر
 وشروط وجوبها ستة الاقامة بمصر والذكون والصحبة والخزينة وسلامة العيني
 والرجلين فلا تجب على الاعمي وان وجد قائد اخلافا لها وكذا الخلاف
 في الحج ومن هو خارج المصر ان كان لسمع النداء فجب عليه عند محمد وبه يفتي
 ومن لا جعة عليه ان اذاها اجزاة عن فرض الوقت والمسا والعباد والريفي
 ان يوم فيها وتعقد بهم ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها جاز مع الكراهة
 ثم اذا سعى اليها والامام يبطل ظهرها ظهره وقال لا يبطل ما لم يدركه الى بشرط
 فيها وكراهة للمعذور والسجود اذا الظاهر جماعة في المصوبها ومن ادركها
 في التشهد وسجود التهنوت بجمعة وقال محمد يتم ظهره ان لم يدرك اكثر
 الثانية واذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام حتى يفرغ من خطبته ولا
 لا النبذ

ان في السفر والاقامة
 والريفي
 والريفي
 والريفي
 والريفي
 والريفي

بياح الكلام بعد خروجه ما لم يشرع في الخطبة ويجب التسبيح وترك البيع بالان
 الاول فاذا جلس على المنبر اذلا بين يديه ثانيا واستقبلون مستمعين فاذا
 اتم الخطبة اقيمت **باب العيد** من وجب صلوة العيد وشرائطها كشرائط الجمعة وجوبا
 واداء سوى الخطبة ونذوب في الفطر ان ياكل شيئا ضلوة ويستاك ويفسل
 ويطيب ولبس احسن ثيابه ويؤدى فطرته ويتوجه الى الصلاة ولا يجهر
 بالنكير في طريقه خلافا لها ولا ينقل قلمها ووقتها من ارتفاع الشمس قد
 الرمح او رحيل الى زوالها وصفها ان يصلي ركعتين بركعة كبيرة الاحرام
 ثم يثنى ثم بركعة ثلثا ثم بقراء الفاتحة وسورة ثم ركع ويسجد ويبدا في الثانية
 بالقراءة ثم بركعة ثلثا ثم اخرى للركوع ويرفع يديه في الزوائد ويجتنب بعدها
 خطبتين بعلم الناس احكام الفطر ولا تقضى ان فاتت مع الامام وان منع
 عذر عنها في اليوم الاول صلواتها في الثانية ولا يصلي بعده والا ضحى كالفطر
 لكن يستحب تاخير الاكل فيها الى ان يصلي ولا يكره فيها في المختار ويجهر بالنكير
 في طريق الصلاة ويعلم في الخطبة تكبير الشريعة والا ضحى ويجوز تاخيرها الى
 الثاني والثالث بعد زوال عذر الاجتماع يوم عرفه تنسبها با
 بالواقفين ليس بشئ ويجب تكبير التثنية من غير عرفة الى عصر يوم العيد
 على البقم بالمصر عقب فرض ادى جماعة مستحبة وبالاقتداء يجب على المرأة
 والمسافر وعند ما الى عصر آخر ايام التشريق على من يصلي الفرض وعليه العمل
 وصفه ان يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد
 ولا يترك الموتى وان تركه الامام **باب صلوة الخوف** ان ثبت الخوف من عدو

اوسع

اوسع جعل الامام طائفة بازا العدو وصلى بطائفة ركعة ان كان سافرا
 او في الخوف ركعتين ان كان مقيما او في المغرب وصفت هذه الى العدو وجاءت
 تلك وصلى بهم ما بقي وسلم وحده وذهبوا الى العدو وجاءت الطائفة الاولى
 وانوا بلا فون ثم الطائفة الاخرى وانوا بفران وبطيلها المشي والركوب
 والمقاتلة وان ثبت الخوف وعجزوا عن الصلوة بهذه الصلوة صلوا وحدها
 وركبانا يومون الى اى جهة قدروا ان يخرجوا عن التوجه الى القبلة ولا يجوز
 بلا حضور عدو وابو يوسف لا يجزها بعد النبي عليه الصلوة والسلام
باب البناء بوجه الحضر الى القبلة على شقة اليمين واخير الاستلقاء ويلقى الشاة
 فاذا مات شدوا الحية وعمقوا عينيه وبسج فجعل دفنه واذا اراد وضع
 على سرير منخر وراوتر عورته ومجرد وبوقضا لا مضفة والمستشاق بفعل
 بما مقلد سدا وحر قراذ وجدوا لافراخ وغسل رأسه ولحيته بالخطي
 واضيق على يساره بفعل حتى يصل الماء الى ما يلي التمت منه ثم على يمينه كذلك
 ثم يجلس مستندا ويضع يده برفق فان خرج منه شيء غسل ولا يبعد غسله ولا
 وضوء ثوبه ويجعل الخوط على كفيه ولحيته وركبته فودع مساجده ولا يبرج
 شوه ولحيته ولا ينقص ظفروه وشعره ولا يحنث ثم يكفنه وستة كفن الرجل قبض
 وهو من المكب والقدم وازار ولغافه وهامن القرن الى القدم والحنث
 بعض المشايخ من العمامة وكفايته ازار ولغافه وستة كفن المرأة درع
 وخمار وازار ولغافه وحرقة تربلا على نديها وكفايته ازار وازار ولغافه
 وعند الضرورة كفى الواحد ولا يقصر عليه بلا ضرورة وسجج الابيض

اي ضل الدواق
 لانه مثل القابون

عن الشيخ محمد بن
 القاسم بن محمد

ودرع المرأة قميصا والحجاب
 البجعة ما تغطي بالراية وسكوة
 طول الحجاب رعا ان وطول العرض
 بطول الحجاب قبل الحجاب
 قد رشحوا الحشفة طول الحجاب
 وعرضها من تحت ابطنها الى ركبها
 وقيل الى ركبها واما اللقمة التي توضع
 على عورتها الميت وقت الغسل فذلك
 ودفن وعرضه ذراعا فممن زاد هذا
 انقص فقد تعدى وطول كذا في طائفة من طائفة

ولا يكفن الا بما يجوز له لبسه حال حيوة وبجمل الاكفاد وترا قبل ان يدح
 فيها وينسط اللقافة اولاً ثم الازار عليها ثم يقصر ويوضع على الازار ثم
 يلف الازار من قبل يساره ثم من يمينه ثم اللقافة كذلك والمرأة تلبس
 الدرع وتجعل شعرها صغيرين على صدرها فوقه ثم الخار فوق ذلك
 تحت اللقافة ويعد الكفن ان خيف ان يتشرب **فصل** الصلوة عليه فرض
 كفاية وشروطها اسلام الميت وطهارته واولى الناس بالتقديم فيها
 السلطان ثم القاضي ثم امام الحي ثم الولي الاقرب فالاقرب الا الا
 فانه يقدم على الماين والولي ان باذن لبعض فان صلى غير من ذكر بلاذن
 اعاد الولي ان شاء ولا يصلي غير الولي بعد صلوته وان دفن بلا
 صلى على قبره ما لم يظن نفسه ويقوم خذاً صد وترجل والمرأة وكبر
 تكبيرة يثنى عقيبها ثم تامة ويصلي على النبي عليه السلام بعد هاتين التات
 يدعون لنفسه وللميت والمسلمين بعد هاتين رابعة وسلم عقيبها فان كبر
 خامساً لا يتابع ولا قراءة فيها ولا تشهد ولا يرفع يد الا في الاولى
 ولا يستغفر لصيق ويقول اللهم اجعله لنا فريضة اجعله لنا اجراً
 وجزاء اللهم اجعله لنا شافعاً مشفقاً ومن اتى بعد تكبير الامام
 لا يكبر حتى يكبر اخرى ويكبر معه وقال ابو يوسف يكبر ولا يشتركون
 كان حافظ حال الشهامة ولا يجوز ركباً مستحساناً وتكره في مساجده

وفي الصلوة لا يجتمع جانبان
 ان يصلي على صاحبه واحدة ان يصلي
 الرجل من يدى الامام ثم التبع ثم
 الختمة ثم المرأة ثم الصبية لا تقرأ
 يركعون ويقلون في حال الصلوة
 في الجماعة هكذا با ٢

ط
 لا تقرأ على الميت صلوة عليه
 من الاضار قد يقرأ بعضهم
 امامه في الاضار في الخلف
 ان كان خيراً ويرد الكفاية
 رطاف وصلاح وطهار الميت
 سنا وهذا تطاع

وذخرا
 موازق

في صلوة عليه وهو موجود
 في صلوة عليه وهو ميت
 في صلوة عليه وهو ميت
 في صلوة عليه وهو ميت
 في صلوة عليه وهو ميت

على عضو

على عضو ولا غائب ومن استهل بعد الولادة غسل وسقى وصلى عليه والا
 صل في الخمار وادرج في خرقه ولا يصلي عليه ولو سقى صبي مع احد ابويه
 لا يصلي عليه الا ان سلم احدها وسلم هو عاقلاً او لم يسب احدهما مع
 ولومات لسم قريب كافر غسل غسل الجثة ولف في ثوبه والقاه في مقبر
 او دفنه الى اهل دينه وسن في حمل الجنان اربعة وان بدأ فضع مقدمتها
 على يمينه ثم مؤخرها على يساره ويسير عوابه دون الخشب والشيظها
 افضل واذا وصلوا الى قبره كرم الجلوس قبل وضوءه الا عنقاً ويجوز ان
 ويولد ويدخل الميت فيه من جهة القبلة ويقول واضع بسم الله وعلى
 منة رسول الله ويستحب قبر المرأة لا الرجل ويوجه الى القبلة وتخل العفنة ويستحب
 عليه اللبن او القصب وكبره الاجر والخشب ويهال التراب ويسمى القبر ولا
 يرتفع ويكره بناؤه بالجص والاجر والخشب ولا بد من اثنتين في قبر واحد
 الا الضرورة ولا يخرج من القبر الا ان يكون مفصولة وكبر الوطى في القبر
 والجلوس والنوم عليه والصلوة عنده **باب السجدة** هو من قتل في الحرب
 او الغي او قطاع الطريق او وجد في المعركة او جراحة او قتل مسلم ظالم
 ولم يجب بقدر ذنبه فيكفن ويصلي عليه ولا يغسل ويدفن بدمه وثيابه
 الا ما ليس من جنس الكفن كالفرس والخنزير والخف والسلاح ويزاد ويقصر
 مراعاة الكفن السنة وان كان صبياً او مجنوناً او حائضاً او نساء
 يغسل خلافاً لما وينسب ان قتل في المص ولم يعلم انه قتل عند الظلم او
 وكذا ان ارتكب بائناً كل وشرب او مولى او باع او اشتري او غش

ط
 عليه كذلك
 مسلم

الوطى يصلي

حقاق ثم وكل خمس شاة الى مائة وخمس وفيها ثلث حقاق مع بنت
الى مائة وست وثلاثين ففيها ثلث حقاق وبنت لبون الى مائة وست وثلاثين
ففيها اربع حقاق الى مائة تين ثم يفعل في كل خمسين كما فعل في خمسين التي بعد
والخمس والثلث والعرب سواء **فصل** وليس في أقل من ثلثين من البقر
فاذا كانت ثلثين سائمة ففيها تباع وهو ما طعن في الثانية او تبعة
الى اربعين ففيها سمين وهو ما طعن في الثالثة او مستنة ولا شيء فيما زاد
الى ان يبلغ ستين عندها وعند الامام فيه بحسابه وفي ستين تبعا
وفي سبعين مستنة وتباع وفي كل اربعين مستنة والجواب ليس كما البقر
نقل وليس في أقل من اربعين من الغنم زكاة فاذا كانت اربعين
سائمة ففيها شاة الى مائة وحدى وعشرين ففيها شاة ان الى مائتين
وواحدة ففيها ثلث شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل
مائة شاة والضأن والمعر سواء وادنى ما يتعلق به الزكاة ويؤخذ
في القديفة الشئ وهو مائة له سنة منها **فصل** اذا كانت الخيل
سنة زكورا وانما ففيها الزكاة خلافا لما كان شاة اعطى من كل فرس
دينار وان شاة قومها واعطى من قيمتها ربع العشر بلغت نصابا
وليس في الذكر خلاص شئ اتفاقا وفي الاناث المختصر روايات
عن الامام ولا شئ في البغال والخيول ما لم تكن للتجارة وكذا الفصلا
والجملان والعاجيل الا ان يكون معها كابر وعند ابي يوسف
فيها واحدة منها ولا في الحوام والعوام والعوف وكذا الشاة المستنة

الدينار
عشرون درهما

الا ان

الا ان يبلغ نصاب كل منها نصابا ومنه وجب عليه مسن فلم يوجد عند هذا
ادنى منه مع الفضل او اعلى منه واخذ الفضل وقيل انما للفقراء ويجوز دفع
الغنم في الزكاة والعشر الخارج والكفارات والذرة وصدقة النفل وسقط
الزكاة بهلا لا لئلا بعد الحول وان هلك بعضه سقط حقه وبصرى في الهلاك
الى العفو ولا ثم الى نصاب يليه ثم وثم عند الامام وعند ابي يوسف
بصرف بعد العفو الا الى النصاب شيئا والزكاة تتعلق بالنصاب دون العفو
وعند محمد بن قيس هلك بعد العفو اربعون من ثمانين شاة نجب شاة كاملة
وعند محمد بن حنفية نصف شاة ولو هلك اثنان من اربعين بعير نجب بنت في واحد
وعند ابي يوسف ثمة عشرة واربعة من مائة وثلاثين من بنت لبون وعند محمد
نصف بنت لبون وثمنا وياخذ الساعي الوسط الا لا الا ادنى ولو
اخذ البغاة زكاة السوائم والعشر والخارج بغير لقيها ان يبعد وما خفيته
ان لم يصر فوهل فحقها الا الخارج **باب** كفة الذهب والفضة والعروض
الذهب عشرة مثقالا ونص الفضة مائة درهم وفيها اربع العشر ثم في
كل مثقال واربعة دراهم **فصل** في الاما زاد بحسبها وان قل والمعتبر فيها
الوزن وجوبا وادنى في الدراهم وزن سبعة وهو ان يكون العشر منها
وزن سبعة مثاقيل وما غلب ذهبه او فضته فحكمه حكم الذهب والفضة
لما لصيق وما غلب فضته فحكمه حكم الفضة ولا وزنه ونسبته طينة التبر
فيه كالعروض ونجس في نبرها وحليها وانيتها وفي عروض نجاس
بلغت قيمته نصابا من احداهما تقوم بها هو ان يقع للفقراء وتضم قيمتها اليها

الدينار
عشرون درهما

الدينار
عشرون درهما

الدينار
عشرون درهما

لبنه النصيب ويضم احداهما الى الآخر عند الامام بالقيمة وعند هاهنا الاجزاء ويضم
 مستفاد من جنس نصيب اليه من حوله وحكمه وتقضات النصيب في ثلث الحول
 لا يضران كل في طرفيه ولو جعل ذو نصيب لستين سنة او النصيب صح ولا شيء
 في مال الصبي التعليل وعند المرأة من ماله الرجل ^{باب ما يملكه} ما يملكه من نصيب على الطريق
 لا اخذ صدقات التجار اخذ من الميسر ربع العشر ومن الذي نصفه ومن الخرق
 تمامه ان بلغ ماله نصيبا ولم يعلم قدر ما اخذون متاوان علم قدره اخذ
 مثله لو ان اخذ والكل لا اخذ بل ترك قدر ما يملكه ما يملكه وان كانوا
 لا ياتخذون شيئا لا اخذ منهم شيئا ولا من القليل وان اقر بان في بيته ما يملك
 النصيب ويقل قول من انكر تمام الحول والغرض عن الدين او ادعى الاداء الى الغنى
 بنفسه في المهر في غير التواضع والاداء الى العاشر اقران وجد عاشر ضم بماله
 ولا يشترط اخراج البراء ولا يفي في ادائه خارج المهر ولا في التواضع ولو في المهر
 وما قبل من السلم قبل من الذي لا من الحربي الا قوله لا مئة هي ام ولد
 وان من الحربي ثانيا قبل مئة الحول فلا من بعد عوده الى داره عشر ثانيا
 والا فلا وبمشرقة المهر لا قيمة الخنزير وعند ابي يوسف ان مائة
 معايشها ولا بعشر مال ترك في المهر ولا بفاعه ولا مضاربة ولا
 كسب ما دون الاداء كاذ لا دين عليه ومعه مولاة ومن مائة الحول
 ففقره عشر ثانيا ^{باب ما يملكه} ما يملكه من نصيب او ذى وجد مولاة ذهب او فقة
 او جديدا او رصاص او نحاس في ارض عشر في او خراجي اخذ منه خمسة
 والبقية ان كان يملك الارض ملوكة والا فلا لهما وما وجد الحربي فكله في

تتعلق
بسم قبيد

النفقة
الطريق

السلطان

وان

وان وجد في داره لا يفتش خلافا لهما وفي ارضه روايتان وان
 وجد كنز فيه علامة الاسلام فهو كاللقطة وما فيه علامة
 الكفر حتى وباقية له ان كانت ارضه غير ملوكة وان كانت ملوكة
 فكذلك عند ابي يوسف وعند هاهنا باقية لمن ملكها اول الفتح ان
 علم والا فلا قصص ما لا يعرف لها في الاسلام وما استنبه ضم يجعل
 كافر ياتي ظاهره لذهب وقيل الاسلام في زماننا ومن دخل دار الحرب
 بامان فوجد في حراتها كذا فكله له وان وجد في دار منهاره
 الى ملكها وان وجد ركاز متاع في ارض من غير ملوكة حتى وباقية له
 ولا حتى في خوفه ونزع وزجر وجد في جبل ويحس زريق لا يملكه
 وعند ابي يوسف بالعكس ^{باب ما يملكه} ما يملكه من نصيب او ذى وجد مولاة ذهب او فقة
 او اخذ من ثمر جبل العشر قبل او كثر بلا شرط نصيبا وبقاها عند هاهنا
 يجب فيما سبق سنة اذ بلغ خمس وسق والوسق ستون صاعا وما
 لا يوسق فاذا بلغت قيمته خمسة اوسق مل من مائة وسق عند ابي يوسف
 وعند محمد اذ بلغ خمسة امثال من اعلى ما يقدر به نوعه فاعين في القطن
 خمس اجمال وفي الزعفران خمس اثمان ولا شيء في حطب وقصب فارسي
 وخيلش وتين وسعف وفي اسق بغرب او دالية او سانية نصف
 العشر قبل رفع مؤن الزرع وفي العسل العشر قبل او كثر اذ اخذ من جبل

النفقة
باب ما يملكه
الطريق

النفقة
باب ما يملكه
الطريق

النفقة
باب ما يملكه
الطريق

او ارض عشرة وعنده اذ بلغ خمس افرق والفرق ستة وثلاثون رطلا
وعند ابي يوسف اذ بلغ عشر قرب ويؤخذ عشرا من ارض عشرة لثقل
وعند محمد عشر واحد ان كان اشترها من مسلم ولو اشترها منه ذمي
اخذ منه العشر وكذا لو اشترها منه مسلم واسلم هو خلافا للابن
وقيل محمد معه وعلى المرأة والقبلي منهم ما على الرجل فان اخذها
منه مسلم بشفعة او ردت على البائع لفساد البيع عند العشر وفي دار
جعلت بستانا خراج ان كانت لذمي او لمسلم سقاها بآبار وان سقاها
بماء العشر فعشر ولا شيء في الدار ولو لذمي وماء السماء والبر والعين
وما انما رخصها الا عاجم حراحي وكذا سجون وجحون ودجلة
والفرات عند ابي يوسف خلافا ل محمد وليس في عين فيس او تغطي ارض بغداد
عشر شي وان كان في ارض خراج ففي حرمها الصالح للزراعة الخراج وللبيع
عشر وخراج في ارض واحدة **باب** هو الفقير وهو من له شيء لا يملك
دون نصاب والمساكين من لا شيء له وقيل بالعكس والعامل اذا كان
يعطي بقدر عمله ولو غنيا والمكاتب يعان في فلك رقبته ومديون
لا يملك نفقا فاضلا عن دينه ومنقطع الغزاة عند ابي يوسف
والجند عليهم تخدان كان فقيرا ومن له مال في وطنه لامعه ويجوز
دفعها اليه كلها او الى بعضهم ولا تدفع لبنا مسجد او كفن ميت
او الزكوة

او قضا

او قضا دينه او من في يده والى ذمي ربح غيرها والى غني تلك
نصابا من اى مال كان او عبدا او مملوكا خلاف ولده الكبير وامر نيمان
كانا فقيرين والى هاشمي من آل علي او عباس او جعفر او عبيد او
حارث بن عبد المطلب ولو كان مملوكا قبل جلا في التطوع ومولاه
منهم ولا يدفع المربي ركبته الى اصله وان على وفرقه وان سفل
او زوجته وكذا لا تدفع الى زوجها خلافا لهما ولا الى عبده او
او مكانه او مديون او امر ولده وكذا الى عبده العتق بعضه خلافا
لها وكذا كسبه له فيه شرك اعتق شيك بعضه خلافا لهما ولو دفع
الى من خطبه مرفا فان انه ذمي او هاشمي او ابوه او ابنه او كافر
اجزأ خلافا لابي يوسف رحمه ولو بان انه عبدا او مكانه لا يخرج
و ندب دفع ما بقى من السؤال يومه وكرم دفع نصاب او اكثر الى
فقير غير مديون وقيلها الى بلد آخر لا الى قريب او احوج من اهل
بلده ولا يسئل من له قوت يومه **باب صدقة** هي واجبة على الحر
للمسلم المالك لنصاب فاضل عن حاجته الاصلية وان لم يكن تاميا وبه
نظم الصدقة وجب الاضحية عن نفسه وولده الصغير الفقير وعبده
للزمنة ولو كافرا وام ولده ومديون لاعتن زوجته وولده الكبير
وطفله العتق بل من مال الطفل والمجنون كالطفل والاعتن مكانه

او قضا دينه او من في يده والى ذمي ربح غيرها والى غني تلك
نصابا من اى مال كان او عبدا او مملوكا خلاف ولده الكبير وامر نيمان
كانا فقيرين والى هاشمي من آل علي او عباس او جعفر او عبيد او
حارث بن عبد المطلب ولو كان مملوكا قبل جلا في التطوع ومولاه
منهم ولا يدفع المربي ركبته الى اصله وان على وفرقه وان سفل
او زوجته وكذا لا تدفع الى زوجها خلافا لهما ولا الى عبده او
او مكانه او مديون او امر ولده وكذا الى عبده العتق بعضه خلافا
لها وكذا كسبه له فيه شرك اعتق شيك بعضه خلافا لهما ولو دفع
الى من خطبه مرفا فان انه ذمي او هاشمي او ابوه او ابنه او كافر
اجزأ خلافا لابي يوسف رحمه ولو بان انه عبدا او مكانه لا يخرج
و ندب دفع ما بقى من السؤال يومه وكرم دفع نصاب او اكثر الى
فقير غير مديون وقيلها الى بلد آخر لا الى قريب او احوج من اهل
بلده ولا يسئل من له قوت يومه **باب صدقة** هي واجبة على الحر
للمسلم المالك لنصاب فاضل عن حاجته الاصلية وان لم يكن تاميا وبه
نظم الصدقة وجب الاضحية عن نفسه وولده الصغير الفقير وعبده
للزمنة ولو كافرا وام ولده ومديون لاعتن زوجته وولده الكبير
وطفله العتق بل من مال الطفل والمجنون كالطفل والاعتن مكانه

[illegible]

النهضة

[illegible]

النهار والقضاء والنداء للطلاق والاحتفادات لانتفاع الابنية بمغفاته من الليل
 وبثبت بروية هلاله او بعد شعبان اثنين ولا يصام يوم السبت
 الا نطقوا وهو احبان وافق صوم ما بعداده والا فاصوم الخواص ويفطر
 غيرهم بعد نصف النهار وكرم صومه عن رمضان او من واجب آخر وكذا
 ان نوى ان كان رمضان ففد والا ففطر او واجب آخر وصح في الكل
 عن رمضان ان ثبت والا فانوى ان جزم وفطر ان ردد وان قال
 ان كان رمضان فانا صائم عنه والا فلا لا تفطر وكوئب رمضان
 ولا يصير صائما اذا كان في السماء علة قبل في هلال رمضان خير
 وكوعيد او انى واحد وداف ذف ناب ولا يشترط لفظ الشهادة
 وفي هلال الفطر وذى الحجة بشهادة حزين او حر وحزين بشرط
 العدالة ولفظ الشهادة لا الدعوى وان لم يكن في السماء علة فلا بد
 في الكل من جمع سبع العلم بخبرهم وفي رواية يحكى بالاشين وقال
 الطحاوى يحكى بواحد ان جاء من خارج البلد او كان على مكان
 مرتفع ولو صاموا اثنين ولم يروى حل الفطر ان صاموا بشهادة
 اثنين وان بشهادة واحد لا يحل ومن رأى هلال رمضان او الفطر
 ورد قوله صام وان افطر ففطر ويجب على الناس التمسك
 بهلاله في التاسع والعشرين من رمضان وشعبان وان ثبت في منقح

اولا الفاعل والمفعول
 يوم الثالث على سبعة اوصاف
 جازية واحدة وثلاثة اصلا اما الثلاثة
 الاربعة واما ثمانية اربعة اوصاف
 اية يجوز مع الاربعة ثمانية اوصاف
 يوم الثالث ثمانية اوصاف
 واحدا آخر والثالث كان من رمضان فربو
 بين اثنى عشر ربيع ان كان من شعبان فربو
 رمضان وان كان من رجب او من الثاني
 جاز صور مع الاربعة اربعة اوصاف
 صور مع الاربعة اربعة اوصاف
 يوم الثالث ثمانية اوصاف
 يكون ثمانية اوصاف
 ثمانية اوصاف
 الذي لا يجوز اصلا ان يصوم يوم
 ان كان من رمضان فهو صائم وان كان
 من غير رمضان فهو غير صائم
 لا يصوم اصلا فاضان

بموجب القسم

شهرک: منتها بعين فرشته
 اطمینان: رسکيا وان شاه
 فعدا: باالان شدا اغني رفيعه وان شاه
 علم التميز: ان من اخلاصه منوبه باه
 تفتاح: ودهان ان من اخلاصه منوبه باه
 فعله: ما علم الاطهر من الهني في روضها
 انوار: من فطره النور في روضها
 وان: فطره النور في روضها
 الراجح: هيا واطعام من جلاله
 الكتب: بان الاقضية من جلاله
 الحکما: في الظاهر في روضها
 ملك: حکما في الظاهر في روضها
 الله: الله

وقد فتح الله الملك الدخان والفاراد اذ
 الحرة لا ينفذ فانه لا يستطيع الاخذ
 من رجليه هاجم الانفاذ اطق الفاني
 قلت فعلى هذا لا يدخل الدخان خلقه
 فلهذا عودا في دكان كان حتى ان
 تبصر بمشور فاه في النفس وانتم
 دكانه فادخل خلقه في الدخان
 افضل سواء كان عودا او غير
 غير لا يمكن التميز من ادخال
 التميز حروفه وهذا في الدخان
 فليست له ولا يتوهم انه في الدخان
 وما في الدخان لو وضع الفرق بين
 هذه النطير من الدخان في الدخان
 وبين جوهره فان وصل الى جوهره
 بفعله فلهذا الدخان في الدخان

والاصح احدث من رواه
رواه الشيخان في الدرر

1. 1. 1.

بعد ذلك لزم القضاء وحامل او مريض خاف على نفسه او ولدها
 نفطر وتقتضي بلا فدية ويلزم صوم نفل شرعي قبل الايام الشرعية
 ولا يباح له الفطر بلا عذر في روايته ويباح بعد القضاء ويلزم
 القضاء ان افطر ولو نوى سافر الفطر ثم اقام ونوى الصوم في وقتها
 صح ويلزم ذلك ان كان في رمضان كما يلزم فيما سافر في يوم من
 لكن لو افطر فلا كفارة فيها ومن اعني عليه انما فاضاها الا يوما
 فيه او في ليلة ولو جن في كل رمضان لا يقضي وان افاق عن مائة قضى
 ما مضى سواء بلغ مخونها او عرض له بعده في ظاهر الرواية ولو بلغ
 صبي او اسلم كافرا اقام من اظهرت حائض في يوم رمضان لزم
 اساءة بنية يومه ولا يلزم الاولين قضاء بخلاف الآخرين
فصل نذر صوم يوم العيد واما التشريق صح وافطر وقضى وكذا
 لو نذر صوم السنة يفطر هذه الايام وبقيتها ولا عتدة لو
 صامها ثم ان نوى النذر فقط او نوى ونوى ان لا يكون بينا ولم
 ينو شيئا كان نذرا فقط وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان
 بينا فحسب فوجب بالفطر كفارة العين لا القضاء وان نواه واليمين
 فقط كان نذرا وبينما في القضاء والكفارة ان افطر وعند ابى يوسف
 نذر في الاول ويمين في الثاني ولا يكرم اتباع الفطر بصوم سنة من شوال

١٠٠
 اي يجب انما عليه ان يقضي عليه القضاء في
 عيد النحر والاشهر وبعد ثلثة ايام
 ٥
 اي وقت السنة وهو من الليل الى الفجر
 لا قبل الزوال والركن او يصوم احسن من الفجر
 ولذا قال صح
 اي وافاته السافر وسفره في ارضه في ارضه
 الشبهة وهو السفر في ارضه في ارضه
 الحد بالمكان الفاسد للشبهة

وتنفيها

وتنفيها بعد عن الكراهة والتشبيه بالنصارى **باب الاعتكاف**
 هو سنة مؤكدة ويجب بالندوة وهو الثبوت في مسجد جانت مع النية
 واقلة يوم عند الامام واكثر عند ابى يوسف وساعة عند محمد
 رحمهم الله والصوم شرط في الاعتكاف والواجب وكذا النفل في وقت
 والمرأة نفك في مسجد بيتها ولا يخرج المعتكف الى الحاجة الا بشأ
 او للجمعة في وقت بدرهما مع سنتها ولا يلبث في الجامع اكثر من ذلك
 فان لبث فلا فساد فان خرج شأ بلا عذر فسد وعند ابى
 ما لم يكن اكثر اليوم ويجوز كراهة وشريه ويجوز له ان يبيع ويباع فيه
 بلا احضار السبعة ولا يجوز تغيره ومجرم عليه الوطى ووراعه
 ويقصد بوطئه ولو ناسيا في الليل والحض وبالنس والقبلة والوطى
 غير الزوج ايضا ان انزل والا فلا ويكره له الضمت والكلام لا يجز
 ومن نذر اعتكافا ايام لزمه بيا ليرها وان نذر يومين لزمه
 بليتها خلا فالابى يوسف في ليلة الاولى منها وان نوى النذر
 خاصة صحت ولزمت التتابع وان لم ينزله ويلزم بالشرع
 الا عند محمد رحمه **باب الحج** هو زيارة مكان مخصوص بزمان
 مخصوص بفعل مخصوص فرض في العمرة على الفور خلا للحد
 بشرط اسلام وحرية وعقل وبلوغ وصحة وقدره زادة وراحلة

او كالبول والغائط لان الثابت بالضرورة
 فيعتذر بقدرها او للجمعة لانها اهم حاجاته
 فيباح له الخروج لاجلها ضرورة
 لان المفد بالخروج من المسجد لا يكتفي به
 لكنه لا يكتفي بالاعتكاف الا بغيرها
 في المسجد الواحد فلا ينبغي ان يبتدئها
 في مسجدين
 وقت
 ان نذر على نفسه عليه ولا يخرج من صوم
 من نذر على غيره صوم نفسه ففان الصوم
 من نذر على الامام حرام
 اذا اعتكف ان الوقت قد نذر فلا يشرع
 بقوله من من من من من
 رواه عبد الله بن عمر
 من نذر على غيره من الصوم لا يشرع
 العبادات مجامع بين العبادات المتالفة
 والبدنية
 لانه قول الله والله على التمسك بالبيت
 من استطاع اليه سبيلا لما رواه
 قالوا لا تلام ايها الناس حجوا
 فقالوا الحج في كل عام مرة واحدة
 فقالوا لا يشرع في ذلك

او يستله او يسته شيئا في بدء ويقبله او يستبر اليه مستقبلا مهلا
 مكبرا حامدا لله تعالى ومصليا على النبي عليه السلام ويطوف اخذاعن
 يمينه قريبا للباب وقد اظطبع رداءه بالجعل تحت ابطة اليمين
 والى طرفه على كفته لا يسر ويجعل طوافه وراء الخطيم سبعة اشواط
 يرمي في الثلاثة الاولى منها ويحشي في الباقى هبة ويستلم الحجر
 ويحتم طوافه بالاستسلام واستلام الركركي الماني كلهما مرة حسن
 ثم يصلي ركعتين عند المقام واجبت ينسمن المسجد وهما واجبتا
 بعد كل اسبوع وهذا طواف القدوة وهو سنة للغير المقيم بمكة
 ثم يعود ويستلم الحجر ويخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت
 ويكبر ويقتل ويصلي على النبي عليه السلام رافعا يديه للدهاء ويدعا
 لما شاء ثم يخط نحو المروة ويحشي طوافه بطن الوادي
 بين الميادين الاضرب بسعي سعيها حتى يجاوزها ويفعل الى المروة
 كفله على الصفا فهد شوط فيسعي بينهما سبعة اشواط يبد
 بالصفا ويحتم بالمروة ثم يقيم بمكة فحرمها ويطوف باليت نقلا
 ما اراد فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة فخطب الامام خطبة
 بعد الناس فيها المناسك وكذا خطب في ثلث اسع بعرفات وفي
 الحادي عشر مني فاذا صلى فجر يوم التزويده خرج الى منى فيقيم
 في كل يوم من ذوالحجة

الاصلة فجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات فاذا زالت الشمس
 خطب الامام خطبتين كالخطبة وعندها فيها الناس وصلى بعد الخطبة
 بالناس الظهر والعصر معا باذان واقامتين ونشر الى صلواتها
 مع الامام خلافا لهما وكونه محاسنها ثم يقف لا كما مع الامام يوصو
 او غسل وهو السنة قرب جبل الرحمة وعرفات كلها موقف لا
 بطن عرفة ويستقبل القبلة رافعا يديه بسطا حامدا مكبرا مهلا
 مليا مصليا على النبي عزم داعيا لحاجته بحمد ويقف الناس وراءه
 الايام بقرية مستقبلين سامعين لقوله ثم يقضون معه بعد
 الغروب الى مزدلفة وينزل بقرب جبل قنفج ويصلي المغرب والعشا
 باذان واقامة ومن صلى المغرب في الطريق او بعرفات فعليه ان
 ما لم يطلع الفجر الا الى ابيوسف ويبيت بمزدلفة واذا طلع الفجر
 صلى فليس ووقف بالسعر للرام وضعه كافي عرفة ومزدلفة كلها
 موقف الا وادي عرفة فاذا اسفر فجر قبل طلوع الشمس مني فبد
 فيها برقي جمر العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات كحصى الخذف
 ويكبر مع كل حصاة ويقطع التلبية باولها ولا يقف عند هاشم
 يذبح ان احب ثم يحلق وهو افضل او بقصر وقد حل له غير النساء لايحل
 ثم يذهب من يومه والقد او بعد الى مكة فيطوف للزيادة

او التلبية
 او التلبية
 او التلبية

بلا رمل ولا سعي ان كان قد قدمه الى الارض فيه ويسعى بعده وقد
 حل له النساء ووقفه بعد طلوع فجر الفجر ثم يعود الى منى فري الجمار
 الثالث في اليوم الثاني بعد الزوال يدرك بالتي تلي السجدة فبها سبع
 حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو انتم بالتي تليها
 كذلك ثم يحرم العقبة كذلك الا انه لا يقف عندها ثم يفعل بالجمرة الثانية
 في اليوم الثالث كذلك ثم ان شاء نفر الى مكة وله ذلك قبل طلوع
 فجر يوم الرابع لا بعده حتى يري وان شاء اقام فرمى كما تقدم وهو
 احب وان رمى فيه قبل الزوال جاز خلا فاهما وجاز الى ركا
 وغير ركا افضل في غير جمرة العقبة ويبيت ليل التي يرمى وكرة تقدم
 ثقله الى مكة قبل نقره فاذا نفر الى مكة نزل بالحصب وكوساعة من مكة
 فاذا اراد الضعن عن طواف الصدر سبعة اشواط بلا رمل ولا
 سعي وهو واجب الا القيمة بمكة ثم يستقي من ماء زمزم ويشرب
 ثم يات الباب ويقتل العنبة ويضع صدره وبطنه وخده اليمين
 على الملتزمين الباب والحجر الاسود ويتنبت بالاسناد سبعة
 ويدعوا مجنعا ويبكي ويرجع القهقري حتى يخرج من المسجد
 فصلا ان لم يدخل الحرم بمكة وتوجه الى عرفه ووقف بها سقط
 منه طواف القدوم ولا شئ عليه للزكاة ومن وقف

واختار

واختار بعرفة ساعة ما بين الزوال والشمس من يوم عرفة وطلوع
 الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج ولو نائما او مغاضبا او لم يعلم انها
 عرفة ومن فاتته ذلك فقد فاتته الحج ويطوف ويسعى وينحط
 من قابل ولا يدع عليه ولو امر رفيقه ان يحرم عنه عند انما فعل
 صح وكذا ان فعل بلا امره خلا فاهما والمرأة في جميع ذلك كالرجل الا انها
 تكشف وجهها لاداسها ولو سدت على وجهها شيئا وجافه او بقت
 جاز ولا تجهر بالتلبية ولا ترمي ولا تسعي بين الميادين بل تقتصر
 وتبس الخيط ولا تقرب الحجر اذا كان عنده رجال ولو حاضت عند
 الاحرام اغتسلت وانت جميع النساء الا الطواف فان حاضت
 بعنطواف الزيادة يسقط عنها طواف الصدر ولا شئ جلها للزكاة
 كما يسقط عن اقام بمكة ولو بعد النحر عند ابي يوسف وعند محمد
 لا يسقط بالاقامة بعده ومن قلد بدنة تطوع او نذرا وجزا حيد
 او نحوه وتوحيد معها يرد الحج فقد احرم وان لم يلب فان بعث
 ثم توجه فلا حتى يلحقها الا في بدنة النعمة فان جلها او اشعرها
 او قلدها شيئا لا يكون محرما والبدن من الابل والبقر
 باب القران والتميز القران افضل مطلقا وهو ان يقرأ بالقرآن والحج معا
 من الليقات ويقول بعد الصلوة اللهم اني ادب الحج والعمرة فيستمر الى

القران ان يحج بين العرفه والحج
 باجرام والبدن في سفر واحد
 وانفع من الحج بالقران في
 سفر واحد من غير ان يقرأ بالقرآن
 بالماضي والقرآن افضل
 افضل من الافراد وقال ما لا يشع
 افضل من القران وقال الشافعي الافراد
 افضل من القران فربما كان
 الاصل ان يقرأ بالقرآن في
 البدن فيصير حجة

وتقبلها متى فاذ دخل مكة ابتداء طواف للعمرة وسعى ثم طاف
 للتحيط بالقدوم وسعى فلو طاف لهما طوافين وسعى سبعين ^{جاء}
^{لا بأس به} طواف العمرة وقدم طواف القدوم منه ^{در}
 وأساك ثم حج كما من فاذ روي جرة العقبة يوم النحر ذبح دم الفريضة
 أو بدنه أو سبع بدنه فان عجز عنه صام ثلثه ايام قبل يوم النحر والاصل
 كون اخرها يوم عرفته وسبعة ايام في مكة فان لم يصر للثلاثة
 قبل يوم النحر تعين الدم وان وقف القارن بعرفة قبل طوافه
 للعمرة فقد رخصها فعليه دم لرفضها ويقضيها وسقط عنه دم الفريضة
 والتمتع افضل من الافراد وهو ان ياتي بعمرته في شهر الحج ثم يحج عامه
 فيحرم بها من البقاع ويطوف لهما ويسعى ويحلق مهيان لم يسق
 الهدي ويقطع التلبية باول الطواف ثم يحرم باليمنى من الحرم يوم
 التروية وقبله افضل ويحج ويذبح كالقارن وان عجز فحكمة وحل
 صوم الثلثة قبل طوافها وتوفي شوال بعد الايام بها لا قبله ^{او بالفتح}
 وان شاء سوق الهدي وهو افضل احرم وساقه وهو اول
 من قوته وان كان بدنه فله ها بمن اذ او فعل وهو اول
 من التجليل والاشعار جازعندها وهو شق سنامها من
 الایسر وهو الاشبه بفعله عليه السلام ومن الایمن ^{ول}
 عند الامام ثم يعمر كما تقدم ولا يخل ويحرم باليمنى كما من فاذ

يوم النحر

يوم النحر من احراميه ولا تمتع ولا فريضة ولا هلكة ومن هو دليق
 الواقيت فانها لا تمتع الى اهله بعد العمرة ولم يكن ساقا ^{من قبل النحر ومن اراد الا ان}
 بطل تمتعه وان كان ساقا لا ومن طاف للعمرة قبل اشهر الحج الحاقلا
 من اربعة واستمر بعد دخولها وحج كان تمتعا وان طاف اربعة
 فلا ولو اعتمر كوفي في شهر الحج وتحلل واقام بمكة وحج تمتعه
 وكذا لو اقام ببيضة وقبل لا يصح عندها ولو افسد عمرته واقام
 ببيضة وقضاها وحج لا يصح تمتعه الا ان يعود الى اهله ثم ياتي بها
 وعند ها يصح وان لم يعود وان بقي بعد الافساد بمكة وقضى
 وحج من يعود لا يصح تمتعه اتفاقا وما افسد الممتع من عمرته ^{فقط}
 مضى فيه وسقط عنه دم التمتع فخص لا يبرئ من دم التمتع
باب الخنايا ان طيب اللحم عضو الزينة وحج وكذا الواد من بزيت
 وعند ها صدقة ولو خضب راسه بمجاء او ستره يوما كاملا
 فعليه دم وكذا لو لبس مخيطا يوما كاملا او خلق ربه راسه
 او لبس ما خلق رقبته او بطييه او احدى اوعانه وكذا لو خلق
 حاجبه وعند ها صدقة ولو قص اظفار يديه ورجليه في مجلس
 واحد فعليه دم وكذا لو قص اظفار يديه ورجليه في مجلس ^{مجلس واحد}
 فعليه دم وكذا لو قص اظفار يديه ورجليه في اربعة مجالس

سودا كان متفرقا اولاً من

فعلية اربعة دما وعند محمد دم واحد وان طيب اقل من عضو
او ستر راسه او لبس الخيط اقل من يوم فعلية صدقة وكذا
لو خلق اقل من ربع راسه او جنته او خلق بعض رقبته او بعض
عائته او لجد ابيه او فضل اقل من خمسة اظافر او خمسة متفرقة
وعند محمد في الخمسة المتفرقة دم وان طيب او لبس او خلق اقل من
ان شاء ذبح شاة وان شاء نصفه قبل ثلثة اصابع على ستة شاة
وان شاء صام ثلثة ايام ولو اراد ان يشتم باليمين او انذر
بالسراويل فلا بأس به وكذا لو ادخل منكب في القبا ولم يدخل يديه
في كبة **فصل** وان طاف للقدوم او للصدقة رجبا فعليه دم وكذا
لو طاف للركن محدثا او ترك طواف الصدرة او اربعة منه او دون
اربعة من الركن او افاض من عرفته قبل الامام او ترك السعي او الوقوف
بمزدلفة او رمى الجمار كلها او رمى يوم او رمى جمعة العقبة يوم النحر
او اكثره ولو طاف للقدوم والصدرة محدثا فعليه صدقة وكذا
لو ترك دون اربعة من الصدرة او رمى احد الجمار الثلثة ولو ترك
طواف الركن او اربعة منه بقي محرما بالاحتق يطوفها وان طافه
جنباً فعليه بدنة والا فضل ان يعبد ما دام بمكة ويسقط الدم
ولو طاف للصدرة طاهراً في آخر ايام التشريق بعد ما طاف للركن

محدثا

محدثا فعليه دم ولو كان بعد الطواف لطاف له جنباً فدان
وعند هادم فقط ايضا وان طاف لعمره وسعى محدثا او يعبد
فان رجع الى اهله ولم يعد بها فعليه دم ولا شيء لو اعاد الطواف
فقط هو الضيق وان جامع الحرم في احد السيلين قبل الوقوف
بعرفة وكذا ناسيا فسد حجته وبمضى فيه ويقضيه وعليه
دم وليس عليه ان يفرق عن زوجته في القضاء وان جامع
بعد الوقوف قبل الحلق لا يفسد وعليه بدنة ولو بعد الحلق
قبل طواف الزيارة فعليه دم وكذا لو قبل وليس بشهيق وان
لم ينزل وكذا لو جامع في عمرته قبل طواف الاكثر ففسدت قضا
وان بعد طواف الاكثر لم يدم الدم ولا يفسد ولا شيء ان انزل
بنظر ولو الى فرج وان اخر الحلق او طواف الزيارة عن ايام النحر
فعليه دم خلا فالحما وكذا الخلاف لو اخر الرمي او قدم نسكا
على نسك هو قبله وان خلق في غير الحرم الحج او عمره فعليه دم
خلا فالابي يوسف فلو عاد العتق بعد خروجه ففصر فلا دم
اجماعا ولو خلق القارن قبل الذبح لزمه دمان وعند هادم والدم
حيث ذكر شاة تجزئ في الاضحية والصدقة ما تجزئ في الفطرة
فصل وان قتل محرماً صيد بر او دل عليه من قتله فعليه الجزاء

[illegible]

وَأَنَا جَاهِلٌ بِاللَّغَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَوْ أَنَّ
الْمُؤَلِّفَ لَمْ يَكُنْ يَتَوَقَّعُ أَنَّ
الْقَارِئَ يَكُونُ مُتَعَدِّدًا فِي
اللُّغَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَمْ يَكُنْ يَتَوَقَّعُ
أَنَّ الْقَارِئَ يَكُونُ مُتَعَدِّدًا فِي
اللُّغَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَمْ يَكُنْ يَتَوَقَّعُ

٤٠
 اءال احرامه وغيته او نفسه
 صلبه ليس عليه ان يسلط على احد
 من ذلك بصدقه فان الصدقة بالشرع
 المرمح يجب قراءة التعريض سواء كان
 حتى لو ان التماس هو الكمال
 فليس ما نبت او المصل قطعها
 لا غير منسوب الى الوضوء الكمال
 من منسوب الى الجملة والماء وكذا لو نبت
 بقلب وكان بين منسوب ما بينه وبين
 طيبته ببدنه منه منقطع وهو
 كسرة الخبز والياء المعية بينهما ذال فجاءه
 نبت فله وانما استشار رسول الله
 كثر من شاة اهل مكة ويوتهم
 قوله ويطل اذ بيع فان اكله
 ان يكون فاسدا لا منحي والشرع لا
 يدرى المشروعة ومن قبل البيع صدار
 كانه الضار والشرع اخرج الصدقة
 ان يكون محال او غير ذلك فغلبت
 الحمايات بعد الاحرام شرعية ان
 جبايات قبل الاحرام شرعية ان
 ولا ذلك فقدم اكله على ذلك فاعطى
 الدين انما لا ينفذ ما لا ينفذ في وقت
 ان الضمان منى بصدقة ففقط عزم
 ما زاد على الصدقة بغيره لو بعد ذلك
 احرام لا ينافي ما ذكر من الاوانع
 انما الفتوى صار من الاوانع
 احرامه موقوف على كونه السجدة
 ثم ادركه في الوجع من السجدة فالا
 للسجدة ابن مالك

بلا احرام من مجاوز اليقطين حرم ثم احرم لزمه دم فان عاد اليه حرم
 ملبيا سقط وعند هاسقط يعود محرما وان لم يلب وان عاد
 قبل ان يحرم فاحرم منه سقط وكذا الواحر من لعمره ثم افسدها
 وقضاها وان عاد بعد ما شرع في الطواف لا يسقط وان دخل
 كوفي في البستان لحاجة فله دخول مكة غير محرر وميقان البستان
 ومن دخل مكة بلا احرام لزمه حج او عمره فلو عاد الى البقا وحرمة حجة
 الاسلام في تمامه سقط ما لزمه بدخول مكة ايضا وان عاد بعد
 عامه لا يسقط وان جاوز مكة او متمتع لم يحرم من فريضة جاوز
 البقار وقوفه كطوافه باضافة الاحرام الى الاحرام مكي طواف
 لعمره شوطا فاحرم بالحق رفضه وعليه دم وقضاه حج وعمره
 فلو اتمها صح وعليه دم ومن احرم بالحق ثم باخر يوم الفجر فان كان
 فحل في الاول لزمه الثاني ولا دم عليه والا لزمه وعليه دم سواء
 قصر بعد الاحرام الثاني او لم يقصر وعند هاد لم يقصر فلا دم عليه
 ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى لزمه دم ولو احرم
 افا في حج ثم بعث لزمه فان وقف بعرفة قبل افعال العمرة فقد
 لا الوتجة ولم يقف فان احرم بها بعد طواف فله دم برفضها
 ويقضيها وعليه دم فان مضى عليها اصرها ولزمه دم وهو دم جبر

اصل هذا ان الجمع بين اصري
 الحج والعمرة في سنة واحدة في الاحرام
 الا اول فله يقصر جامع بين الحجين
 فلا يجب عليه دم الحج فاذا لم يحلق
 في الاخر صار جامع بين اخر الحج
 والحج والعمرة عطلا
 وان رخص حج عند الحج بناء
 على ان الذي سخط عن الجمع بين
 الاحرام من عند هاد يرضى العمرة
 وانما ان شوطا لان المراد طواف
 الاقل لا الاكثر شوطا كان او لم يكن
 او تقصير شوطا ولو طواف لهما الا
 من الثانية ثم احرم بالحق رفضه بلا
 خلاف عطلا

في الضحية
 في النحر واليمنى

في الضحية والاهل الحاج يذبح يوم النحر وايام التشريق لزمه رفضها
 وقضيتها ودم فان مضى عليها صح ولزمه دم ومن فاته الحج
 فاحرم حج او عمره لزمه الرقص والقضاء والدم الاحصار
 والقنوت ان احصر المحرم بعد فراقه او مرض او عذر فمراوضيا
 نقطة فله ان يبعث شاة تذبح عنه في الحرم في وقت معين ويحلل
 بعد ذبحها من غير حلق ولا تقصير خلا لابي يوسف وان كان قارنا
 يبعث ذمين ويجوز ذبحها قبل يوم النحر في الحل وعند هاد لا يجوز
 قبل يوم النحر ان كان محصرا بالحج ووجب على المحصر بالحق اذا تحلل فضا
 حج وعمره وعلى العمر عمره وعلى القارن حجة وعمرتان فان زال الاحصار
 بعد بعث الدم وامكنه ادراكه قبل ذبحه وادراك الحج لا يجوز له
 التحلل ولزمه المضى وان امكن ادراكه فقط جاز التحلل وان امكن
 ادراك الحج فقط جاز التحلل استحسانا ومن شيع بمكة عن الركبتين
 فهو محصر وان قدر على احدهما فليس محصر ومن فاته الحج بقنوت
 الوقوف بعرفة فليحلل بافعال العمرة وعليه الحج من قابل ولا دم عليه
 ولا فوت للعمرة وهي احرام وطواف وتجويز في كل سنة وتكره يوم
 عرفة والنحر وايام التشريق ويقطع التلبية فيها باول الطواف
 عن الغير تجوز التلبية في العبادات المألوفة مطلقا ولا تجوز
 سواها

احصيا نقطة النحر مطلقا
 في النحر منع الوقوف والنحر
 طواف المحرم وقوفه عطا
 قاذة تعيين وقت ذبح عطا
 بان تعيين الباعث الحصر يوما
 بعينه يكون وقت ذبح معلومة
 اعني الحرم وليس المراد بالاشاة
 سنها بل يجوز ان يبعث فتمتها فا
 فاشترى بها شاة فتذبح عنه عطا

لما روى عن ابن عباس
 في ضحى يوم النحر واليمنى
 طواف الصلوة والصوم والاعتكاف وطواف
 القرآن والاركان شجرة

في النحر واليمنى
 في النحر واليمنى

في اليد نبتة بحال وفي الركب منها كل مجوز عند العرج لا عند القدرة
 ويستترط الموت او العجز الدائم او الموت وانما شرط العرج للافضل لا
 لا القتل من عجز فاحسب صحته وبقية عته وينبغي ان يفتقر الى اليد لا
 عن فلان ويرد ما فضل من النفقة الى الوصي او الوارث ويجوز
 ايجاج الصرورة والمرأة والعبد وغيرهم اولا ومن امر رجلان فاحسب
 حجة عنهما ضمن نفقةهما فالحجة له وان ابرهما الاحرام فغيره غير الحلف من الخلاف
 قبل المضي صح خلافا لابي يوسف وبعده لا ودم المنعة والقران
 على الامور وكذا دم الجنابة ودم الاحصار على الامر خلافا لابي
 وان كان ميتا في ماله وادباجام قبل الوقوف ضمن النفقة وان
 الثامور في الطريق يحج من منزل آخر من ثلث ما بقي من ماله وعندها
 من حيث مات المامور لكن عند ابي يوسف بما بقي من الثلث وعند محمد
 بما بقي من المال المدفوع ويرد ما فضل من النفقة الى الوصي او الوارث
 ومن اهل الحجة عن ابيهم اجد لها جارا ولا نسان ان يجعل ثوابه
 لغيره في جميع العبادات **باب النفقة** نفقة من اهل اوقافه وافته شاة ولا
 يجب تعريفه ويجزئ فيه ما يجزئ في الاضحية ويجزئ الشاة
 في كل موضع الا اذا طاف للزبان جنبا او جامع بعد وفوف عرفة
 قبل الحلق فلا يجزئ فيها الا البدية وبأكل من هدى التطوع والمنفعة

منه ما يجوز للعاجز ان يتحمل فلا
 منعه ما لا يجوز

في كل موضع الا اذا طاف للزبان جنبا او جامع بعد وفوف عرفة
 قبل الحلق فلا يجزئ فيها الا البدية وبأكل من هدى التطوع والمنفعة

والقران

والقران لا من غيرها وخفف ذم هدى المنعة والقران
 بايام الحرم دون غيرها واكل بالحرم ويجوز ان يتصدق به على
 فقير الحرم وغيره ويتصدق بجمله وحطامه ولا يعطى اجر الجزار
 منه ولا يركب الا عند الضرورة فان نقص بر كونه ضمنه ولا يجلب
 وان سلبه فصدق به ونسخ منعه الماء البارد ليقطع لينة
 فان عطى الهدي الواجب او تعيب فاحشا اقام غير مقامه
 وضع بالعتيب ما شاء وان عطى التطوع فخرج وصيغ فعله او القلادة
 بدمه وضرب به صحيفة ولا يأكل منه هو ولا غني وليس عليه
 وبقلد بدنة التطوع والمنعة والقران لا غيرها **باب منقون**
 شهده وان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم المحرم بطلت بشاؤهم ويحرم جنتهم
 ولو شهدوا في يوم التروية صحت ومن ترك الحجرة الاولى في اليوم
 الثاني فان شاء رماها فقط والاوان برى الكل ومن نذر ان يحج
 ماشيا شي من بيته حتى يطوف للزيارة وقيل من حيث يخرج
 فان ركب لزمه دم حلال اشترى امه محرمة بالاذن له ان يحلها
 والاوط تحللها بقض شعر او ظفر قبل الجماع **كتاب النكاح**
 هو عقد برود على ملك النعمة فصداعله يجب عند التوثيق
 ويكره عند خوف الجور وليس مؤكدا عند حالة الاعتدال وينفقد
 اذ اصله وحقيق

ط لا يأكل من دم الكفار والنذر
 بعد في الاحصار لان الواجب فيها
 ان يتصدق

اي باذن مولاها حتى لو امرت بدنو
 لا يكون محرمة درر

احترار في البيع ونحوه لان المقصود
 فيه علم الرقبة وملك النعمة وقل فيه
 ضمن شرع

انما كان الاجل لا ينفذ ان لا يرضى
 حله من الامانة او جمل

منه ما يجوز للعاجز ان يتحمل فلا
 منعه ما لا يجوز

نقول في السلام على البائت بحجر
لاشبهات وطغى الاشبهات بحجر
لأن بنت الزوم لو
عنه تلك المرأة صمد ولا
لا يكون لها هذا وان في الزوم

السبعة والوقوف باب الوقوف والوقوف
منه كما حرق مكلفه بل و
لأن الجسد والوقوف من الشيطان
وهو ما قاله في كتابه السبع
صلى على من
نزل الاربعة طلاقا
رايت حتى ينقض عند شهادته
نظير كتاب الاثني عشر
والوقوف والوقوف
منه كما حرق مكلفه بل و
لأن الجسد والوقوف من الشيطان
وهو ما قاله في كتابه السبع
صلى على من
نزل الاربعة طلاقا
رايت حتى ينقض عند شهادته
نظير كتاب الاثني عشر

ولا يشترط ان يتكلم بالايحاط والقبول
بل الواحد اذا كان كسلا منها فقد
زوجها اياه كان كافيا وله
اشهاد كما ذكر في التتبع
او يجوز لابن العم ان يزوج
بنته عمته من نفسه بان يقول
زوجتته فلانة من نفسي
بعضته مشهود بشرح كبر
فوجب مهر المثل لان وجود المهر
ثبت بالشرع فلا يجوز عقد
الزواج من غير ذلك لان هذه التسمية
فقد لوجود الاستعلاء في الشرع
وهو العشرة بكل ابن مملوك
لانها ينسب له ولد لا يجوز له ان يزوج
ان نسوة وان طلقوه من قبل
ففسخ ما فرض من قبله من قبل
فكالدخول كسنة وان طلقوه
صوت ان قالت البالغة للولي ازوجني
بعد مهر فزوجها وفي المهر او كنت
من ذكوره او زوجت امته ونحو
او كنت ولا يجوز ذلك في حق
ولا يجوز ان لا يكون احد من المهر
مهر من ابن مملوك

عن مهر مثلها لان بقران لم يمت خلافا لها او قبضه المهر ونحوه من او طلق
بالثقة رضى لا سكوت وان رضى احد الاولياء فليس لغیرها الاعتراض
وقوقف تزويج فضولي او فضولي على الاجارة ويتولى طرفه
النكاح واحد بان كان وليا من الجانبين او وكلاهما او وليا واصيلا او وينا وكلاهما
او وكلا واصيلا ولا يتولىها فضولي ولو من جانب خلاف الابن
ولو امره ان يزوج امرأة فزوج امه لا يصح عندها وهو المستحسن
وعند الامام يصح ولو زوج امرأة من في عقد لا يلزم واحدة منها
ولو زوج الاب والجد الصغير والصغيرة بفن فاحسن في المهر او من غير
كفو جاز خلافا لها وليس ذلك للغير الاب والجد
بلا ذكوره ومع تقيده واقله عشرة دراهم فلو سمي دونها لم يثبت العشرة
وان سماها او اكثر لم يثبت السنن بالدخول او بموت احدها ونصف
بالطلاق قبل الدخول والخلوة الصحيحة وان سكنت عنده او نفاه لم
مهر المثل بالدخول والموت وبالطلاق قبل الدخول والخلوة الصحيحة
معتبرة بحال في الصحيح لا تنقص خمسة دراهم ولا تزداد على نصف الحقة
مهر المثل وهي دين وخمار وملحفة وكذا الحكم لو تزوجها بغير مهر او خنزير
او بهذا الدن من المثل فاذا هو خير خلافا لها او بهذا العبد فاذا هو
خير خلافا لابي يوسف او بنوب او بدابة لم يمين مجنسهما او بتعليم
زوج مهر المثل عند حاقه عند قيمة المهر ان كان عبدا او قيمة المهر لو كان خلافا لابي يوسف

القرن او بخدمة الزوج لمراسنة وعند عقد لها قيمة الخدمة
وكذا يجب مهر المثل في الشغار وهي ان يزوج بنته على ان يزوج بنته
او اخته معاوضة بالعقدين ولو تزوجها على خدمتها لمراسنة وهو
عبد فلها الخدمة ولو اعتق امته على ان يزوجها فعتقها بصدقه ما عنده
ابي يوسف وعندهما مهر المثل ولو ايت ان تزوجها فعتقها بصدقه
للمعاوضة لمفوضة ما فرض لها بعد العقد ان دخل او مات والتعة
ان طلق قبل الدخول وعند ابي يوسف نصف ما فرض لها وان زاد
في مهرها بعد العقد لم يمت ونسقط الطلاق قبل الدخول و
عند ابي سنان نصف ايضا وان خطبت عنه من المهر صح وان اخلت
بها بلا مانع من الوطى حسنا او شرعا وطبعا كرضي من الوطى في
وصوم رمضان او احرم فوطى او نقل ونفاس وحض لم يمت تمام
المهر ولو كان خصبيا او عتبا وكذا لو كان مجبوا باخلافا لها وصوم
القضاء غير مانع في الاصح وكذا صوم التذوق رواية وفرض الصلوة
مانع والعدة يجب بالخلوة ولو مع المانع لحياطا والتعة ولجنة
لطلقة قبل الدخول لو يستلزم مهر ومستحبة لطلقة بعد الدخول
وغیر مستحبة لطلقة قبله سمي لها مهر ولو سمي لها مهر الفاق فبضعت
وهبت لم يمت طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصفه وكذا كل مكيل

وموزون ولو قبضت بالنصف ثم وبت بالكل والباقي لا يرجع
 خلا فلهما ولو وبت أقل من النصف وقبضت الباقي جمع عليها إلى
 تمام النصف وعند ما بنصف المقبوض ولو لم تقبض شيئا فوئبت
 لا يرجع أحدهما على الآخر وكذا لو كان المهر عرضا فوئبت قبل القبض أو بعد
 وإن تزوجها بالف على أن لا يخرجها من البلد أو على أن يتزوج عليها فإن
 وفي فلهما ألف والألف من التل ولو تزوجها على ألف أو أقامها على ألفين
 أن أخرجا فإن أقامها فلهما ألف والألف من التل لا يزاد على ألفين ولا
 ينقص عن ألف وعند ما لهما الألفان أن أخرجا ولو تزوجها بهذه العبد
 أو بهذه العبد فلهما الألفان إن كان مهر مثلها أو أقل والألف في أن كان مثله
 أو أكثر ومهر مثلها إن كان بينهما وعند ما لهما الألف في كل حال وإن طلقها
 قبل الدخول فلهما نصف الألف إذا جمعا وإن تزوجها بهذه العبد
 فإذا أحدهما حر فلهما العبد فقط عند الإمامان سواء أعتقه وعند
 أبي س العبد مع قيمته لو كان عبدا وعند محمد العبد وعام مهر التل
 أن هو أقل منه وإن تزوجها على فرس أو ثوب مهر وري بالغ في وصفه
 أو الخبزين دفع الوسط أو قيمة وكذا لو تزوجها على بكل أو موزون
 بين جنس لا صفة وإن بين صفة أيضا وجب هو لا قيمة وقبل
 الثوب مثله إن بولغ في وصفه وإن شرط البكارة فوجدتها نكحها

لزمه
 أو ما لا يملك التزويج

لزمه كل المهر وإن اتفقا على قدر في البت وأعتنا غير عند العقد فلهما
 فالعبد ما أعتنا وعند أبي يوسف ما استراه ولا يجب شيء بلا وطئ
 في عقد فاسد وإن خلاها فإن وطئ وجب مهر المثل لا يزاد على السبع
 وعليها العدة فإذا بتها من حين التفريق لا من آخر الوطئ هو
 الصحيح ويثبت فيه النيب ومدة من حين الدخول عند محمد ويرى في
 ومهر مثلها يعتبر بقوم أبيها إن تساوت أو سببا وجالا وما لا وعقلا
 وببدا ورينا وعصا وبكارة أو نكاحه فإن لم يوجد منه فمن الأجانب
 فإن لم يوجد جميع ذلك فما يوجد منه ولا يعتبر أمها أو خالتها إن لم تكونا
 من قوم أبيها وصح ضمان ولها مهرها ونطالب من شاءت منه ومن
 الزوج ويرجع الولي على الزوج إذا أدى أن ضمن بإمره والأفلا واللمزة
 منع نفسها من الوطئ والسفر حتى يوفى قدر ما بين فمحل من مهرها
 كالأوبعضا ولها السفر والخروج من المنزل أيضا ولها النفقة لو تمت
 لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعد دخولها فيما لو كان الدخول
 برضاها غير محصنة ولا صينة وإن لم يمتن قدر المثل فقد رما يقبل
 من مثله أو ما غير مقد ربيع ونحوه وليس لها ذلك لو أخل كله خلافا
 لأبي س وإذا أفاها ذلك فلم نقلها حيث شاء ما دون السفر وقبل له

أو ما لا يملك التزويج

التسفر بها في ظاهر الرواية والفتوى على الأقل وان اختلفا في قول
 فالقول لها ان كان مهر مثلها كما قالت او اكثر وله ان كان كما قال واقل
 وان كان بينهما كالف ولزم مهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول القول
 لها ان كانت متعة المثل كنصف ما قالت او اكثر ولما كانت كنصف
 ما قال واقل وان كانت بينهما فخالفا ولزم المتعة وعند أبي سريته
 القول قبل الدخول وبعده الا ان يذكر مالا يتعارف مهر لها واثمها
 برهن قبل وان برهننا فبينة او لمحيث يكون القول لها وبينة او لمحيث
 يكون القول لها وان اختلفا في اصله وجب مهر المثل وموت
 احدها كحيوتها وفي موتها ان اختلف الورثة في قدره فالقول لورثة
 الزوج عند الامام ولا يستحق القليل وعند محمد كالحية وان اختلفوا في الورثة
 في اصله يجب مهر المثل عندها وبه يفتي وعند الامام القول بالكر التسمية
 ولا يجب شيء وان بعث اليها شيئا قالت هي هدية وقال مهر فالقول لفي
 غير ما هيء للاكل وان كح ذبي ذمية او حربي حرة ثم تم مبيته او بلاء
 وذلك جاز في ذمتهم فلا شيء لها خلافا لهما سواء وطئت او طلقت
 قبل او مات احدهما وان تكهما بغير او ختن بر معين ثم اسلموا اسلم
 احدهما قبل القبض فلها ذلك وان كان غير معين فقيمة لغير مهر المثل
 في الختن بر وعند أبي سريته مهر المثل في الوجبهين وعند محمد القيمة فيهما

في
 ان يفتي كال...

وفي الطلاق قبل الدخول يجب المتعة عند من اوجب مهر المثل ونفذ
 القيمة من اوجبها **باب نكاح العبد والامة والمذنب والمكاتب**
 واما الولد بلا اذن السيد موقوف فان اجازته نفذ وان ردت بطل وقول
 طلقها رجعية اجازة لا طلقها او فارقتها فان انكحوا با ذمة فالمر عليها
 ببيع العبد فيه وبسعي المذنب والمكاتب ولا يباعان فا ذمة لبعدها
 بالنكاح بشمل جازمه وفاسده فباع في السر لو كح فاسد افوطي وبه
 الاذن به حتى لو كح بعده جازمه توقف على الاجازة فان زوج عبده
 الماذون المديون صح وهي بعد الوطئ اسوة الغرماء في مهر مثلها
 ومن زوج امته لا يلزم بتوثيقها وبطي الزوج متى ظفر ولا تنفق عليه
 الا بالثبوت وهي ان تخلى بينها وبين الزوج في منزله ولا يستخداها
 فان بواها ثم رجع صح وسقط النفقة وان خدتمه بلا استخدام لا
 تسقط وان زوج امته ثم قبلها قبل الدخول بسقط المهر خلا
 ما لو قنت الحرة نفسها قبله والا ذل في العزل عن الامة للسيد وعند
 لها وان تزوجت امته او مكانته با الاذن ثم عتقت فلها الخيار في الفسخ
 حرا كان زوجها او عبدا وان تزوجت بلا اذن ففتقت نفقة وكذا العبد
 ولا خيار لها وان استعتق السيد ان وطئت قبل العتق ولها ان وطئت بعده
 ومن وطئ امته فولدت فادعاء ثبت نسب منه ولزم قيمتها

سواء كان النكاح برضاها
 ولا بد

عند غلبة اللبن ويعبر الغالب لوخلط بما اراد واء اولين شاة وكذا
لوخلط بلبن امرأة اخرى وعند تحميد متعلق الحصة بها وان ارضعت من ثديها كانت
حرة ولا مهر لكبيرة ان لم يقطا والصغيرة نصفه ويرجع به على الكبيرة ان
تعلت بالنكاح وقصد الفساد لان لم تعلم به او قصدت دفع الجموع
والهلاك او لم تعلم انه مفسد والقول قولها فيه وانما ثبت الرضاع
بما ثبت به المال ولو قال هذه اختي من الرضاع ثم ادعى الخطا صدق
كتاب الطلاق هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح احسن تطبيقا
واحدة في طهر لا جماع فيه وتركها حتى تنقضي عدها وحسنه وهو متى
نظفها ثلاثا في تلك اطهرها ولا جماع فيها ان كانت مدخولا بها ولو غير
مطلقه ولو في الحيض والائسبة والصغيرة والحامل يطلق للمستتمه
كل شهر واحدة وعند تحميد لا تطلق الحامل للمستتمه الا واحدة وجاز
طلاقين عقب الجماع وبدعته تطبيقها ثلاثا او ثنتين بكلمة واحدة
او في طهر واحدة لا رجعة فيه ان كانت مدخولا بها او في طهر جامعا
فيه وكذا تطبقها في الحيض ونجب راجعها في الاصح وقبل تسحب
فان طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء وقبل يجوز ان يطلقها
في الطهر الذي يلي تلك الحيض ولو قال للموطوءة انت طالق ثلاثا المستتمه
وقع عند كل طهر واحدة ولو نوى الوقوع جلة صحت بميتة ويقع

كازن

زوج عاقل بالغ ولو مكررها وسكران او خرس باشارة
المعروفة لالطلاق صبي وجنون ونابسه وسيد على زوجته
واعتبار بالنسب فطلاق الحرة ثلثة وكوخت عبد وطلاق الامة
ثنتان ولو كوتحت حر **باب بقاء الطلاق** صريحه ما استعمل فيه
خاصة ولا يحتاج الى نية وهوان طالة ومطلقه وطلقتك ويقع
بكل منها واحدة رجعية وان اكر او باينة وقول انت الطلاق وانت
طالق الطلاق وانت طالق خلافا يقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى
ثنتين او باينة وان نوى بانك طالق واحدة بطلاق اخرى وقول انت
نوى الثلث وقعن ويقع باضا في جملتها كما في ابا يعقوب عن
جملتها كالرقبة والعنق والراس والعجب والروح والبدن والجسد والفرج
او الى جزء شايع منها كسفرها وثلاثا لا باضا في يد ها او جملها او طهرها
او بطنها ولو طلقها نصف بطلقة او سدها او ربعها طلقت ويقع
في انت طالق ثلث اضافة بطلقين ثلث وفي ثلثة اضافة بطلقة
ثنتان وقيل ثلث وفي من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى
ثنتين واحدة وعندها ثنتان وفي الى ثلث ثنتين وعندها ثلث
وفي واحدة في ثنتين واحدة ان لم يتوسعا او نوى الضرب والحد
وان نوى واحدة وثنتين او مع ثنتين فثلث وفي غير الموطوءة واحدة

ان نوى في ثنتين او مع ثنتين فثلث وفي غير الموطوءة واحدة

موتك فهو لغو وكذا لو قال انت طالق واحدة او لا اخلافا لمحمد

مثل واحدة وثنتين وان نوى مع ثنتين فثنت فيها ايضا وفي ثنتين
 في ثنتين ثنتان وان نوى الضرب وفي انت طالق من هنا الى الشام
 واحدة رجعية وفي انت طالق بكه وفي مكة تطلق للحا حيث كانت
 ولو قال اذ دخلت مكة او في دخولك لا يقع ما لم تدخلها وكذا الدار
 لان الغرض في الطرقة والى الفعل لا يقع في حيزه فبطلت عنه
 قال انت طالق غدا او في غد يقع عند الصبح وان نوى الوقوع
 وقت العصر صحته ديانة وفي الثاني فضا ايضا خلا قالها ولو قال
 انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر الاول ذكر ولو قال انت طالق قبل
 ان تزوجك فهو لغو وكذا انت طالق امس وقد حكم اليوم وان
 تكهرا قبل امس وقع الآن ولو قال انت طالق ما لم اطلقك او متى
 لم اطلقك او متى لم اطلقك وسكت طلقت للحا حتى لو علق الثلث
 وقعن بسكوت وان وصلت انت طالق وقع واحدة ولو قال ان لم اطلقك طالق ثلاثا
 فانت طالق لا يقع ما لم يمت احدها واذا بلا نية مثلان وعند هاشم
 متى ومع نية الشرط الاول وقت فانوى واليوم للثما مع فعل ممتد
 واطلاق الوقت مع فعل لا يمتد فلو قال امرك ببدك يوم يقدم زيد
 فقدم ليلا لا تختبره وان قال يوم تزوجك فانت طالق فتكهما
 ليلا وقع ولو قال انا منك طالق فهو لغو وان نوى ولو قال انا منك
 باش او عليك حرام بانت ان نوى ولو قال انت طالق مع موتى او مع
 طلاق الرجوع لا يجرى الوطى
 وان كان الطلاق باينا دون
 الثالث فله ان يزوجه في غدا
 برضاها وبعد انقضاء
 فان كان الطلاق ثلاثا
 والرجوع في امة لم يحل له
 حتى تزوجه غيره كما حاصي ويدخلها
 ثم يطلقها او يموت عنها قد روي

موتك فهو لغو وكذا لو قال انت طالق واحدة او لا اخلافا لمحمد
 في رواية وان سلك امرأته او شقها او ملكها او شقها بطل العقد
 فلو طلقها بعد ذلك لغا ولو قال لها وهي امة انت طالق ثنتين مع
 اعتناق سيدك اياك فاعقها ملك الرجعة وان علق طلقها بالغيبة
 وعلقها مولاها عتقها به في اية لا تحل له الا بعد زوج آخر وعند محمد
 يملك الرجعة ونعت كالمرة اجاعا **فصل** قال الهات طالق هكذا مشددا
 باصابعه وقع بعد رها فان اشار بيطونه فغير النشور وان
 بظهورها يعتبر المضمومة ولو وصف الطلاق بضرب من الشدة
 بان قال انت طالق بائنا او باليت او فحش الطلاق واخيه او شدة
 او طلاق الشيطان او البدعة او كالجبل او كالف او ملاء البيت او
 نطقه شديدة او طوبى له او عريضة وقع واحدة بائنه بلا نية وكذا
 ان نوى الثنتين الا اذا نوى بقوله طالق واحدة وبقوله بائنه او ثنته
 اخرى فيقع بائنا وصحت نيت الثالث في الكل **فصل** طلق غير المحفل
 بها ثلثا وقص وان فرق بانت بالاولى ولا تقع الثانية ولو قال
 انت طالق واحدة وواحدة وقع واحدة وكذا لو قال واحدة قبل واحدة
 او بعد ما واحدة ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة
 او معها واحدة فثنتان وفي الموطئة ثنتان في الكل ولو قال ان دخلت

للموطئة

الدار فان طالق واحدة و واحدة فدخلت يقع واحدة وعندها
 ثنتان ولو اقر الشرط فثان اتفاقا يقع بعد دون بالطلاق ^{علايق}
 فلو مات قبل ذكر العدد في قوله ان طالق واحدة لا تطلق ^{ان اقر عليها وان قال لا لا تدر}
 وكتابتها احتملا وغيره لا يقع بها الا بنية او لا له حال فثان ^{كذلك اكره الطلاق}
 واستبرأ رجلا وانت واحدة يقع بكل منها واحدة رجعة وماسوا ^{وهو ما لا غضب}
 يقع بها واحدة بائنة الا ان نوى ثلثا فيقع ولا يصح بنية ثنتين
 وهي بائنة بنية حرام خلية برأيه حمله على غار ذلك الحق ^{او مطلقا او لا}
 ومبنة لا هلك سر حمله فارقت امره بيدك اختارتي انت خرة تقضي ^{او مطلقا او لا}
 ثم نوى استري اخرى اخر حيا ذهبي قوي ابغى الا زواج فلو انكر البنية ^{او مطلقا او لا}
 صدق بطلاقا في حالة الرضاء ولا يصدق قضاء عند مذكرة الطلاق ^{او مطلقا او لا}
 فيما يصلح للجواب دون الرد ولا عند الغضب فيما يصلح للطلاق دون
 الرد والشفم وصدق ديانة في الكل ولو قال ثلث مرات اعتدي
 ونوى بالاول طلاقا وبالباقى جضا صدق وان لم ينوى بالباقي
 شيئا وقع الثلثة وتطلق بلسن لي بامرأة وتنت لك زوج ان
 نوى الطلاق والصرح بلحق الصريح والباين بلحق الصريح للباين
 الا اذا كان معلقا بالشرط **باب التفويض** واذ قال لها اختاري
 بنوى الطلاق فاخارت نفسها في مجلسها الذي تلت به في بات

الغادر بالذكرى دونك
 وركبته بوبى ارسه
 ويرثه

او ان يفسخ الطلاق

بانت بواحدة ولا تصح بنية الثالث وان قامت منها واخذت
 في عمل آخر بطل ولا بد من ذكر النفس والاختيار في احد كليهما
 وان قال لها اختاري فقلت انا اختار نفسي او اختارت نفسي بطلاق ^{او لا}
 وان قال لها ثلث مرات اختاري فقلت اختري الاولى والوسطى
 او الاخيرة يقع الثالث بلا نية وعندها واحدة بائنة ولو قالت
 اخترت اختي ^{او لم يزوج ولا ذكر النفس} وقع الثالث اتفاقا ولو قالت طلقت نفسي ^{او لم يزوج ولا ذكر النفس}
 او اخترت نفسي بتطبيقه بانت واحدة في الاصح وقيل بمالك الرجعة
 ولو قال امره بيدك في تطبيقه او اختاري بتطبيقه فاخارت نفسها
 وقعت واحدة رجعية ولو قال امره بيدك بنوى ثلثا فقلت اخترت
 نفسي بواحدة او بمره واحدة وقع الثالث وان قالت طلقت نفسي
 واحدة واخرت نفسي بتطبيقه فواحدة بائنة ولو قال امره بيدك
 اليوم وبعد غد لا يدخل الليل وان ردت اليه من لا يرد بعد غد وان
 قال اليوم وغدا يدخل الليل وان ردت اليوم لا يبقى غدا ولو مكث بعد
 التفويض يوما ولم يتم او كانت قائمة فجلست او جالسة فالتحاث
 او متكة فقعدت او على دابة فوفقت او دعت اباها للمشورة
 او شهود الا لشهاد لا يبطل خيارها وان سارت راتبها بطل لا يسد
 فذلك هي فيه ولو قال لها طلق نفسك ولم ينو ونوى واحدة فطلعت

كلامها

لان الموقوف ليس بالطلاق رذل
 او مريد فواجب ان ينسب اليه
 او للمالك
 وقعت رجعية وكذا لو قال انت نفسي وان طلقت نكاح ونفوا ومن
 ولغت نكاح الشئ ولو قالت اخبرت نفسي لا تطلق ولا يملك الرجوع
 بعد قوله طلق نفسك وبتقيد بالجلس الا اذا قال متى شئت ولو قال
 لها طلق ضرتك او اخر طلق امرأتك بملك الرجوع ولا يتقيد بالجلس
 الا اذا كان شئت ولو قال طلق نفسك ثلثا فطلقت واحدة وقع
 ولحدة وفي نكاح لا يقع شئ وعند ما يقع واحدة وفي طلق نفسك
 ثلثا ان شئت فطلقت ولحدة لا يقع شئ وكذا في نكاح وعندها
 يقع واحدة ولو امرها بالباث او الرجعي ففعلت وقع ما امر ولو قال الشرط
 انت طالق ان شئت ففعلت شئت ان شئت فقال شئت بنوى الطلاق
 لا يقع شئ وكذا لو غلقت المشيت بعد ومروا ان غلقت بوجود
 وقع ولو قال انت طالق متى شئت او متى ما شئت او اذا ما شئت
 او اذا شئت فزوت الامر لا يزيد قلها ان تطلق واحدة متى شئت
 ولا تزيد ولو قال لها انت طالق كلما شئت قلها ان تطلق ثلثا متفرقا
 لا مجموعا ولا بعد زوج آخر ولو قال انت طالق حيث شئت او اين
 شئت لا تطلق مالم تنشأ في مجلسها ولو قال انت طالق كيف شئت
 فان شئت موافقة لغير رجعية او باينة او نكاح وقع كذلك وان
 خالفها يقع رجعية وكذا ان لم تنشأ وعند ما لا يقع شئ وان لم يكن له

نكاح يقع ما شئت ولو قال انت طالق كره شئت او ما شئت طلقت
 ما شئت في مجلس لا بعده وان قال طلق نفسك من نكاح ما شئت قلها
 ان تطلق ما دون الثلث خلافا لهما **باب التعليق** انما يصح في الملك
 كقول المنكحة ان زبرت فانت طالق او مضافا الى الملك كقولها لاجنبة
 ان نكحتك فانت طالق فيقع ان نكحها ولو قال لاجنبة ان زرت
 فانت طالق فنكحها فزادت لا تطلق والفاظ الشرطان واذا ما
 وكل وكما ومتى ومبما في جميعها اذا وجد الشرطان انتهت العين التي
 كلما فانها تنهي فيها بعد الثلث مالم تدخل على الزوج فلو قال كلما تزوجت
 امرؤا في طالق تطلق بكل زوج ولو بعد تزوج آخر وان قال كلما
 فانت طالق لا تطلق بعد الثلث وزوج آخر وزوال الملك لا يبطل العين
 والملك شرط لوقوع الطلاق لا لا بخلاف العين فان وجد الشرط
 فيه انحلت العين ووقع الطلاق والاختلاف لا يقع وان اختلف في
 وجود الشرط فالقول له الا اذا برهن وفيها لا يعلم الا من القول لها في حق نفسها
 لا في حق غيرها فلو قال ان حضيت فانت طالق وفلانة فقالت حضيت
 طلقت هي لا فلانة وكذا لو قال ان كنت حبيبة عدا بالله فانت
 طالق وعبدى حر فقالت احب طلقت ولا يعتق ولا يقع في ان
 حضيت مالم يستمر الدم ثلثا فالاستمرار وقع من ابتداء ولو قال ان
 اطلقك فافهم

او لو قال انت طالق ان حضيت فانت طالق
 او لو قال انت طالق ان حضيت فانت طالق

حضت حبضة يقع اذا طهرت ولو قال ان ولدت ذكر فانت
 طالق واحدة وان ولدت انثى فانت طالق ثنتين فولدتها
 ولم يدرك الا اول تطلق واحدة فضا وننتين تنزها وتنقض العدة
 ولو علق بشرطين شرط للوحي وجوب الملك عند اخرها فان وجب
 او اخرها فيه وقع فان وجب الاخرها لافيه لا يقع ويبطل تخيير الثلث
 تعليقه فلو علقها بشرط ثم ضربها قبل وجوده ثم تزوجها بعد
 التحلل فوجب لا يقع شيء ولو علق الثلث او العلق بالوطى لا يقع
 باللبث بعد الابلاج ولا يصير مراجعا في الرجعي ما لم ينزع تزويج
 خلا فلا يري يوسف ولو قال ان نكحها عليك فهي طالق فنكحها عليها
 في عدة البائت لا تطلق وان وصل بقوله انت طالق قوله ان شاء الله
 او بشاء الله او ما شاء الله او ما لم يشاء الله والا ان يشاء الله
 لا تطلق وكذا لو ماتت قبل قوله ان شاء الله وان مات هو يقع
 وفي ان طالق ثلثا الا واحدة يقع ثنتين وفي الاثنتين واحدة
 وفي الاثلاث اثنتان **باب طلاق المريض** الحالة التي يصير الرجل بها فا
 فازانها الطلاق ولا ينفذ تبرعه فيها الا من الثلث ما يغلب فيها
 المخلوك كمن يمنعه عن اقامة مصلحه خارج البيت ومبارزته رجل مقعد
 يقتل في قصاص او رجم فلو بان امرته وهو بتلك الحال ثم مات عليها

نصير ان دخلت دار زيد وكره
 فانت طالق
 شفا

فان كان الزوج مقعدا
 او مريضا او مجنونا
 او عاقل او مجنون
 او عاقل او مجنون

عليها بذلك السب او غيره وفي العدة ورثته كذا لو طبت في هذا الاحوال
 رجعية فطلقها ثلثا ومبائة فبنت ابنه يشقوه ولو ابانتها فهو
 محصور او في صف القتال او محبوس لقصاص او رجم او يقتل
 على القيا بمصالح خارج البيت لكنه مشكك او محبوس لا يرث وكذا
 المختلعة ومخينة اختارت نفسها ومن طلق ثلثا بامرها او غيره
 امرها لكن صح ثم مات ومن ارتدت بعد ما ابانتها ثم اسلمت وكذا
 مفارقة بسبب حبس او العنة او خيار البلوغ او العلق ولو فلت
 ذلك وهي مريضة لا تقدر على القيا بمصالح بغيرها ثم ماتت وهي في العدة
 ورثها ولو ابانتها بامرها في مرضها ونصاها فانتها كانت حرة في حرة
 جعية وضت العدة ثم اوصى لها الوفا بدس فلها الاقل من ارثها
 اوصى واقر وان علق الطلاق بفعل جنسي محي الوقت فوجد فان
 كان التعلق والشروط في مرضه ورثت وان كان احداهما في الاصح لا يرث
 وان علق بفعل نفسه وهما في المرض او الشرط فقط ورثت وكذا لو
 علق بفعله لا بد لها منه وهما في مرضه وكذا لو كان الشرط فقط فيه
 خلا فالجحد وكان لها منه بدلا يرث على حال وان قد فها ولا غير فهو
 مريض ورثت وكذا لو كان القذف في الاصح والعان في المرض خلا
 الجحد وان اكرها وبانت به فان كانا في المرض ورثت وان كان الابلاء

الملك
 مقطوع
 الذكر

او الابلاء والبعث
 او الابلاء والبعث

في الاضحية لا وفي الرجعي ثرت في جميع الوجوه ان مات وهي في العدة والا
 لا **باب الجعة** هي استدامة النكاح القائم في العدة من طلقها ما
 دون الثلث بصرح الطلاق او بالثلث الاول من كتاباته ولم يصف
 بضرب من الشدة ولم يكن بمقابلته مال فلان راجع وكان ابنت ما دامت
 في العدة بقوله راجعتك او راجعت امرأتي او بفعل ما يوجب حرمة العدة
 من وطئ ومنس ونحوه من احد الجانبين وتعد الاشهاد عليها
 واعلامها بها ولو قال بعد العدة كنت راجعتك فيها فصدقت
 صحت والا فلا ولو قال راجعتك فقالت حجة لم انقضت عدتي
 فالقول لها ولا تصح الرجعة خلافا لها وان قال زوج لامة بعد
 العدة كنت راجعتك فيها فصدقة سيد ما فكذبته فالقول لها
 وعندها السيد وفي عكس القول للسيد اتفاقا في الصحيح وان قال راجعتك
 فقالت مضت عدتي وانكرها فالقول لها واذا ظهرت من الحيض
 الاخير لعشيرة انقطعت الرجعة وان لم تنسل وان انقطع لاقل لا
 ما لم تنسل او يمضي عليها وقت صلوة او تيمم وتصل وعند حجة
 تنقطع بالتيمم وان لم تصل وفي الكتابية بجره والانقطاع اتفاقا
 ولو اغتسلت ونسبت اقل من عضو انقطعت وان نسبت عضو
 لا وكل من المصنفه والاستساق كالاقل في روايته في يوسف كتمه

كتمه العضو ولو طلق حامل او من ولدت منه وانكر وطئها لان
 راجع وان طلق من خلاها وانكر وطئها فليس لان راجع فان راجع
 ثم ولدت بعد الرجعة لاقل من عاتين صحت الرجعة ولو قال لامرأة
 ان ولدت فانت طالق فولدت ولدت من بطن آخر فهو رجعة
 وان قال كما ولدت فانت طالق فولدت ثلث في بطنين والثاني والثالث
 رجعة وتنتم الثلث بولادة الثالث وعليها العدة بالاقل والطلاق
 الرجعية تنشوق ونزيرين وتندبان لا يدخل عليها حتى يقبلها ان لم يقصد
 رجعتها وليس لان يساقلها حتى راجعها والطلاق الرجعي لا يجرم الوطئ
 وله ان يتزوج بها تنبها دون الثلثة في العدة وبعد ما ولا يخل
 المحرم بعد الثلث ولا لامة بعد الثنتين الا بعد وطئ زوج آخر يكمل
 صحيح ومضى عدته ولا يخل به بلك يمين ويحلها وطئ المراهق
 لا السيد والشرط الا بلاج دون الانزال فان زوجها بشرط الخيل
 كره ونخل الاول وعن أبي يوسف ان النكاح قاسد ولا يخل الاول
 وعن محمد انه صحيح ولا يخل للاول والزوجة الثاني يهدم ما دون
 الثلث ايضا خلافا لمحمد من طلقها دونها وعادت اليه بعد آخر
 عادت بثلاث وعنده بها ولو قال مطلقه الثلث انقضت عدته
 منك وتحلت وانقضت عدتي والمدة تحتمل ذلك فله نصه بقولها
 من طلقها

ان غلب على ظنه صدقها **باب الابل** هو الحلف على ترك وطئ
 الزوجة مائة وهي اربعة اشهر الحرم وشهران للامة فلا يلا ولا حلت
 على اقل منها وحكمه وقوع طلاقه باينة ان برز ولم الكفارة والجزاء
 ان حلت فلو قال الزوج والله لا اقربك او والله لا اقربك اربعة
 اشهر كان موبيا وكذا لو قال ان فيك فعل حج او صوم او صدقة
 او فاني طالق او عبدة حر فان فيك في المدة حلت وسقط الابل
 والابات بضيقا سقط العين ان حلف على اربعة اشهر وبقيت ان اطلق
 فان كحها ثانيا نكاحا لا يلا فان مضت مدة اخرى بلا وطئ بابت
 باخرى فان كحها ثانيا فكذلك فان تزوجها بعد زوج آخر فلا يلا
 واليمين باقية فان وطئ لزم الكفارة والجزاء ولا تبين بضمي المدة
 وان لم يطل وكذا الوالي من اجنيته او من مبانة اما الرجعية فكان
 الزوجة والابل فيما دون اربعة اشهر فلو قال والله لا اقربك شهرا
 وشهرين بعدهما كان ابلا ولو مكث يوما ثم قال لا اقربك شهرا
 بعد شهرين الاولين فليس ابلا وكذا لو قال لا اقربك سنة الا بيا
 فان قربها وقد بقي من السنة اربعة اشهر كان ابلا ولو قال
 لا ادخل بصره وامرأته فيها الا يكون موبيا وان عجز المولى عن وطئها
 برضه او مرضها او رفقها او صغرها وجبه اولان بينها وبينه

او في بطنه او في بطنها او في بطنها او في بطنها

وبينه مسافة اربعة اشهر فبينه ان يقول فين ابلا ان استمر العذر
 من وقت الحلف الى اخر المدة فلو زال الى المدة بقين الفى وان قال لها انت
 على حرام كان موبيا ان نوى التحريم او لم ينو شيئا وان نوى طهارا
 فطهار وان نوى الكذب فكذب وان نوى الطلاق فبار وان نوى
 التمسك فتمسك والفوى على وقوع الطلاق به وان لم ينو وكذا بقول كل
 حل على حرام او فخرج بدست راسه كبره يروي حرام للعنف
باب الخلع وهو الفصل عن النكاح وقيل ان تفقدى الزوجة
 نفسها بما لا يتصل به ولا تاسر به عند الحاجة وكره له اخذ شيئا
 لشتر واخذ اكثر مما اعطاها ان شترت والواقع به وبالطلاق
 على مال يابن ويلزم المال المستحق وما صلح مهر اصله بدل للخلع وان
 بطل العوض فيه يقع بابتا وفي الطلاق يقع رجعا بلا شيء كما اذا
 خالعا او طلقها وهو مسلم على خمر او خنزير او ميتة او قالت فخرجت
 خالعا على ما في يدي ولا شيء في يديها وان قالت على ما في يدي من ردي
 ولا شيء فيها لم يمانثه درهم وان قالت من مال لزمها درهمها
 وان خالعا بعد ما لا يقبل على امرأته من ضمانه لا تملك ولا يملك
 ان امكن والا فقيمه ولو قالت طلقني ثلثا بالف مطلق واحدة فذلكت
 الالف ويات وفي على يقع رجعا بلا شيء وعند ما كالأبلا ولو قال لها

قال النجيم الطلع طلقه بامته صدق

لا العكس

وضع كبره على بطنها

طلق نفسك ثلثا بالفا وعلى الالف فطلقت واحدة لا يقع شئ ولو قال
انت طالق بالفا او على الف فقبلت بان ولزمها المال وان قال انت
طالق وعليك الف او قال لعبدك انت حر وعليك الف فطلقت و
يجب ان لا يقبل وعندها لا ما لم يقبله واذا قبله لزم المال والخلع
معا وضعت حقا فيجب رجوعها قبل قبوله بعد ما اوجبت وشرط
لها وبطلانها بالقيام من المجلس قبل قبوله وعين في حقه فلا يرجع بعد
ما اوجبت ولا يصح بشرط الخسار له ولا يبطل بالقيام من المجلس
قبل قبولها واجاب العبد في الفتوى على ما كانها ولو قال له اطلقتك
امس بالفا فلم يقبل فقالت قلت فالقول له ولو قال ابيع كذلك
فالقول للسدي والبراءة كالخلع ويسقط كل من كل حق لكل واحد من
الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح فلا تطالب في مهر ولا نفقة
ماضيه مفروضة ولا هو نفقة عجلها ولم يرضى من مهرها ولا بمهر سلفه وطلع
قبل الدخول وعند محمد لا يسقط الاما سبها فيهما وابي يوسف
مع الامم في المبرأة ومع محمد في الخلع ولو خلع صغيرا من زوجها
بمالها لا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطلقت في الامم وفي الكوفة
يتوقف على قبولها ولو على اداها من لزم المال وطلقت ولو شرط
المال عليها طلق بلا شئ ان قبلت والا فلا نطق وخلع المهر بنية وض

اعطى الضيق

مرض الموت معتبر من الثلث **باب الطهار** هو تشييع زوجته او عضوها
يعتبر من جملتها او جزءا شاع منها بعضه عليه النظر اليه
من محارمه وكورضا فلوقال انت على كظها في ورسك وصح
او نصفك ونسبه او كظها او فخذها او كظها اخفا او عتق وضوحا
جرم عليه وطها ود واعين حتى يكفر فلو وطى قبل التكفير فليس عليه
غير الا استغفار والكفارة الاولى ولا يعود حتى يكفر والعور الموجب
للكفارة عن مبي وطها وينبغي له ان يمنع نفسها منه ونطالب بالكفارة
ويجبر القاضي عليها واللفظ المذكور لا يحتمل غير الطهار ولو قال انت على
مثل اتي او كافي فان نوى الكرامة صدق او الطهار فطهار او الطلاق
فباين فان لم ينو شيئا فليس له شئ ولو قال انت على حرام كافي ونوى
طهارا او طلاقا فكافي ولو قال انت حرام كظها اتي ونوى طلاقا
او ابلاء فهو طهار وعندهما ما نوى ولا طهارا الا من الزوجة فلا طهار
من امته ولا من من كحرا بلا امرها وطها مهرها فجازت النكاح
ولو قال النساء انتن على كظها في كان مظاهرها منهن وعليه لكل واحدة في ذلك الوقت نفقة
كفارة وهي عتق رقبة يجوز فيها المسلم والكافر والذكر والانثى والصغير
والكبير والاعور والاعم الذي اذا سمع يسمع ومقطع اعد البدين

دا و از قطع بود الهی و رضا الهی

واحد الرجلين من خلاف ومكان لم يؤدى شيئا ولا يجوز الا على ولا
الذي لا يسمع الا صلا والاخرس ومقطوع اليدين او اهما مبرها
او الرجلين او يد ورجل من جانب واحد وجنون مطبق ومدبر ولم يزل اليهم
ولد ومكان ادى بعضا ومقطوع بعضه ولو اشترى فريسة بغيره
وكذا الوصر ونصف عبده عنها في قبيل وطى من ظهار منها او
حرر نصف عبد مشترك وضمن باقية لا يجوز خلاها وكذا الوصر
نصف عبده ثم جامع المظاهرة منها ثم حرر باقية فان لم يجد ما يفيق
صام شهرين متتابعين فليس فيها رمضان ولا شيء من ايام التوبة
فان وطئها فيه بالاعمال او نهارا اناسيا استأنف خلا فلا يبي
يوسف فان افطر بعد راو بمفره ذرا استأنف اجماعا فان لم
يستطع الصوم اطعم هو او نائبه ستة مسكينا كل مسكين
كالقسط او قيمة ذلك وصحة اعطاء من يترفع مع شئ من مسكينا او من
وتصح الا باحتقار الكفاية والفدية دون الصدقات والعشر
فلو غداهم وعشاءهم وغداهم عشايا وعشاءهم عشايا واشبعهم
جاز وان قل ما اكلوا ولا بد من الا
ولو اطعم فقيرا واحدا شئ يوما جاز وان اعطى طعاما شريفا
في يوم واحد لا يجوز الا عن يوم واحد فان جامعها في طعام
بخلال

اول من جملة بطول بعد غفر الله له

الصدقة
كالزكاة
والفطر والسنة

الطعام لا يستأنف ولو اطعم ستين فقيرا كل فقير صاعا من
ظهارين لا يصح الا ثلثين واحدا ولو عن ظهار او فطر رصح عنها
وكذا لو حرر عبد من عن ظهارين او صام عنها اربعة اشهر او
اوطعم مائة وعشرين فقيرا رصح عنها وان لم يعين وان حرر عنها

رفقة واحدة أو صام شهرين ثم عتق عن أحد هاتحين ولو عن ظالم شهرين
وقتل لا وإن ظاهر العبد لا يجزئ إلا الصوم وأعتق عنه سيده أو أظم
باب المعلن هو شهادت مؤكدة بالاعانة فمرونة باللعن فاعلم

مقام حد القذف في حق الزوج ومقام حد الزنا في حقها فلو قذف
 زوجته بالزنا وكل منهما اهل الشهادة وهي من حد قاذفها او قذف
 نسب ولدها وطالبه بجميع وجوب عليه اللعان فان ابي جبريل
 بلاعن او يكذب نفسه فحد فان لاعن وجب اللعان عليها فان ابنت
 حبيبتي حتى تلاعن او تصدق فان لم يكن الزوج من اهل الشهادة
 بان كان عبدا او كافرا او محدودا في قذف وهي من اهل الحد
 وان كان اهلا وهي امه او صغيرة او مجنونة او محدودة في قذف

أو كافي أو من لا يجد قاذفها فلاحه ولا العان وصفته ان يبدا في التوبة
بالزواج فيقول اربعة مرات استشهد بالله اني صادق فيما ربيتها به
به من الزنا تبشر الربا في جميع ذلك ثم تقول هي اربع مرات استشهد
بأنه كاذب فيما ربيتها به

صلى الله عليه وسلم ان يكون في قبره من يفرق بينه وبينه
الجنة فقد فهاز وجها قبل ان يفرق
عليه السلام

بسم الكتاب والسنة شرم

توفي في سنة ١٠٠٠ هـ
عن ٨٠ سنة في شهر ربيع الثاني
سنة ١٠٠٠ هـ في مدينة القاهرة
وكان من علماء الفقه والحديث
والفلسفة والعلوم الشرعية
والعقلية وله مؤلفات كثيرة
منها كتاب في شرح
الرسالة في الفقه
والفلسفة وهو من
أشهر مؤلفاته

بها الله ان كاذب فيما رمان به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها
 ان كان صادقا فيما رمان به من الزنا ^{ثم نفوز في الخامسة بامر الله في} في جميع ذلك فان ^{في كل}
 كان القذف بنفي الولد ذكرا ^{فكلايهما} عوضا ^{او كان الزنا} ذكر الزنا وان كان بالزنا
 ونفي الولد ذكرا ^{او كان الزنا} فاذنلا عن فرق الحاكم بينهما وهي طلاقه باينة
 وبني نسب الولد ان كان القذف به ويلحقه بامته فان كذب نفسه
 بعد ذلك حد وحل له ان ينزعها خلا لا يي يوسف وكذا ان قذف
 غيرها ^{لا يقطع من الاصلية فلا ينفى اللعان} فحذرت ولا اللعان بقذف الاخرس ولا بنفي الحمل
 وعند ما يلاعن ان انت به لاقل من ستة اشهر ولو قال لما زنت
 وهذا الحمل منه لآعن اتفاقا ولا بنفي القاضى الحمل ولو نفي الولد عند
 الشهرين ^{او يستمر ازيد من ذلك} وابتاعته الولادة صح ولاعن وان نفي بعد ذلك لآعن
 ولا ينفى وعند ما صح النفي في مدة النفاس وان كان غائبا قال ^{مدتها سبعة ايام من حيث العادة}
 عليه كمال ولادتها وان نفي اول نؤمنين واقربا لاخر حد وان عكس ^{هذا ان كان الزوج حاضرا الا ان زوج}
 لآعن وبثت نسبها فيهما **باب الفقين** هو من لا يقدر على الجماع ^{او علم الزوج}
 او يقدر على التيب دون البكر فلو اقراته لم يصل الى زوجته يوطئ
 الحاكم سنة فية هو الصحيح ويحبس منها رمضان واياها جضا
 لامدة مرضها فان لم يصل فيها فرق القاضى بينهما ان طلبته
 وهو طلاقه باعنة فلو قال وطئت وانكرت ان قبل الشايل فان ^{كان}

سنة في
 ٣٥٤
 سنة
 ٣٥٦

والملادة

شرط حضورها
 ولو صغيرا

او شق شرة

الزنا

فان كانت نيبا او بكر فظن ان اليها فتن هي نيب فالحقول له مع
 يمينه وان قلن هي بكر اجل الحاكم وكذا ان كل وان بعد الشا جيل وهو
 نيب او بكر وقلن نيب فالحقول له وان قلن بكر حيزت وكذا ان
 نكل ومتى اختارته بطل خبرها والحضي كالعينين والمحبوب يفرق
 في الحال وحق التفريق في الامة للمولى عند الامام ولها ابو يوسف
 وللخيار لها ان وجدت به جنونا او جنانا او برضا خلا فالخيار
 ولاله لو وجد به ذلك او رقا او قرنا **باب** في تركه يلزم
 عدة الحرة للطلاق والفسخ ثلثة فروم اي حيز وكذا ان حلت
 بشبهة او نكاح فاسد وقرق او مات عنها او امة ولدعتق او ما
 مولاهما ولا يحسب حيز طلق فيه وان كانت لا تحيض ليكر او صفر
 او يلف بالسنن ولم تحض قلثة اشهر وللموت في نكاح صحيح
 اشهر وعشرة ايام وعدة الامة حيزتان وفي الموت وعدة الحيز
 نصف ما للحرة وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا ولو مات عنها صبي
 وعند ابي يوسف ان مات عنها صبي فقد تمها بالاشهر وان حملت
 بعد موت الصبي فقد تمها بالاشهر اجابا ولا نسب في الوجهين
 ومن طلق في مرض الموت رجعا كالزوجة وان باثنا بقدها بعد
 الاجلتين وعند ابي يوسف كالرجعي ومن عتق في عدة رجعي نعم
 له الولد والطلاق

طلبها فقتلته حضورها
 والفاضي ولو صغيرا

فعل او عمل او عقد شرع

او الامة

او الزوجة المودة صبي

سنة
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧

كالحره وان في عدة بائن او موت قبل الامه وان اعتدة الايسة بالاشهر
 فترعاد منها على عار بها بطلت عليه منها ونسأف بالحض هو ^{وهو امره بثلث خا}
 الضحية وكذا السأف الصغيرة اذا حاضت في خلال الاشهر ومن ^{سنة وعليه}
 اعتدت البعض بالحض ثم آتت نعتد بالاشهر واذا وطئت ^{فقط}
 المعتدة بشبهة وجب عليها عدة اخرى وتدخلت وما تراه محسوب منها ^{من طلاق او غير}
 وستم الثانية ان تمت الاولى قبل تمامها وابتداء العدة في الطلاق ^{عدة الاولى وعدة الثاني}
 والموت عقيبها وان لم تعلم بها وفي النكاح الفاسد عقيب التفريق ^{عقيب الطلاق والموت سزم}
 وعقيب العزم على تركه الوطى ومن قالت مضت عدتي بالحض ^{انقضت}
 فالقول لها مع البين ان مضى عليها ستون يوما وعند هان ^{لا تلامع الا منها هذا الشيا عه للنيار}
 مضى تسعة وثلاثون يوما وثلاث ساعات وان ^{اعتبر اكثر الحضي}
 من بائن ثم طلقا قبل دخوله لم يهر كاهل وعدة مستأنفة ^{اعتبر اقل الحضي}
 وعند جحد نصف مهر وانما الاولى ولا عدة في طلاق قبل ^{من بائن ثم طلقا قبل دخوله لم يهر كاهل وعدة مستأنفة}
 الدخول ولا عدة على زينة طلقها ذى او حر بينة خرجت النامسة ^{الاولى او حرة او حر بينة}
 خلافا لها ^{معددة البين والموت ان كانت مكففة}
 مسلمة بترك الزينة وليس المزعف والمعصف والطيب والذم ^{معددة البين والموت ان كانت مكففة}
 والكحل والخنا الا من عذر لا معتدة العتق والنكاح الفاسد ولا ^{معددة البين والموت ان كانت مكففة}
 خطب المعتدة ولا بائس بالتعريض ولا يخرج معتدة الطلاق ^{معددة البين والموت ان كانت مكففة}
^{بضم وهو المراجعة}

اولا بما لا يردان ان في عدة بائن او موت قبل الامه وان اعتدة الايسة بالاشهر
 فترعاد منها على عار بها بطلت عليه منها ونسأف بالحض هو
 الضحية وكذا السأف الصغيرة اذا حاضت في خلال الاشهر ومن
 اعتدت البعض بالحض ثم آتت نعتد بالاشهر واذا وطئت
 المعتدة بشبهة وجب عليها عدة اخرى وتدخلت وما تراه محسوب منها
 وستم الثانية ان تمت الاولى قبل تمامها وابتداء العدة في الطلاق
 والموت عقيبها وان لم تعلم بها وفي النكاح الفاسد عقيب التفريق
 وعقيب العزم على تركه الوطى ومن قالت مضت عدتي بالحض
 فالقول لها مع البين ان مضى عليها ستون يوما وعند هان
 مضى تسعة وثلاثون يوما وثلاث ساعات وان
 من بائن ثم طلقا قبل دخوله لم يهر كاهل وعدة مستأنفة
 وعند جحد نصف مهر وانما الاولى ولا عدة في طلاق قبل
 الدخول ولا عدة على زينة طلقها ذى او حر بينة خرجت النامسة
 خلافا لها
 مسلمة بترك الزينة وليس المزعف والمعصف والطيب والذم
 والكحل والخنا الا من عذر لا معتدة العتق والنكاح الفاسد ولا
 خطب المعتدة ولا بائس بالتعريض ولا يخرج معتدة الطلاق
 بضم وهو المراجعة

الطلاق من بينهما اصلا معتدة الموت مخرج نهارا وبعض
 الليل ولا تبنت في غير منزلها والامه مخرج في حلة المولى وتعتد
 المعتدة في منزل يضاهيها في وقت الفراق او الموت الا ان
 مخرج المعتدة جبر او خافت على مالها او انهدام المنزل او لم يقدر ^{على كراهه ولا بائس بكنونها معا في منزل وان كان الطلاق}
 على كراهه ولا بائس بكنونها معا في منزل وان كان الطلاق ^{بأبنا ان كان بينهما سدة الا ان يكون فاسقا فان كان فاسقا}
 بأبنا ان كان بينهما سدة الا ان يكون فاسقا فان كان فاسقا ^{اولا بئ ضيقا خرجت والا فليضرب وان جعل بينهما امره نقة}
 اولا بئ ضيقا خرجت والا فليضرب وان جعل بينهما امره نقة ^{تعد ر على الخلو فحسن ولو بائنا او مات عنها في سفر وبنينا وبين}
 تعد ر على الخلو فحسن ولو بائنا او مات عنها في سفر وبنينا وبين ^{مصرها اقل من مده رجعت وان كانت مسافرة من كل جانب}
 مصرها اقل من مده رجعت وان كانت مسافرة من كل جانب ^{ضجرت معها ولي او لا والعقد واحد وان كان ذلك في مصر لا يخرج من}
 ضجرت معها ولي او لا والعقد واحد وان كان ذلك في مصر لا يخرج من ^{ما لم نعتد ثم خرج منها ان كان لها مهر وقال ان كان لها مهر}
 ما لم نعتد ثم خرج منها ان كان لها مهر وقال ان كان لها مهر ^{جاز الخروج قبل الاعتد}
 جاز الخروج قبل الاعتد ^{واكثرها ستان ومن قال ان نكت فلانة فمضى طالق فنكحها فقلت}
 واكثرها ستان ومن قال ان نكت فلانة فمضى طالق فنكحها فقلت ^{لست اشهر منذ نكح الزم نسيب ومهرها واذا اقرت المطلقة با}
 لست اشهر منذ نكح الزم نسيب ومهرها واذا اقرت المطلقة با ^{با نقضاء العدة ثم ولدت لا اقل من ستة اشهر من وقت الاقرار}
 با نقضاء العدة ثم ولدت لا اقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ^{ثت نسيب وان لست لا وان نكح نسيب وان ولدت}
 ثت نسيب وان لست لا وان نكح نسيب وان ولدت ^{لا اقل من سنتين وان لستين او اكثر لا الا في الرجعي ويكون رجعة}
 لا اقل من سنتين وان لستين او اكثر لا الا في الرجعي ويكون رجعة

الطلاق من بينهما اصلا معتدة الموت مخرج نهارا وبعض
 الليل ولا تبنت في غير منزلها والامه مخرج في حلة المولى وتعتد
 المعتدة في منزل يضاهيها في وقت الفراق او الموت الا ان
 مخرج المعتدة جبر او خافت على مالها او انهدام المنزل او لم يقدر
 على كراهه ولا بائس بكنونها معا في منزل وان كان الطلاق
 بأبنا ان كان بينهما سدة الا ان يكون فاسقا فان كان فاسقا
 اولا بئ ضيقا خرجت والا فليضرب وان جعل بينهما امره نقة
 تعد ر على الخلو فحسن ولو بائنا او مات عنها في سفر وبنينا وبين
 مصرها اقل من مده رجعت وان كانت مسافرة من كل جانب
 ضجرت معها ولي او لا والعقد واحد وان كان ذلك في مصر لا يخرج من
 ما لم نعتد ثم خرج منها ان كان لها مهر وقال ان كان لها مهر
 جاز الخروج قبل الاعتد
 واكثرها ستان ومن قال ان نكت فلانة فمضى طالق فنكحها فقلت
 لست اشهر منذ نكح الزم نسيب ومهرها واذا اقرت المطلقة با
 با نقضاء العدة ثم ولدت لا اقل من ستة اشهر من وقت الاقرار
 ثت نسيب وان لست لا وان نكح نسيب وان ولدت
 لا اقل من سنتين وان لستين او اكثر لا الا في الرجعي ويكون رجعة

بجلاء فالباين الا ان يدعيه فيثبت فيه ايضا ويحل على الوطى
 بشبهة في العدة وان كانت المبانة مرا حقة فان انت به لاقل
 من تسعة اشهر ثبتت نسبه والا فلا وعند ابي يوسف
 يثبت فيما دون سنتين ومن مات عنها ان انت به لاقل من
 سنتين وان كانت مرا حقة فلا قل من عشرة اشهر وعشرة
 ايام والا فلا ولا يثبت ولادة العدة الا بشهادة رجلين او رجل
 وامرأتين وعند هانكي شهادة امرأة واحدة وان كان جليل او حلي
 ظاهرا او اعترف الزوج به يثبت بحجة قولها وعند هانكي لا يثبت
 من شهادة امرأة وان ادعت بها بعد موت لاقل من سنتين فصدا
 الورثة صح في حق الارث والنسب هو المختار ومن نكح فاته
 بولد ستة اشهر فصاعدا يثبت منه ان اقر بالولد او سك
 وان جحد فبشهادة امرأته فان نفاء لا عن وان لاقل من ستة
 اشهر لا يثبت وان ادعت كاحها منذ ستة اشهر واذع الاقل
 فالقول لها مع العين وعند الامام بلا بيمين وان علق طلقها
 بالولادة فشهدت بها امرأة لا تطلق حلالا فالحا وان اعترف
 بالجل نطق بحجة قولها وعند هانكي لا يثبت من شهادة امرأة ومن
 نكح امه فطلقها فاشتراها فولدت لاقل من ستة اشهر منذ شراها

لزم

ان يثبت بانها حرة

لزمه والا فلا ومن قال لا مان كان في بطنك فهو متى فشده ولد
 امرأة بالولادة في امة ولد ومن قال الغلام هو ابني ومات
 فقالت امه انا امرأته وهو ابني برئانه فان جحدت حرة بها وفاته
 الورثة انت اقر ولدك فلا ميراث لها **باب الحضانة** الا ان حق
 بحضانة ولدها قبل الفراق وبعد ما تم اقربا وان عتقت ثم ارب
 ثم اخت الولد لا يورث ثم لام ثم لاب ثم ثالثة كذلك وبنا الاخت اولى
 من بنت الاخ ومن اولى من القات ومن نكح غير حرة سقط حقها الا
 من نكح محرمة كافر نكح عتق وجدة نكح جده ويعود الحق بزوال نكاح
 سقط به والقول قولها في نفي الزوج ويكون الغلام عند من جحد
 يستغنى بان يأكل ويشرب ويلبس ويستغنى وحده وقد رشح وبيع
 ثم يجبر الاب على اخذ الجارية عند الام والجدة حتى تنقض وعند جد
 حتى تستنهي كاعند غيرها وبه يفتى لفساد الزمان ومن لها الحضانة
 لا تجبر عليها فان لم تكن امرأة فالحق للعصية على ترتيبهم لا تدفع حصة
 العصبية غير محرمة كابر العم ومول العتاق ولا الى فاسق ما بين وان اجتمعوا
 في درجة فاورعهم اولى ثم استنهم ولا حق لامة وام ولد في الحضانة
 قبل العتق والذمية احق بولدها السلم ما لم يخف عليه الف الكفر ليس
 للاب ان يسافر بولده حتى يبلغ حد استفتاء ولا لامة الا الى وطنها

وقد تزوجها فيه ان لم يكن دار الحرب وليس ذلك لغير الاقوال
 كان بين المصريين او القبطيين ما يمكن للاب ان يطالع عليه ويبيت
 في منزله فلا بأس به وكذا النكاح من الشريعة والمصرح بخلاف العكس
 ولا خيار للولد **باب النفقة** يجب النفقة والكسوة والسكنى
 للزوجة على زوجها ولو صغيرا مسلمة كانت وكافرة كبيرة او صغيرة
 بوطا اذا استلقت اليه نفسها في منزله ولم تسلم الحق لها او لغيره عليه
 وتنفق النفقة كل شهر وتسلم اليها والكسوة كل ستة اشهر وتنفق
 بكفايتها بلا اسراف ولا تقتير ويعتبر في ذلك حالها في الموضعين
 حال اليسار وفي الموضعين حال الاعسار وفي المختلفين بين ذلك
 وقبل يعتبر حاله فقط والقول في اعساره في حق النفقة والبيتة
 لها ويفرض عليه نفقة خادم واحد لها لو موسرا وعسى يوسف
 نفقة خادمين ولو معسرا فلا يلزم نفقة الخادم في الاصح ولو فرضت
 لعساره ثم اليسر فحاصمه تحم لها نفقة اليسار وبالعكس يلزم
 نفقة العسار ولا نفقة لثان خرجت من بيت بغير حق ومحبوسة
 بدين ومريضة لم تزق ومعصوبة وصغيرة لا توطأ وحاجة لا
 ولو حجت معه فله بالنفقة الحضر لا السفر ولا الكراء ولو مرضت في منزله
 فله النفقة لا لو مرضت في بيتها وزقت مريضة ولا يفرق لعجز عن النفقة

انما نفقة

الزفاف بالثروة
كذلك كسوة

وتؤمر

وتؤمر بالاستئذان لتجمل عليه ولا تجب نفقة مدت مضت الا ان يكون
 قضيه او ارضاه على مقدارها وتومات احدها او طلق بعد القضا
 او التراضي قبل قبضها سقطت الا ان يكون استدان بامر قاضي ولو قبل
 لها النفقة او الكسوة لمدة ثم مات احدهما قبل تمامها فلا رجوع خلا
 لحدود تزوج العبد بالاذن فققتا دين عليه يباع فيه مرة بعد
 اخرى ولا يباع في دين غيرها الا مرة وعلى الزوج ان يسكنها في بيت
 خال عن اهلها واهلها ولو ولدها من غيرها ويكفيها بيت مفرد من
 دار اذا كان له غلق وله منع اهله ولو ولدها من غيره عن الدخول عليها
 لا من النظر اليها والكلام مع ما مضى شافوا والصحيح انه لا يمنعها من الخروج
 الى الوالد من ودخولها عليها في الجمعة مرة وفي غيرها في السنة مرة وتنفق
 نفقة زوجة الغائب وطفله وابويه في مال له من جنس حقه عند موته
 او مضارب او مديون يقربه وبالنزوح او يعلم القاضي ذلك وحلفها
 ان لم يعطها النفقة وياخذ منها كفيلا فلو لم يقرب وبالنزوح او يعلم
 القاضي بها فاقامت بيته لا يقض لها وكذا لو لم يعطها الا فاقامت البيته
 على الزوجية يفرض لها النفقة ويأمرها بالاستئذان عليه لا يسمع بغيرها
 وعند زفر يسمعها يفرض النفقة لاثبات الزوجية وهو المعول اليوم
 والمختار ويجب النفقة والسكنى لعنة الطلاق ولو بائنا والفرقة

وتؤمر

بلا معصية كخيار العنق والبلوغ والفرق لعدم الكفاءة للعدة الموت
والفرقة بمعصية كالردة وتقبل ابن الزوج ولو ارتدت مطلقة الثلث
تسقط نفقة الا لو مكنت ابنه **نفقة** ونفقة الطفل الفقير على ابيه
لا يشركه فيها احد كنفقة الابوين والزوجة ولا تجبره على ارضاعه
الا اذا تقينت وبسببها من ترضعه عند ما ولو ساجرها وهي حرة
او معتدة ^{او حرة} من رجعي لترضع ولدها لا يجوز وفي معتدة البائن
روايتان وبعد العدة يجوز وفي احق ان لم تطلب زيادة على الغير ولو
ولو ساجرها وهي زوجة لا رضاع ولده من غيرها صحيح ونفقة البنت
بالغة والابن زمن على الاب خاصة وبه يفتى وقيل على الاب ثلثها
وعلى الام ثلثها وعلى الوصي سائر حرم العدة نفقة اصول الفقير ^{او والد} ابا
بالسوية بين الابن والبنت ويعتبر فيها القرب والجزئية لا الارث
فلو كان له بنت وابن فنفقة على البنت مع ان ارثه لها ولو كان له
بنت بنت واخ فنفقة على بنت البنت مع ان كل ارثه للاخ وعليه نفقة
كل ذي رحم حر منه ان كان فقيرا صغيرا وانثى او زمنا وانثى او لا ^{او لا ولد}
حسن الكسب ^{او لا ولد} فلو كان من ذوي البيوتان او طالب علم ويجبر
عليها ونفقة ربه قد رآه حتى لو كان له اخوات متفرقات فنفقة
عليهن اخماسا كما يرثن منه ويعتبر فيها المأنة الارث للاحقية ^{او لا ولد}

نفقة الزوج على الزوجة

نفقة الفقير

فنفقة من احوال وابن عام على خاله ونفقة زوجة الاب على ابنه
ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صبيبا او زمنا ولا نفقة للغير
على فقير الا للزوجة والولد ولا مع اختلاف الدين الا للزوجة و
وراية الولد اعلى واسفل وللأب بيع عرض ابنه لنفقة لا بيع عقار
ولا بيع العرض لغيره على الابن سواهما ولا لأم بيع مال الفقير
وعندها لا يجوز للأب ايضا ولا صفا عليها لو انفقا من مال الابوين
عندها ولو انفق المودع مال الابن عليه بغير مرقاض ضمن ولا يترتب
عليها ولو قضى نفقة غير الزوجة ومضت مدة بلا اتفاق سقطت
الا ان يكون القاضي امره بالاستدانة عليه وعلى المولى نفقة رقيقة فان
ابى اكتسبوا وانفقوا وان لم يكن لهم كسب اجبر على بيعهم وفي غيرهم
من الحيوان يؤمر بديانة **كتاب الايمان** هو ايات القوة الشرعية
في المملوك انما يصح من مالك حر مكلف بصريحه وان لم يوكالت حر
او حر او معتق او حر رتلك او اعتقتك او هذا مولاى او يا مولاى
او هذا مولاى او يا حر او يا معتق لم يجعل ذلك اسما له وكذا الوصا
الحرية الى ما يعتد به عن البدل كركه سكره وضوءه وكقوله لامته
فرجك حر وبكنايته ان نوى كلاما ملكي عليك ولا سبيل ولا رق او
او خرجت من ملكي او خلعت سبيلك او قال لامته اطلقتك ولو قال

العرض بكون الزاد ما يتل من كتاب
الحيات والعقار بخلافه

نفقة الزوج على الزوجة
نفقة المولى على المولى

نفقة الفقير

نفقة الفقير

طلقنا لا نعتق وان نوى وكذا سائر الفاعل من مخرج الطلاق وكتابت
 ولو قال انت لا يعق خلافا لها ولو قال هذا بنى او ابى عتق بلائنه
 وكذا هذه الخ وعتقها لا يعق ان لم يطلع ان يكون ابنا له وابا او اما
 ولو قال لصغير هذا جدي لا يعق في المختار وكذا لو قال اخي او بعد
 هذا بنى ولا يعق بلا سلطان بل على ان نوى ولا يابى بنى وياخى
 او انت مثل الحر وقيل يعق ولو قال ما انت الاخر عتق ومن ملكه
 ذارحم حر ومنه عتق عليه ولو كان المالك صغيرا او مجنونا والمكاتب كانت
 عليه قرابة الولادة فحسب خلافا لها ومن اعقق لوجه الله عتق وكذا لو
 اعقق للشيطان او للضم وان عصى وكذا لو اعقق مكرها او سكرانا
 ولو اضاف العتق الى ملك او شرط صح ولو خرج عبد حر في البنا مسلما
 عتق والحمل يعق بعق امه وصح اعتاق وحده ولا يعق امه به والولد
 تتبع امه في الملك والرق والحرية والتدبير والاستيلاء والكفاية
 وولد الامه من سيد ما حر ومن زوجا بملك سيدها وولد المفقور
 حر بيمينته **عتق البعض** ومن اعقق بعض عبده صح وسعى فباقيه وسعى فباقيه
 وهو المكاتب الا انه لا يرد في الرق لو عجز وقال لا يعق كله ولا يسي
 اعقق شريك نصيبه فلا خرا لا يعق او يدبر او يكاتب او يستعي فولد لها من زوجه
 والولاء لها او يضمن المفق لوموسرا ويرجع به المفق على العبد ولا يرجع
 عتق على ان يعق

قال الله عليه السلام من ماله ذارحم حر فهو حر
 ط قال الله عليه السلام ثلثه شياء
 حر من جده وحر من جدته
 النكاح والطلاق والعتاق
 صد

والولاء له وقال ليس الاخر الا الضمان مع البسار والسفارة مع الاعيان
 ولا يرجع العتق على العبد لو ضمن والولاء له في الجاهل ولو شهد كل منهما
 باعتاق شريكه سعى له في حفظها والولاء بينهما كيف ما كانا وقال لا يسع
 لا للموسرين ولو اوحدها موسرا والآخر معسرا يسع للموسر فقط
 والولاء موقوف في الاحوال حتى تصادقا ولو علق احدهما عتقه
 بفعل غدا والآخر بعده فيه فمضى ولم يد رعتق نصفه وسعى في نصفه
 لهما مطلقا وعندهما ان كانا موسرين فلا سفارة وان كانا معسرين
 ففي نصفه عند ابى يوسف وفي كله عند محمد وان كانا مختلفين سعى للموسر فقط
 في ربع عند ابى يوسف وفي نصفه عند محمد ولو حلف كل يعق عبده
 بحالها لا يعق واحد ومن ملك ابنته مع امر بشر او هبة او صدقة او ودية
 عتق حظه ولا يضمن ولشريكه ان يعق او يستق سوا علم الشريك ان ابنه
 او لا وقال لا يضمن للاب ان كان موسرا وعند اعسان يسع لابن وكذا
 الحكم والخلاف لو علق عتق عبدا بشراء بعضه اشتراه مع آخر او اشترى
 نصفه منه فمن ملك كله ولو اشترى الاجنبي نصفه ثم الاب باقيه موسرا او لاداب
 الشريك او استسقى وقال لا يضمن فقط ولو ملكاه بالارث فلا ضمان
 عبدا لموسرين دبر احدهم واعققه اخر ضمن الساكن مدبره والمدين
 مغيقه ثلثه مدبره لا ما ضمن والولاء ثلثاه للمدين وثلثه للمفق وقال ابن
 مينا

صورة
 ولو قال له
 صورة
 صورة
 صورة

مدينه لشريكه ولو ميسرا والولا حكمه وقيمة المدبر ثلثا قيمة قتلها
 قال الشريك في ام ولدك وانكر ضد من يومنا ونوقت يومنا وقال لا ليكر
 ان تستمير في حظه ان شاء ثم تكون حرة ومالام ولد تقوم فلا يضمن
 اعتق نصيبها وعند هاهي مقومة فيض حصته شريكه منها
باعتق المهر له ثلثة اعبد قال لاثنين عنده احدا كخر فخرج واحد
 دخل الاخر فاعاد القول ثم مات من غير بيان اعتق ثلثة ارباع الثابت ونصف
 الخارج وكذا نصف الداخل وقال محمد ربيع ولو مرضه ولم يجر الورث جعل
 كل عبد سبعة كسها العتق وعتق من الثابت ثلثة وسعي في اربعة ومن
 كل من الاخرين اثنان وسعي كل منها في خمسة وعند محمد يجعل كل عبدة
 كسها العتق عنده ويعتق من الثابت ثلثة وسعي في ثلثة ومن الخارج
 اثنان وسعي في اربعة ومن الداخل واحد في خمسة ولو طلق كذلك قبل
 الدخول ومات بلا بيان سقط ثلثة اثمانا من الثابت وربع من الخارج
 ومن مهر الدخول بالاتفاق هو المختار والبيع بيان في العتق المهر وكذا
 المهر على البيع والموت والخبر والتدبير والاستيلاء والبهمة والقتل
 مسلمين والوطي ليس بيان فيه خلافا لها وفي الطلاق المهر هو الموت
 بيان وان قال لامته ولد تدبيرة ذكر فانت حرة فولدت ذكر او انثى
 ولها يد راولها فالذكر فيق ويعتق نصف كل من الام والانت ولا
 الدوى

الدوى لصحة الشهادة على الطلاق وعتق الامه معينة وفي عتق العبد
 وغير معينة تشترط خلافا لها فلو شهدا يعتق احد عبده او امته
 لا تقبل الا في وصيته وعند هاهي تقبل وان شهدا بطلاق احد من
 قبلت اتفاقا **باب الحلف بالعتق** ومن قال ان دخلت فبكل مملوك لي
 يومئذ حرة يعتق بدخولي من في ملكه عند الدخول سواء كان
 في ملكه وقت الحلف او تجدد بعده ولو لم يقل يومئذ لا يعتق الا من كان
 في ملكه وقت الحلف وكذا لو قال لكل مملوك لي حرة بعد غد والمملوك
 لا يتناول لكل فلو قال لكل مملوك لي ذكر حرة ولدا مة حامل فولدت ذكر
 لاقل من نصف حول من ذلك لا يعتق ولو لم يقل ذكر عتق تبعا لانه
 ولو قال لكل مملوك حرة بعد موتي صار من في ملكه عند الحلف مذبذبا
 لا من ملكه بعده لكن يعتق الجميع من الثالث عند موته **باب العتق على مال**
 ومن اعتق على مال او به فقبل عتق والمال دين عليه تصح الكفالة به
 بخلاف بدل الكفاية وان قال ان اذيت الى الفاقانت حرة او اذيت
 صار مائة ذونا لا مكاتبيا ويعتق ان اذيت في المجلس او خطي بن المولى
 وبين المال فيه في التعليق بان ومتا اذيت او خطي في التعليق باذا
 ويجوز على القبض وان اذيت البعض يجبر على القبض ايضا الا انه لا يعتق
 ما لم يؤد الكل كما لو حط عنه البعض فاذيت الباقي ثم اذيت الباقي كسها
 سيد الوفاة في ذلك

اي مال
 اي قبض مائة او مائة
 اي قبض مائة او مائة

والكنيسة لا يحنث وكذا لو دخل دهلج او خلة باب دار ان كان لوانق
 يبقى خارجا والا حنث كما لو دخل صفة وقيل لا يحنث في الصفة ايضا
 لا يدخل دارا قد خلت خربة لا يحنث ولو قال هذه الدار قد خلت خربة
 صحرا او بعد ما بنيت دار اخرى حنث وكذا لو وقف على سطحها
 وقيل لا يحنث به في عرفنا ولو دخل طاق بابها او دهلجها ان كان
 لوانق يبقى خارجا لا يحنث والا حنث ولو جعلت مسجدا او حيا
 او بستانا او بيتا بعد ما حنث فدخلها لا يحنث وكذا لو دخل
 بعد انهدام الحمام واشباهه وفي لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما
 وصار صحرا او بعد ما بنى بيتا اخر لا يحنث بخلاف ما لو سقط النصف
 وبقي المجدران وفي لا يدخل هذا الدار وهو فيها لا يحنث ما لم يخرج
 ثم يدخل وفي لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس ولا يركب هذه الدابة
 وهو راكبا او لا يسكن هذا الدار وهو ساكنا ان اخذ في الذرع والزرع
 والنقطة من غريبت لا يحنث ثم في لا يسكن هذا البيت او هذه الدار
 لا يذ من ضرر جميع اهلها وما حتى لو بقي وتحدث وعند أبي
 يوسف يعتبر نقل الاكثر وعند محمد بن نفل ما تقوم به كذا شيء وهو
 والارفق منه لا بد من نقله الى منزل اخر حتى لا يبيت بنقله الى السكن
 او المسجد وكذا في لا يسكن هذه المحلة وفي لا يسكن هذه البلدة والقرية

لا يحنث في الدار
 لا يحنث في الدار

او القرية بغير ضرر وضرر اهلها وما عداها وفي لا يخرج فامر من حمل
 واخرجه حنث ولو حمل واخرج بكلامه مكرها او راضيا لا يحنث
 ومثله لا يحنث وفي لا يخرج الا الى جنازة فخرج اليها ثم اتى حاجته اخرى
 لا يحنث وفي لا يخرج الى مكة فخرج يريد هاتم يجمع حنث وفي لا ياتيها عيان عن العدم الوصلة
 لا يحنث ما لم يدخلها وانذ حاب كالخروج في الامح وفي لا ياتن فلا
 فلم يات حقمان حنث في اخر اجزا جوار خربة وان قيد الاثبان عند
 بالاستطاعة فهو على سلامة الآلات وعدم الموانع فلو لم يات
 ولا مانع من مرض او سلطان حنث ولو نوى حقيقة صدقة
 ديانة ملاقة في المختار وفي لا يخرج الا باذن شرط الاذن لكل خروج
 وفي لا ان اذن يفي الاذن مرة وفي لا يخرج الا باذنه لو اذن لها في
 شئت ثم نهاها فخرجت لا يحنث عند أبي يوسف خلافا للمجاهد ولو
 ارادة الخروج فقال ان خرجت او ضرب العبد فقال ان ضربت تقيد
 الحنث بالفعل فورا فلو لم يحنث ثم فعلت لا يحنث ولو قال لا يخرج
 ففقد معي فقال ان تغدبت فكذا لا يحنث بالتقيد لا معه ولو في ذلك
 اليوم الا ان قال ان تغدبت اليوم وفي لا يركب دابة فلان فركب دابة
 عبد له ما ذون لا يحنث الا ان نواه وهو غير مستغرق بالدين
 وعند أبي يوسف يحنث مطلقا ان نواه وعند محمد يحنث مطلقا

لا يحنث في الدار

وان لم يتوب **اليمن** في الاكل والشرب واللبس والكلام لا ياكل
 من هذه الخلة فهو على غير ما هو دسها غير للطوبى او من هذه الشاة
 فهو على اللحم دون اللبن والزبد وفي لا ياكل من هذا البسر فاكله ^{طبا}
 لا يحنث وكذا من هذا الرطب او اللبن فاكله ثم او شيرا او اخلافا
 لا ينكح هذا الصبي فاكله شاة او شيرا او لا ياكل لحم هذا الحيوان فاكله
 كبشا وفي لا ياكل بسر فاكل رطبا لا يحنث ولو اكل منه نباحث
 وكذا لو اكل بعد ما حلف لا ياكل رطبا ولا الا يحنث فيها ولو اكل بعد
 حلف لا ياكل رطبا ولا بسر احنث اتفاقا وفي لا يشتري رطبا فاشترى
 كبسة يسير فيها رطب لا يحنث كما لو اشترى بسرا من ثياب وفي لا ياكل
 لحما او بيضا فاكل لحم سمك او بيضه لا يحنث وكذا في الشراء ولو اكل
 لحم انسان او خنزير يحنث وكذا لو اكل كبد او كرشا او مختارا لا يحنث
 بها في عرفنا كما لو اكل البية او فلما لا يحنث اتفاقا وفي لا ياكل شيئا يتقيد
 بشتم البطن فلا يحنث بشتم الظهر خلافا لهما ولو اكل الكية او لحما لا يحنث
 اتفاقا وفي لا ياكل من هذه الخطة يتقيد باكلها فاكله فلا يحنث باكل
 خبز ما خلا فالها وفي لا ياكل من هذا الدقيق يحنث باكل خبز لا يحنث
 في الضخم والخبر يقع على ما اعتاده اهل مصر كخبز البر والشعير يحنث
 فلا يحنث بخبز القطن او خبز الارز بالعراق الا اذا نواه والشاة
 باب

الذي بين البسر والرطب

بالنوى قد ايد

على الله لا على البازنجان او الخبز او البيض الا اذا نواه والخبز على ما يحنث
 من الاكل بالماء وعلى مرقه الا اذا نواه غير ذلك والراس على ما يبيع في مصر
 ويكس في الشاة والفاكهة على التفاح والبطيخ والخبز وعند ما
 على العنب والرمان ايضا ولا يقع على القاء والخيار اتفاقا
 والادام على ما يصطبغ به كالحل والزيت واللبن وكذا الملح لا ياكل
 والبيض والجبن الا بالآنية وعند من في ادم ايضا والعنب
 والبطيخ وليس ابا دام في الصبح والغداء الاكل فيما بين طلوع الفجر
 والزوال والعشاء فيما بين الزوال ونصف الليل والشمس فيما
 بين نصف الليل وطلوع الفجر وفي ان اكلت او شربت او لبست
 او كملت او تزوجت او خرجت ونوى سعيها لا يصدق ولو زاد طعا
 او شرا با وضوء صدق ديانته لا قضاء وفي لا يشرب من زجله لا يحنث
 بشربه باناء ما لم يكن حلفا لها وان قال من ماء دجل يحنث
 بالاناء اتفاقا وكذا في الحب والبر وفي الاناء بعينه وان كان الزجر
 صحة الحلف خلافا لابي يوسف في حلف ليشرب ماء هذا الكوز الواسع
 والاماء في او كان فصيت قبل مضيه لا يحنث خلافا له وكذا ان لم يقل
 اليوم الا ان كان فصيت ماؤه فانه يحنث بالاتفاق وفي ليس بعد
 السماء او يطير نذره الهواء او يفلين هذا الجذها او يفلين

الشمس
زرد الى

باب
١٥٨٩
١٥٩٠
١٥٩١
١٥٩٢
١٥٩٣
١٥٩٤
١٥٩٥
١٥٩٦
١٥٩٧
١٥٩٨
١٥٩٩
١٦٠٠
١٦٠١
١٦٠٢
١٦٠٣
١٦٠٤
١٦٠٥
١٦٠٦
١٦٠٧
١٦٠٨
١٦٠٩
١٦١٠
١٦١١
١٦١٢
١٦١٣
١٦١٤
١٦١٥
١٦١٦
١٦١٧
١٦١٨
١٦١٩
١٦٢٠
١٦٢١
١٦٢٢
١٦٢٣
١٦٢٤
١٦٢٥
١٦٢٦
١٦٢٧
١٦٢٨
١٦٢٩
١٦٣٠
١٦٣١
١٦٣٢
١٦٣٣
١٦٣٤
١٦٣٥
١٦٣٦
١٦٣٧
١٦٣٨
١٦٣٩
١٦٤٠
١٦٤١
١٦٤٢
١٦٤٣
١٦٤٤
١٦٤٥
١٦٤٦
١٦٤٧
١٦٤٨
١٦٤٩
١٦٥٠
١٦٥١
١٦٥٢
١٦٥٣
١٦٥٤
١٦٥٥
١٦٥٦
١٦٥٧
١٦٥٨
١٦٥٩
١٦٦٠
١٦٦١
١٦٦٢
١٦٦٣
١٦٦٤
١٦٦٥
١٦٦٦
١٦٦٧
١٦٦٨
١٦٦٩
١٦٧٠
١٦٧١
١٦٧٢
١٦٧٣
١٦٧٤
١٦٧٥
١٦٧٦
١٦٧٧
١٦٧٨
١٦٧٩
١٦٨٠
١٦٨١
١٦٨٢
١٦٨٣
١٦٨٤
١٦٨٥
١٦٨٦
١٦٨٧
١٦٨٨
١٦٨٩
١٦٩٠
١٦٩١
١٦٩٢
١٦٩٣
١٦٩٤
١٦٩٥
١٦٩٦
١٦٩٧
١٦٩٨
١٦٩٩
١٧٠٠
١٧٠١
١٧٠٢
١٧٠٣
١٧٠٤
١٧٠٥
١٧٠٦
١٧٠٧
١٧٠٨
١٧٠٩
١٧١٠
١٧١١
١٧١٢
١٧١٣
١٧١٤
١٧١٥
١٧١٦
١٧١٧
١٧١٨
١٧١٩
١٧٢٠
١٧٢١
١٧٢٢
١٧٢٣
١٧٢٤
١٧٢٥
١٧٢٦
١٧٢٧
١٧٢٨
١٧٢٩
١٧٣٠
١٧٣١
١٧٣٢
١٧٣٣
١٧٣٤
١٧٣٥
١٧٣٦
١٧٣٧
١٧٣٨
١٧٣٩
١٧٤٠
١٧٤١
١٧٤٢
١٧٤٣
١٧٤٤
١٧٤٥
١٧٤٦
١٧٤٧
١٧٤٨
١٧٤٩
١٧٥٠
١٧٥١
١٧٥٢
١٧٥٣
١٧٥٤
١٧٥٥
١٧٥٦
١٧٥٧
١٧٥٨
١٧٥٩
١٧٦٠
١٧٦١
١٧٦٢
١٧٦٣
١٧٦٤
١٧٦٥
١٧٦٦
١٧٦٧
١٧٦٨
١٧٦٩
١٧٧٠
١٧٧١
١٧٧٢
١٧٧٣
١٧٧٤
١٧٧٥
١٧٧٦
١٧٧٧
١٧٧٨
١٧٧٩
١٧٨٠
١٧٨١
١٧٨٢
١٧٨٣
١٧٨٤
١٧٨٥
١٧٨٦
١٧٨٧
١٧٨٨
١٧٨٩
١٧٩٠
١٧٩١
١٧٩٢
١٧٩٣
١٧٩٤
١٧٩٥
١٧٩٦
١٧٩٧
١٧٩٨
١٧٩٩
١٨٠٠
١٨٠١
١٨٠٢
١٨٠٣
١٨٠٤
١٨٠٥
١٨٠٦
١٨٠٧
١٨٠٨
١٨٠٩
١٨١٠
١٨١١
١٨١٢
١٨١٣
١٨١٤
١٨١٥
١٨١٦
١٨١٧
١٨١٨
١٨١٩
١٨٢٠
١٨٢١
١٨٢٢
١٨٢٣
١٨٢٤
١٨٢٥
١٨٢٦
١٨٢٧
١٨٢٨
١٨٢٩
١٨٣٠
١٨٣١
١٨٣٢
١٨٣٣
١٨٣٤
١٨٣٥
١٨٣٦
١٨٣٧
١٨٣٨
١٨٣٩
١٨٤٠
١٨٤١
١٨٤٢
١٨٤٣
١٨٤٤
١٨٤٥
١٨٤٦
١٨٤٧
١٨٤٨
١٨٤٩
١٨٥٠
١٨٥١
١٨٥٢
١٨٥٣
١٨٥٤
١٨٥٥
١٨٥٦
١٨٥٧
١٨٥٨
١٨٥٩
١٨٦٠
١٨٦١
١٨٦٢
١٨٦٣
١٨٦٤
١٨٦٥
١٨٦٦
١٨٦٧
١٨٦٨
١٨٦٩
١٨٧٠
١٨٧١
١٨٧٢
١٨٧٣
١٨٧٤
١٨٧٥
١٨٧٦
١٨٧٧
١٨٧٨
١٨٧٩
١٨٨٠
١٨٨١
١٨٨٢
١٨٨٣
١٨٨٤
١٨٨٥
١٨٨٦
١٨٨٧
١٨٨٨
١٨٨٩
١٨٩٠
١٨٩١
١٨٩٢
١٨٩٣
١٨٩٤
١٨٩٥
١٨٩٦
١٨٩٧
١٨٩٨
١٨٩٩
١٩٠٠
١٩٠١
١٩٠٢
١٩٠٣
١٩٠٤
١٩٠٥
١٩٠٦
١٩٠٧
١٩٠٨
١٩٠٩
١٩١٠
١٩١١
١٩١٢
١٩١٣
١٩١٤
١٩١٥
١٩١٦
١٩١٧
١٩١٨
١٩١٩
١٩٢٠
١٩٢١
١٩٢٢
١٩٢٣
١٩٢٤
١٩٢٥
١٩٢٦
١٩٢٧
١٩٢٨
١٩٢٩
١٩٣٠
١٩٣١
١٩٣٢
١٩٣٣
١٩٣٤
١٩٣٥
١٩٣٦
١٩٣٧
١٩٣٨
١٩٣٩
١٩٤٠
١٩٤١
١٩٤٢
١٩٤٣
١٩٤٤
١٩٤٥
١٩٤٦
١٩٤٧
١٩٤٨
١٩٤٩
١٩٥٠
١٩٥١
١٩٥٢
١٩٥٣
١٩٥٤
١٩٥٥
١٩٥٦
١٩٥٧
١٩٥٨
١٩٥٩
١٩٦٠
١٩٦١
١٩٦٢
١٩٦٣
١٩٦٤
١٩٦٥
١٩٦٦
١٩٦٧
١٩٦٨
١٩٦٩
١٩٧٠
١٩٧١
١٩٧٢
١٩٧٣
١٩٧٤
١٩٧٥
١٩٧٦
١٩٧٧
١٩٧٨
١٩٧٩
١٩٨٠
١٩٨١
١٩٨٢
١٩٨٣
١٩٨٤
١٩٨٥
١٩٨٦
١٩٨٧
١٩٨٨
١٩٨٩
١٩٩٠
١٩٩١
١٩٩٢
١٩٩٣
١٩٩٤
١٩٩٥
١٩٩٦
١٩٩٧
١٩٩٨
١٩٩٩
٢٠٠٠
٢٠٠١
٢٠٠٢
٢٠٠٣
٢٠٠٤
٢٠٠٥
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
٢٠١١
٢٠١٢
٢٠١٣
٢٠١٤
٢٠١٥
٢٠١٦
٢٠١٧
٢٠١٨
٢٠١٩
٢٠٢٠
٢٠٢١
٢٠٢٢
٢٠٢٣
٢٠٢٤
٢٠٢٥
٢٠٢٦
٢٠٢٧
٢٠٢٨
٢٠٢٩
٢٠٣٠
٢٠٣١
٢٠٣٢
٢٠٣٣
٢٠٣٤
٢٠٣٥
٢٠٣٦
٢٠٣٧
٢٠٣٨
٢٠٣٩
٢٠٤٠
٢٠٤١
٢٠٤٢
٢٠٤٣
٢٠٤٤
٢٠٤٥
٢٠٤٦
٢٠٤٧
٢٠٤٨
٢٠٤٩
٢٠٥٠
٢٠٥١
٢٠٥٢
٢٠٥٣
٢٠٥٤
٢٠٥٥
٢٠٥٦
٢٠٥٧
٢٠٥٨
٢٠٥٩
٢٠٦٠
٢٠٦١
٢٠٦٢
٢٠٦٣
٢٠٦٤
٢٠٦٥
٢٠٦٦
٢٠٦٧
٢٠٦٨
٢٠٦٩
٢٠٧٠
٢٠٧١
٢٠٧٢
٢٠٧٣
٢٠٧٤
٢٠٧٥
٢٠٧٦
٢٠٧٧
٢٠٧٨
٢٠٧٩
٢٠٨٠
٢٠٨١
٢٠٨٢
٢٠٨٣
٢٠٨٤
٢٠٨٥
٢٠٨٦
٢٠٨٧
٢٠٨٨
٢٠٨٩
٢٠٩٠
٢٠٩١
٢٠٩٢
٢٠٩٣
٢٠٩٤
٢٠٩٥
٢٠٩٦
٢٠٩٧
٢٠٩٨
٢٠٩٩
٢١٠٠
٢١٠١
٢١٠٢
٢١٠٣
٢١٠٤
٢١٠٥
٢١٠٦
٢١٠٧
٢١٠٨
٢١٠٩
٢١١٠
٢١١١
٢١١٢
٢١١٣
٢١١٤
٢١١٥
٢١١٦
٢١١٧
٢١١٨
٢١١٩
٢١٢٠
٢١٢١
٢١٢٢
٢١٢٣
٢١٢٤
٢١٢٥
٢١٢٦
٢١٢٧
٢١٢٨
٢١٢٩
٢١٣٠
٢١٣١
٢١٣٢
٢١٣٣
٢١٣٤
٢١٣٥
٢١٣٦
٢١٣٧
٢١٣٨
٢١٣٩
٢١٤٠
٢١٤١
٢١٤٢
٢١٤٣
٢١٤٤
٢١٤٥
٢١٤٦
٢١٤٧
٢١٤٨
٢١٤٩
٢١٥٠
٢١٥١
٢١٥٢
٢١٥٣
٢١٥٤
٢١٥٥
٢١٥٦
٢١٥٧
٢١٥٨
٢١٥٩
٢١٦٠
٢١٦١
٢١٦٢
٢١٦٣
٢١٦٤
٢١٦٥
٢١٦٦
٢١٦٧
٢١٦٨
٢١٦٩
٢١٧٠
٢١٧١
٢١٧٢
٢١٧٣
٢١٧٤
٢١٧٥
٢١٧٦
٢١٧٧
٢١٧٨
٢١٧٩
٢١٨٠
٢١٨١
٢١٨٢
٢١٨٣
٢١٨٤
٢١٨٥
٢١٨٦
٢١٨٧
٢١٨٨
٢١٨٩
٢١٩٠
٢١٩١
٢١٩٢
٢١٩٣
٢١٩٤
٢١٩٥
٢١٩٦
٢١٩٧
٢١٩٨
٢١٩٩
٢٢٠٠
٢٢٠١
٢٢٠٢
٢٢٠٣
٢٢٠٤
٢٢٠٥
٢٢٠٦
٢٢٠٧
٢٢٠٨
٢٢٠٩
٢٢١٠
٢٢١١
٢٢١٢
٢٢١٣
٢٢١٤
٢٢١٥
٢٢١٦
٢٢١٧
٢٢١٨
٢٢١٩
٢٢٢٠
٢٢٢١
٢٢٢٢
٢٢٢٣
٢٢٢٤
٢٢٢٥
٢٢٢٦
٢٢٢٧
٢٢٢٨
٢٢٢٩
٢٢٣٠
٢٢٣١
٢٢٣٢
٢٢٣٣
٢٢٣٤
٢٢٣٥
٢٢٣٦
٢٢٣٧
٢٢٣٨
٢٢٣٩
٢٢٤٠
٢٢٤١
٢٢٤٢
٢٢٤٣
٢٢٤٤
٢٢٤٥
٢٢٤٦
٢٢٤٧
٢٢٤٨
٢٢٤٩
٢٢٥٠
٢٢٥١
٢٢٥٢
٢٢٥٣
٢٢٥٤
٢٢٥٥
٢٢٥٦
٢٢٥٧
٢٢٥٨
٢٢٥٩
٢٢٦٠
٢٢٦١
٢٢٦٢
٢٢٦٣
٢٢٦٤
٢٢٦٥
٢٢٦٦
٢٢٦٧
٢٢٦٨
٢٢٦٩
٢٢٧٠
٢٢٧١
٢٢٧٢
٢٢٧٣
٢٢٧٤
٢٢٧٥
٢٢٧٦
٢٢٧٧
٢٢٧٨
٢٢٧٩
٢٢٨٠
٢٢٨١
٢٢٨٢
٢٢٨٣
٢٢٨٤
٢٢٨٥
٢٢٨٦
٢٢٨٧
٢٢٨٨
٢٢٨٩
٢٢٩٠
٢٢٩١
٢٢٩٢
٢٢٩٣
٢٢٩٤
٢٢٩٥
٢٢٩٦
٢٢٩٧
٢٢٩٨
٢٢٩٩
٢٣٠٠
٢٣٠١
٢٣٠٢
٢٣٠٣
٢٣٠٤
٢٣٠٥
٢٣٠٦
٢٣٠٧
٢٣٠٨
٢٣٠٩
٢٣١٠
٢٣١١
٢٣١٢
٢٣١٣
٢٣١٤
٢٣١٥
٢٣١٦
٢٣١٧
٢٣١٨
٢٣١٩
٢٣٢٠
٢٣٢١
٢٣٢٢
٢٣٢٣
٢٣٢٤
٢٣٢٥
٢٣٢٦
٢٣٢٧
٢٣٢٨
٢٣٢٩
٢٣٣٠
٢٣٣١
٢٣٣٢
٢٣٣٣
٢٣٣٤
٢٣٣٥
٢٣٣٦
٢٣٣٧
٢٣٣٨
٢٣٣٩
٢٣٤٠
٢٣٤١
٢٣٤٢
٢٣٤٣
٢٣٤٤
٢٣٤٥
٢٣٤٦
٢٣٤٧
٢٣٤٨
٢٣٤٩
٢٣٥٠
٢٣٥١
٢٣٥٢
٢٣٥٣
٢٣٥٤
٢٣٥٥
٢٣٥٦
٢٣٥٧
٢٣٥٨
٢٣٥٩
٢٣٦٠
٢٣٦١
٢٣٦٢
٢٣٦٣
٢٣٦٤
٢٣٦٥
٢٣٦٦
٢٣٦٧
٢٣٦٨
٢٣٦٩
٢٣٧٠
٢٣٧١
٢٣٧٢
٢٣٧٣
٢٣٧٤
٢٣٧٥
٢٣٧٦
٢٣٧٧
٢٣٧٨
٢٣٧٩
٢٣٨٠
٢٣٨١
٢٣٨٢
٢٣٨٣
٢٣٨٤
٢٣٨٥
٢٣٨٦
٢٣٨٧
٢٣٨٨
٢٣٨٩
٢٣٩٠
٢٣٩١
٢٣٩٢
٢٣٩٣
٢٣٩٤
٢٣٩٥
٢٣٩٦
٢٣٩٧
٢٣٩٨
٢٣٩٩
٢٤٠٠
٢٤٠١
٢٤٠٢
٢٤٠٣
٢٤٠٤
٢٤٠٥
٢٤٠٦
٢٤٠٧
٢٤٠٨
٢٤٠٩
٢٤١٠
٢٤١١
٢٤١٢
٢٤١٣
٢٤١٤
٢٤١٥
٢٤١٦
٢٤١٧
٢٤١٨
٢٤١٩
٢٤٢٠
٢٤٢١
٢٤٢٢
٢٤٢٣
٢٤٢٤
٢٤٢٥
٢٤٢٦
٢٤٢٧
٢٤٢٨
٢٤٢٩
٢٤٣٠
٢٤٣١
٢٤٣٢
٢٤٣٣
٢٤٣٤
٢٤٣٥
٢٤٣٦
٢٤٣٧
٢٤٣٨
٢٤٣٩
٢٤٤٠
٢٤٤١
٢٤٤٢
٢٤٤٣
٢٤٤٤
٢٤٤٥
٢٤٤٦
٢٤٤٧
٢٤٤٨
٢٤٤٩
٢٤٥٠
٢٤٥١
٢٤٥٢
٢٤٥٣
٢٤٥٤
٢٤٥٥
٢٤٥٦
٢٤٥٧
٢٤٥٨
٢٤٥٩
٢٤٦٠
٢٤٦١
٢٤٦٢
٢٤٦٣
٢٤٦٤
٢٤٦٥
٢٤٦٦
٢٤٦٧
٢٤٦٨
٢٤٦٩
٢٤٧٠
٢٤٧١
٢٤٧٢
٢٤٧٣
٢٤٧٤
٢٤٧٥
٢٤٧٦
٢٤٧٧
٢٤٧٨
٢٤٧٩
٢٤٨٠
٢٤٨١
٢٤٨٢
٢٤٨٣
٢٤٨٤
٢٤٨٥
٢٤٨٦
٢٤٨٧
٢٤٨٨
٢٤٨٩
٢٤٩٠
٢٤٩١
٢٤٩٢
٢٤٩٣
٢٤٩٤
٢٤٩٥
٢٤٩٦
٢٤٩٧
٢٤٩٨
٢٤٩٩
٢٥٠٠
٢٥٠١
٢٥٠٢
٢٥٠٣
٢٥٠٤
٢٥٠٥
٢٥٠٦
٢٥٠٧
٢٥٠٨
٢٥٠٩
٢٥١٠
٢٥١١
٢٥١٢
٢٥١٣
٢٥١٤
٢٥١٥
٢٥١٦
٢٥١٧
٢٥١٨
٢٥١٩
٢٥٢٠
٢٥٢١
٢٥٢٢
٢٥٢٣
٢٥٢٤
٢٥٢٥
٢٥٢٦
٢٥٢٧
٢٥٢٨
٢٥٢٩
٢٥٣٠
٢٥٣١
٢٥٣٢
٢٥٣٣
٢٥٣٤
٢٥٣٥
٢٥٣٦
٢٥٣٧
٢٥٣٨
٢٥٣٩
٢٥٤٠
٢٥٤١
٢٥٤٢
٢٥٤٣
٢٥٤٤
٢٥٤٥
٢٥٤٦
٢٥٤٧
٢٥٤٨
٢٥٤٩
٢٥٥٠
٢٥٥١
٢٥٥٢
٢٥٥٣
٢٥٥٤
٢٥٥٥
٢٥٥٦
٢٥٥٧
٢٥٥٨
٢٥٥٩
٢٥٦٠
٢٥٦١
٢٥٦٢
٢٥٦٣
٢٥٦٤
٢٥٦٥
٢٥٦٦
٢٥٦٧
٢٥٦٨
٢٥٦٩
٢٥٧٠
٢٥٧١
٢٥٧٢
٢٥٧٣
٢٥٧٤
٢٥٧٥
٢٥٧٦
٢٥٧٧
٢٥٧٨
٢٥٧٩
٢٥٨٠
٢٥٨١
٢٥٨٢
٢٥٨٣
٢٥٨٤
٢٥٨٥
٢٥٨٦
٢٥٨٧
٢٥٨٨
٢٥٨٩
٢٥٩٠
٢٥٩١
٢٥٩٢
٢٥٩٣
٢٥٩٤
٢٥٩٥
٢٥٩٦
٢٥٩٧
٢٥٩٨
٢٥٩٩
٢٦٠٠
٢٦٠١
٢٦٠٢
٢٦٠٣
٢٦٠٤
٢٦٠٥
٢٦٠٦
٢٦٠٧
٢٦٠٨
٢٦٠٩
٢٦١٠
٢٦١١
٢٦١٢
٢٦١٣
٢٦١٤
٢٦١٥
٢٦١٦
٢٦١٧
٢٦١٨
٢٦١٩
٢٦٢٠
٢٦٢١
٢٦٢٢
٢٦٢٣
٢٦٢٤
٢٦٢٥
٢٦٢٦
٢٦٢٧
٢٦٢٨
٢٦٢٩
٢٦٣٠
٢٦٣١
٢٦٣٢
٢٦٣٣
٢٦٣٤
٢٦٣٥
٢٦٣٦
٢٦٣٧
٢٦٣٨
٢٦٣٩
٢٦٤٠
٢٦٤١
٢٦٤٢
٢٦٤٣
٢٦٤٤
٢٦٤٥
٢٦٤٦
٢٦٤٧
٢٦٤٨
٢٦٤٩
٢٦٥٠
٢٦٥١
٢٦٥٢
٢٦٥٣
٢٦٥٤
٢٦٥٥
٢٦٥٦
٢٦٥٧
٢٦٥٨
٢٦٥٩
٢٦٦٠
٢٦٦١
٢٦٦٢
٢٦٦٣
٢٦٦٤
٢٦٦٥
٢٦٦٦
٢٦٦٧
٢٦٦٨
٢٦٦٩
٢٦٧٠
٢٦٧١
٢٦٧٢
٢٦٧٣
٢٦٧٤
٢٦٧٥
٢٦٧٦
٢٦٧٧
٢٦٧٨
٢٦٧٩
٢٦٨٠
٢٦٨١
٢٦٨٢
٢٦٨٣
٢٦٨٤
٢٦٨٥
٢٦٨٦
٢٦٨٧
٢٦٨٨
٢٦٨٩
٢٦٩٠
٢٦٩١
٢٦٩٢
٢٦٩٣
٢٦٩٤
٢٦٩٥
٢٦٩٦
٢٦٩٧
٢٦٩٨
٢٦٩٩
٢٧٠٠
٢٧٠١
٢٧٠٢
٢٧٠٣
٢٧٠٤
٢٧٠٥
٢٧٠

زيد اعلم ان الموت انتقدت وحت لا اله الا الله وان لم يعلم بموته فلا خلا
لا في يوسف وفي لايتكم فقل القرآن او سبع او هل او كذا لايت
سواء في الصلوة او خارجها هو المختار وفي لايتكم فكله بحيث
يسمع وهو نائم حنت ان يقظ وقيل طلقا ولو لم يسمع وقصد
السماع لا يحن ولو لم يسمع على جملة هو فيه حنت وان نواه دون
لا يحن ولو قال لا اباذنه فاذن لم يعلم فكله حنت خلا لا يحن
وفي لايتكم شهر او يوم من حين حلف ويوم اكمله لطلق الوقت ويصح
نية التها فقط وليله الحكم على الليل فحسب وفي لايتكم ان يقدم زيد
او حتى يقدم او الا ان ياذن زيد او حتى ياذن فكله قبل ذلك حنت
وان مات زيد سقط الحلف وفي لايتكم كل طعام فدون او لا يدخل داره
او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابته او لا يتكلم عبده ان عين من الملك
وفعل لا يحن خلا فالحج في العبد والدار وفي المتجدد لا يحن اتفاقا
وان لم يعين لا يحن بعد الزوال ويحن بالمتجدد وفي لايتكم امرته
او صديقته يحن في المعين بعد الابانة والمعادات وفي غيرهم لا يحن
رواية عن محمد ويحن بالمتجدد وفي لايتكم صاحب هذا الطيبان
فباعه فكله حنت لا اكلمه حنتا او زمانا او حين او زمانا او زمانا
ولا يحن فهو على شئ اشهر ومعه ما نوى وان قال الدهر او الابد فهو
حالة

فهو على العرو لو قال دهر فقد توقف الامام وعند هاهنا الزمان ولو
قال اياما او شهورا او سنين فهو على ثلاثة وان عرف فكله حنت كما ياما
كثيرة وقال لا يحن في الايام وسنة في الشهور والعمر في السنين
باب العير في الله قالان ولدت فانت كذا حنت باليت ولو قال جارية
اذ اولدت فهو حر فولدت ميتة فحنعت الى خلافها ما في اول
عبد امك فهو حر فكله عبد اعنى ولو ملك عبد من معانة آخر لا يعق
واحد منهم ولو زاد وحده عتق الآخر ولو قال اخر عبد امك فانت
بعد ملك عبد واحد لا يعق ولو بعد ملك عبد من متفرقين عتق الآخر
من ملكه من كل ماله وعند هاهنا موت من الثلث وعلى هذا اخر امرأة
اتزوجها فهي طالق ثلثا فلو تزوجها فلهما وفي كل عبد شر من بكنا
فهو حر فبشر ثلثة متفرقون عتق الاول وان بشره معانقوا ولو
قال من اخبرني عتقوا في جريه ولو نوى كفارة بشره ابيه سقطت
لابشر امة استولدها بالنكاح او عبد حلف بعقده الا ان قال ان بشرتك
فانت حر من كفارة وان سويت امة فخرجه وان سري من ملكه وقت
الحلف عتقت وان سري من ملكها عبده لا تعق وفي كل مملوك حر عتق عبده
ومدبره وامهات اولاده لا مكاتبه الا ان نواه وفي هذه طالق
او هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاولين وكذا العتق والافرار

باب البيوع في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك يبحث بالمباشرة دون
التوكيل في البيع والشراء والاجارة والاستجار والصلح من مال والقسم
والخصومة وضرب الولد وبهاتفي النكاح والطلاق والحلل والعق والكتابة
والنكاح من عدم عمده والهبة والصدقة والقرض والاستقراض وان نوى
المباشرة خاصة صدق ديانة لا قضاء وكذا ضرب العبد والبيع والبناء
والخياطة والايدي والاشتياء والاعارة والاستعارة وقضاء الدين
وقبضه والكسوة والحلل الا انه لو نوى المباشرة بصدق قضاء وديانة نوى
لا يزوج في وجهه فوضوا فاجاز بالقول بحث وبالفعل لا يبحث وفي
لا يزوج عبده او امته يبحث بالتوكيل والاجارة وكذا في ابنه وبنته
الضعيفين والكيديين لا يبحث الا بالمباشرة ودخول الدم على البيع كان
بعث لك نوبا يقتضى اختصاص الفعل بالحيلوف عليه بان كان باهرا مولا
كان ملكا او لا ومنه الشراء والاجارة والصبغة والبناء وعلى العين
كان بعث نوبا لا يقتضى اختصاصه به بان كان ملكا سواء امره او لا
وكذا دخولها على الضرب والاكل والشرب والدخول وان نوى غير هذا
فيما عليه وفي ان بعته او ان اشترته فهو حر فوقع بالخيار عتق وكذا
لو عتق بالفسد او الموقوف ولو بالباطل لا يعتق وفي ان لم ابعه فكذا
فاعتقه او بغيره حث قالت تزوجت على فقال كل امرؤ الى طالق طلق في

وكا عطله المهر وارسا الهبة

عطفه على الدم

او ديانة وقتها

ان تزوجت عليه في امره طالق

تزوجت عليه في امره طالق

في غير من قالته في وقتها

في ايضا الا في رواية عن ابي يوسف وان نوى غيرها صدق ديانة
لا قضاء ومن قال عطل المشي الى بيت الله او الى الكعبة لم يزوج او عتق
مشتيا فان ركب فعليه دم ولو قال على المزوج او الذهابة الى بيت الله
او المشي الى الصفا او المروة لا يلزم شيء وكذا الوفا على المشي الى الحرم
او الى المسجد للحرم خلافا لها وفي عبده حر ان لم يزوج العام فشرها
بكونه يوم الضرب كونه لا يعتق خلافا للمحدث وفي لا يصوم فصام سبعة
بنية حث وان ضم صوما او يوما لا مال لم يتم يوما وفي لا يصلي يبحث
اذا سجد سجدة لا قبله وان ضم صلاة فبسطه لا باقل وفي ان لبست
من غزل لك فهو هدي فقلت قطن او غزلت تسبيح فلبس فهو هدي
خلافا لها وان لبس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الحلف فهو هدي
بالا اتفاق خاتم الفضة ليس على بخلاف خاتم الذهب وعقد اللؤلؤ
ان رضع فحلي والافلو وقال لا حلي مطلقا وبه يفتي وفي لا يجلس على الارض
فجلس على بساط او حصير لا يبحث وان حاله بينا وبينه شياء بحث
وفي لا ينام على هذا الفراش فجعل فوق فراشه فنام عليه لا يبحث
فان جعل فوق فراشه يبحث وفي لا يجلس على هذا السور ان جعل فوقه
سورا فجلس لا يبحث وان جعل فوقه بساطا او حصيرا بحث

باب البيوع في الضرب والقتل وغير ذلك الكسوة والكلام

والدخول يختص فعلها بالحي فلا يحنث من قال ان ضربة او كسوة
او كسوة او دخلت عليه بفعلها بعد موت بخلاف الفل والخل والنس
لا يضربها قد شويها او خنثها او عثرها حث ليضربته حتى
يموت فهو على اسد القرب ليقتضيه دينه قربا فادون الشبر
قريب والشر بعيد ليقتضيه اليوم فقطضاه زيوفا او بوجوه او
مسحقة او بلع به شيئا وقبض بر ولو رصاها او سوقه او وهب
او ابراه منه لا يبر لا يقبض دينه درهما دون درهم لا يحنث بقبض بعض
ماله يقبض ستمه فاوان فرقه بطل ضرره في كمال وزن لا يحنث ان كان
الامانة او غير مائة او مائة مائة لا يحنث بها او باقل منها لا يفعل كذا
تركه ابدا وفي ليفعله يكفي فعله مرة حلفه والي يعلمه بكل داعر تقيد
بحال ولايته ليربته فوهب ولم يقبل من وكذلك القرض والعارية
والصدقة بخلاف البيع لا يشتم ربحا تاقره على ما لا ساق له فلا يحنث
بشتم الورد والاسمين وقيل يحنث لا يشتم وردا او بفضلي فهو
على ورقه لا يدخل ارفلان يتا ولا الملك والاجارة حلفاته لا مال له
وله دين على مفسد او على لا يحنث **قال الله** الخد عقوبة مقدرة تجب
حقا لله تعالى فلا يستحق تعزير ولا قصاص حدا والزنا وطى مكلف
في قبل خال عن ملك وشبهة وينتبت بشهادة اربعة رجال محضين

بالزنا لا بالوطى او الجماع اذا سلمهم الامام عن مائة الزنا وكيفية و
من زنى وارب زن ومضى زنى فبينه وقالوا رايته وطىها في فرجها
كاليد في الكحلة وعدلوا استرا وعلايته او بالافراد عاقلا بالغ اربع
مرات في اربعة مجالس كلما اقر رده حتى يغيب عن بصره ثم شمل كما
من سوا الامان فيبينه وندب تلقينه ليدبر به لعلك قبلت اولست ليدبر
او وطئت بشبهة فان رجعت للزنا في اثنا عشر ترك ولحد المحصن
رحمة في فضله حتى يموت يبداه به الشهود فان ابوا او غابوا او ماتوا
سقط ثم الامام ثم الناس وفي المقر يبداء الامام ثم الناس ويفصل
عليه ولغير المحصن جلد مائة وللعبد نصفها بسوطا ثمانية اضرابا
سقا على يديه الا الرأس والوجه والفرج وعند يدي يوسف يضرب الرأس ضربتين
ويضرب الرجل قائما في كل حد بل مد وينزع ثيابه سوى الازار ولا يلاقي
جالسة ولا يتبع ثيابه الا الفرو والحشو ويحفر لها في الرجم لابل ولا
سيد ملوك بلا اذن الامام واحصان الرجم الحرة والتكليف والاسلام
والوطى ينكح صحيح حال وجود الصفات المذكورة فيها ولا يجمع بين جلد
ورجم ولا بين جلد ونفي الا سياسة والمريض يرحم ولا يجلد ماله يبداء
والحامل ان ثبت زناها بالبينه تجلس حتى تلد وترجم اذا وضعت
وللجلد مالم تخرج من نفاسها وان لم يكن للولد من يربيه لا لا ترجم

نحوه عينة بودق

حق يستحق عنها **باب الوطى** الذي يوجب الحد والذي لا يوجب الشبهة
 دارية للحد وهي نوعان شبهة في الفعل وهي ظن غير الدليل ليس كذلك
 فلا يحد فيها بالظن الخلل ولا يحد كوطى معتد من ثلث أو من طلاق
 على ما لا يولم ولا اعتقها أو أمة أصله وإن عدا أو أمة زوجته أو سيده ^{في الدار}
 وكذا أوطى المرتين المهرهونة في الأصح وشبهة في الظن وهي قيام دليل بالثبوت لا يثبت
 للمهرهونة في ذاته فلا يحد فيها وإن علم بالمرتبة كوطى أمة ولده وإن سفل أو ^{الحدود بالثبوت}
 أو مشتركة أو معتدته بالكفاية دون الثلث أو البائع المبيعة أو الزوج
 المهرهونة قبل تسليمها أو التسبب ثبت في هذه عند الدعوى لا في الأولى
 وأن ادعاه ويحد بوطى أمة أخيه أو عمة وأن ظن حبلها وكذا بوطى
 امرأة وجدها في فرسها وإن كان أخي إلا أن ادعاه فقلت أنا زوجته
 لا بوطى أجنبية زفت إليه وقتل في زوجته وعلم المهر ولا بوطى
 برهينة وزنى في دار حرب أو بغي ولا بوطى محرم تزوجها أو من
 استأجرها لثمن بها خلافا لها أو من وطى أجنبية فيما دون الفرج يعز
 وكذا لو وطئها في الدبر أو عمل قوم لوط وعند هامة وإن زفت
 زنى بحر بية في دارنا حد الزنى فقط وعند أبي يوسف يحدان وفي
 وفي عكسه حدت الزنية للأحرار حتى وعند أبي يوسف يحدان وعند محمد
 لا يحدان وإن زنى مكاف بمجنونة أو صغيرة حد وفي عكسه لا حد عليها

المهرهونة أمة اعطيا الزوج زوجته
 في مقابلة المهر

في مقابلة المهر

في صورة العتق

عليها الألف رواية عن أبي يوسف ولا حد بزنى المكه ولما إن أقر أحدهما
 بالزنا وأدعى الآخر النكاح ومن زنى بأمة فقتلها به لزم الحد والقيمة
 وعند أبي يوسف القيمة فقط والخليفة يأخذ بالمال وبالقبض
 لا بالحد **باب الشهادة** على الزنا واليمين ^{في المقام} عنها لا تقبل الشهادة
 بحد متقادم من غير يمين عن الإمام الألف العذف وفي الترقية
 يضمن للمال وصح الأقرار به ^{في المقام} الألف الشرب وتقادم غيره الشرب
 بشهر في الأصح والشرب بزنا لا يحد وعند محمد بشهر أيضا وإن شهد
 بزناه بغائبة قبلت بخلاف سرقته من غائب وإن أقر بالزنا المجهولة
 حد وإن شهدوا كذلك لا يحد وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة وعند
 يحد الرجل ولا يحد أحد لو اختلف الشهود في بلد الزنا وشهد أربعة
 في بلد في وقت وأربعة في ذلك الوقت يحد آخر وكذا لو شهد أربعة
 على امرأة يوم وهي بكر أو هم فسقة أو شهود على شهود أو شهد به الأصول
 بعد ذلك وحد الشهود عليه واختلف شهوده في زنا أو أيا البيت والشهود
 فقط لو كانوا عيانا أو محدوين في قذف أو اقل من أربعة أو أحدهم
 عبد أو محدود واحد وكذا لو وجد أحدهم عبدا أو محدودا بعد ما حد
 الشهود عليه ودينه في بيت المال إن رجم أو أقر شجر ضربه أو قتل
 منه حد وروا في بيت المال أيضا وكذا الخلاف لو رجم الشهود

المهرهونة الشهود عليه بوطى في بيت المال الذبح

ولو جوا بعد الرجوع حذوا و غريم الدية وكل واحد رجع حذوا
 رجعوا ولو رجع احد خمسة فلا شيء عليه فان رجع آخر احد او غمما
 رجعوا ولو رجع واحد قبل القضاء حذوا وكلهم ولو بعدة قبل الحذ
 فكذلك وعند تحذ الرافع فخط ولو شهدوا اربعة فركوا فخرج
 ثم ظهر واكتارا او عيدا فالدية على المذنبين ان رجعوا عن التوبة
 والا فليس للمال مطلقا ولو قبل احد المأمور بجمع فظهر واكتارا او عيدا
 فالدية في مال القاتل ولو اقرم الشهود بتعمد النظر لا تترد شهادتهم
 ولو انكر الاحصان يثبت بشهادة رجلين او رجل واحد ان كان له اولاد
 زوجة منه ^{او الشهود عليه} ~~بشهادة~~ من شرب خمر او فطم فاحذ ورجمها
 موجود او جوا به سكران ولو من نبيذ وشهد بذلك رجلان
 او اقر به مرة وعند ابي يوسف مرتين وعلم شربه طوعا حذوا
 ثمانين سوطا للحر واربعين للعبد متفرقا عابده كافي الزنا وان
 اقر او شهد عليه بعد زوال رجمها لا يحد خلافا للمحد ولا يحد من حذ
 فيه رايحة الحر وتقيها او اقر ثم رجع او اقر سكران والسكران
 للمحد ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من السماء وعندهما ان يحد
 ويخط كلامه ويغني ولو ارتد السكران لاثنتين امرته
بالحد القذف هو كذا الشرب كنية وثبوتها من قذف محصنا

او كذا اذا او عيدا
 لا تترد شهادتهم
 حال الزنا
 لا تترد شهادتهم

محصنا او محصنة بصريح الزنا حذ بطلب المقذف واستقر قولا
 بنزع عنه غير العزو والحشو واحصانه كونه مكلفا خرا مسلما عفيفا
 عن الزنا ولو تفاه عن ابيه بان قال لست لابيك او لست بابن فلا
 ان في غضب حد ولا فلا ولا يحد لو تفاه عن جده او نسبه اليه اولى
 عمه او خاله او ابيه او قال يا ابن ما السقاء او قال لعزتي يا نبط او لست
 بعزتي ويجزى من قذف الميت المحصن ان طالب به الولد او الولد او
 ولده ولو حر وماعن الارث وكذا اولد البنت خلافا للمحد ولا يحد
 الولد اباه ولا عبد سنيده بقذف امه ويطلق موت المقذوف لا بالزنا
 عن الاقرار ولا يصح العفو ولا اعتياض عنه ولو قال زنا في الجبل
 وعينه الضعوف حد خلافا للمحد ولو قال يا زني وعكس حذوا وقال
 لامرأتي يا زانية وعكس حدت ولا لعان ولو قالت زني بك بطل
 الحد ايضا وان اقر بولده تفاه يلعن وان عكس حد والولد له
 في الهجين ولا شيء ان قال ليس بابني ولا ابنتك ولا حد بقذف
 امرأة لها ولد لا يحد له اب او لامعت بولد يبيع ولا يقذف بطل وطى
 حراما لعينه كوطى في غير ملكه من كل وجه او من وجه كامة مشرقة او
 او مملوكته حرم ابدا كامة التي اختبر رضاها ولا يقذف مسلم زنا في كفرة
 او مكاتب وان مات عن وفاء ويجزى بقذف من وطى نحر ام الفير كوطى

لا يحد من لا يست

امته المجوسية او امته وهي حائض وكذا وطني مكاتبته خلافا لابي يوسف
 ويحدث من قذف مسلما كان قد نكح محرمة في كفره خلافا لما وجد مستثان قد
 مسلماني دارنا ويكنى عبد الجنايا المتخرجين بالان لاختلف في التفسير يفرق
 من قذف ملوك او كافر الزنا او قذف مسلما يلقا سقيا كافرا بحيث يالض
 ياقا جويا منافق يا لوطي يامن يلعب يا الضبان يا اكل الربوا يا شارب الخمر
 يا ديوث يا مخش يا خاين يا ابن القمية يا ابن الفاجرة يا زنديق يا قوطيا
 يا ثاويا لرواني او الصوص يا حرام زاده لا يباحار يا كلب يا قور يا تيس
 يا خنزير يا بقر يا حيت يا حجام يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك يا بغايا يا فاجر
 يا اولاد الحرام يا عتار يا ناكس يا نكوس يا ختم يا صمكة يا كسحان يا بدايا موكوك
 ولحنوا تغريخ اذا كان المقول له فقيرا او غلوا والزوج ان يغزر
 زوجته لترك الزينة وترك الاجابة اذا دعاها الى فراشه وترك الصلوة
 وترك الغسل من الجنابة والخرج من بيته واقل التغرير ثلثة اسواط
 واكثره تسعة وثلثون وعند ابى يوسف خمسة وسبعون ويجوز حبس
 واشد التغرير التغرير بحد الزنا في الشرب ثم في القذف ومن حد
 او غرير فوات قدمه هدر بخلاف تغرير المهر الزوج زوجته
كتاب السرقة هي اخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حرز
 لاملأه فيه ولا شبهة ويثبت بانته به الشرب فان سرق مكلف حرز

اخذ من مال درهم

حر او عبده ذلك القدر محرزا يمكن او حافظا واقربها او شهدا عليه ومثلها
 الامام عن السرقة ما هي وكيف تبايع ومقحمي وان هي وكهي ومن سرق
 وبينها ما قطع وان كانا جميعا واحتا كلا منهم قدر نصيبها قطعوا وان
 وان تولى الاخذ بعضهم ويقطع بسرقة الساج والابوش والصدل او شجر طرية
 والفصوص الخضر والباقوت والزرج والانه والباقي الخضر من الخشب
 لا يحرقة شيئا فيه يوجد سباحا في دار الخشب وحشيش وقصب وسكك
 وصيد وطير وزرنيخ وسفرة ونورة ولا بما يسرع فسادا كلبن او لحم
 وفاكهة رطبة ويطلع وكذا غر على شجر وزرع لم يحصد ولا بما يتولد
 فيه الانكار كاشربة مطرية والآلات لهوكذف وطبل وبربط ومن مار
 وطنبور وصليب ذهب او فضة وشطرنج وزرد ولا بسرقة باب مسجد
 وكتب علم ومصحف وصبي حرز ولو عليه حاجية خلافا لابي يوسف وعبد
 ودقير خلافا للصغير ودقير حسا ولا بسرقة كلب وفهد ولا بحية
 ونسب او اختلاص وكذا ينش خلافا لابي يوسف ولا بسرقة مال عامة كية المال
 او مشركه او مثل دينه او ازيد حال كان او موقلا وان كان دينه نقلا
 فسرقه رضا قطع خلافا لابي يوسف وان كان دنانير فسرق دراهم ويا
 او بالعكس لا يقطع وقيل يقطع ولا بما قطع فيه ولم يتغير وان كان قد تغير
 قطع ثانيا كغيره لانسج **فصل** في الحرز هو قسمان بمكان كبيت ولو لا

او بابه مفتوح وكهند وقه وبما فظن هو عند ماله وكونا للموافاق لربك
 لا يعتبه للموافاق ولا قطع بسرقة ماله من بينهما فرائد ولا بد ولا بسرقه من بيت
 ذي رحم محرم وكومال غيره ويقطع بسرقة ماله من بيت غيره وكذا سرقة
 من بيت محرم رضا خلافا للابن يوسف في الام ولا قطع بسرقة مال زوجته
 او زوجها او كومن حرز خاص وكذا السرقة من سنده او زوجته سنده او
 اوزوج سنده او مكاتبه او خبيثه او صهره خلافا لها فيهما او من مال مقيم
 او حرام نهارا وان كان ربه منه او من بيت اذن في دخوله او مضيقه وقطع
 لو سرقة من الما لم يلا او من المسجد متاعا ورثه عنه او اذله في صندوقه
 غيره او كنه او جيب او سرق جوالا فيها متاع ورثه يحفظ او نائم عليه
 او سرق للوجوه من بيت الشاخر خلافا لها ولو سرق شيئا ولم يخرج من الدار
 لا يقطع بخلاف مال اخرجه من حجره اخرى فيها او اخذ شيئا من حرز فاقه
 في الطريق ثم خرج فاخذه او حمل على حارس فاساقه فاخرجه من الحرز ولو
 دخل بيتا فاخذ ونال من هو خارج لا يقطعان وكذا لو دخل الخارج
 يده فقتل او قال لبي يوسف يقطع الداخل في الاولى ويقطعان في الثانية
 وكذا لو نقب بيتا وادخل يده فيه واخذ شيئا او طرقت خارجة من كمن
 غير خلافا له وان حملها واخذ من داخل الكم قطع اتفاقا ولو سرق من بيت حرام
 او حرام لا يقطع وان شق الحبل واخذ منه شيئا قطع والفسطاط كالكابيت

الى الدار او سرق بصل من حجره خارج

كالكابيت في كيفية القطع واثباته يقطع بين السارق من زينة
 ونحسب ورجله اليسرى ان عاد فان سرق ثالثا لا يقطع بل يمسح حتى يذهب
 وطلب السروق منه شرط القطع ولو مودعا او غاصبا او صاميا
 او مستعيرا او مستاجرا او مضاربا او مستبضعا او قابضا على سوم
 الشرايا او ممرتها ويقطع بطلب المالك ايضا في السرقة من هو لاء
 ولا يطلب السارق او المالك لو سرق من السارق بعد القطع بخلاف
 ما لو سرق منه قبل القطع او بعد درء الحد بشبهة وان لم يطلب احد
 لا يقطع واقر هو بها ولا بد من حضور عند الاقرار والشهادة والقطع
 ولو كانت يده اليسرى او ابرهاما مقطوعة او شدا او اصبعان سوى الابهام
 كذلك لا يقطع منه شيء بل يمسح وكذا لو كانت رجله اليمنى مقطوعة او شدا
 ولا يضمن الما مور يقطع اليمنى لو قطع اليسرى وعندهما يضمن ان تعمد
 ومن سرق شيئا ورده قبل المضمومة الى ماله لا يقطع وكذا لو نقت قيمته
 من النقص قبل القطع او ملكه بعد القضا او اذبحه ان ملكه وان لم يثبت
 وكذا لو اذبحه احد السارقين ولو سرق او غاب احدهما وشهدا على نفسه
 قطع الآخر ولو اقر العبد الماذون بسرقة قطع وردت وكذا المحجور
 عند الامام وعند ابني يوسف يقطع ولا ترد وعند محمد لا يقطع ولا ترد
 ومن قطع بسرقة والعين فائتة ردها وان لم تكن فلا ضمان عليه
 وان استهلكها وان سرق سرقا فقطع بكمها او بعضها لا يضمن شيئا

منها ولا يضمن ما لا يقطع ولو سرق ثوبا فاشتقه في الدار خرج
قطع لان سرق ثاة فذبحها ثم اخرجها ولو ضرب للمسروق دراهم او دينار
قطع وردها وعند ماليرة ما ولو صبغ احمر لا يؤخذ منه ولا يضمن
وعند محمد يؤخذ منه ويعطى ما زاد الصبغ وان صبغ سود اخذ منه ولا يضمن
شيئا وحكمه باقية حكمه باقى الاحمر **القطع الطريق** من قصد قطع الطريق من
مسلم او ذى على مسلم او ذى فاحذ قبله جسرا حتى يتوب وان اخذ مال
وحصل لكل واحد نصيبا السرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى وان قتل
ولو بعضا او حرقا قتل حذ فلا يعتبر عفو الولي وان قتل واخذ مالا قطع وقل
وطب او قتل او صلب خالف محمد في القطع ويصل جوارحه ويصل بطنه ويخرج
حق سموت وترك ثلث ايام فقط ويرد ما اخذ الى ما كان باقيا والا فلا
ولو يكثر الفعل بعضهم حدوا وكلمهم وان اخذ مالا اوجح قطع خلا
والجرح حد وان جرح فقط او قتل فتا قبل ان يؤخذ فلا حد والى لى
ان شل عصى وان شل اخذ بموجب الجناية وكذا لو كان فيهم صبي او مجنون
او ذى رحم محرم من المقتول عليه او قطع بعض القافلة على بعض او قطع
الطريق ليلا او نهارا بمصر او بين مصرين ومن خنق في مصر غير مرة قتل به
والا فكالقتل بالقتل **السير** للجهاد بدنه متافرض كناية اذا قام به بعض
سقط عن الكل وان تركه الكل انشأوا لا يجب على صبي وامرأة وعبد واعشى
ومقعده او قطع فان هجم العدو ففرض عين فخرج المرأة والعبد بلواذ ان يخرج
مؤنوم

الزوج والمولى وكذا الجمل ان كان في والا فلا واذا حاصره ناندعوهم الاسلام
فان سلموا والا فلا للجينة ان كانوا من اهلها ونين لهم قدر ما وحب
فان قبلوا فلهم مالا وعليهم ما علينا وحرمت قتل ان لم تبلغه الدعوة
قبل ان يتوب وتذب دعوة من بلغه فان ابوان سمعين بالله ونفلا لهم
الجانيق والتحقق والتفرق وقطع الاشجار ووافدا لربهم وترهمهم وان
وان تترسوا بالشارى المسلمين ونقصدهم به ويكره اخراج النساء والصبا
في سرية لا يؤمن عليها الا في عسكر يؤمن عليه ولا دخول مستامن اليهم
ان كانوا يؤمنون الهدى ويؤمنون القدر والغلول والمثلة وقتل امرأة او غيرها
او شيخ او اعلى او مقعد او قطع اليمنى الا ان يكون احدهم قد راعى القتال
او ذار آى في الحرب وذا مال بحيث به او ملكا وعن قتل اب كافر بل يابى الابن
ليقتله غيره الا ان قصد الاب قتله ولا يمكن دفعه الا بالقتل ويجوز صلح ان كان
مصلحة لنا واخذ مالا لاجله ان كان لنا به حاجة وهو كالجينة ان كانت
قبل التزول بحدسهم وكفى لو بعد ودفع المالا الى الصالح لا يجوز
الخوف من الهلاك ويصلح للمسلم تدوين بدون اخذ مال وان اخذ لا يرد
ثم ان يخرج النذير يذيرهم ومن بداه منهم بخيانة قتل فقط وان باتفاقهم
او باذن ملكهم قوتل الجميع بلا نذير ولا يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد
ولو بعد الصلح ولا يجبر اليهم وضح امانا حرا وحقه كافر او جماعة او اهل حصن قلعهم

وحرم قتلهم فانه كان في ضرر نبيهم وادب ولحق امان ذنق او سير او ناجي
 عندهم وكذا امان من السلم ولم يجر او مجنون او صبي او عبدة ماذون بالقنا
 وعند محمد يجوز امانها وابو يوسف معه في رواية **باب الغنائم** وقسمتها
 ما فتح الامام عنوة فسمي بين المسلمين او اقر اهلها ووضعت الجنية عليهم ولا يلزم
 على ارضيتهم وقتل السبي او استرقهم او تركهم احرار اذمة للمسلمين ولا يلزم
 لا يمنع استرقاقهم مالم يكن قبل الاخذ ولا يجوز ردهم الى دارهم ولا المني ولا القداء
 بالمال وقيل لا بأس بقتل الجنية البكر ويجوز بالاسار عندها وتبع مواشي المسلمين
 شق بقلها وضرق ولا تعقر ويحرق سلاح شق بقله ولا تقسم غنيمته في دار
 الحرب الا للذي اذع فترده ولا تباع قبل القسمة والمقاتل والرياء في الغنيمه وكذا
 سددت خنجره قبل احرارها بدارنا والحق فيها السوق لم يقاتل ولا لمن مات في دار الحرب
 قبل الاحرار بدارنا ولو بعد الاحرار يورث نصيبه وينتفع منها بلا قسمة بالان
 والركوب والنيسر ان احتججوا باللفظ والخطب والدم والطيب مطلقا وقيل
 ان احتججوا بالبيع اصله ولا تقول ولا بعد الخروج بل وما فضل الى القيمة
 وان انتفع به رذ قيمته وان قسمت قبل الرد تصدق به لو غنيا ومن السلم منهم
 قبل اخذه احزن نفسه وطفله وكل مال هو معه او وديعة عند المسلم او
 او ذنق وعقار في وقيل في خلاف محمد وابو يوسف في قول الاول وولده اكبر
 وزوجه وحملها وعبده المقاتل وماله مع حربي يغصب او وديعة في وكذا ما

الغنيمت للال

ماله مع مسلم او ذنق يغصب خلافا لما قيل له يوفى مع الامام **فصل**
 وتقسم الغنيمه للرجل سهم وللغارس سهمان وعند عائشة لهم سهم ولفرسه سهمان
 ولا يسهم الاكثر من فرس وعند ابو يوسف يسهم لفرسين والبياتين كالعتاق
 ولا يسهم لراجل ولا بغل والعمر لكونه فارسا او راكبا عند الجاهلية فيبيع
 للامام ان يعرض الجيش عند دخوله دار الحرب يعلم الفارس من الراجل في جاز
 راكبا فاشترى فرسا فله سهم راجل ومن جاوز فارسا فنفق فرسه فله سهم فارس
 ولو باع قبل القتال او وهبه او جره او رهنه فله سهم راجل في ظاهر الرواية وكذا
 لو كان مربضا او مهنرا لا يقاتل عليه ولا يسهم لمملوك او مكاتب او صبي او امة
 او ذنق بل يرضع لهم حسب ما يرى ان قاتلوا او ذوات المرأة الحرة او ذنق
 على عوراتهم وعلى الطرق والخصول والساكنين وان السبي يقدم من ذنق القوي
 الفقراء ولا حق فيه لا غنياءهم وذو كونه النسب له وسهم النبي على السلم ان حرم
 يكون كالصفي وان دخل دار الحرب من لا منعة له بلا اذن الامام لا يجوز ما اخذوا
 ولا باذنه او لهم منعة تحمل للامام ان يقتل قبل احرار الغنيمه وقبل ان تقع بغير الحرب
 او زارها فيقول لمن قتل قتيلا فله سكة او من اصحاب شيئا فله ربيعة او يقول
 لسيرة جعلت لكم الربيع بعد ذلك ولا يغفل بكل المأخوذ ولا بعد الاحرار الا ان
 الحرس والسلب الكل ان لم يقاتل وهو وما عليه ثيابا وسلاحه وما معه لا ما
 للامام غلاما على دابة اخرى والتفصيل لقطع حق الغير لا للملك خلافا لما قيل

الرضع شئ
قيل

ادخل اسرارهم

بعضه على بعض
الاستيلاء على الكفار

من اصحابه ففهم لا يعمل الا بالوطني ولا يبيع قبل الحراز خلا قال
باب استيلاء الكفار اذا سبي القليل من الروم واخذوا ماله من ملكه ما وملكه ما
ما وجدنا من ذلك اذا غلبنا عليهم وان غلبوا على ماله ما وملكه ما وجدنا من ذلك
وكذا يذبحنا اليهم بغير فاذا ظهرنا عليهم في وجهه ملكه اخذه قبل القسمة
وبعد ما ان كان مثليا لا ياخذنه وان كان قريبا اخذه بالقيمة وان اشتراهم بغير
ولخرجهم وهو قبيح ياخذنه بالثمن ان اشتراه بغيره وان اشتراه بغيره بغيره
وان وهب له بغيره ومثل الثاني في اشتراهم بغيره وان اشتراه بغيره بغيره
لا ياخذنه وان كان عبدا فبغيره في يد التاجر واخذ ارشها ياخذنه بكل الثمن
ان شاء وان سرق من يد التاجر فاشتراه آخر ياخذنه المشتري الا ان كان بغيره
ثم المالك منه ثمنين وليس له اخذه من المشتري الثلث ولا يكون حرنا
ومدبرنا واتم ولدنا ومكاننا ونملكنا بغيره كل ذلك ولا يملكون عبدا بغيره
فياخذنه ماله بعد القسمة فجانا ايضا لكن يعرض عنه من يد المالك وعندها
هو كالموسور وان ابق بغيره ومثاع فاشترى بغيره واخذ المالك
ما سوى العبد بالثمن والعبد جانا وعندها بالثمن ايضا وان اشتري بغيره
عبدا مسلما واخذ دارهم عتق خلا فلهما وان لم يعبدهم ثم فجاءنا او ظهرنا
عليهم او خرج الى عسكرنا فهو حر **باب المستامن** اذا دخل تاجرنا اليهم
بما ان لا يعمل له ان يتعرض بشيء من ماله او دمهم فان اخذ شيئا وخرج ملكه

ملكه محفوظا فيصدق به وان غدر به بملكه ثم فاقبذ ماله او جيبه او فعل ذلك بغيره بغيره
حالة التعرض كالاسير وان ارادته ثم حر في اوانه حرنا او غصب احد هما مالا لاخر فخرجنا
الينا لا يقضي بشيء وكذا الوكيل في ذلك حرنا او جيبا مستامين وان خرجا مسلمين
فقتل بالدين لا بالفسق ولو سلم الحر في بعد ما غصبه المسلم ثم خرجا يفتي بالرددية وان
قتل احد المسلمين المستامين آخره فقتل الذي من ماله والكفارة ايضا في الخطا وان كان
الا سيدي فلا شيء الا الكفارة في الخطا وعندنا كالمستامين ولا شيء في قتل المسلم
ثم سلم المسلم ولم ياجر سوى الكفارة في الخطا انفاقا **باب** لا يمكن مستامن ان
يقم في دارنا سنة ويقال له ان ائت سنة نضع عليك الجزية فان اقام سنة صار
ذميا ولا يمكن من العود الى داره وكذا الوكيل ان ائت سنة او هو ذك فاقبله او استمر
ارضاه ووضع عليه ارجا او عجزية سنة من حين وضع لانه او كفى المستامنة
ذميا لا لو كفى هو ذميت فان رجع الى داره حل دمه وان كان له وديعة عند مسلم
او ذق او دين عليه فاقبضه وظهر عليهم سقط دينه وصارت وديعة فبنا وان
قتل ولم يظهر عليهم او مات فمها لورثته فان جلد حر في امان ولزوجة هناك
وولد وماله عند مسلم او ذق او حر في قاسم هناك فظهر عليهم فالكف في وان لم
ثم جاءهم فظهر عليهم فظهر لهم مسلم ووديعته عند مسلم او ذق له وغير ذلك في
وان اقتل مسلم لا يولى له خطاء او مستامن مسلم هناك فله مسلم اخذ الدين من
عاقلة القاتل وفي العبد ان يقتل او ياخذ الدين وليس له العفو فجانا **باب العشر**

او من ذمته القاتل

ولخراج ارض العرب عشرة وهي ما بين الغديب الى اقصى البحر باليمن ثم الى الحد
 الشام وكذا البصرة وكل ما سلم اهل اوفج عنوة وفيهم الغامدين وارض السواد
 خراجية وهي ما بين الغديب الى عقبه خلوان ومن الغلبة او القلث الى عبادلة وكل ما
 كل ما فوج عنوة واقرا اهل عليا وصولحوا سوى مكة وارض السواد مملوكة لاهلها
 يجوز بيعهم لها او تصرفهم فيها وان اخرجوا من ارضهم عند اليوسف وما في
 عند محمد والخراج نوعان خراج مائة فيسحق بالخراج كالغلة والخراج وظيفة
 ولا زاد على ما وضعه عمر رضي الله عن السواد لكل جري صاع للزرع صاع من بزاو
 او شعير و درهم و الجريب الرطب خمسة دراهم و الجريب الكرم او النخل المتصل
 عشرة دراهم و السواك كرم و سواك ما يطبق ونصف الخارج غايه الخاق
 وان لم تطبق ما وظيف نصف ولا يزداد وانه احاطت عند اليوسف خلافا لما ولا
 خراج ان انقطع من ارض الماء او غلب عليها او اصاب الزرع او وجب لاهلها عطلها
 ما لكها ولا يتغير ان السلم او الشراها سلم ولا عشر في خارج ارض الجري ولا يكر
 خراج الوظيفة بكر الخراج بخلاف العشر وخرج المائتة **فصل** الجزية لاهل اوصاف
 بتراض وصالح لا يتغير وان فتح بلدة عنوة واقرا اهلها عليها توضع على الظاهر
 الفتي في السنة ثمانية واربعون درهما وعلى المتوسط نصفها وعلى الفقير القادر
 على الكسب ربعها وتوضع على كفاي ومجوسى ووشقجى لاهلها ولا يكره ان يقر
 منها الا الاسلام او السيف وتسترق اناها وطفلهما ولا جزية على صبي وامرأة

انما هي بغية ما بلغ عشر
 الاف درهم ويزاد

واراة ومملوكة ومكانب وشيخ كبير ورمي واعمى ومفقور فقير لا يكتب رهاب
 لا يخالط ويحبها قول الخور ويؤخذ من كل شهر فدية وتسقط بالاسلام او الموت
 وتدخل بالثغر خلو قالها بخلاف خراج الارض والحقور احدان بيعة او كيسة
 او صومعة في دارنا ونقاد الهند من غير نقل ويمنع الذي في زينة ومركب
 وسرجه ولا يركب خيل ولا يعل بسلاح ويظهر الكسبي ويركب سرجا
 كالأكافي والحق ان لا يركب الا الضرورة وح ينزل في الجامع ولا يلبس
 اهل علم والزهد والشرف ويميز انشاء في الطريق والحمام ويجعل على داره
 علامة كيلا يستغفر له ولا يبداء بسلام ويضيق عليه الطريق ويتوى
 الجزية قائما ولا اخذ قاعدا ويؤخذ بتلبيس يمين ويقال له الجزية
 يا ذنى او ياعد قاتله ولا ينقض عهده بالاباء عن الجزية او بترناه لمسلمة
 وقتله مسلما وسببه النبي عليه السلام بل بالحق بدار الحرب او الغلبة على
 موضع محاربتا او يصير كالمرتد لكن لو اسر يسرق وللمرتد يقتل ويؤخذ
 من بني تغلب الجاهلهم ونساءهم ضعيف الزكوة لامن صيانهم ويؤخذ من
 من مواليهم الجزية والخراج كمولي قريش ويصرف الخراج والجزية وما اخذ
 من بني تغلب من ارض اهلها عنها واهلها اهل الحرب ولخذ منهم
 بلا قتال في مصالح المسلمين كسدة الثغور وبناء القنابر والجسور
 وكفاية العلماء والدرسين والمفتين والقضاة والعمال والمقاتلة
 والمفتين

انما هي بغية ما بلغ عشر
 الاف درهم ويزاد

انما هي بغية ما بلغ عشر
 الاف درهم ويزاد

وان خيف هلاكه فواجب وكنا للقطعة وهو حر الا ان ثبت رقم بجنة
ونفقة في بيت المال وكذا جنات وارث له وان انفق عليه الملتقط فهو مبرئ
الا ان ياذن الحاكم بشرط الرجوع او يصدق القبط اذا بلغ ولا يؤخذ من الملتقط
وان ادعاه واحد من منسبه ولو عبدا وهو حر او ذميا وهو مسلم ان لم يكن في
مقرهم واذ كان في غيرهم وان ادعاه اثنتان متعاقبتين منها وان وصف احداهما
عنه فليس هو سيق في اولي وطهر والمسلم او حر العبد والذمي وان شذ عليه
مال او على ذمته هو عليه فله ان ينفق منه عليه ما يقاض ويقل بدونه ايضا بشرط
ما لا يبدله من طعام وكسوة وقبض هبة وتسليم في حرفة لا تزوج
بغيره في مال الغير ما ذكر ولا اجازته في الاصح وقل له اجازته **كتاب اللقطه** هي
امانة ان اشهد ان اخذها ليردها على صاحبها والاضمن والقول للمالك ان
انكر اخذه للرد وعند ابى يوسف للملتقط ويكفي في الاشهاد وقوله من سمعتموه
يشهد لقطعه فقلوه على ويعرفها في مكان اخذها وفي الجامع مدة يغلب
علم طلب صاحبها بعد ما هو الصحيح وقل ان كانت عشرة دراهم فاكثر فحوالا
وان كانت اقل فايا ما وما لا يبقى يعرف الى ان يخاف فسادها ثم تصدق بها
ان شاء فان جلد ربه بعد اجازته ان شاء واجره له او ضمن الملتقط والفقير
لوها كته واتهما ضمن لا يرجع على الآخر وتأخذها منه ان باقية ولقطعة الحل
والحرم سواء ويجوز التقاط البرية وهو متبرع في انفاقه عليها بلا اذنها حكم

ثبت

حاكم وان ياذن بشرط الرجوع فدين على ربه ان يجبرها
عنه حتى يأخذها او يمنع بيعه في النقطة فان هلك بعد الحبس سقط
وان قبله ولا يوجد القاض ماله منقعة وينفق منها وما لا منقعة
له باذن بالانفاق وان اصلح اذا اقام البينة انهما لقطعة وان قال
لابتينة لي يقول انفق عليها ان كنت صادقا ولا باعه وامر بحفظه
ثمنه وللملتقط ان يتفع بالقطعة بعد التعريف لو فقير او غني
تصدق بها ولو على ابويه او ولده او زوجته لو فقرا وان كانت
حفية كالنوى وقشور الرمان والسنبل بعد الحصاد يتفع به من
التعريف وللمالك اخذها ولا يجب دفع النقطة الى مدعيها الا
ببينة ويجل ان يبين علامتها من غير جبر **كتاب الازد** يأخذها
لمن قوى عليه وكذا الضال وقل تركه افضل ويرفعان الى الحاكم
فيجس الا بقرون الضال ولمن رده من مدة سفر اربعون درهما
وان كانت قيمته اقل من اربعين فقيمتها الادرها عند محمد وعند ابى
يوسف اربعون وان رده من دونها فحسابه وان ابق منه لا يضمن
ان اشهد ان اخذه ليرده والا فلا ينبي له ويضمن ان ابق منه
وجعل الرهن على المهرين وجعل الجاني على المولى ان فداءه وعده وقل
الجنانية ان دفعه وجعل المديون من ثمنه ويقدم على الدين ان يبيع

فيه وعلى المولى ان اقامه عند وجعل الموهوب على الموهوب له وان
رجع الواهب في هبة بعد الرذو امر بقفقه كالقطة والمدير
وام الولد كالنق وان كان الراذبا المولى وابنه وهو في عياله
او وصيه او احد الزوجين فلا شئ له والمالك الضبي كالبالغ
كيفية المفقود غائب لا يدري مكانه ولا حيوة ولا موت فتنصب
له القاضي من يحفظ ماله ويستوفى حقه مما لا وكيلا فيه ويبيع متاعه
عليه من ماله ويقف على زوجته وقريبه ولاداه وهو حي في حق
نفسه لا تنكح امراته ولا يقسم ماله ولا يبيع اجارته ميت في حق غيره
فلا يرث من مات حال فقده ان حكم بموته فيوقف نصيب منه كالأول
او بعضا الى ان يحكم بموته وان جاء قبل الحكم به فله الاول والآخر يرث
ذلك المال لولاه واذا مضى من عمره مالا يعيش اليه اقرانه وقيل تسعون
سنة وقيل مائة وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله فلك
من مات قبل ذلك وتعد زوجته للموت عنده ذلك **كيفية الشركة**
هي ضربان شركة ملك وشركة عقد فالاول ان يملك اثنان عينا
ارثا او شرا او اتهما او استيلا او اختلاط مالهما بحيث
لا يتميز او خلطاه وكل منهما اجنبي من نصب الآخر ويجوز بيع نصيب
من شريكه في جميع النور من غيره بغير اذنه فيما عدا الخلط والاختلاط

والاختلاط فلا يجوز له ان يبيع اثنان ان يقول
احدهما شاركك في كذا ويقبل الآخر وركبها الايمان والقبول
وشروطها عدم ما يقطعها كشرط دراهم معينة من الربح
لاحدهما وهي اربعة انواع شريكة فاقضية وهي ان يشترك
متساويان نصف فادينا وما لا ورعها وتضمن الوكالة والكفالة
فلا يجوز بين مسلم وذمي خلافا لابي يوسف ولا بين خرو عبد
وبالغ وصبي ولا بين صبيين او عبيدين او سكاكين ولا بد
من لفظ المفاوضة او بيان جميع مقتضياتها ولا يشترط تسليم
المال ولا خلطه وما لا يشترط اه كل منها سوى طعام احد وكسوته فلهما
وكل دين لازم احدهما بما تصح في الشركة كبيع وشراء واستثمار
لزم الآخر وان لزم بكفالة با لزم الآخر خلافا لهما وكذا ان لزم نصيب
خلافا لابي يوسف وفي الكفالة بلا امر لا يلزمه في الصبي وان ورث
احدهما ما تصح به الشركة او وجب له وقبضه جارت عينا وكذا
ان فقد فيها شرط لا يشترط في الغان وان ورث عرضا او عقلا
بقيت مفاوضة ولا تصح مفاوضة ولا ضمان الا بالدراهم والدنانير
او بالفلوس النافقة عند محمد او بالتبر والنقرة ان تعامل الناس بها
ولا تصح ان بالغرض الا ان يبيع نصف غرضه بنصف عرض الآخر ثم يعقد
المفاوضة والقان

الشركة ولا بالمكس والموزون والعدد المتقارب قبل الخلط
وان خلط جنسا واحدا ثم اشتركا فشركة معتقد عند محمد ومالك
عند ابى يوسف وان خلط جنسين لا تنفقد اتفاقا وشركة
عنان وهي ان يشتركا متساويين فيما ذكر او غير متساويين
ويستثنى الوكالة دون الكفالة وتقع في نوع من التجارات وفي
عمومها وبعض مال كل منهما وكل مع التفاضل في راس المال
والربح ومع التساوي فيها او في احد هادون الآخر عند علمها ومع
زيادة الربح للعامل عند عمل احد هادوم مع كون مال احد هادوراهم
والآخر دنانير ولا يشترط الخلط فيها ايضا والوضيعة على قدر
المال وان شرط غير ذلك وما شراه كل منهما طوبى بمنه هو
فقط ورجع على شريكه بحصة منه ان اذاه من ماله وبطلت الشركة
بهلاك المالكين او احد هاد قبل الشراء وهو على ماله قبل الخلط
في يده او في يد الآخر وعليهما بعده فان هلك بعد ما شرا في الآخر
بماله فاشترى بينهما ورجع المشتري على شريكه بنسب حصته وان
هلك قبل شراء الآخر فان كان وكلا جين الشركة صريحا فالمشتري
لها شركة ملك ورجع بحصته والا فالمشتري فقط ولكل من
شريكى المفاوضة والعنان ان يبضع ويضارب ويستاجر ويؤجر

ويؤجر ويؤجر ويؤجر في المال بدانة وشركة الضمان والفيل وهي
ان يشترى خيالا او صنعا وحياطا على ان يتقيا والاعمال
ويكون الكسب بينهما ولو شرط العمل نصفين والربح اثنان كما ذكرنا
على احد هاديلز منها فكل منهما الطلب بالعل وكل منهما طلب الآخر
ويؤجر الدافع بالدفع الى احد هاد والكسب بينهما وان على احد هاد فقط
وشركة الوجوه وهي ان يشتركا ولا مال لهما على ان يشترىا بوجوه
ويبيعان الربح بينهما فان شرطاهما مفاوضة صحت وبطلت انما
وتضمن الوكالة فيما يشترىانه فان شرطاهما مفاوضة المشتري او
مثالته فالربح كذلك وشرط الفضل باطل **فصل** ولا يصح الشركة
فيما لا يصح الوكالة به كالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد و
والاستقاء وما جعه كل فله وان اعانه الاخر فله اجر مثله لا يزداد
على نصف ثمن الماخوذ عند ابى يوسف خلافا لغيره وسواء اخذاه معا
ظهما نصفين وان كان لاحدهما بفعل وللآخر راوية فاستحقا
فالكسب وللآخر اجر مثل الربح في الشركة الفاسدة على قدر
المال ويطلب شرط الفضل وبطلت الشركة بموت احد هاد وبهاقه
مرتدا ان حكم به ولا يتركى احد هاد مال الاخر بلا اذنه فان اذن
كل صاحب فادىا معا ضمن كل حصته صاحب فان اذبا متعاقبا

بفتح الهمزة والسين

عنه وعند ابوسفيان ولا يملك تجرد القول مطلقا ولو ضاق
السجد ويجنبه طريق العامة يوسع منه وبالعكس رباط
استغنى عنه بصرف وقفه الى اقرب رباط الى الوقف في المرض
وضيعة ويتبع شرط الوقف في اجارة الوقف ان وجد والا ففتح
ان لا يخرج الضياء اكثر من ثلث سنين ولا غير ما اكثر من سنة ولا
يوجرا لا باجر المثل ثم لا يقض ان زاد الاجرة لكثرة الرغبة وليس
للموقوف عليه ان يوجرا الا بائنة او لاية ولا يعار ولا رهن
وان غضب عقاره يمتنع وجوب الضمان ولو شرط الولاية لنفسه
وكان خائفا يمتنع منه وان شرط ان لا يمتنع **كتاب البيوع** البيع
مبادلة مال بمال وينقذ بايجاب وقبول بلفظ الماضي كبيع و
واشتريت وما دل على معناها وبالتعاطي في النفس والنفس ^{فثبت} اقل
هو الصحيح ولو قال اخذه بكذا فقال اخذت او رضى صح وان اوجب
احدهما فالآخر ان يقبل كل المبيع بكل الثمن في المجلس او يتركه لا يبخس
دون بعض الا اذا بين ثمن كل وان رجع الموصيا وقام احداهما عن
المجلس قبل القبول بطل الايجاب وان اوجد الايجاب والقبول لزم
البيع بلا خيار مجلس ويصح في العوض المشار اليه بلا معرفة قدره
ووصفه لا في غيره ويثبت حال وموئل باجل معلوم ولو اشترى بدين

باجل سنة ففتح البايع المبيع حتى مضت ثم سلم قبل اجل سنة لغري
خلدا لها وان اطلق الثمن فان استوت مائة القود ورواجها
صح ولزم ما قدر من اي نوع كان وان اختلفت رواجا من الارواح
وان استوى رواجا لا مالا فيها فسد مالم يبين ويصح في الطعان
وكل ميكل وموزون كيلا وزنا وكذا جازا فان بيع بغير خمسة
وبائنا او حجر معين لا يدري قدره ومن باع صبرا كل صاع بدرهم
صح في صاع فقط الا ان يستفي حلتها والمشتري الفسخ بالخيار
وان كل او ستي حلتها في المجلس بعد ذلك ومن باع قطع غنم كل
شاة بدرهم لا يصح في شئ منها وكذا لو باع ثوبا كل ذراع بدينار
وكذا كل معدود متفاوت وعند ما يصح في الكل في جميع ذلك
وان باع صبرة على انها مائة قفين مائة درهم فوجدت اقل او اكثر
اخذ المشتري الاقل بحضته او فسخه والزائد للبائع وفي المزروع
ياخذ الاقل بكل الثمن او يفسخه والزائد له بالخيار للبائع وان
سنى لكل زراع قسطا اخذ الاقل بحضته وكذا الزائد وله الخيار
في الوجهين وصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من دار لا يبيع
عشرة ازرع من مائة زراع منها وعند ما يصح فيها ولو باع عدلا
على انه عشرة اثواب فاذا هو اقل او اكثر فسد البيع ولو فضل الثمن

الحظنة والدقيق

يوغنا سي جنبه بلك دكنه در

فكلا في الاكثر ويبيع في الاقل حصته ويختار المشتري وان باء
ثوباً على ان عشرة ازرع كل رزاع بدرهم اخذه المشتري بعشرة
لو عشرة ونصف باء خيار وسبعة لو تسعة ونصف باء خيار
وعند ابي يوسف يختار في اخذه باء عشرة في الاول بعشرة
في الثاني وعند محمد يختار في اخذه في الاول بعشرة ونصف والثاني
بستة ونصف **فصل** يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار بلا
وكذا الشجر في بيع الارض ولو اطلق شراء شجرة دخل مكانها
عند محمد وهو المختار خلافاً لابي يوسف ولا يدخل الزرع في بيع
الارض ولا الثمر في بيع الشجر الا باشتراطه وأن ذكر الحقوق والرافق
ويقال للبائع اقلعه واقطعها وسلم المبيع وكذا لا يدخل حب العود
بذره ولم ينبت بعد وان نبت ولم يثمر له قيمة دخل وقيل لا ومن
باع ثمرة بذرها اولم يثمره ويقطعها المشتري للمال وان شرط
تركها على الشجر فسد ولو بعد تناسي عظمه خلافاً لمحمد وكذا اشترى
الزرع وان تركها باذن البائع بلا اشتراط طاب له الزيادة وان
استاجر الارض لترك الزرع فسدت ولا يطيب الزيادة ولو انشأ
ثم اخرج قبل القبض فسد البيع وبعد القبض يشتركان والقول
في قدر الحادث للمشتري ولو باء ثمرة واستثنى منها الرطال معلومة

نوح

وان يبرأه فسد باءه

معلومة صح وقيل لا ويجوز بيع البر في سنبله ان بيع بغيره
وكذا الباقله في قشع والارز والسم وكذا العوز والفستق
والجوز في قشرها الاول اجرة الكيل وعند المبيع ووزنه ووزنه
على البائع واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري وفي بيع سلعة
بثمن سلم هو اولاً ان لم يكن مؤجلاً وفي بيع سلعة بسلعة
او عن بثمن سلماً **باب الخيار** صح خيار الشرط لكل من العاين
ولهما معا ثلثة ايام لا اكثر الا ان اجاز في الثلثة وعندهما يجوز ان
بين مدة معلومة اى مدة كانت وان اشترى على انه ان لم يثقل
التمن الى ثلثة ايام فلا بيع صح والى اربعة الا ان ينقذ الثمن
في الثلث وعند محمد يجوز الى اربعة وخيار البائع يمنع خروج
المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري فله ان يملكه فتمت وخيار
المشتري لا يمنع فان ملكه في يده لزم الثمن وكذا لو تغيب الا انه
لا يدخل في ملك المشتري خلافاً لهما فلو اشترى زوجة بالخيار لا
النكاح وان وطئها فله ردها لانه بالنكاح الا في البكر ولو ولد
في مدته لا نصير ام ولد ولو اشترى قريبه به او عبداً بعد قوله
ان ملكك عبداً فهو حر لا يعقان في مدته ولا بعد حيض الشرة
به في مدته من الاستبراء ولا استبراء على البائع ان ردت به

سجدة

ولو قبض المشتري بالبيع باذن البائع ثم اودعه عنده فربما فربما
 على البائع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك ولو اشترى المأذون
 شيئا بغيره فباعه بثمنه بقي خياره وله الرد لانه يملك
 ولو اشترى ذئبا من ذئب خرابه فاسلم في مائة بطل شراءه
 كيلا يملكها مسلما بالاجازة خلافا لما في الجميع ومنه الخيار
 يجوز بمحض صاحبه وغيبة ولا يفسخ الا بمحضه خلافا لابي
 يوسف فان فسخ وعلم به في المدة انفسخ والا تم العقد وسقط العقد
 ايضا يموت من له الخيار وكذا بمحض المدة وبالاخذ بشفعة
 المبيع وبكل ما يدل على الرضى كالركوب بغير الخيار والوطع
 والاعتاق وتوابعه ولو بشرط المشتري الخيار لغيره جاز وانما
 اجازة فسخ صح وان اجاز واحد فسخ الاخر اعتبار السابق وان كانا
 معا فالفسخ اولى ولو باع عبيدين بالخيار في أحدهما فان عينه
 وفضل من كل صح والا فلا ويجوز خيار التعيين وهو بيع احد
 الشئين او ثلثه على ان ياخذ المشتري ايا شاء ولا يجوز في أكثر من
 ثلثه وتقيده بخير مدة خيار الشرط على الاختلاف والمبيع واحد
 والباقي امانة فلو قبض الكل فلهك واحد وتعين لزم البيع فيه وتعين
 الباقي للمائة وان هلك الكل لزم نصف ثمن كل او ثلثه وليس له
 ان كان ذئبا ففسخ

وليس له رد الكل الا ان ضمن اليه خيار الشرط ويجوز خيار
 التعيين والعيب الشرط والرؤية ولو اشترى باعها انهما بالخيار
 فرضي احدهما لا يرد الا خلافا لها وعلى هذا خيار العيب والرؤية
 ولو اشترى عبدا على انه خباز او كاتب فظهر بخلافه اخذه بكل الثمن
 او تركه **فصل** من اشترى مالم يرد جاز وله رده ان اراده مالم يوجد
 ما يبطله وان رضى قبله او لا خيار لمن باع مالم يرد ويبطل خيار
 الرؤية ما يبطل خيار الشرط من تعيب وتعيب في يده وتقدر
 رده بفضه ونصرف لا بنفسه كالاعتاق وتوابعه او يوجب حقا
 للغير كبيع الطاق والرحى والابانة قبل الرؤية وبعد ما
 لا يوجب حقا للغير كبيع بالخيار والساومة والهبه بل لا
 يبطل بعد ما لا قبلها وكفت رؤية وجه الرقيق والدابة وكفها **صفحة**
 وفي شاة اللحم لا بد من الحش وفي شاة القنية لا بد من رؤية القنية
 ورؤية ظاهر الثوب ان لم يكن معينا كافي ورؤية عليه ان معينا ورؤية
 داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها وعند زفر لا بد من مشاهدة
 البيوت وعليه الغنوى اليوم وان رأى بعض المبيع فله الخيار اذا رأى
 باقية وما يعرض بالفوزج كالكيل والموزون فورية بعضه كورية
 كله وفيما يطعم لا بد من الذوق ونظر العكيل بالشراء والقبض كاف

لا نظر الرسول وعندها هو كالوكيل وبيع الامر وشراؤه صحيح
 وله الخيار اذا اشترى ويسقط بمجهته المبيع او ثمنه او ذوقه فيما يوفى
 بذلك بوصف العقار له ومن رأى احد الثوبين فشرى هاتم رأى
 الآخر فلا اخذها او ردها لا ردها ومن رأى شيئا ثم شرى غيره
 متغيرا غير وان اقله وان اختلفا في تقديره فالقول للبائع وان في
 الرؤية فله المشتري ومن اشترى عدل زطي فله منه ثوبا او وجه
 وسلم فله ان يرد به عيب لا بخيار رؤية او شرط ^{بوجاسي دي منه} مطلق البيع
 يقتضي سلامة المبيع فلم يوجد في مشتريه عيبا رده او اخذه بكليته
 لا امساكه ونقص ثمنه الا يرضى بايعه وكل ما اوجب نقصان الثمن عند
 التجار فهو عيب فلا باق ولو الى سادون السفر من صغير يعقل
 عيب وكذا السرقة والبول في الفراش وهي في الكبير عيب اخر فلو باق
 او سرق او بال في صغره ثم عاوده عند المشتري فيه رده وان عاوده
 عنده بعد البلوغ لا والجنود عيب مطلقا فلو جرح في صغره وعاقب
 في عند المشتري فيه او في كبر رده بالخيار والذفر والرق والبول
 بالذال المجتمعة وفتح العين ثمن ^{في العين ثمن} عيب في الجارية لافي الغلام الا ان يكون من بلاء الاستحاضة عيب
 لا يبط هذه الاشياء عيب ^{في الجارية} وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لا اقل ويعرف ذلك
 بقول الامامة فترد اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعده هو

والجنود يقتضين وهو ثمن الفم والذفر
 بالذال المجتمعة وفتح العين ثمن
 لا يبط هذه الاشياء عيب

لما فيه من الاخلال بالخذمة

هو الضج والكفر عيب فيها وكذا الشب والدين والسعال القديم
 والشعر والماء في العين فان ظهر عيب قديم بعد ما حدث عند المشتري
 اخر رجوع بالتقصان كنوب شراء فقعه فاطلع على عيب وليس له رد
 الا ان يرضى البائع باخذه كذلك فله ذلك حتى لو باعه المشتري سقط
 رجوعه فان خا ط الثوب او صبغه احمر او لك التلوين بمن ثم ظهر عيبه
 رجوع بقصانه وليس له ايعان ياخذ حتى لو باعه بعد روية عيب لا يسقط
 الرجوع ولو اعلق بلامال او دبر او سولد ثم ظهر العيب رجوع وكذا ان ظهر
 بعد موت المشتري وان اعلق على سال او قتل لا يرجع بشي وكذا لو اكل القطعة
 كله او بعضه او لبس الثوب فتحرق لا يرجع خلا فلهما وان اشترى بضعا
 او جوتا او بطيخا او قنارا او خيارا فكسره فوجده فاسدا فانه كما
 يتفق به رجوع بنقصانه والا فكل ثمنه ولو وجد البعض فاسدا وهو
 قليل كالواحد او الاثنين في المائة صح البيع والا فسد ورجع بكل ثمنه و
 ومن باع ماشية فرد عليه عيب نقصاء باقراره او نكول او بنية رده ^{الشري الاول}
 على بايعه ولو قبله كثر بضره لا يرد عليه ومن قبض ماشية ثم ادعى عيبا
 لا يجبر على دفع ثمنه ولكن يبرهن او يحلف بايعه فان قال شهودي عيب دفع
 ان حلف بايعه ولزم العيب ان نكل ومن ادعى باق مشريه يبرهن او لا
 انه باق عنده ثم يحلف بايعه بانه قد باعه وسلم وما ابق قطا وبالله تالم

متعلق برده ما تعلق به قوله بعيب خطأ

حق الرد عليك من الوهم الذي يدعي او بانه ما ايق عندك قط لا بالله قد
 او قد يرب باعه وما به هذا العيب اول قد يرب باعه وسد وما به هذا العيب وفي اياك الكبير
 يحلف بالله ما ايق منذ بلغ مبلغ الرجال وعند عدم بينة المشتري على باعه
 عنده يحلف البائع عندها انه ما يعلم انه ايق عنده واحتلفوا على قول الامام
 فان كل على قوله يحلف ثانيا كما في قوله قال باعه بعد التقاضي بانه هذا
 مع آخر وقال المشتري بل ووجه القول وكذا لو اتفقا في قدر البيع وتختلفا
 في القبوض ولو اشترى عبدين صفقة وقبض احدهما ووجد بالمقبوض او
 او بالآخر عيبا ردها او اخذها ولا يرد العيب وحده الا ان ظهر العيب
 بعد قبضها ولو وجد بعض الكلي او الورى معينا بعد القبض رده كله
 او اخذه وقيل هذا ان لم يكن في وعائين ولا فهو كالعبد ولو اشترى بعض
 بعد القبض ليس له رده ما به بخلاف الثوب ومداواة المحتجب بعد رؤية العيب
 وركوبه رضي ولو ركب لرده او سقيه او شراعه وملا بدمه فله
 فلو قطع المبيع بعد قبضه او قل بسبب عيب البائع رده واخذ منه وقالوا
 رجع بفضل ما بين كونه سارقا او غير سارق او قاتلا او غير قاتل ان لم يعلم
 بالبائع عند الشراء والا فلا ولو تداوى لا يدي ثم قطع في يد الاخر رجع
 اليه بعضه على بعض كما في الاستحقاق وعند رجع الاخر على باعه لا باعه
 على باعه بعد ولو باع بشرط البراءة من كل عيب صح وان لم بعد العيوب ويد
 حال التفتت وفيه

لا يحلف بان قال بالله قد يرب
 وسد وما ايق قط

الباعة

ويخفى البراءة لما حدث قبل القبض عند ابي يوسف خلافا لمحمد **باب**
البيع الفاسد بيع ما ليس يارو البيع به باطل كالدم والميتة والخمر
 وكذا بيع ام ولد والمذكر وكذا بيع الكتاب الا ان يجيزه وكذا بيع مال
 غير متقوم كالخمر والخنزير بالثمن وبيع من ضمن الحزب ذكيتة ضمنه الى ميتة
 وان بين ثمن كل وعندهما يصح في العبد والذكية ان بين الثمن وصح في من ضمن
 الى مدبر او الى من غيره بالمحصنة وكذا في ملك ضمن الى وضمن في الضيق وبيع
 العرض بالخمر او بالعكس فاسد وكذا بيع بالخنزير ولا يجوز بيع طير
 في الهوى وسد لم يصد او صيد والى في حظيرة لا يؤخذ منها الا صيده
 او دخل اليها بنفسه ولم يسد مدخله وان صيد والى فيها وامكن اخذه بلا حيلة
 صح ولا يبيع الحبل او النتاج والذين في الضرع وكذا النول في الصدق
 والصوف على ظهر الغنم خلافا لابي يوسف فيهما ولا يبيع اللحم في انشة وضمرة
 القانص وجذع في سقفه وزراع من ثوب وان ذكره قطع فلو قطع
 الجذع او قطع الزراع وسد قبل الفسخ عاد صحهما ولا المزاجية وهي
 بيع الثمر على النخل بتمر مجذوذ مثل كبد خرصا والمخافة وهي بيع البزق ببدل
 بيزم كبد ولا يبيع بالملامة والمناذرة والقاء الخ بان يشا وما
 سلعته فيلزم البيع لولمسا المشتري او وضع عليها حجرا او نيزها اليه لا للمشتري
 البائع ولا يبيع ثوب من ثوبيين الا بشراطين ياخذ ارضاها شاء ولا يبيع الخي ادا ككلاء
 جاز لعدم المناذرة

غير متقوم كخمر الخنزير ولا يجوز بيع طير

التي تبيعهم والشبهة الربوا رده

ولا جارتها ولا النخل لا كورات خلافا لمحمد ولا بيع دود القز ^{ويمنع}
وعند أبي يوسف يجوز في الدور اذا كان مع القز وفي البيض عند روايته وعند
محمد يجوز بيعها مطلقا وهو المختار ولا بيع الا بقرعة ^{عنده}
فان عار قبل الفسخ لا ينقلب صحيحا ^{وقيل} ينقل ولا بيع لبن امراة ولو بعد
الحلب وعند أبي يوسف يصح في لبن امراة ولا شعر الخنزير ولكن يباح الاتق
به للحر ضرورة ويفسد الماء القليل عند أبي يوسف لا عند محمد ولا بيع
شعر الادي ولا الاتق به ولا بشيء من اجزاءه ولا بيع جلد الميتة
قبل الذبائح ويجوز بوجه ويتفع به وبيع عظمها او يتفع به وكذلك عظام
الورد فذلك ^{وغيرها} وصوفها وشعرها وورثها وكذا عظم الفيل خلافا لمحمد ولا يجوز
بيع علو سقط ولا المسيل ولا هبة وصحا في الطريق ولا بيع شخص عانة
امراة فاذا هو عبد ولو باع كسفا فاذا هو نجس صحيح ويجوز ولا شراء سباع
ياقل فبايع قبل نقد الثمن وكذا شراءه مع غيره بثمن الاول قبل نقده ويصح
في الغر محضته ولا شراء زيت على ان يزنه بظرفه ويطح عند كل ظرف
مقدار معين وان شرط طرح مثل وزن الظرف يصح وان اختلفا في الظرف
وقدره فالقول للمشتري ولو ادر مسلم ذميا يبيع خرا وشراهما صح
خلافا لها وكذا لو امر المحرم بغيره ببيع صيده ولو شري كافر عبد اسلم
او مصفا صح ويجوز على اخراجها من ملكه والبيع بشرط يقتضيه العقد

الورد فذلك
العلو او سنده يابون
او يدر

العقد صحيح بشرط الملك على المشتري وكذا بشرط لا يقتضيه العقد ولا يقع
فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة ولو بشرط لا يقتضيه العقد وفيه
نفع لاحد العاقدان او لم يبيع يستحق فهو فاسد كبيع عبد عان يقتضيه
المشتري او يدبره او يكاتبه او امته عان يستولدها فلو اغتقه المشتري
عاد البيع صحيحا فيلزم الثمن وعندهما لا يعود فيلزم القيمة وكشرط ان
ان يستقده البائع شهر او يسكنها او لا يسكنها الى ان الشهر او يقتضيه
المشتري درهما او يهدى له هدية او يقطع البائع الثوب ويجزيه
قباء او قبضا او يخذل او يشرطه ويصح في التعل ستمنا ولا
يجوز بيع امته لاجلها ولا البيع الى البيوت والمهرجان وصورة النسا
وفطر الميراث ان لم يعلم العاقدان ذلك ولا البيع الى الخصاد والدياس ^{او الربيع او الاصل}
والمقطاف والمرازوق وقدم الحاج ونصح الكفالة الى هذه الاوقات
وهو قطع الغنم ^{وهو قطع الزرع والنخل والصوف والشعر} فان سقط الاجل قبل حلوله صح وكذا لو باع مطلقا ثم اجل الى هذه
الاوقات ومن باع نضيب من دار يجوز ان على المتعاقدان خلافا
لأبي يوسف ويحكم على المشتري عند محمد **فصل** قبض المشتري للبيع
بيعا باطلا بان بايعه لا يملكه وهو امانة في يده عند البعض ومضون
عند البعض وقيل الاول قول الامام والثاني قولها اخذ من الا
فيما لو بيع مديرا وام ولد في يد مشتريه حيث لا يضمن عنده خلافا
لها

ادونه امانة
كونه مضومة
فان

ولو قبض المبيع بيعا فاسدا باذن بايع صريحا او دلالة كقبضه
 في مجلس عقد وكل من عوضه مال ملكه ولزم له ملكه مثل حقيقة او
 او معنى كالتيمه في القيمي وكل من فسخ قبل القبض وبعبه ما دام
 في ملك المشتري اذا كان الفسخ في طلب العقد كبيع درهم بدرهمين
 وان كان بشرط زائد كشرط ان يهدى له هدية فكذا قبل القبض و
 وانما بعده فالفسخ لمن له الشرط لا لمن عليه ولا ياخذ البايع حتى
 يرد الثمن فان مات البايع فالمشتري اثنى برحتى ياخذ ثمنه وطالب
 للبايع ربح ثمنه بعد التقاض لا للمشتري ربح مبيعته فيصدق به كما
 طالب ربح مال انتفاء فقصي ثم تصاد قاعده عدم فردة بعد ما ربح فيه
 المثل فان باع المشتري ما اشتراه فاسدا صح وكذا لو اشترى او وهبه
 وسلم وسقط حق الفسخ وعليه قيمته ولو بئى في دار اشتراها فاسدا
 او غرس فعليه قيمتها وقال لا ينقض البناء والغرس ويرد وشك
 ابو يوسف في رواية محمد عن الامام لزوم قيمتها ولم يشك في
 حذو كره النجس والسيوم على سبيل غير ارضيا بمن وتلقى الجلب بغير الجلب
 المضربا هو البلد ويباع الماضى للبايع طمعا في غلاء الثمن زما لقط
 والبيع عند ان الحقة لا بيع من يزدو صح البيع في الجميع ومن
 ملك مملوكين صغيرين احدهما ذورم محرم من الاخر كره لان يفرق
 او كبير وصغير

ان يفرق بينهما بدون حق مستحق ويصح البيع خلافا لابي يوسف
 في قرابة الولاد في رواية وفي الجميع في ارضي فان كانا كبيرين الناس
 بالتفرق **باب الاقالة** تصح بفقيلين احدهما مستقبلا خلافا لمحمد
 وتوقف على القول في المجلس كالمبيع وهي بيع جدي في حق غير العاق
 اجماعا وفي حقها بعد القبض فسخ فان تعذر جعلها فسخها بطلت
 وعند ابي يوسف بيع فان تعذر ففسخ فان تعذر بطلت وعند محمد
 فسخ فان تعذر بيع فان تعذر بطلت وقبل القبض فسخ في الظن
 وغيره وعند ابي يوسف في العقار بيع فلو شرط فيها اكثر من الثمن
 الاول او خلاف الجنس بطل الشرط ولزم الثمن الاول وعندهما يصح
 الشرط لو بعد القبض وتجعل بيعا وان شرط اقل من غير ثمن لزم
 الاول ايضا وعند ابي يوسف تجعل بيعا ويصح الشرط وان تعقب
 صح الشرط اتفاقا ولا تصح بعد ولادة المبيعة خلافا لهما ولا يمنعا
 هلاك الثمن بلا هلاك المبيع وهلاك بعضه يمنع بقدره **باب**
الراية والتولية والوصية المراجعة بيع ما شره باشره بوزن
 والتولية بيعه بلا زيادة ولا نقصان والوصية بيعه بانقص
 منه ولا يصح ذلك ما لم يكن الثمن الاول مثليا او في ملك من يرد الثمن
 والرج معلوما ويجوز ان يضم الى راس المال اجرة القصار والصنع

والمخاض تحت وزنا فهو وزن البكا الذهب والفضة ولو تعرف
 بغيره وما لا نص فيه على العرف كغير الستة المذكور فلا يجوز بيع البر
 بالبر مثلا وزنا ولا الذهب بالذهب مثلا كذا ويجوز بيع فلس معين
 بفلسين معينين خلافا لمحمد ويجوز بيع الكرايس بالقطن وبيع اللحم بالجوز
 وعند محمد لا يجوز بيع حيوان جنسه حتى يكون اللحم أكثر مما في الحيوان
 من اللحم ويجوز بيع الدقيق بالدقيق مثلا كذا لا بالسويق أصلا فلا
 لها ويجوز بيع الرطب بالرطب مثلا وكذا بيع الرطب بالتمر والعنب
 بالذبيب مثلا خلافا لها وكذا بيع البر الرطب أو مبلولا بمثلها أو باليس
 والتمر والذبيب منفصلين ^{بمثلها} متساويين أو خلافا لمحمد ويجوز بيع لحم حيوان
 بلحم حيوان غير جنسه متفاضلا وكذا اللبن والجاسوس مع البقر جنس واحد
 وكذا المعز مع الضأن والخنزير مع الغراب ويجوز بيع حل العنب بحل
 الدقل متفاضلا وكذا شحم البطن بالآلية أو بالآلية بالبر أو الدقيق
 أو السويق وإن كان أحدهما شحمه وبقي ولا يجوز بيع الجيد بالرد
 مما فيه الربو الأسناب أو كذا ^{لا يجوز} البقر بالتمر ولا بيع البر بالدقيق والسويق
 أو التخلال مطلقا ولا بيع الزيتون بالزيت أو التسميم بالشيخ حتى يكون
 الزيت والشيخ أكثر مما في الزيتون والتسميم تكون الزيادة بالنجس
 ولا يستقرض الخبز أصلا وعند أبي يوسف يجوز وزنا وبقي وعند محمد

الآن كان نازوا ما يدون أسفقا

وعند محمد عدا أيضا ولا يربوا بين السيد وعبد والمسلم والحر في دار الحرب
باب اللقوق والاسفقا يدخل العلو والكيف في بيع الدار ^{لا يربوا}
 الأبد وكذا حق وكلها أو من أقرها أو كل قليل وكثير أو فيها أو منها وعند محمد لا
 أن كان مفتحا في الدار ولا يدخل العلو في شراء منزل الأبد كقول من لا
 في شراء بيت وإن ذكر كل حق ولا الطريق والمسيل والشجر بالأبد كقول من لا
 وتدخل في الإجازة بدون ذكر **فصل** البيعة متعدي والاقراض قاصر
 والتناقض منع دعوى المالك لا الحريم والطلاق والنسب فلو ولدت أمة مبيعة
 فاستحققت بيعة تبعها ولدها إن كان في يده وقضى به أيضا وقيل لا يبيعه القضاء
 بالآلة وإن أقر بها الرجل لا يتبعها ولدها وإن قال شخص لاخر اشتري فأنه بعد
 فاشترى فإذا هو حر فإن كان البائع حاضرا أو مكانه معلوما يضمن الآخر
 والأضمن ورجع على البائع وإن قال لا ربي فلا ضمان أصلا ومن ادعى حقا
 مجهولا في دار فصول على شيء فاستحق بعضها فلا رجوع عليه ولو استحق كلها
 رز كل العوض وفهم منه صحة المجهول ولو كان ادعى كل ما رز حصته
 ما يستحق ولو بعضا ولم يباع فضولي ملكا أن يضمن وإن لم يجز بشرط بقاء
 العاقدين والمعقب عليه والمال الأول وكذا إبقاء الثمن إن كان عرضا وإذا أجاز
 فالتمن العرض ملك للفضولي وعليه مثل البيع لو شليا والافقيمة وغير العرض
 ملك للمجيز أسامة في يد الفضولي وللفضولي أن يفسخ قبل إجازة المالك وبيع
 بعد الإجازة

في أطرافها
 لا يربوا
 في السوق مع السفق

الآن لا يربوا
 في السوق مع السفق

في البيع والشراء

اعتق المشتري من الغصب انما البيع خلافا لحد ولا يصح بيعه ولو قطعت
 يده عند الشراء فاجوز فانه لم يصدق بما لا يدعي نصفه ومن اشترى
 عبد من غير بيته ثم اقام بيته على اقرار الباع او التبد بعد الامر واراد
 رده لا تقبل ولو اقر الباع بذلك عند القاضي فلم يرد ولو اشترى دار من
 فضولي وارادها في بناء فلا ضمان على الفضولي خلافا لمحمد **باب التسليم** هو
 بيع اجل باجل ويصح فيما لم يخط صفة ومعرفة قدره لا في غيره ويصح
 في الكيل والموزون ونحوه في العدة المتقارب كالجوز والبيض
 عددا وكيلا وكذا الفلوس خلافا لمحمد وفي اللبن والاجر اذا سئل بطن معلوم
 وفي المزروع كالشعبان تين طول وعرض ورقعة وفي السمك المالح وزنا
 ونوعاه معلومين وكذا الطير في حينه فقط ولا يجوز فيها عددا ولا في
 الحيوان واطرافه ولا في جلوده عدد ولا في الخطب حراما والربطة حراما
 ولا في الجوهر والخز ولا في الاطياب ولا يصح اذا وصف موضع معلوم
 منه بصفة معلومة ولا يجوز التسليم بكل اوزار معين لا يدعي قدره
 ولا في طعام قرية او قرية معينة ولا في الشيء من حين العقد الى حين
 المحل وشوط بيان الجنس كثر او شيعر او شعير كسقية او خشبية والصفحة
 كجند او ردي والقدر نحو كذا الرطل او كذا لا يقبض ولا يبيح ولا يجل لان البائع
 معلوم واقفه شهر في الاصح وقد راس المال ان كان كذا او وزنا او عددا لا يبيح ولا يجل
 ومادون في حكم العاجلة وقيل ثلثة ايام

معه ووقفه نحو ثلثة ايام
 او شرط من الطب بالجلد

في البيع والشراء

او عدد ثيابا لا يجوز في جنسين بل يبيح راس مال كل منهما ولا يتقبل بديان
 حصة كل واحد منهما من السلم في مكان ايقانه ان كان له حمل وموتة وعند
 لا يشترط معرفة قدر راس المال اذا كان معينا ولا مكان الا يقاد ويوفيه
 في مكان عقده ومثل الثمن والاجر والقسمة وما الاجل يوفيه حيث شاء
 في الاصح اتفاقا وقبض راس المال قبل التفريق شرط بقائه فلو اسلم مائة
 نقدا ومائة دينارا على السيل الى في كرك بطل في حصة الدين فقط ولا يجوز
 التفرق في راس المال او السلم فيه قبل قبض بشركة او تولية ولا شرطي
 من السلم الى راس المال بعد التقابل قبل قبضه ولو اشترى كرا او امر راس السلم
 بقبض قضاء لا يصح ولو امر بقبضه بذلك صح وكذا لو امر بقبضه
 ثم نفسه فاكاله لاجل السلم اليه ثم نفسه صح ولو اكال السلم اليه وظرف
 ربا السلم بامر هو غائب لا يكون قبضا ولو اكال البائع كذلك كان قبضا
 بخلاف ما لو اكاله في ظرف نفسه او في ناحية بيته ولو اكال الدين والعين
 في ظرف المشتري ان بداه بالعين كان قبضا وان بداه بالدين فلا
 عند ما صح قبض العين فان شاء رضى بالشركة فان شذ فسخ البيع
 ولو اسلم امه في كرك وقبضت ثم تقابلت فانت قبضها بقبضها بقبضها
 قيمتها يوم قبضها ولو ماتت ثم تقابلت صح وكذا المقايضة في البوصين
 بخلاف الشراء بالثمن فيها ولو ادعى احد عاقبة السلم ببيان الاجل وشروط
 التقابل البقاء المفقود عليه وهو السلم فيه

المقايضة ببيع العين بالعين
 في الموت والا فانه بعد الموت

الرداء وانكر الآخر فالقول المدعيها مطلقا وقالا للمكر ان كان رب
 السلم فالاولى والسلم اليه في الثانية والاستصناع باجل سلم فقص فيما
 امكن ضبط صفته وقدره تقورا ولا يلاجل يصح فيما تقور فحق
 وطيب وقبضه وهو بيع لا علة فيجب الضائع على علم ولا يرجع
 المستصنع عنه والمبيع هو العين لا علم فلو اتي بما صنع غيره او ما صنع
 هو قبل العقد فاخذه صح ولا يتعين للمستصنع بلا اختيار فيصح بيع
 الضائع له قبل رؤيته وله اخذه وتركه ولا يصح فيما لم يتعارف كالشوب
مسائل شتى يصح بيع الكلب والفرس وسائر السباع عتلت اولاء والذئب
 في البيع كالمسلم الا في الحرم فانها في حقه كالحل والحريم في حقه كالشاة
 ومن زوج مشرته قبل قبضها جاز فان وطئت كان قبضا والا فلا
 ومن اشترى شيئا فغاب غيب معروفة لا يباع في دين بايعه وان كان
 معروفة يباع فيه انما برهن انه باعه منه اذا لم يكن قبضه وان غاب المشتري بدون البيع
 فللما ضر دفع كل الثمن وقبض المبيع وحسنه اذا حضر الغائب حتى نقد حق الشئ
 حصته وان اشترى بالف مثقال ذهب ونقصة فمما نصفان وان قال
 بالفضة من الذهب والفضة من الذهب خمسة مثقال ومن النقصة مثقالا اخر فاستويا
 خمسة درهم وزن سبعة ومن قبض زينا بد لجيد غير عالم به فانه تفقه
 او حله فهو قضا وقال ابو يوسف يرد مثل الزيف ويقضي الجيد وان
 في دينه

وان فسخ طيرا او باض في ارضه او كثر طير فهو لمن اخذه وكذا صيد
 تعلق بشبك منصوب للحفظ او جردا او درهما او سكر او فلفل او
 ثوب فان اعذه صاحبه لذلك او كثر بعد التسقوط وانلق باب
 الدار بعد الدخول ملكه وليس للغير اخذه كما لو عسل النحل في ارضه
 او ثبث فيها شجرة واجتمع تراب يجر بان الملك لا يصح تعليقه بالنشر
 ويطلب الشرط الفاسد البيع والامانة والقسمة والاجازة والرجعة
 والصالح عن مال والبراءة عن الدين وعزل الوكيل والاعتكاف والزراعة
 والمعاملة والاقرار والوقف وكذا الحكم عند ابي يوسف خلافا لمحمد
 ولا يبطل الشرط الفاسد القرض والهبة والصدقة والكنح والطلاق
 والخلع والعق والرهن والابضاء والوصية والشركة والمضاربة
 والقضاء والامانة والوكالة والوكالة والوكالة والوكالة
 واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصالح عن دم العبد والجرامة
 وعقد الزمة وتعليق الرد بغير اختيار شرط وعزل القاضي
كتاب الصرف هو بيع ثمن بجناس او لا وشرط فيه التقابض
 قبل الفرق وصح بيع الجنس بغيره مجازفة فان بيع مجازفة ثم علم النسيئة
 قبل الفرق جاز ولا يجوز الصرف في بدل الصرف قبل قبضه فلو باع ذهبا
 بفضة واشترى بها ثوبا قبل قبضها فسد بيع الثوب ولو اشترى

بان يقول المولى ان كان له هذه الامنة حل فهو
 وفضل لا يبيع الا ما ويا
 وان اختلفا جودة وصياغة صح
 ابو جهمد الجقي بالاردو

بوعازة والولان التون نوق

امة تساوي الفاص طوق قيمة الف بالعين وقد الفا فهو من الطوق
 ولو اشترى بالعين الف نقد والف نشة فالقد من الطوق وان اشترى
 سيفاً حليته خمسون مائة ونقد خين في حصة الحلية وان لم يبين اذ قال
 هي من ثمنها وان ترقب بلا قبض صح في السيف دونها ان قبض بلا ضرر
 والا بطل فيها وان باع انا فضة وقبض ثمنه وافر قاص فيما قبض فقط
 والانا مشتركة بينهما وان استحق بعضه اخذ المشتري ما بقى بحصة اورده
 ولو استحق بعض قطعة نقرة اشترى اخذ الباقي بحصة بلا خيار وصح بيع
 درهمين ودينار بدينارين ودرهم وبيع كبري وكبر شعير بكنز وكري
 شعير وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار وبيع درهم صح
 ودرهم غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة وبيع دينار بعشرة على البيع
 او بعشرة مطلقة ان دفع الدينار وبقا صان العشرة بالعشرة وما
 غلبه الفضة او الذهب فضة وذهب حكماً فلا يجوز بيع الخالص به
 ولا بيع بعضه بعضاً لا متساوياً ولا وزن ولا استقراض الا وزناً وما غلب
 عليه الفشر منها فهو في حكم العروض في بيعه بالخالص وجوه حلية
 السيف وبصح بيعه بمجنه متفاضلاً بشرط التقاض في الجاهل المتابع
 والاستقراض بما يروج منه وزناً او عدداً او بهما ولا يتعين بالتعيين
 لكون ثمنها ولو اشترى به فكسده بطل البيع وقال لا يبطل وتجب قيمة يوم البيع

او قبل النقد

في غير النقد

في غير النقد

يوم البيع عند الي يوسف او ما نعول به عند محمد وما لا يروج منه تعين
 بالعين والمتساوي الفشر كغلو به في التبايع والاستقراض وكذا في الفشر
 وقيل كهاب ويجوز البيع بالفلوس النافقة وان لم يتعين فان كسدت
 فلان لا يملك كسار الفشر ولو استقرضها فكسدت بزمها وعند
 الي يوسف قيمتها يوم الرض وعند محمد يوم الكساد ولا يجوز البيع به
 بغير النافقة ما لم تعين ومن اشترى بنصف درهم فلوس او ذاتي فلوس
 او قيراط فلوس جاز البيع وعليه ما يباع بنصف درهم او ذاتي او قيراط
 منها ولو دفع الى صيرافي درهم او قال اعطني بنصفه فلوسا ونصفه نصفاً
 الاحبة ففسد البيع في الكل وعند محمد صح في الفلوس ولو كذا اعطني صح في الفلوس
 اتفاقاً ولو قال اعطني بنصف درهم فلوس ونصف الاحبة صح في الكل والنصف الاحبة صح
 بمثل والفلوس بالباقي **كتاب الكهالة** هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة
 والنصف الاحبة يقابل لما في الدين هو الاصح ولا يصح الا لمن يملك التبايع
 وهي ضمان بان النفس والمال لا ينفك عنك بكذا او بقرينة ونحوها
 فما يعتبر به عن البدل او يجرد شايع منه كضفة او عشرة وضمينه او هو
 او على اولي او انا زعيم او قبيل به لا بائناً صان لمعرفته وصح اخذ كفيلين
 واكثر ويجب فيها الحصار المكحول به اذ عليه المكحول له فان لم يجز محبس
 وان عين وقت تسليمه لزمه ذلك في ان اطلبه فان سلمه قبل ذلك بري فان

يقابل

يقابل

الكفول به وعلم مكانه ^{كفول} اهله الحاكم مدة ذهابه واياله فان مضت ولم يحضر
 حبه وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به ^{كفول} وتطعن بموت الكفيل والكفول
 ولو عدا دون موت الكفول له بل يطالب وارثه او وصيه الكفيل ^{او الكفيل} ويبرأ
 اذا سلم حيث تمكن ^{تقاسم مقامه} فخاصته وان لم يقبل اذ ادفعته اليك فانا بريء ونسلم
 وكيل الكفيل او رسوله وبسليم الكفول به نف من كفالة فان شرط تسليم
 في مجلس القاضي فسلمه في السوق قالوا يبرأ والخيار في زمانه لا يبرأ وان
 سلم في مصر اخر لا يبرأ عندها ويبرأ عنه الامام وان سلم في برية
 او في السواد لا يبرأ وكذا ان سلم في السجن وقد جبه غير الطالب
 فان كفل بنفسه ان لم يوافق به غدا فهو ضامن لما عليه فلم يوافق غدا الزم
 ما عليه وان مات ولا يبرأ من كفالة النفس ومن ادعى على آخر مائة دينار
 بينها او لم يبينها فكفل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به غدا فعليه المائة فلم يوافق
 غدا الزم المائة خلافا لمحمد ولا يجبر على اعطاء كفيل بالنفس في حد وقصا
 فان سخطت به بنفسه صح وقال لا يجبر في القصا وحد القذف فان شهد عليه
 مستورا في حد او قود حبس وكذا ان شهد عليه عدل واحد خلافا لها
 في رواية وجع الرهن والكفالة بالخراج والكفالة بالماله صحيحة ولو خجل
 اذا كان ديناً صحيحاً بتكفل عنه بالمال لا عليه او عايد ركن في هذه
 البيع وكذا لو علقها بشرط ملائم كشرط وجوب الحق فهو ما يفت فلانا

فلانا او ما غصبك وما ذاك عليك وان استحق البيع فعلي وكشرط
 الامكان الاستيفاء نحو ان قدم زيد وهو المكفول عنه وكشرط تعذر
 الاستيفاء نحو ان غاب عن البلد وان علقها بخروج الشرط كبيع الربح ونحو
 المصطلح وكذا ان جعل احدهما اجلا فقصع الكفالة ويجب المالحا للطلاقة
 مطالبة اخ شاء من كفيله واصيله الا ان شرط براء الاصل فتكون حوالة
 كمال للموالة بشرط عدم براءة المحيل ككفالة ولو طالب باجدها لمطالبة
 الاخر فان كفل بما عليه فبر من على الف لزوم وان لم يبر من صلى الكفيل
 فيما اقرب به مع يمينه والاصل في اقراره باكثر على نفسه فان كفل بلا امر
 لا يرجع عليه بما ادعى عنه وان اجازها المكفول عنه وان بامر رجوع ولا يطالب
 قبل الاداء فان لم يزم فله مائة ثمته فان جبه فله مائة الكفيل بازاء
 الاصيل وان ابراه الطالب الاصيل او اخر عنه براء الكفيل وتأخر عنه وان ابراه
 الكفيل واخر عنه لا يبراه الاصيل ولا يتاخر عنه فان كفل بالدين الحال
 مؤجلا الى وقت يتاخر عن الاصيل الى وقت ايضا ولو صلح الكفيل عن الف
 على مائة براء ورجع بها فقط ان كفل بامر وان صالح عن الالف بمنس الآخر
 رجوع بالالف وان صالح عن موجب الكفالة براء هو دون الاصيل وان قال
 الطالب الكفيل برأت الى من الماله رجوع على اصيل وكذا في براءت عند ابي يوسف
 خلافا لمحمد وفي ابراهم لا يرجع وان كان الطالب حاضرا يرجع اليه في الدنيا

في الكل ولا يصح تعليق البدل عن الكفالة بالشرط كإثبات البرات والختار
 الصحة ولا يجوز الكفالة بما تقدر استيفاءه من الكفيل كالحمد ورواقص
 ولا بالاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع والمرهون ولا بالامانات كالوعدة
 والمستعاره المستأجر ومال المضاربة والشركة ولا بد من غير صحيح كبذل
 الكفالة حر كفل بها أو عبد وكذا بدل السعاية عند الامام ولا بالجمل على دابة
 معينة أو بحد من عبد معين بخلاف غير المعين ولا عن ميت مفلس خلافا لها
 ولا بد قبول الطالب في المجلس وقال ابو يوسف يجوز مع غيبة اذا بلغه فليد
 فانه قال المريض لو ارادته تكفل عني باعلى فكل مع غيبة الغرماء جاز اتفاقا
 ولو قال لا جنتي اخلف في المشايخ ويجوز بالاعيان مضمونة بنفسها كالمضمون
 على سوما الشراء والغصوب والمبيع فاسدا وتسليم المبيع الى المشتري
 والمرهون الى الزهن والمشاخر الى المشاخر **فصل** ولو دفع الاصيل
 المال الى الكفيل قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يسترد منه وما يبيع فيه الكفيل
 فلا فله تصدق به ورده الى الطالب واجب ان كان المدفوع شيئا يتعين كالبتر
 خلافا لها ولو اسر لا يصح كفيلا ان يتعين عليه ثوبا ففعل قال ثوب الكفيل
 والرج عليه ومن كفل الآخر بما زاد على غريمه او ما قضى له عليه فغالب الغريم
 فبهرن الطالب على الكفيل بان له على الغريم الف لا يقبل ولو بدينه اثم له على
 الفاء وهذا كله بامر قضى به عليه ولو لم يلا امره قضى على الكفيل فقط

بأنه
 يكفي
 الكفالة بالثمن ما يقع لانه دين يكن استيفاءه

فقط وضمان الدرك للمشتري عند البيع تسليم بطل دعوى الضمان
 المبيع بعده ذلك وكذا لو كتب شهادة وختم على صك كتب فيه باع
 ملكا او بياها بان تجدني ما وكذا على اقرار العاقدين وضمان الوكيل
 بالبيع الثمن للموكل باطرا وكذا ضمان المضارب بالثمن لرب المال وضمان
 احد الشريكين حصة شريكه من ثمن ما باعاه صفقة واحدة وضع لو
 بصفتين وضمان الدرك والمراج والقسم صحيح وكذا ضمان الثواب
 سواء كانت بحق كقرى الزهر واجارة الحارس او بغير حق كاليديان في زمان
 وضمان العدة باطرا وكذا ضمان الخلاص خلافا له ولو قال الكفيل صحت
 الى شهر وقال الطالب بطل لا فاقول للكفيل وفي الاقرار للقر له ولا يؤخذ
 ضامن الدرك ان استحق المبيع ما لم يقض بثمنه على بايع **باب كفالة الزوجين**
والعبد دين عليهما كفل كل عن صاحبه فاذا هدا ليرجع به على الآخر
 الا اذا راد على النصف ولو كفلا بما ل عن رجل وكفل كل منهما به عن صاحبه
 فاذا راد رجع بنصفه على شريكه او كله على الاصيل لو بامر وان ابر الطالب
 احدهما فله اخذ الآخر بكل ولو فسخت المفاوضة فله الرجوع الى الدين اخذ من شئ
 شريكها من شريكها بكل دينه وما اذا هدا ليرجع به على الآخر ما لم يرد به على
 النصف وان اكتب العبدان بعقد واحد وكفل كل عن صاحبه رجع كل على الآخر
 بنصف ما اراد وان اعتق السيد احدهما قبل الادا صح وله ان يأخذ منه

هي ان يأخذ الاعوان من المسلمين بغير حق شرع

منه صالة او من المعتقد كقائه ويرجع المعتقد فقط بما ادى على صاحبه
ولو كان محبداً ما لا يجب عليه الا بعد اعتقه فلو كفل به رجل كقائه مطلقاً لم يكن الكفل
حالا واذا ادى الى الرجوع على العبد لا بعد اعتقه ولو ادى رقة بعد كفل به رجل
فما كان العبد فيه من المذنب على انه ضمن الكيل قيمة ولو كفل سيد عن عبده بامر
او عبده غير مملوك عن سيده فاقا ادى لا يرجع على الاخر **كتاب الموالة**
هي نقل الدين من ذمة المذنب الى ذمة غيره وتصح في الدين لافي العين برضى المحتال والمحال
عليه وقيل لا بد من رضى المحيل ايضا واذا تمت برئ المحيل بالقبول فلا يأخذ
المحال من تركه لكن يأخذ كفيلاً من الورثة او القرابة مخافة التوى ولا يرجع
عليه المحتال الا اذا توى حقه وموت المحال عليه مفلسا او امكن الحوالة وحلقة
ولا يثبت عليها وعند ما يتفلس القاضى اياه ايضا وتصح بالدرهم المورعة ويؤيد
المحال عليه بهلاكها وبالمقصود ولا يبرأ بهلاكها واذا قيدت الحوالة بالدين
او الوديعة او القصب لا يطالب المحيل المحتال عليه مع ان المحتال سوة لقرءاء
المحيل بعد موته وان لم تقيد بشئ قبل المطالبة ولا تبطل الحوالة باخذه على
المحال عليه او عنده واذا طالب المحتال عليه المحيل بمنزله ما احاله به فقال لعت
بدن لي عليك لا تقبل بلا حجة ولو طالب المحيل المحتال بما احاله عليه جلتى بدن
لي عليك لا يقبل بلا حجة وتكون السفحة وهي الاقرار بسقوط خطرتك
كتاب القضاء القضاء بالحق من اقوى القرائض وافضل العبادات واهمل

واهم من هو اهل الشهادة وشرط اهلية شرط اهليتها والفاسق اهل
ويصح تقيده ويجوز ان لا يقبل كما يصح قبول شهادة ويجوز ان لا يقبل ولو
فسق العدل يستحق العزل ولا يغزل في ظاهر المذهب وعليه مشايخنا
ولو اخذ القضاء بالارشوع لا يصير قاضيا والفاسق يطع مقلدا وقيل لا
ولا ينبغي ان يكون القاضى فظا غلظ اجنابا او غيبا او غيبا ان يكون موثوقا
في دينه وعفافا وعقلا وصلاصه وفهمه عليه بالسنة والآثار ووجه الفقه
وكذا الفقه والاجتهاد شرط الاول في بيع تقييد الجاهل ويجوز الا لا يرد
والاولى وكمره التقدير خاف الخيف والبيع عن القيام به ولا يأسر به من يثق
من نفاذ فرضه ومن تعين له فرض عليه ولا يطلب القضاء ولا يثبت له
ويجوز نقله من السلطان الجاهل ومن اهل البغى الا اذا كان لا يمكن من القضاء
بالحق واذا تقلد بينا ديوان قاض قبله وهو الخرائط التي فيها السجلات
والمحاضر وغيرها ويثبت يمين يقضها بمحض المعزول او امينة
شياخينا ويجعلون كل نوع في خريطة على حدة وينظر في حال المحسوسين فمن
افرنجى او قامت عليه به بينة الزمة لا يعمل بقول المعزول والا يتأدى
عليه ثم ينظر في سبيله بعد ما استظهر في امره وبأخذ كفيلا منه ويعمل في الوديع
وغلات الوقوف بالنية او باقرار ذي اليد لا بقول المعزول الا ان اقر ذو اليد
بالسليم ويجلس الحكم جلوسا ظاهرا في المسجد والجامع اولى ولو جلس في دار
تامة مشهورة ببلد

واذن في الدخول فلا بأس به ولا يقبل هدية الا من قربة او ممن جرت عادة
 بهما اذ ان لم يكن له خصوصية ولم يزد على العادة ويجوز الدعوى العامة
 لا الخاصة وهي ما لا يتخذان لم يحضر ويشهد الجنان وبعود المريض ويخجل
 سترها وكاتب عدل ولا يسوي بين الخصمان جملوا وبقا لا ونظر الولايس
 احدهما ولا يشير اليه ولا يضيف دون الآخر ولا يصفى اليه ولا يمنع معه
 ولا يلقنه حخته ويكرم تلقينه الشاهد يقول ان شهد بكذا واستخف أبو يوسف
 في غير موضع التهمة ولا يبيع ولا يشتري في مجلس ولا يزوج فان عرض له
 او نكح او غيب او جوع او عطش او حابة كفى عن القضاء واذ تقدم اليه
 الخصمان فان شهد قال لهما مالكما واشتاء سكك واذ انكلم احدهما سكك
 الآخر **فصل** واذ ثبت الحق للشيء وطب جيبه فثبت بالافرار لا يجبه
 ليقيم دعواه **فصل** واذ ثبت الحق للشيء وطب جيبه فثبت بالافرار لا يجبه
 الا اذا امره بالاداء فاني فاني ثبت بالينة جبه قبل الامر بالدفع وقولا
 فان ادعى الفقير جبه في كل ما تزمه بدل مال كالثمن والقرض او بالتزامه كالمهر
 المعجل والكنالة لا في ما عدا ذلك الا اذا برهن خصمان له مالا وجبه مدة
 بطلبه فانه لو كان له مالا لما ظهر هو الصحيح وقيل شهرين او ثلاثة فان لم يدر
 له مال خلى سبيله الا ان يبرهن خصمه على يسار فو يده جبه ولا يسمع البينة
 على اعسار قبل جبه عليه عامة المشايخ ويجبى الرجل لفقة زوجته لا والدي
 في دين ولده الا ان ابي من الاتفاق عليه ولو مرض في الحبس لا يخرج ان كان له من
 دونه عقوبة فلا يسقط الولد على الوالد كلفه والقضاه باقائه

لا يخرج من عقوبة فلا يسقط الولد على الوالد كلفه والقضاه باقائه

من يخدم فيه والا يخرج ولا يمكن المحرق من شفا فيه هو الضمير ويمكن
 من وطئ بجارية ان كان في طلق واذ انت الدية ولم يظهر له مال خلى سبيله
 ولا يجوز بينه وبين غيره بانه لا يزوجه ولا ينعونه من الشرف والنفق
 ولا اخذون فضل كسبه بينهم بالمخصص والملازمة ان يدوروا مع حيث دار
 فان دخل داره جلسوا على الباب ولو كان الدين لرجل على امرأة لا يزورها
 بل يعشا ثم تلازمها وقالوا ان اهلها الحاكم يحول بينه وبين غرامته الى ان
 يبرهنوا ان له مالا **فصل** اذا شهدوا على عند القاضي على خصم حاضر حكم بها
 وكتب بالحكم وهو السجل وان شهدوا على غائب لا يحكم له يكتب بما يحكم
 المكتوب اليه وهو كتاب القاضي الى القاضي والكتاب المكتوب هو نقل الشهاد
 في الحقيقة ويقبل في كل ما لا يسقط بالشبهة كالدين والعقار والنكاح
 والنفق والغصب والامانة المحمدين وعن محمد قوله في كل ما ينقل وعليه
 المتأخرون وبه يفتي ولا بد ان يكون المعلوم بان يقول من فلان الى فلان
 ويذكر نسبه فان شاك قال بعده والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين
 ويقره على من يشهدهم عليه ويعلمهم بما فيه وتكون اسماؤهم داخلين وختمه
 بحضورهم ويحفظون ما فيه ويسلم اليهم وابو يوسف لم يشترط شيئا
 من ذلك سوى اشهادهم انه كذب لما اتى بالقضاء واختار السري
 قوله وليس الخبر كالبيان واذ وصل الى المكتوب اليه نظر الختم ولا يقبل الا
 المكتوب اليه

بعض الخصم وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين انه كتاب فلان القاضي
 قراء علينا وضمه وسد الدنيا في مجلس حكمه وعند أبي يوسف انه كتاب فلان
 وخاتمه وعنه ان الختم ليس شرط فاذا شهدوا ففتح وقراءه على الخصم والزمن
 ما فيه ويظل الكتاب بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب وبموت الكو^{ال}
 الا ان كتب بعد اسم والكل من يصل اليه من قضاة المسلمين لا يموت ^{المخصم}
 بل يفتن^{او كان} وارثه واذا علم بشئ من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها
 جازله ان يقضى به **فصل** ويجوز قضاء الحرة في غير حدود وقود ولا يستخلف
 قاض الا ان يفوض ذلك بخلاف المأمور بالحقة واذا استخلف المفوض^{المفوض}
 فانه لا يغزل بعزله ولا يموت بل هو نائب الاصيل وغير المفوض ان قضى نائب
 حضرته او بغيته فاجازه جاز كما في الهكالة واذا رفع القاضي حكم قاض اخر
 في امر مختلف في الصدر الاول امضاة ان لم يخالف الكتاب والستة المشهور^{في امر}
 او الاجماع وما اجتمع عليه الجمهور لا يعتد به خلافا لبعض القضاة بل اخره
 ينفذ ظاهره وباطنه ولو بشهادة زور ^{بما} ادعى سبب معين وعندها
 لا ينفذ باطنا بشهادة الزور فلو اقامت بيته زوراته تزوجها وحكم به جل
 لها تمكن خلافا لها وفي الاملا^{المسألة} لا ينفذ باطنا اتفاقا والقضاء
 في مجتهده في خلاف رايه ناسيا او عامدا لا ينفذ عندها ويرى يفتي وعند الامام^{الشيخ}
 ينفذ لو ناسيا وفي العذر روايتان ولا يقضى على غائب الا بحضرة نائبه حقيقة

حقيقة كوكيلة وشرا كوصي نفسه القاضي او حكما بان كان ما يدعى
 على الغائب سببا لما يدعى على الماشر فان كان شرطا لا يصح ويقضى القاضي
 ما لا يثبت ويكتب ذكر الحق ولا يجوز ذلك للوصي ولا للاب في **الاصح فصل**
 ولو حكم الخصمان من بعض قاضيا ليحكم بينهما مع ونفذ حكمه عليه ما يثبت
 او اقرار او تكول واخبار باقرار احد الخصمين وبعدالة الشاهد حال
 ولايته وكل منهما الذي رجح قبل حكمه لا بعدة وان رفع حكمه الى قاض اخر امضا
 ان وافق مذهبه والآنقض ولا يصح التحكيم في حدود وقود ويصح
 في سائر المجتهدات قالوا ولا يفتق به دفعا للتماس العوام ولو حكما في
 في دم خطاه حكم بالدية على العاقلة لا ينفذ ولا يصح حكم الحكم ولا للولي من طرف السلطان
 للابوة وولده وزوجته ويصح عليهم ويصح لمن ولده وعليه **مسألة شتى**
 ليس لذي سفلى عليه ولو تغير ان يتد في سفله او يفتق كوقر بلا رضى ذي العلو^{السلطان}
 ولا الذي العلوان يفتق عليه وعندنا كل من فعل ما لا ضرر فيه بلا رضى لا ضرر
 وقيل قولها تفسير لقوله ولا يفتق من لا يفتق من لا يفتق من لا يفتق
 غير نافذة فتح باب في المنسعبة وفي النافذة ومستدرة لرق طرفها لهما^{السلطان} ارفع باب
 ومن ادعى هبة في وقت فمثل بيته فقال جددت الهبة فاشترت به سنة
 او لم يقل ذلك فغيره من على الشراء بعد وقت الهبة نقبل ولو قبل لا يقبل ومن
 ادعى ان زيد اشترى جارية فانكر زيد وترك هو خصم يتطلى وطهرها ومن
 ادعى ان زيد اشترى جارية فانكر زيد وترك هو خصم يتطلى وطهرها ومن

في الثاني
 في الثاني

أقر بقبض عشرة وادعى أنها زوف أو نهرجة صدق لان ادعى أنها ستوقفة
 ولا ان أقر بقبض المياد أو صدق أو البين أو بالاشتقاق والزيغ مائة بيت المال
 والنهرجة ما يرفع من الثمار أيضا والستوقفة ما غلب غشيه ومن قال ان لم
 بالقبض عليه شيء ثم قال في جعله على عليك لا يقبل منه بلا حجة بخلاف
 ما ذكره بين قال لا يشترط متى هذا ثم صدق ومن قال ان ادعى عليه مالا كان
 لك على شيء قط فبرهن عليه به فبرهن هو على القضاء والبراءة قبل برهانه
 وان زاد على النكاح ولا عرفك فلا ولو ادعى على آخر ببيع امت منه واراد بها
 ببيع فانكر فبرهن المدعي على البيع والمنكر على البراءة من كل عيب لا يسمع
 وذكر ان شاء الله في آخر صلب بطل كل وعنده ما أخرجه فقط هو استحسان
فصل مات نصراني فقات زوجته ماتت بعد موته وقال وارثه بل قبله فالتقوا
 وكذا لو مات مسلم فقات زوجته ماتت قبل موته وقال الوارث بل بعده
 وان قال المورع هذا بن مودعي الميت لا وارث له غيره دفع الوديعة اليه
 وان قال لاخر هذا ابنه ايضا وكذب الاول فمضى الاول ولو قسم الميراث
 بين الورثة او الغرماء بشهادة لم يقولوا فيها لا تغرله وانما اوغرها
 آخر لا يأخذ منهم كليل وهو احتياط ظلم وعندهما يؤخذ ومن ادعى
 عقارا ارثا ولا خيرا الغائب وبرهن عليه دفع اليه نصفه وتركة باقيه
 مع ذل اليد بلا اخذ كليل من ولو جاحدا وقال ان كان جاحدا اخذ النصف الآخر

أو غرله اليد

الأخرى ووضع عندا بين وفي المقول يؤخذ منه بالاشفاق وقيل على
 واذا خطر الغائب دفع اليه نصيب بدون إعادة البيت ومن اوصى بشئ
 ماله فهو على كل ماله ولو قال مالي او ماله صدقة فهو على مال الزكوة
 ويحل فيه ارض العشر عند ابن يوسف خلافا لمحمد فان لم يكن له مال غير
 امسك منه قوته فاذا اصابه الا نصيب بمثل ما امسك ومن اوصى اليه
 ولم يعلم فهو وصي بخلاف التوكيل وقيل في الاخبار بالتوكيل خبره وان
 فاسق لا في العزل منه الا خبر عدل ومستورين وعندهما هو كالاول
 وكذا الخلاف في اخبار السيد يحيى بن عبيد والشفيع بالبيع والبكر بالزواج
 وسلم بهما بالشرايع ولو باع القاضى او امين عبدا للغير ما فاضد المال
 ضاع واشتق العبد لا يضمن ويرجع المشتري على الغرماء ولو باع الوصي
 لاجلهم باسم القاضى ثم اشتق او مات قبل قبضه وضاع المال رجع المشتري
 على الوصي وهو على الغرماء ولو قال القاضى عدل عالم قضيت على هذا بالزعم
 او القطع او الضرب فافعله وشكك ففعله وكذا في العدل غير العالم ان اتقن
 فاحسن تفسيره والا فلا ولا يعمل بقوله غير العدل مطلقا ما لم يعين الحكم
 ولو قال قاض غير الشخص اخذت منه الفاء ودفعها الى فلان قضيت بها
 عليك او قال قضيت بقطع يدك في حق فلان بل اخذتها او قطعت ظمما
 واعتزف يكون ذلك حال ولا يثبت صدق القاضى ولا يمين عليه ولو قال فعلته
 شخص

وسقاة جاز

قبل ولا يتك او بعد ذلك وادعى القاضى فعله في ولاية القول ايضا
هو الضيق والقاطع او الاخذان كانت دعواه كدعوى القاضى ضمن هذا
لا في الاول **كتاب الشهادات** هي اخبار يثق للغير على الغير من مشاهدة لا من
من يثق به لا يصدق الاعتراف بذلك لا في هذه ولا في تلك ^{يعني بالظن الشبهة عند القاضي}
ومن تعين لتحملها لا يسعد ان يمنع منه ويقتضى ادائها بعد العمل اذا طلب
منه لا يقوم للمق بغيرها وسترها في الحدود افضل فيقول في السيرة اخذ
لا سرق وشرط للزنى اربعة رجال والقصاص وبقيته الحدود ورجلان والولاية
والبكارة وعيوب النساء فلا يطعن على الرجال امرأته وكذا التمسك للمولود
في حق الصلوة لا الارث وعندهما في حق الارث ايضا وغير ذلك لرجلان او رجل
وامرأتان ما لا كان او غير ما كان كالتكاح والرضاع والطلاق والوكالة والوصية
وشرط لكل الحرية والا سلام والعدالة ولفظ الشهادة فلا تصح لو قال اعلم
او اتيقن ولا يسئل قاض عن شاهد بلا طعن الخصم الا في حد او قود وعندها
يسئل في سائر الحقوق سرا وعكسا ويبرئ في زماننا ويجزئ الاكتفاء
بالسرة ويكفي الزكية هو عدل في الاصح وقيل لا بد من قوله عدل جاز الشهادة
ولا يصح تعديل الخصم بقوله هو عدل لكن اخطا او نسى فان قال عدل
صدق ثبت الحق ويكفي الواحد للزكية السر والرجعة والرسالة ^{يعني رسول} ^{في نفي} ^{الادعاء عليه}
والاشنان احوط وعند محمد لا بد من الاثنين وتشرط الحرية في زكية العتق
دون السر **فصل** يشهد بكل ما سمع او رآه كالبيع والاقرار وحكم الحاكم

الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه يقول اشهدنا اشهدنا
ولا يشهد على شهادة غيره اذا سمع ادائها او اشهاد الغير عليها ما لم يشهد
هو عليها ولا يعمل شاهد ولا قاض ولا راوي يحفظ ما لم يذكره عند محضر
ان كان محفوظا في يده ولا يشهد بما لم يعاينه الا الشك والوثق والتكلم
والدخول وولاية القاضي واصل الوقف اذا اخبر بها من يثق به من عدلين
او عدل وعتلين وفي الموت يكتفى العدل ولو اني هو المختار ويشهد من
جالس المجلس القاضي يدخل عليه الخصوم انه قاض ومن رآه رجلا وامرأة ^{الا ان يكون من بين من يثق به من عدلين}
يسكنان معا وبينهما البساط لا زواج انهما زوجته ومن رآه شيئا سوى
الادعي في يد متصرف فيه تصرف الملاكاته ان وقع في قبضه ذلك والادعي ^{والادعي}
ان علم رقم او كان صغيرا لا يعتبر عن نفسه فكذلك ولو فسر للقاضية تشهد
بالتشامع او بمعاينة اليد لا بقبولها ومن شهداته حضوره من زيدا وصلى
عليه قيت وهو عيان **باب من تقبل شهادة ومن لا تقبل** لا تقبل شهادتها
الا على خلاف الابي يوسف فيما اذا تحملها بصيرا ولا شهادة المملوك والضيق
الا ان تحمل حال الرق والصغر واديا بعد الفسق والبلوغ ولا شهادة المحموم
في قذف وان تاب الا ان حدكاف ثم سلم ولا الشهادة لاصلا وان على فقه
وان سفل وعنده ومكاتب واحد الزوجين لا يقر والشريك لشريكه
فيما هو من شركتها ولا شهادة المخت الذي يفعل الردى والتابجة ^{ولو فقه من ثبته}
اشهدنا

في الميراث والنفقة والطلاق والعتق والحدود والديات

والغنية والعدو بسبب دنيا على عدوه ومدين الشرب على اللهو و...
بالطهور او بالطنبور او بغيره للناس او يلعب بالزرد او بغيره بالطنبور
او بقوة الصلوة بسبب او تركها ما يوجب الحد او ياكل الربوا او يخل
للحم بلا ازار او يقبل ما يستحق به كالبول والاكل على الطريق او يظن
وتقبل الشهادة لاجنه وعمة ومحمرة رضاعا او مضاهمة وتقبل شهادة
اهل المحو والالفاظية والذمي على مثل وان اختلفا ملة وعلى المستامن
دون عكسه والمستامن على مثل ان كانا من دار واحد وعدو بسبب الدين
ومن المصغيرة ان اجتب الكلب وعلب صوابه والافلف والحصى وولد
الزني والمثني والقال والمقنق الحق والمعتبر حال الشاهد وقت الاداء
لا الخيل ولو شهد ان اباها اوصى الى زيد وزيد يدعيه قبلت وان انكر
فلا ولو شهد ان اباها الغائب وكله لا يقبل وان ادعاه ولو شهد ان
ميتا اوصى الى زيد وهو يدعيه قبلت وكذا شهدا معديونا او من اوصى
لها او وصاه ولا يقبل الشهادة على جرح مجرّد وهو ما يفسق من
غير ايجاب حق للشرع او للعبد نحو هو فاسق او اكل الربوا او اذنتهم
وتقبل على اقرار المدي بفسقهم او على انهم عبيد او محذرون في قذف
او شاربو اخر او قذف او عدو شركاء المدي وانما استأجرهم لايكذبا
واعطاهم ذلك فالى عنده او في صلحتهم بكذا ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا
ادانتهن

على ان لا يشهدوا على فاسق او من شهد ولم يبرح حتى قال او حث
بعض شهادته قبل ان كان عدلا **باب الاختلاف** شرطه وانما الشهادة
الدعوى فلو ادعى دارا اشرا او ارضا فاشهدا بملكه مطلق ردت وفي ملكه
تقبل وكذا شرط اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى فلا تقبل لو شهد
احدهما بالف او مائة او طفلة والاخر بالفين ومائتين وبطلقتين
او ثلث وعندهما تقبل على الاقل ولو شهد احدهما بالف والاخر بالف ومائة
والمدي يدعي الاكثر قبلت على الالف اتفاقا وكذا مائة ومائة وعشرون طفلة
وطفلة ونصف ولو شهد بالف او بغيره الف وقال احدهما قضى منها
كذا قبلت على الالف لا على القضاء ما لم يشهد به آخر ويلغي ان علمه ان لا شهد
حتى يقر المدي به ولو شهدا بقتله زيدا يوم الخميس وكذا بقتله لياه
فيه بكوفة ردت فان قضى باحديهما او لا بطلت الاخيرة ولو شهدا
بسرقة بكرة واختلفا في لونها قطع وان اختلفا في الذكورة والانثوية
لا وعندهما لا يقطع فيها وفي الغصب لا تقبل اتفاقا ولو شهد واحد
بالشراء او الكفاية بالف والاخر بالف ومائة ردت وكذا العتق
على مال والصالح عن قود والرهن والخلع ان ادعى العبد والقاتل والراحم
والمرودة وان ادعى الآخر كاذبا كدعوى الدين والاجارة كالبيع عند اول
المدة وكالدين بعدهما وفي النكاح تقبل بالف انكحنا ولا فرق فيه

بين دعوى الاقل والاكثر وقالوا لا بد من الجز في شهادة
 الارث بان يقول الشاهد مات وترك ميراثا الذي اومات وهذا ملكه او
 اوفى يده خلافا لابي س فان قال كان هذا الشيء للاب المتيح اجماع من ذي
 اليد او اودعها ياه قبلت بل هو وان شهد ان هذا الشيء كان في يد المالك
 منذ كذا ردت وان شهد انه كان ملكه قبلت ولو اقر المتيح عليه ان كان
 في يد المتيح امر بالرفع اليه وكذا لو شهد باقرار بذلك **باب الشهادة**
على الشهادة تقبل في حد وقود وان تكررت بشرط لها تعذر حضور الامل
 بموت او مرض او سفر وان يشهد عن كل اصل اثنان لا تغاير في الشهادة و
 وصفتها ان يقول الاصل اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا ويقول الفرع
 عند الاداء اشهد ان فلانا اشهدني على شهادتي بكذا او قال اشهد على شهادتي
 ويصح تعديل الفرع الصلح احد الشاهدين الاخر فان سكك عند جاز ونظر
 في حاله عند ابي يوسف وقال محمد ترد شهادته وتبطل شهادت الفرع بانكار الاصل
 الشهادة وان شهد على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان الفلانية وقال
 اخبرنا انها يوفى فانها جاء المتيح بامر لم يدري انها هي ام لا قيل له مات
 شاهدين انها هي وكذا في نقل الشهادة فان قال فيها التسمية لا يجوز
 حتى ينسبها الى فخذها والتعريف يتم بذكر الجدة او الفخذ او نسبه خاصة
 والنسبة الى المص والمحل الكيفية عامة والى النسبة الصغيرة خاصة **باب**

عبارة متن كتاب القاي القاي
 الكثر

باب الرجوع عن الشهادة لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض فلو ادعى
 رجوعه ما عند غيره لا يملكه ان ولا يقبل برهانه عليه بخلاف ما لو ادعى وقوعه
 عند قاض وتضمنه اياها فان رجعا قبل الحكم لا يحكم وان بعده لا يقض
 وضمن ما اتلفاه بها اذا قبض المتيح مدعاه دين كان او عين فان رجعا
 ضمن نصفها والعبرة لمن بقي لا من رجع فان شهد ثلثة ورجع لا يضمن فان
 رجع اخر ضمن نصفها وان شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة ضمن ربعا
 وان رجعتا ضمن نصفها وان شهد رجل وعشر نسوة فرجعت ثمان لا يضمن
 شيئا وان رجعتا ضمن التسع ربعا وان رجع العشر ضمن نصفها
 وان رجع الكل فعلى الرجل سدس وعليهن خمسة اسداس وعندنا
 عليه نصف وعليهن نصف وان شهد رجلان وامرأتان رجعا فالفرع
 على الرجلين خاصة ولا يضمن راجع شهد بكلمة يهرسني عليها او عليه الا ما را
 على مهر المثل ولا من شهد بطلاق بعد الدخول ويضمن في الطلاق قبل الدخول
 نصف المهر وفي البيع ما نقص عن قيمة المبيع وفي القيق القيمة وفي القضا
 الذية فقط ويضمن الفرع ان رجعا للاصل ان قال ما شهدته على شهادتي
 ولو قال اشهدته وغلطت ضمن عند محمد لا عندنا وان رجع الاصل والفرع
 ضمن الفرع فقط وعند محمد يضمن المشرور عليه اي الفرع يقين شأه وقول
 الفرع كذبا صلي او غلط ليس بشي وان رجع الموكي عن التزكية ضمن خلافا لها

ولا يضمن شاهد الا حصان برجوعه ولورجع شاهد البين وشاهد
 الشرط ضمن شاهد البين خاصة ولورجع شاهد الشرط وحده اختاف
 المشايخ رحمهم الله ومن علم انه شهد زورا شريه ولا يقر وعندهما بوج
 ضربا ويصير **كتاب الوكالة** هي اقامة الغير مقام نفسه في التصرف وشرطا
 كون الموكل بطلا التصرف والوكيل بعقل والعقد ويقصد به فيصح توكيل الحر
 البالغ او الماذون حرا بالغا او ماذونا او وصيا عاقلا او عبدا مجبورين
 بكل ما يعقله هو بنفسه وايضا كل حي وبالسفاهة الا في حد وقود مع غيبة
 الموكل وبلكسومة في كل حق بشرط رضی الخصم للزومها الا ان يكون الموكل
 مريضا لا يمكن حضوره **الحكم** او غائبا مسافرا او مريضا لا يستطيع التصرف او غائبا
 غير متادة الزوج الى المجلس الحكم وعندها لا يشترط رضی الخصم وحقوق
 عقد يضيفه الوكيل الى نفسه وبيع وصالح عن اقرار تتعلق بان لا يكون محجورا
 في البيع ويشترط ويقبض الثمن ويطالب به ويرجع به عند الاستحقاق و
 ويخاصم في غيب مشروية ويرده بان لم يسلمه الى موكله وبعد تسليمه لا الابانة
 ويخاصم في غيب مبيعه وفي شفعتها ان كان في يده وكذا شفعة مشروية
 والمالك ثبت للموكل ابتداء فلا يعتق قريب وكيل شراؤه وحقوق عقد يضيفه
 الى موكله تتعلق بالموكل ككساح وخلع وصالح عن انكار او دم عند كتابة
 وعق على مال وهبة وصدقة واعارة وايداع ورهن واقرار وشركة

في البيع والشراء

وشركة ومضاربة فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر ولا وكيل المهر بالمهر
 ولا يبدل المخلع ولا يشترط منع الثمن عن الموكل فان دفعه اليه صح ولا يطالبه
 الوكيل ثانيا وان كان للشري على الموكل دين وقعت المقاصة وكذا ان كان
 له على الوكيل دين خلا فلا لا يبرأ ويضمنه الوكيل للموكل وان كان دينه
 عليه ما للمقاصة بدين الموكل دون الوكيل **باب الوكالة بالبيع والشراء**
 لا يصح التوكيل بشراء شيء يشمل اجناسا كالرقق والثوب والذابة او
 كالاجناس كالدار وان بين الثمن فان سمي نوع الثوب كالحرير وجاز وكذا
 ان سمي نوع الذابة كالفرس والبغل او بين ثمن الدار والحلقة او بين
 جنس الرقيق كالعبد ونوعه كالتركي او ثمن يعين نوعا او ثمن فقالا لا يتبع
 ما رايت ولو وكل بشراء الطعام فهو على البرز و دقيقه وقيل على البرز
 كيو الدراهم وعلى الخبز في قليلها وعلى الدقيق في وسطها وفي متخذ الوليمة
 على الخبز بكل حال وصح التوكيل بشراء عين بدين على الوكيل وفي غير العين
 ان هلك في يد الوكيل فعليه وان قبضه الموكل فهو له وقالوا هو لازم للموكل **المعبر**
 ايضا وهلاكه عليه اذا قبضه الوكيل وعلى هذا امره ان يسلم ما عليه
 او يبرأ ولو وكل عبدا ليشترى نفسه لم من سيده فان قال بعني نفسي
 فباع له وان لم يقل لفلان عتق وان وكل العبد غيره ليشترى من سيده فان
 الوكيل للسيده اشتريته لنفسه عتق على السيد وولاء له وان لم يقل

فهو للوكيل وعليه ثمنه وما اعطاه المعبد لاجل الثمن للمولى واذا قال الوكيل
 لمن وكل بشراء عبد اشترت لك عبدات وقال الموكل اشترت لنفسك
 قال قول الموكل ان لم يكن دفع الثمن والا فلو وكيل والوكيل طلب الثمن من الموكل
 وان لم يدفعه الى البائع وجب للمشتري لاجله فان هلك قبل حمله على الامر
 ولا يسقط ثمنه وان بعد حمله سقط وعند ابي يوسف هو كالرهن والوكيل
 بشراء معين شرأه لنفسه فان شرأه بخلاف جنس ما سمي من الثمن او بغيره
 وقع له وكذا ان امر غير فشرأه بغيره وان بحضرة فلهوكل وفي غير العين
 هو للوكيل الا ان اضاف العقد الى مال الموكل او اطلق ونوى له ويعتبر في النكاح
 والصفى مفارقة الوكيل لا الموكل ولو قال بعت هذا الذي يد قباع ثم انكر كونه
 امره فلا يداخذه ان لم يصدق ان كان فان صدقه لا يداخذه جبراً فان سلم
 المشتري اليه ومن وكل بشراء رجل لم يدرهم فشرى رطلين بدرهم
 مما يباع رطل بدرهم لم يدرهم موكل رطل بنصف درهم وعندنا يابى رطل
 بالدرهم ولو وكل بشراء عشرين بغيرها فشرى احدها جاز وكذا ان وكل
 بشراءها بالف وقيمتها سواء فشرى احدها بنصفه او باقل وان باكثر
 لا و قال لا يجوز ايضا ان كان بما يتغابن فيه فدينه ما يشترى بمثل الاخر
 فان شرى الاخر بمثل قبل الخصومة جاز اتفاقا فان قال الوكيل بشراء عبد
 غير معين بالف شرته بالالف وقال الموكل بنصفه فان كان قد دفع الى الف

هذا الكلام

اليه الا فصدق الوكيل ان ساو الف وان لم يكن دفعها فان ساوى نصفها
 صدق الموكل وان ساوىها خالفوا والعبد للمولى وكذا في معين لم يستلم
 ثمنه فشرأه واختلفا في ثمنه ولا عبرة لتصديق البائع في الاظهر **فصل**
 لا يصح عقد الوكيل بالبيع او الشراء مع من ترده شهادة له وقال لا يجوز
 بمثل القيمة الا في العبد والمكاتب والوكيل بالبيع يجوز بيعه باقل او اكثر
 وبالعرض وقال لا يجوز الا بمثل القيمة وبالنقد ويجوز بيعه بالنسيئة
 وبيع نصفه ساوكل ببيعه واخذه بالثمن كفيلا او رهنا فلا يضمن ان يبيع
 ما على الكفيل او ضاع الرهن في يده ولو وهب الثمن من المشتري او اقره
 او حظه عنه جاز ويضمن هو عند ابي يوسف لا يجوز وكذا الخلاف
 لو اقره او قبل به حواله ولو اقره صح وسقط الثمن عن المشتري ولزم الوكيل
 وعند ابي يوسف لا يسقط عن المشتري والوكيل بالشراء يجوز شرأه
 بمثل القيمة وبزيادة يتغابن بها وهي ما يقوم به مقوم وقد روي في العرض
 بزيادة وفي الحيوان بزيادة وفي العقار بزيادة لا بما لا يتغابن
 بها ولو وكل ببيع عبد فباع بنصفه جاز وقال لا يجوز الا ان يباع الباقي
 قبل الخصومة وهو التحسان وان وكل بشراء عبد فشرى نصفه لا يلزم
 الموكل الا ان يشرى باقية قبل الخصومة اتفاقا ولو رد البيع على الوكيل
 بغير قبض رده على امره مطلقا فيما لا يحدث مثله وكذا فيما يحدث مثله

زيادة الاصبع او السرة

ان يبيننا ونقول وان باقرار فله ولزم الوكيل ولو باع نفسه وقال
 الموكل امرك بالتقدي وقال بلا طلقت صدق الموكل وفي المضاربة المضاربة
 ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده فيما وكل به الا في خصومة وردت ودية
 وقضاء دين وطلاق وعق لا عوض فيها وليس للوكيل ان يوكل الا باذن
 موكل او بقوله لا عمل بك فان اذن فوكلا كان الثاني وكيل الموكل لا للثاني
 فلا ينقل بعزله ولا بموته وينعزل لان موته الاول وان وكل بلا اذن فقط
 بمحض تجاز وكذا لو عقد بغيره فاجاز او كان قدر الثمن ولا يجوز لعبد
 او مكاتب التصرف في مال طفله بيع او شراء ولا تزويجه وكذا الكافر في
 حق طفله **باب الوكالة بالخصومة والقبض** للوكيل بالخصومة القبض
 خلافا لفرجه والفتوى اليوم على قوله ومثله الوكيل بالقبض لا بالتصرف
 بقبض الدين الخصومة قبل القبض خلافا لها وللوكيل باخذ الشفعة لخصومة
 قبل القبض اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او بالقسم او بالرد بالبيع
 وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرة وليس للوكيل قبض العين بالخصومة
 فلو برهن ذواليد على الوكيل بقبض عبدا موكله باع منه نقص يد الوكيل
 ولا ينبت البيع فيلزم اعادة البينة اذا حضر الموكل كما نقص يد الوكيل نقل
 الزوجة او العبد ولا ينبت الطلاق والعق لو برهنها عليها بلا حضور الموكل
 واقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي صحيح لا عند غيره القاضي

غير القاضي خلافا لابي يوسف لكن لو برهن عليه انه اقرب في غير محل القضاء
 خرج على الوكالة ولا يدفع اليه المالك الا بالاب والوصي اذا اقر في محل القضاء
 لا يصح ولا يدفع اليه المال ولا يصح توكيل رب المال كنهله بقبض ماله المكفول
 ومن صدق مدعي الوكالة بقبض الدين او بالادفع اليه فان صدقه صحت
 الدين والمربا يدفع اليه ايضا ورجع على الوكيل ان لم يهلك في يده وان
 ان كان ضمنه عند دفعه او دفع اليه على اذعانه غير مصدق وكالة ومن صدق
 مدعي الوكالة بقبض الامانة لا يورث بالادفع اليه وكذا لو صدق في دعوى
 شراء ما من المالك ولو صدق في ان المالك مات وتركتها ميراثا له امر
 بالادفع اليه ولو ادعى المديون على الوكيل بقبض الدين استيفاء الدين
 ولا يثبت له اسرا بالادفع اليه ولا يستغنى عنه ما يعلم استيفاء موكله بل يتبع
 ربه الدين ويستغنى عنه ما استوفى ولو ادعى البائع على وكيل الرضا بالبيع
 ان موكله رضى به يورثه يدفع الثمن قبل خلف المشتري ومن دفع اليه اخر
 عشرة ينفعه على امله فانفق عليه عشرة من فقهها **باب بيع الوكيل**
 للموكل عن وكيله انما انقلني بحق الغير كوكيل الخصومة بطلب الخصم وتوقف
 انزاله على علمه فتصرفه فيه صحيح وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطلقا
 وحده شرعا عند ابي يوسف وجوز عند محمد وهو المختار ويطأه بدار الحرب
 مرتدة خلافا لها وكذا بيع موكله مكاتب او حرم ما ذونا وانما في الشرع

ان قال الوكيل ان هلك في يد
 حين القبض ضمنه ان هلك في يد

ونقص في العمل فما وقله ولا يشترط في الموت وما يدره علم الوكيل **كل**
الدعوى هي اخبار بمنى له على غيره والمنع من لا يجبر على الخصومة والدعوى عليه
 من يجبر ولا يصح الدعوى الا بذكر شيء علم جنسه وقدره فان كان ديناً ذكر
 انه يطلب به وان كان عبداً نقلنا ذكر انهما في يد المذني عليه بغير حق وان
 يطلب به بما ولا بد من احضارها ان امكن لبسار اليها عند الدعوى وعند
 الشهادة او الحلف وان تعذر ذلك قيمتها او في العقار لا يحتاج الى قوله بغير
 ولا ثبت اليه في تضاد قضا بل بينه او علم القاضي في الصحيح ولا بد في من
 ذكر البلد والحالة والحدود الاربع في الدعوى والشهادة وسماء اصحابها **فان**
 الحلف في الرجل المشهور يكفي بذكره فان ذكر ثلث ورثة الرابع صح وان ذكره
 وغلط فيه لا وازا صححت سؤال القاضي للنصم عنها فان اقر حكم عليه وانا
 انكر بسأل المذني البينة فان اقامها والا حلف الخصم ان طلب خصمه فان حلف
 انقطعت الخصومة حتى تقوم البينة وان نكل مرة او سكت بلا اقامة فقصي
 بالنكول صح وعرض اليقين ثلثاً ثم القضاء احوط ولا تردعين على المذني ولا يقضي
 بشاهد واحد يمين ولا يحلف في نكاح ورجعة وفي ايلاد وتبلا وورق ونسب
 وولاء وعند ما يحلف به يفتي ولا يحلف ايضا في حد ولعان والسارق **والله**
 يحلف وان نكل ضمن ولا يقطع ويحلف الزوج ان ادعت طلاقا قبل الدخول
 اجماعا فان نكل ضمن نصف المهر وكذا في النكاح ان ادعت مهرها وفي النسب

بانته
 وادعوا
 الى اربعة

وفي النسب ان اتى حقا كارت ونفقة وغيرها وفي القصاص فان نكل
 في النفس جس حتى يجر او يجلد وفيما دونها يقتصر وعند ما يضمن
 فيما فان قال المذني ببيته ما ضره وطلب بين خصمه لا يحلف ويكفل
 بنفسه ثلثة ايام فان ابي لازمه ودار مع حيث دار وان غرر بايخل
 او يلازم قدر مجلس القاضي واليمين بالله تعالى لا يطلق وعقاقير
 ان الحلف ضم صحتها في زماننا ويغلب بذكر صفاته ان شاء القاضي
 وتحتقر من التكرار لان زمانا او مكانا ويحلف اليهودي بالله الذي
 انزل التوراة على موسى عليه السلام والنصراني بالله الذي انزل الانجيل
 على عيسى عليه السلام والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني بالله الذي
 ولا يحفلون في معابدهم ويحلف على الماصل في البيع والنكاح بالله
 ما بينكم ابيع قائم او كائنكاح قائم في الحال وفي الطلاق ما هي باين منك
 الآن وفي الغضب ما يجب عليك رده وفي الوديعة ماله هذا الذي يدعي
 في يدك ووديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق لا على السب فهو بالله ما
 بعت خلافا لابي يوسف فان كان في الحلف على الماصل ترك النظر للمذني
 حلف على السب اجماعا كدعوى الشيعة بالجوار ونفقة البتة والخمس
 لا يراها وكذا في سبب لا يرتفع كعبد مسلم يدعي العتق بخلاف الكافر
 والامة ومن ورث شيئا فادعاه اخر حلف على العلم وان شره او و

في المصروف في الخارج او في مجلس القاض
 ان كان الشاهد في مجلس القاض لا يحلف اتفاقا
 وان كان في الخارج يحلف اتفاقا وان كان في
 في المصروف عند ابي ج وعند ما يحلف

فعلنا التا ولو افتدى النكر بمينه او صالح عنها بشئ صح ولا يختلف بعد
باب النكاح لو اختلفا في قدر الثمن او المبيع او فيه حكم لمن يره
 وان برهنا فثبتت الزيادة وان عجز عن البرهان قيل لها انما انزعي
 احدكما بدعوى الآخر والا فصفها البيع فان لم يرض احدكما بدعوى
 الآخر تحالفا وبدئ يمين المشتري وفي المعاوضة بآية ما شاء ومن
 نكل لزمه دعوى صاحبه وان اختلفا في انقاضي البيع بينهما يطلب احدهما
 والتمالح لو اختلفا في الاجل او شرط الحيا او قبض بعض الثمن وحلف
 النكر ولا بعد هلاك المبيع وحلف المشتري وعند محمد يتحالفان وتفسخ
 ويلزم القيمة وكذا الخلاف لو تعذر الرد وهو قائم ولا بعد هلاك
 بعضه الا ان يرضى الباي بترك حصته المملوك ^{الماله} وعندهما يتحالفان ويرد
 الباقي والقول للمشتري في حصته الماله عند ابى يوسف وتلزم قيمته
 عند محمد وتعتبر قيمته في الانقسام يوم القبض وان اختلفا في قيمة المالك
 فيه والقول للبائع وان برهنا فبرهانه ^{الملك} اولى وان اختلفا في قدر الثمن
 بعد اقالة البيع تحالفا وعاد البيع ان لم يقبض الباي المبيع وان قبض
 فلا تحالف خلافا لمحمد ولو اختلفا في قدر راس المال بعد اقالة السلم
 فالقول للسلم اليه فيه ولا يعود السلم ولو اختلفا في قدر الاجرة
 او المنفعة او فيها قبل استيفاء المنفعة تحالفا وتزاد ويدين يمين المشتري

المستاجر ان اختلفا في الاجرة وييمين المورج لو في المنفعة وايهما نكل
 لزمه دعوى الآخر وايهما برهن قيل وان برهنا فثبتت المستاجر في المنفعة
 وحجة المورج في الاجرة وبعد استيفاء المنفعة لا يتحالفان فالقول
 للمستاجر وبعد استيفاء البعض تحالفا وتفسخ فيما بقي فالقول
 للمستاجر فيما مضى وان اختلفا في قدر بدل الكتابة لا يتحالفان
 فالقول للعبد وقال لا يتحالفان وتفسخ وان اختلفا في وجان في
 البيت فالقول لها فيما صلح لها وله فيما صلح له اولهما وبعد موت احدهما
 القول في المحتل للحي وعند ابى يوسف كذلك في الزايد على جهاز مثلهما
 وفي جهاز مثلهما الاولورثها وعند محمد الرجل اولورثته وان كان احد
 مملوكا فالكل الحر في الحياة والحي في الموت وقال الامام اذ من والمكان
 كل **فصل** في اذ واليد هذا الشئ او عينه فلان الغائب او غاربه
 او اجره او رهنه او غصبته منه وبرهن على ذلك اندفعت ^{خصومة}
 المدعي وقال ابو يوسف فيمن عرف بالحييل لا تندفع وبر يؤخذ وان قال
 الشهود او دعه من لا نعرف لا تندفع بخلاف قولهم نعرف بوجهه
 لا باسمة ونسبه حيث يندفع عند الامام خلافا لمحمد ولو قال
 شريته منه لا يندفع وكذا لو قال المدعي سرقة او غصبته مني
 وان برهن ذو اليد على ايداع الغائب وكذا ان قال سرقة مني خلافا لمحمد

ولو قال المدعي بثبوت من زيد وقال ذواليد او عليه هو اندفعت
بالهجة الا انا برهن المدعي ان زيدا وكله بقبضه **باب دعوى الرجلين**
لا تعتبر بينة ذواليد في الملك المطلق وبينه الخارج في الحق ^{فيما لا يثبت} ^{فيما لا يثبت} ^{فيما لا يثبت}
على ما في يد آخر قضى بينهما ولو على نكاح امرأة سقطا وهي من صدقة
فان ارتخا فالسابق الحق وان اقرت لاحدهما قبل البرهان فربى له فان
برهن الآخر بعد ذلك قضى له وان برهن احدهما قضى لغيره من الآخر
لا يقبل الا ان اثبت سبقه وكلا لا يقبل برهان خارج على ذي يد نكاحه
ظاهر الا ان اثبت سبقه وان برهن على شراء شيء من آخر فكل نصف
بنصف ثمنه او تركه وتركه احداهما بعد ما قضى لها لا يأخذ الاخر كله
فان كان لاحدهما يد او تاريخ فهو اولى وان ارتخا فالسابق اولى وان كان
لاحدهما يد او تاريخ فذواليد اولى والشرايخ من هبة ومدة
مع قبض والهبة والصدقة فيما لا يحتمل القيمة سواء وكذا الشراء
والمر عند ابي يوسف وقال محمد الشراء اولى وعلى الزوج القيمة
والرهن مع القبض اولى من الهبة معه فان كانت بشرط العوض فهي
اولى وان برهن خارجا على ملك مورخ او شراء مورخ من واحد
غير ذي اليد فالسابق اولى وان برهن احدهما على الشراء من زيد والآخر
عليه من بكر واتفق تاريخهما فما سواء وكذا لو وقت احدهما فقط

فقط ولو برهن خارجا على الشراء من شخص آخر على الهبة والقبض
من غيره وآخر على الارث من ابيه وآخر على الصدقة والقبض من رابع
قضى بينهم ارباعا ولو برهن خارجا على ملك مورخ وذواليد على ملك
اقدم منه فهو اولى خلافا لمحمد في رواية وكذا الحدود لو كانت ايداهما
ولو برهن خارجا وذو يد على ملك مطلق ووقت احدهما فقط فلخارج
اولى وعند يوسف ذوالوقت اولى ولو كان المدعي في ايديهما او يدناك
والسابق لهما فما سواء وعند ابي يوسف الذي وقت اولى وعند محمد
الذي اطلق اولى فان برهن خارجا وذو يد على التنازع فذواليد اولى وكذا
لو برهن كل على تعلق الملك من آخر وعلى التنازع عنده ولو برهن احدهما
على الملك المطلق والآخر على التنازع فهو اولى وكذا لو كانا خارجين ولو قضى
بالتنازع لذى اليد ثم برهن ثالث على التنازع قضى له الا ان يعيد ذواليد
برهانه كما لو برهن المقضي عليه بالملك المطلق على التنازع يقبل وينقض القضاء
وكل سبب لا يكرر فهو مثل التنازع كسب ثياب لا تنسج الا مرة وكحل
واثنا ذالجبن واللبد والمرعى وجزء الصوف وما يكرر منزلة الملك
المطلق كسب الخبز وكالبناء والغرس وزراعة البر والحبوب وما اشكل
رجع فيه الى اهل الخبر وان اشكل عليهم جعل المطلق وان برهن خارجا
على ملك مطلق وذو يد على الشراء منه فهو اولى وان برهن كل منهما على الشراء

من صلحه ولا تاريخ تها وترا وترا في ذى اليد وعند محمد يقضى
للخارج ان ارضه في العقار بله ذكر قبض وتاريخ الخارج سبق قبضه لذي اليد
وعند محمد يقضى للخارج وان اشبه قضاء قبضه لذي اليد اتفاقا
وان كان وقت اليد سبق قبضه للخارج فالوجه بان ولا ترجيح بكثرة
الشهود وان ادعى احد خارجين نصف دار والاخر كلها فالربع الاول
وعندهما الثلث الاول والباقي للآخر وان كانت في يدها فكلها للمدعى
الكل نصف بقضاء ونصف بلا قضاء وان برهنها خارجان على نتائج
داهة وارضاه قضي لمن وافق سنتها تاريخه وان اكل فلها وان خالفها
يطال وان برهن احد المدينين على غصب شيء والاخر على ودعيته
استويا **فصل في التنازع بالايدي** لارثوب اولى من الاخذ بكمه
والراكب احق من الاخذ بالجمام ومن في السج احق من الرديف
وصاحب الجمل اولى من من علق كونه عليها والركبان بلا سرج او فيه
سواء وكل الجالس على البساط والتعلق به ومن معه ثوب وطرفه
مع آخره الحائط من جذوعه عليه او اتصل بينا اتصال تربع لا
لن له عليه هراى بل الجاران فيه سواء وان كان لكل عليه ثلثه جزم
فبينهما ولا ترجيح بالاكثريتها ولا ترجيح بالاكثريتها وان كان احدهما ثلثه وللآخر
اقل فهو لصاحب الثلثه والاخر موضع حشبه ولو كان لاحدهما

للمدعى جذوع والاخر اتصال فلذى الاتصال والاخر حق الوضع قبل
لذوع الجذوع وذو بيت في بيت دار كذا يبيوت منها في حق بسطها
ولو ادعى الرضا كل ارضه في يده وبرهنه قضي يدها فان برهن احداهما او كلا
لين فيهما او في او حفر قضي بيده في يده صبيح يعتبر عن نفقائه انا حفره بالقول
لو ان قال انا عبد لفلان فهو عبيد لذي اليد وكذا من لا يعتبر عن نفسه
فلو ادعى الحرية عند كبره لا يقبل بلا حجة **باب دعوى النسب** ولدت مبيعة
لاقل من نصف سنة منذ بيعت فادعاه البايع فهو ابنه وهي ام ولده
ويصح البيع وبره الثمن وان ادعاه المشتري مع دعوة او بعدها
وكذا لو ادعاه بعد موت الام او عتقها وبره حصته من الثمن في القوق
وكل الثمن في الموت وقالا حصته فيها ولو ادعاه بعد موت او عتق ربه
ولو ولدت لاكثر من نصف سنة واقل من سنتين ان صدق المشتري
فالحكم كما الاول والاقل ثبت وان لاكثر من سنتين لا يصح دعوة فان
صادقه المشتري ثبت نسب وحمل على النكاح ولا يبرق البيع ولا يبرق الولد
وان باع عبدا ولده عنده ثم ادعاه بعد بيعه مشتريه صح دعوة ورده
بيع مشتريه وكذا لو كاتبه المشتري او كاتبته او رهن او اجر او زوجه
ثم كانت الدعوى صحيحة ونقضت هذه التصرفات ولو باع احد توينين ولدا
عنده فاعتقه مشتريه ثم ادعى البايع الاخر ثبت نسبها وبطل عتق المشتري
اعلى البايع

و کذا ان قلید غیر فاخذ و برین جو بقیہ

لا وعند حامى اوفى بيتى او ضروفا او كسبى اقربا مائة ولو قال
لمن ادى عليه الف اترتها الواثقدها او بطنى بها او قد قضيتها او ابرأني
منها او وجهتها او تصدفت بها على او حنك بها فقد ابرأ بغير ضمان ولا
ولو اقر بدين مؤجل وقال المقر له هو حال لزمه حالا وحلف المقر له
على الاجل ولو قال على مائة ودرهم فاكل درهم فلذا كل ما يוכל ويوزن
ولو قال مائة وثوب او مائة وثوبان لزمه ثقب المائة وان قال مائة وثلاثة
اثواب فاكل ثيابا ولو اقر بغير قوصرة لزمه او بجانم لزمه الحلقه ^{والقصر}
او بسيف فالنصل والجفن والحمايل او بحملة فالكسوف والعيدان وان
بدأت في اصطبل لزمه دابة فقط وبثوبه منديل لزمه وكذا بثوب
في ثوب وان بثوب في عشرة اثواب لزمه ثوب واحد عند الج يوسف
واحد عشش عند حمدا ولو قال على خنة في خنة لزمه خنة وان ثوى
الضرب وبينة مع يلزم عشرة وفي قوله على من درهم الى عشرة او مائة
درهم الى عشرة يلزم تسعة وعندها عشرة وان قال من لم دارعما
بين هذا الجدار الى هذا الجدار فله ما بينهما فقط وصح الاقرار بالحمل وحمل
على الوصية من غير وصح الاقرار ايضا بالليل والحمل الذين سببا صالما
كانت او وصية فان ولدت حيا لاقبل من نصف حول منذ اقر فله ما اقرب
وان حيتين فلهما وان ميتا فله موصى والمورث وان فتر بيع واقرار

ومن في يده صبي او قال هو ابن زيد ثم قال هو ابن لا يكون ابنه وان محمد
زيد بنوته وعندها يصح ان يحد ولو كان في يده مسلم وذني فانتى المسلمة
والكافر بنوته فهو حر ابن الكافر ولو كان في يد زوجين فزعم انه ابنه من
وزعتا ابنهما من غيره فهو ابنهما ولو استولد مشركا ثم استحققت
قال ولد حر وعلى الاب قيمته يوم النصوصه فان مات الولد فلا شيء على ابيه
وتركه له وان قتل الاب غرم قيمته وبالثلث على بايعه لا بالاعقر **كتاب**
الاقرار هو اخبار بحق لا على نقب ولا يصح للمعلوم وحكمه ظهور
المقر به لان شاق فصيح الاقرار بالخمس لا بطلاق وعناق مكرها
وان اقر حر مكلف بحق معلوم او مجهول كشيء وصح ولزمه بيان المجهول
بماله قيمة والقول قول مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر وفي ما لا يتصدق في اقل
من درهم ومال عظيم نصاب فباين به فضة او غيرها ومن الابل خمسة وعشرون
ومن البرخمة اوسق ومن مال الذكوة قيمة النضام والاعظام
ثلاثة نصب ودرهم ثلاثة ودرهم كبير عشرة وعندها ثلثا وكذا
درهم درهم وكذا كذا لزم احد وعشرون ان ثلث فكذلك وكذا وكذا
احد وعشرون وان ثلث زيد مائة وان ربع زيد الفا وكذا كل مكيل ^{موزون}
ويشرك في عبد فهو نصف عند ابى يوسف وعند محمد يومر بالدين
وقوله على او قبل اقرار بدين وان وصل به وهو ودية صدق وان فصل

وكذا ان قتل غير فاختد ويرجع قيمته

لا وعند عا ومعى او في بيتي او صدوقا او كسفا او امانة ولو قال
لمن ادعى عليه القارن ثلثها لو اتقدها واجلنى بها او قد قضيت كما او اقرت
منها او وهبتها او تصدقت بها على او حلتك بها فقد اقرت بها ضمير لا
ولو اقرت بدين مؤجل وقال المقر له هو حاله لزمه حالا وحلف المقر له
على الاجل ولو قال على مائة ودرهم فالكل درهم فكذلك ما يוכל ويوزن
ولو قال مائة وثوب او مائة وثوبان لزمه ثمن المائة وان قال مائة وثلاثة
الثوب فالكل ثلثا ولو اقرت بقر في قوصرة لزمه او بخاتم لزمه الخلقه ^{والفقر}
او بسيف فالتصل والجفن والخيال او بحلة فالكسوة والعبدان وان
بدأت في اصطبل لزمه دابة فقط وبثوبه منديل لزمه وكذا بثوب
في ثوب وان بثوب في عشرة اثنان لزمه ثوب واحد عند ابى يوسف
واحد عشر عند محمد ولو قال على خمسة في خمسة لزمه خمسة وان نوى
الضرب وبينة مع يلزم عشرة وفي قوله على من درهم الى عشرة او ما بين
درهم الى عشرة يلزم تسعة وعندها عشرة وان قال من له دارى ما
بين هذا الجدار الى هذا الجدار فله ما بينهما فقط وصح الاقرار بالحل وحل
على الوصية من غير وصح الاقرار ايضا بالحل والحل الذي بين سبب الصالحا
كانت او وصية فان ولدت حيا لاقبل من نصف حول متذق فله ما تقوه
وان حيين فلهما وان ميتا فلهما والمورث وان فسر بيع واقرار

او ابرهم الاقرار لغاوان اقر بشرط الخيار لزوم المال وبطل الشرط
باب استثناء ما في معناه صحيح استثناء بعض ما اقر به لو متصل
 ولزوم باقيه وبطل استثناء الكل وان اقر بشئين وبشئ واحد ما اوطا
 وبعض الآخر بطل الاستثناء خلافا لهما وان استثنى بعض احدها او بعض كليهما
 صحيح اتفاقا ولو استثنى كليا او وزنيا او عدديا متقاربا من درهم صحيح
 بالقيمة خلافا للحد ولو استثنى منها شاة او ثوبا او دارا بطل اتفاقا ومن
 وصل باقراره ان شاء الله بطل اقراره وكذا لو علقه بشئ من لا تعرف
 مشيئة كالملايكة والجن ولو اقر بدار واستثنى بناءها كانا للمقر ولو
 قال بناء على العصة لم كان كما قال وقضى الخاتم ومثل البت ان كنهه ها
 وان قال له على الف من ثمن عبد لم يقبضه فان عينه قبل المقر لم سلم او سلم
 ان يشتر وان لم يعينه لم سلم الف ولغاؤه لم يقبضه ولو قال من ثمن خمر او خنزير
 لا يصدق وعندهما ان وصل صدق ولو قال من ثمن ستاع او اقرضني وهي
 زيوفا او نهرجة لزوم الجهاد وقال لا يلزم ما قال ان وصل وان قال من غصب
 او وربعة وهي زيوفا او نهرجة صدق ولو قال ستوقة او رصاص
 فان وصل صدق والا فلا ولو قال غصبه ثوبا وجاء بمعيب صدق ولو قال
 على الف الا انه ينقص مائة صدق وان وصل والارز لا الف ولو قال
 اخذت منك الف وربعة فهلك وقال المقر له اخذتها غصبا ضمن ولو

ولو قال بدل الخنزير اعطيتني لا يضمن ولو قال غصب هذا الشئ من زيد
 للبل عمر وخره وزيد وعليه قيمته لم يضمن ولو قال هذا كان لي عندك فاخذته
 وقال الآخر هو لي دفع اليه وان قال اقرت فرسي او ثوبا هذا فلان اقر به او لم
 ورده على او امرته او اسكنته داري ثم ردها على صدق وعند
 القول للمأخوذ منه ولو قال احاط ثوبي هذا بكذا ثم قبضته منه واداه
 الآخر فعلى هذا الخلاف في الصحيح ولو قال اقضيت من فلان الف
 كانت على عليه او اقرضته الف اثم اخذتها منه فانكر فلان فالقول له
 ولو قال لزيد فلان هذا الزرع او بني هذه الدار لو غرس هذا الكرم لم
 استعنت به في وادعي فلان ذلك فالقول للمقر **باب اقرار المريض**
 دين صحته وما لزوم في مرضه لم يبرح سواء ويقدمان على ما اقر به
 في مرضه والكل مقدم على الارث ولا يصح تخصيصه غير ما يقضاه دينه
 ولا اقراره لو ارثه الا ان يصدق ببقية الورثة وان اقر لاجنبي صح ولو اقر
 بما له وان اقر لاجنبي ثم اقر انه ابنه ثبت نسبه وبطل اقراره وان اقر
 لاجنبيه ثم تزوجها لا يبطل اقراره ولو اوصى لها ثم تزوجها بطلت
 ولو وهبها ثم تزوجها فله رجوع ولو اقر بفلام مجرم بول النسب لولد
 بمثل مثله انه ابنه وصدقه الفلام ثبت نسبه ولو سريضا وشارك
 الورثة وصح اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى وشرط

تصادق هو لا وكذا اقرار المرأة لكن شرط في اقرارها بالاولاد
 الزوج ايضا وشهادة قاطبة وصح تصديقهم بعد موت المقر الا ان
 الزوج بعد موتها وعند ما يصح ايضا وان اقر بنسب غير الولادة كاخ
 وعم لا يثبت ويرث ان لم يكن له وارث معروف ولو بعيدا ومن مات
 ابوه فاقر بها خ شاركة في الارث ولا يثبت نسبه ولو كان لابيها
 ايت دين على شخص فاقر احد هما بقض ابيه نصفه فالنصف للآخر
 ولا شيء للمقر **كتاب الفسخ** هو عقد يرفع النزاع ويجوز اقراره سكوت
 وانكاره فالاول كالبيع ان وقع عن مال بمال فثبت فيه الشفعة والرد
 بالعيب وخيار الرؤية والشرط ويفسد بهالة البدل للجهاالة المتخا
 عنه ويشترط القدرة على تسليم البدل لو ان استحق بعض المصالح عنه
 او كله رجع بكل البدل او بعضه وان استحق بعض البدل او كله رجع بكل
 المصالح عنه ببعضه وان وقع عن مال بنفقة اعتبر لجارة فيشترط
 فيه التوقيت ويطلب موت احدهما والآخر ان معاوضة في حق المدعي
 وهذا اليمين وقطع المنازعة في حق الآخر فلا شفعة في دار صوح غنائم
 وما استحق من المدعي بعضا او كل ابرة المدعي حصته من البدل ورجع
 بالخصوصية فيه وما استحق من البدل بعضا او كل ارجع المدعي الى دعوى
 في قدره وهلاك البدل قبل التسليم استحقاقه في الفصلين ولو صالح

في دار صوح غنائم
 في الارث والكون والملك

ولو صالح على بعض دار بغيرها لا يصح وجيلته ان يزيد في البدل شيئا
 او يرى عن دعوى الباقي **فصل** يجوز الفسخ عن مجهول ولا يجوز الا
 على معلوم فيجوز عن دعوى المال والمنفعة والجنانية في النفس وما دونها
 عمدا او خطأ وعن دعوى الرق وكان عقبا بمال ولا اولاد عليه ودعوى
 الزوج النكاح وكان خالفا ومحرم عليه ديانة ان كان مبطلا ولو
 صالحها بمال بشرطه بالنكاح جاز ولا يجوز ان ادعت المرأة وقتل يجوز
 ولا عن دعوى الحد وان قتل عبدا ماذون رجلا عمدا او صالحا عن نفق المحجور
 بخلاف صلحه عن نفسه قتل رجلا عمدا وان صالح عن مقصوب تلف
 باكثر من قيمته جاز وقال لا يبطل الفضل ان كان لا يتغابن فيه وان كان
 بعرضه مطلقا اتفاقا وانما علق مو سر عبد اشتراكا وصالحا عن بائة
 باكثر من نصف قيمته بطل الفضل وان بعرضه ويحوز صلح المدعي بمال
 يدفعه الى المتكليف لو بدل الصالح عن دم عمدا او على بعض دين يدعيه
 يلزم الموكل لا الوكيل الا ان ضمنه وبدل ما هو كبيع يلزم الوكيل وان
 فضولي ضمن البدل او اضاف الى ما له او اشار الى عرض او نقد بلا ضمان
 او اطلق وسلم صح وكان متبرعا وان اطلق ولم يسلم توقف وان بائنا
 المدعي عليه جاز ولا بدل ولا يبطل **باب الفسخ في الدين** الصلح عما استحق
 بعقد الدائنة على بعض جن اخذ لبعض حقه وبقا الباقي لا معاوضة

فلو صالح عن الف حال على مائة تحالة او الف مؤجل صح وكذا عن الف
 جبار على مائة زيوخ ولا يصح عن درهم على دنانير مؤجلة او عن الف
 مؤجل على نصف حال او عن الف سود على نصف بيضا ولو صالح عن الف
 درهم ومائة دينار على مائة درهم حال او مؤجل صح وان قال من له
 على ثمن الف اذ غدا نصف على انك برئ من باقية ففعل برئ والاف لا يبرئ
 خلافا لابي يوسف وان قال صالح انك على نصف على انك لم تدفع غدا
 النصف فالالف عليك لا يبرئ اذ لم يدفع اجماعا وان قال برئ انك من نصف
 على ان تعطني نصف غدا برئ من نصف اعطى ولم يعط وكذا لو قال اني اتي
 نصف على انك برئ من باقية ولم يوقت وان قال ان اديت لي نصف فان
 برئ او اذ اديت او متى اديت لا يصح البراء وان ادى ومن قال ستر
 لرب ديني لا اقر لك حتى تفرغ عني او تحط عني ففعل جاز وان اعلن
 لزوم المال **فصل** ان صالح احد ربي الدين عن نصف على ثوب فليشريكه ان
 يتبع المديون بنصفه او ياخذ نصف الثوب لا يضمن له المصالح ربيع الدين
 وان قبض شيئا من الدين شادكه لشريكه فيه واتبع الغريم بما بقي
 وان اشترى بنصفه شيئا ضمنه شريكه ربيع الدين او اتبع الغريم ومن
 ابرأ عن نصيبه او قاض الغريم بمن سابع لا يضمن لشريكه وان ابرأ
 عن البعض فالباقى على سهامه وان اجل نصيبه لا يصح خلافا لابي يوسف

لابي يوسف وبطل صالح احد ربي سلم عن نصيبه على ما دفع خلافا لابي
 وان اخرج الورثة احدهم عن عرض او عقار مال او عن احد النقيدين بالاف
 او عنهما بغيره بطل البطل او كثر عن نقيدين وغيرهما باحد النقيدين لا يصح
 الا ان يكون المعطى اكثر من نصيب من ذلك الجنس وان عرض بغيره بطل
 وان في التركة دين على الناس فاضربوه ليكون الدين لهم بطل الصلح
 فان شرطوا براءة الغريم من نصيبه وكذا ان قبضوا حصته منه
 تبرعا او قرضه قدرها واحدا لهم بطل الغريم ومساخون عن غيرهم في
 صحة الصلح عن تركته هي اعيان غير معلومة على تكيل او موزون اخلافا
 والاصح الجواز ان علم انها غير المكيل او الموزون اذا كانت كلها في البقية
 وبطل الصلح والقسمة ان كانت على الميت دين مستغرق وان غير مستغرق
 قالوا وان لا يصالح قبل قضاءه ولو فعل قالوا يجوز والقسمة تجوز
 قيا لا استحسانا وقيل القياس ان يوقف الكل والاستحسان ان يوقف
 قدر الدين ويقسم الباقي **كتاب المضاربة** هي شركة في الربح بمال من جانب
 وعمل من جانب والمضارب بائنه فانما يترقب فوكل فان ربح فشرى
 وان خالف فغاصب وان شرط كل الربح لم يستقرض وان شرط الربح المال
 فاستضع وان فسدت فاجبر فله اجر مثله ربح او لم يربح ولا يزداد على ما
 له عند ابي يوسف خلافا للحماد ولا يضمن المال فيها ايضا ولا تصح المضاربة
 دارية المال

توقف الربوي من الطرفين

من الدين

لا يدين الورثة

لا يضمن في مضاربة القرض

الا بال تصح بالشركة وان دفع عرضا وقال بعه واعمل في ثمنه مضاربة
 او قال قبض مالي على فلان واعمل فيه مضاربة جازت ايضا بشرط تسليم
 المال المضارب بل لا بد كرت المال فيه عاقد كان او غير عاقد كما لا يخفى ^{في عقد}
 والله وليه واحد الشريكين اذا عقدها الاخر وكون الرجح بينهما مشاعا
 ففقدان شرط لاحدهما عتق دراهم مثلا وكل يوجب جهالة الرجح
 يفدها وما لا فلا ويحل الشرط كشرط الوضعية على المضارب والرضا
 في مطلقها ان يبيع ويشترى ويوكل ويسافر ويبضع ويودع ويرهن
 ويرهن ويواجر ويساجر ويحتمل بالتمتع على الايسر وغيره ولو ابضع
 ربة المال صح ولا تقدر به المضاربة وليس ان يضارب الا بالذن ربة المال ^{ان يبيع المضارب}
 او بقوله له اعلم برأيتك ولا ان يقرض او يستدين او يهب او يتصدق الا بال
 بتخصيص فان اشترى بزاو قهرم او حمله باله فهو تبرع وان قيل له اعلم
 بما زاد الصبح وحبته له اذا بيع وحبته الثوب في المضاربة وان قيدت
 ببلد او سلعة او وقت او معاملة معينة فليس ان يتجاوز كما في الشركة فان
 تجاوز ضمن فالرجح له فان قلنا له عامل اهل الكوفة او الصيارفة فعامل
 في الكوفة غير اهلها او صارق مع غير الصيارفة لا يكون محالفا وكذا لو قال
 اشترى سوقها فاشترى في غيره بخلاف قوله لا اشترى في غير السوق

لا ينعقد العمل برأيتك على ما يعمل من الكفاية

لا ينعقد في غير السوق

في غير السوق وان قال اخذ هذا المال تقبل به في الكوفة او فاعمل به
 فيها او اخذه بالتصف فيها فهو تقييد بخلاف اخذه واعمل به فيها والرضا
 ان يبيع بنسبة ما له يمكن لجل لا يبيع اليه التجار وان باع بقدر ثم آخر
 صح اجماعا وله ان ياذن لعبد المضاربة في التجار وليس له ان يزوجه
 عبدا او امته من سالها ولا ان يشتري به من يعق على ربة المال فان
 اشترى كان له لا لها ولا ان يشتري من يعق عليه ان كان في المال
 ربح فان فعل ضمن وان لم يكن ربح صح فادخل ربح بعد الشراء
 عتق نصيبه ولا يضمن بل يسمى المعق في نصيب ربة المال ولو اشترى
 المضارب بالتصفامة بالف وقيمتها الف فولدت وليدا يساوي
 الخافاذ عامه من سرفطارت قيمته الف ونصفه ارشستغاه ربة المال
 في الف وربعه واعتقه فاذا قبض الف ضمن المبيع نصف قيمة الامة
باب المضارب يضارب فان مضارب المضارب بل اذن فلا ضمان سالم
 يعمل الثاني في ظاهر الرواية وهي قوله ما وفي رواية الحسن الامام
 لا يضمن بالعمل ايضا سالم بربح وان كانت اثنان فاسدة فلا ضمان
 وان ربح وحيث ضمن فربة المال تضمين ايهما شاء في المشهور وقيل
 على الخلاف فايداع المودع وان اذنه له بالمضاربة فصار له الثلث وقد
 قيل له ما رزق الله بيتا نصفان او على نصف او سا فضل قصصان

قصف الربح لرب المال وثلاثة للثاني وسدسه للأول وأن دفع
 بالنصف فصف لرب المال ونصف للثاني ولا شيء للأول وأن شرط
 للثاني في الثلثين فكما شرط ويضمن الأول للثاني سدسا وإن كان
 قبل ما رزق الله أو ما ربح بيننا نصفان فدفع بالثلث فكل منهم
 ثلثه وأن دفع بالنصف فلا ثاني نصف ولكل من الأول ورب المال
 ربع ولو شرط العبد رب المال ثلثا ليعمل معه ورب المال ثلثا ونفقه
 ثلثا مع وتبطل موت أحدهما وبلغ ق المالك مرتدا لا يلحق المضارب
 ولا يغزل بعزله ما لم يعلم به فإن علم به والمال عروض فله بيعه أو لا
 يتصرف في ثمنها وإن كان نقدا من جنس المال لا يتصرف فيه
 وإن من غير جنسه فله تبديله بجنسه استحسانا ولو افرقا وفي المال
 دين على الناس لزمه الاقضاء إذا كان ربح والأفلا ويوكل المالك به
 وكذا سائر الوكلاء والبيع والسهم سائر تجر أن عليه وما هلك من
 من مال المضاربة صرف إلى الربح أو لا فإن زاد على الربح لا يضمن المضارب
 فإن اقتسماه وضيقت ثم عقدت فهلك المال أو بعضه لا يراد أن الربح
 وإن اقتسماه من غير فتح تراد حتى يتم رأس المال فإن فضل شيء
 اقتسماه وإن لم يف فلا ضمان على المضارب **فصل** ولا ينفق المضارب
 من ماله في مصر أو مصر اتخذ دارا ولا في الفاسدة فإن سافر فظن

خطاعه وشراؤه في ماله بالمعروف وكذا كسوته وركوبه شرك
 وبشجاره وكذا الجرة خادمه وفراشه بنام عليه وغسل ثيابه والله
 في موضع يحتاج فيها له وضمن مكان زائد على العادة ونفقته ^{والدين}
 في مصر من ماله كالدول وبردة ما بقي من كسوة وغيرهما إذا قلتم
 إلى رأس المال وما دون السفر كسوف المصرا إذا أمكن أن يفد ويبيت
 في أهله والأفلا السفر وليس يستبضع الاتفاق من ماله أو يؤخذ
 ما انفق المضارب من الربح أو لا وما فضل قسم وإن سافر ماله أو مال
 المضاربة أو ماله لرجلين اتفق بالحصة وإن باع متاع المضاربة مرا بمة
 حسب النفقة عليه من حل ونحوه لا نفقة نفقه ولو شري مضارب بالنصف
 بالمال المضاربة بزاو باعده بالعين واشترى بهما عبدا فضاعا في يده قبل
 نقدها يغير المضارب ربعها والمالك الباقي ^{أو القان} وربع العبد للمضارب
 وباقي المضاربة ورأس المال القان وخمسة ولا يبيع مرا بمة إلا
 على الفين فلو بيع بأربعة آلاف فحصة المضاربة ثلثة آلاف والربح ^{والف للمضارب}
 سبعة أخمسة ببيعها ولو اشترى رب المال عبدا بخمسة مائة وباعه من بعتا ^{منها}
 بألف لا يبيع مرا بمة إلا بخمسة مائة ولو اشترى مضارب بالنصف بالمال
 للمضاربة عبدا يبدل الفين فقتل رجلا ^{وخمسة مائة} فربح الغداء عليه وباقي
 على المالك وإذا فدى خرج عن المضاربة ويخذه المضارب يؤسأ للمالك ^{العبد}

ثالثا ايام ولو شترى بالفضاضة عبد او هذه الالف قبل نقد دفع
المالك لثمن ثم وجم مع ما دفع رهن المالك ولو كان مع المضارب الغان
فقال دفعته الى الفاضل ورجع الفاضل الى المالك بدفعته اليه الفاضل
فانقول المضارب ولو اختلفا مع ذلك في قدر الربح فللمالك ولو قال
من مع الفاضل قد خرج فيها مضاربة زيد وقال زيد بل بضاعة فالبول
لزيد وكذا لو قال ذو اليد هي قرض وقال زيد بضاعة او ودية او مضاربة
ولو قال المضارب طلفت وقال المالك عيت نوعا فالقول للمضارب
ولو ادى كل نوعا فللمالك **كتاب الوديعة** الايداع تسلط المالك ان يغير
على حفظ ماله والوديعة ما تركه عند الامين للحفظ وهي امانة فلا يضمن
بالهلاك ولو دوع ان يحفظها بنفسه عياله ولم يستقر بها عند عدم الزجر
والمخوف خلا فالهما في حاله حمل وموتة فان حفظها بغيره ضمن الا ان اختلف
الحرق او طرق قد دفعها الى حماره او الى سفينة اخرى فان طلبها ردها فحسبها
وهو قاذر على تسليمها صار غاصبا وكذا لو وجد اياها وان اقر بغيره
بمخلافه حماره عند غيره وان حفظها بما لم يجتهد لا تستميز فان بجزئها
ضمن وان قطع المالك عنها في المايع وغيره عند الاسام وعند غيره
للاياع للمالك ان يشتركه ان شاء وكذا في المايع عند محمد وعند غيره
يصير الاقل تابعا للاكثر فيه وان بغيره خسرنا كبر بشعير وزيت يخرج

بشعير ضمن وان قطع حق المالك اجماعا وان اختلطت بل وصنع اشتركا
اجماعا وان تعدى فيها بان كانت ثوبا فداوة فركها او عبدا فاستخدمه
ضمن فان زال التعدى زال الضمان بخلاف المستعير والمستاجر وكذا الضمان
لو اودعها ثم استردها وان اتفق بعضها فذلك الباقي ضمن ما اتفق فقط
وان رد مثله وخطا بالباقي ضمن الجميع ولو تصرف فيها فربح يصدق به
وعند ابو يوسف يطيب وان اودع اثنا من واحد شئ لا يدفع له احد
حضته بغيره الاخر خلا فالهما وان اودع عند اثنين ما يقسمه حفظ
كل حضته فان دفع احدهما الى الاخر ضمن الا افع لا القابض وعندهما
لكل حفظ الكل باذن الاخر وانما لا يقسم حضته احدهما باذن الاخر اجماعا
وان شئ من دفعها الى عياله فدفع الى من له منه بدضمن وان كان الى من
لا بد منه كدفع الدابة الى عبده وشئ يحفظه النسب الى زوجته لا يضمن
وان امر بحفظها في بيت معين من دار فحفظها في غير منها لا يضمن الا
ان كان فيه خلل ظاهر وان امر بحفظها في دار فحفظ في غيرها ضمن ولو
اودع المودع فيها كضمن الا اقل فقط وعندهما ضمن ايا شاء فان ضمن
الثاني رجع على الاول لا بالاعكس ولو اودع الغاصب ضمن ايا شاء اجماعا
ولو اودع عند عبده شيئا فالتزمه بوعده وان عند صبي فالتزمه فلا
اصلا وقال ابو يوسف يضمنان للمار وان دفع العبد الوديعة الى مثله

في ضرب وصوف على غنم وفل وزرع في ارض وتمر في مثل كية الشئ
 وجهه شئ هو في الموهوب له يتم لا يتجدد قبض وجهه الابن يتم بالعقد
 ان كان الموهوب في يد الاب او يد مورده لان كان في يد غاصبا وبتد
 بيعا فاسد او تمهيد الصدقة في ذلك كالكسبة والام كلاب عند
 غيبة غيبة منقطع او مودة وعدم وجهه ان كان الطفل في عياله او كذا
 كل من يعول الطفل وجهه الاجنبي لا يتم بقبضه لو عاقلا وقبض به
 او جذا او وصي احد هما او امان في حجرهما او اجنبي يربيه او قبض زوج
 لهما ولو مع حاضرة الاب بعد الزفاف لا قبله وصح وجهه اثنين لو احدهما
 لا انعكس خلافا لما صح تصديق عشر على فقيرته وجهه بالهما ولا التفتان
 لغتين خلافا لهما **باب الرجوع فيها** يصح الرجوع فيها كالا او بعضا او بكم
 ومنع منه مرفوع مع خرقه فالزيادة المتصلة كالبناء والغرس
 والتمين لا المنفصلة واليمين موت احد العاقلين والعين العوض المصايرها
 اذا قبض فمؤخذ هذا عوضا عن هبتها او بدلا عنها في مقابلتها ولو كان
 من اجنبي فلو لم يصف فكل ان يرجع فيما وهب والخاء الخرج عن ملكه اجنبيا
 الموهوب والزاد الزوجية وقت الرتبة فلا الرجوع لو وهب ثم نكح الموهوب
 ثم اناها والقاق القرابة فلا رجوع فيما وهب لذي رحم محرم والرهبة
 هلاك الموهوب والقول فيه قول للموهوب له وفي الزيادة قول الواهب

او متهم

فصل في الرجوع في الهبة

ولو كان معطي العوض اجنبيا

ولو عود فاستحق نصف الرتبة رجوع بنصف العوض وان استحق نصف العوض
 لا يرجع بشئ حتى يرد باقيه وان استحق الكل رجع بالكل فيها ولو عوض
 عن نصفها فله ان يرجع بما لم يعوض ولو خرج نصفها عن ملكه فلا يرجع
 بما لم يخرج ولا يصح الرجوع الا برضا او حكم قاض فلو عاق الموهوب له
 بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم نفذ ولو منع فله ان لا يضمن وجهه مع
 احد ما فصح من الاصل لاهية من الموهوب له فلا يشترط قبضه وصح
 في المشاء وان تلف الموهوب فاستحق ضمن الموهوب له لا يرجع على الواهب
 والرهبة بشرط العوض هبة ابتداء بشرط القبض في العوضين ومنعها
 الشيوخ في احد ما بيع انتهاء فثبت الشفعة وخيار العيب والشرط والزيادة
 في كل منها **فصل** ومن وهب له الاحمل او على ان يرد هاهنا او يعقها او
 يستولد هاهنا هبة وبطل الاستثناء وكذا الوهب دارا على ان يرد عليه
 بعضها او يعوضه شيئا منها ولو رد بالحل ثم وهبها فالهبة باطلة
 بخلاف ما لو اعتقدهم وهبها ومن قال للمدبونة اذ لجلد غدا فالدين
 لا او فانت بريء من او ان اديت الى نصفه فالبقية لا او فانت بريء منه
 فهو باطل والعري جائزة للبعث حال حيوة ولو رثته بعده وهي ان يحل
 دانه له مدة عمره فان ماتت ردت اليه والرقبى باطلة فان قبضها كانت
 عارية في يده وعند ابي يوسف كالعري وهي ان يقول انك قبلك فاك
 عند ابي محمد

وان مت قبل في الصدقة كالهبة لا تصح بدون القبض ولا في مشقة
 يقسم ولا رجوع فيها ولو نفق ولا في الهبة الفقير ولو قال جميع مالي
 او ما املك لفلان فهو هبة وان قال ما بين يدي او يعرف في قفاور
كتاب الاجارة وهي بيع منفعة معلومة بعوض معلوم دين او عين او
 فمناصل اجرة وتقديرات بشرط وبنيت فيها خيار الشرط والزوج طالع
 وتقال وتفتح والمنفعة تعلم تاريخ بيان المدة كالسكنى والزراعة فتصح
 مدة معلومة ان مدة كانت وفي الوقف يتبع بشرط الواقف فان لم يشترط
 فالقوى ان لا يتراد في الارض على ثلث سنين وفي غير هاتين سنة وتارة تعلم
 بذكر العمل كصنع الثوب وخياطة وحل قدر معلوم على دابة مسافة معلومة
 وتارة بالاشارة كقول هذا الى موضع كذا والاجر لا يستحق بالعقد بل
 بالتجمل او بشرط او باستيفاء العفو عليه او التمكن منه فحينئذ لو قبض الدار
 ولم يسكنها حتى مضت المدة وتسقط بالانقضاض بقدر رفق التمكن ولرب
 الدار والارض طلب الاجرة لكل يوم ولرب الدابة لكل مرحلة وللنصارى ولجنا
 بعد الفراغ من عمل ولو عمل في بيت المشاجر وللخزاز بعد اخراج الخبز فان
 احترق قبل الاخراج سقطت الاجرة وان بعده فلا ان في بيت المشاجر ولا
 وقال ان شاء ضمنه مثل دقيقه والجر له وان شاء ضمنه الخبز والاجر والطا
 للوليد بعد الغرق والضارب للثمن بعد اقامته وقالا بعد تشريحه ومن
 يانك الاجرة بعد الغرق
 او بعد جمع بعضه على بعض

كج

ومن له ان في العين كصناع وضمان يقصر بالنسياء والبيض فله جسد
 فان جسد ما فاضعت فلا ضمان ولا اجر وقال لا ان شاء المالك ضمنه
 مصنوعا وله الاجر او غير مصنوع ولا اجر ومن لا ان له له في كالحمار
 والملاح وغاسل الثوب ليس له جسد ما بخلاف راد الا بقى واذا اطلق
 العمل للصانع فلا ان يستعمل غيره وان قيد بعلمه بفعله ومن اشترى
 رجلا ليبيعه له فوجد بعضهم قد مات فاقبى بمن بقى فله اجره بحسب
 وان استوجر لا يصل طعام الى زيد فوجده ميتا ففرقه فلا اجر له وكذا
 لو استوجر لا يصل كتابا الى فريده لموته وقال محمد له امره ان يهابه هنا ولو
 هناك فله اجرة اذ هاب اجماعا **باب ما يجوز من الاجارة ولا يجوز** وفيه
 استيجار الدار والحائوت وان لم يذكر ما يعل فيه وله ان يعمل كل شئ
 سوى ما توهن البناء كالحداثة والقضارة والطحى واستيجار الارض
 للزراعة ان بين ما يزرع فيها او قال على ان يزرع ما شاء ولبناء والعرس
 وانا انقضت المدة لرسد ان يقلعها ويسلمها فارغة الا ان يفرض المورقة
 ذلك سقلا عما برضى صاحبه وان كانت الارض تنقص يقلع فبدون رضا
 ايضا او يرضى بتركه فيكون البناء والعرس لهذا والارض لهذا والرطوبة
 كالشجر والزرع يترك باجر المثل الى يترك واستيجار الدابة للركوب والحمل
 والثوب ليس ان اطلق فلا ان يركب ويلبس من شاء فان اركب ولبس او اركب

او البس غير ثخين فلا يستعمل غير وان قد يراك اول البس في ضمن
وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل وما لا يختلف به فقيده هدر
فلو شرط لسكنى واجبار ان يستكن غير وان سمي ما جعل على الالة
نوعا وقد راكز بر فله عمل منه او اخذ كالشعر والشمس لا ما هو اخر
كالملح وان سمي قدرا من القطن فليس له ان يعمل مثل وزنه حديدا وان زاد
على ما سمي فغطيت ضمن قدر الزيادة ان كانت تطبق ما جعلها والافضل
القيمة وفي الارزاق في ضمن النصف ولا غير بالقل وان كثر او خسر بها
فغطيت ضمن خلافا لهما فيما هو معاد وان تجاوزها مكانا سمي ضمن
ولا يبرأ بردها الى ما سمي وان استاجر بها ما ويا باقى الاصح وان نزع
سرج الحمار واسرجه بما يسرج به مثله لا يضمن وان اسرجه او كفه بما
بما لا يسرج او لا يوكف به مثله ضمن وكذا ان او كفه بما يوكف به مثله
وقا لا يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج فقط وان سلك الحمار طريقا
غير ما عتده المالك فما يسلكه الناس فلا ضمان عليه ان لم يتفاوت الطريقان
وان تفاوتوا وكانا لا يسلكه الناس وحل في البحر فلف ضمن وان بلغ فله
الاجر وان عتق زرع بر فزرع رطبة ضمن ما نقصت الارض ولا اجر عليه
وان امر بخياطة الثوب فحاطه بما خيز المالك بين تضمين قيمته
وبين اخذ الثياب ودفع اجر مثله لا يزداد على ما سمي وكذا الوامر بقبعة فحاط

الكبح
لجاء
بك مرتين

فحاط سراجا في الماسح وقيل يضمنه من اختيار **باب الاستجارة الخامسة**
يجب فيها اجر المثل لا يزداد على المستجر ومن استاجر دارا اكل شهره بكذا صح العقد
في شهر فقط الا ان يستجر حلة الشهور وكل شهر سكن منه بساعة متع فيه
وليسقط حق الفسخ وظاهر الرواية بقاءه في الليلة الاولى ويومها وان
اجر حلته بكذا صح وان لم يبين قسط كل شهر من الاجرة وابتدأ له للدة ما تى
والافوت العقد فان كان حين يهل يعتبر با الاهله والافا الايام عند
محمد الاول بالايام والباقي با الاهله وابويوسف مع في رواية ومع الامام
في اخرى وكذا العدة ويجوز اخذ اجرة الحمار والجمال لاخذ اجرة عشرين
ولا على الطاعات كالدان والحج والامامة وتعليم القرآن والفقهاء والمعاصي
ويجوز المستاجر على دفع ما سمي ويجوز دفع المثل المرسوم ولا يضمن
اجارة المشاع الا من الشريك وعندها تقع مطلقا وان اجر دار من
رجلين صح اتفاقا ويجوز استئجار القار باجرة معلومة وكذا بطعامها
وكسوتها خلافا لهما وعليها غسل الصبي وغسل ثيابه واصلا وحلقا
ودمن ثلاثين شئ منها بل هو واجرها على من نفقته عليه فان ارضعت
في المدة بلبن شاة او غدته بطعام فلا اجر لها ولزوجه واطرها الا في بيت
المستاجر وله فسخها ان لم تكن برضاها ان كان نكاحا ظاهرا لان افوت
ولا هل السطفل فسخها ان مرضت او حلت وفسد استئجارها ثايت

ليس في العن لا ينصف او استجار حمارا ليجل عليه طعاما يقف من ثور او ثور ايطن
 له براقين من دققة وجب اجار للثور الكحل لا يوازي المستوي وان يجره ليجل
 اليوم قفزا بدرهم فسد خلافا لها ولو قال في اليوم صح اتفاقا وان استجر
 ارضاعا ان يكر ويزرعها او يسقيها او يزرعها صحت وعين بشيها او يركي
 نهرا او يسرقها لا يصح وكذا ان استجر الزراعة بزيادة ولو ركوب ركوب
 ولا تسكن يسكني وللبليس وان استجر شريك او حمارا ليجل طعاما هو
 لا يلزم الاجر كراهن استجر الرهن من الرهن وان استجر ايضا ولم يذكر
 ان يزرعها او لم يبين ما يزرعها لا يصح ان لم يجره وان زرعها ومضى بالاجل
 عاد صحيحا وله المستوي وان استجر حمارا الى مكة ولم يذكر ما يحمل عليه فخل المعتا
 فحقق لا يضمن وان بلغ مكة فله المستوي وان اختصا قبل الزرع والمحل نفقت الحاجة
 دفعا للفت **فصل** العبد المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر
 حتى يعمل كالصباغ والقصار والمتاع في يده امانة لا يضمن له هلكه وان
 شرط ضمانه وبه يفتي وعندهما يضمن ان امكن الخبز منه كالغضب والسرقة
 بخلاف ما لا يمكن كالموت والحريق الغالب والعدو والمكابر ويضمن بلفظ
 بعلم اتفاقا كتحريق الثوب من دقة وزلق الحمال واقطاع الجبل الذي يشتهر
 المكاري وغرق السفينة من مدها لكن لا يضمن به الا في من عرف
 في السفينة او سقط من الدابة ولا يضمن فساد ولا يربح لم يهاوز القنا

المعتاد ولو انكسر دقة في طريق الفرات فلما كان يضمنه قيمته في مكان جمل
 ولا امره في مكان كسره وله الاجر بحسبه والاجر المتناقص وهو من يعمل لواحد
 ويستحق اجروا وحده ولو استحق الاجر بتسليم نفسه مدة منه وان لم يعمل كان استجره
 للخدمة سنة او لربع الغنم ولا يضمن ما تلف في يده او بعلمه وصح ترديد الاجر
 بين تفعين مختلفين وانما وجد لزم ما سمي له فلو ان حطته فاستأجره
 او روبا فبدرهمين وان صبغت بعصف فبدرهم او بزرع فبدرهمين
 وان سكت هذه الدار فبدرهم في الشهر او هذه فبدرهمين وان ركبها
 الى الكوفة فبدرهم او الى اسط فبدرهمين وكذا يصح لوردة بن ثلثة لا
 بين اربعة ولو قال ان خطته اليوم فبدرهم او غدا فنصفه فط اليوم فله
 الدرهم وان خاطه غدا فله اجر المثل لا يجاوز نصف درهم وفاقا لا الشيطان
 جازان ولو قال ان سكت هذا الثابت عطارا فبدرهم او حاددا
 فبدرهمين جاز خلافا لها وكذا الخلاف لوقا لان ذهب بهذه الدابة
 الى الخيرة فبدرهم وان جاورها الى الفارسية فبدرهمين او قال ان علت
 عليها الى الخيرة كره شعير فبدرهم وان حلت كره فبدرهمين ولا يضمن
 بعبد مشاهير لخدمته بده اشتراط ولو استجر عيدا محجورا ففعل واخذ الا
 لا يسترد منه ولو اجر العبد المغصوب نفسه فكل غاصبه اجير لا يضمن
 خلافا لها وما وجد سيده اخذه وقبض العبد اجير صحيح ولو اجر عبة

هل ينال الشجر من شجر اباربعة وشجر اربعين والاول باربعة ولو كان
 عبدا قابض او مرضى فادعى وجوده اولى المدة والمولى وجوده قبل الخبر
 بشا حكم الماد فان كان حاضرا او صحيحا صدق للمولى والا فالشجر وكذا
 الاختلاف في النقطاع اما الرعي وحرثا له ولو قال الدباثوبيا مرتك ان نصف
 احره فصفتة اصفر وقال الصانع امرتني باصفت حديق ربي الشوب وكذا
 الاختلاف في القيص والقياد فان حلف ضمن الصانع قيمة ثوبه غير معمول ولا
 او اخذ الثوب واعطاه اجره مثله لا يماوز به المستحق وان قال ربي الثوب علي
 بلا اجر وقال الصانع باجر فالقول لربي الثوب وعنداي يوسف للصانع
 ان كان حريفا وعند محمد للصانع ان كان مملوكا فاعلم بالاجر **باب في بيع الامانة**
 تقضي ببيع فوت النفع كخايب الدار والنقطاع ماء الارض والرعي والحل
 كرض عبد ودبر الدابة فلو انتفع به معيا او ازال اللوجر عيب سقط خيار
 وتصح بالاعذر وهو العجز عن المضى على موجب العقد لا يتحمل ضرر غير متحقق
 كخلع من سكن وجعم بعد ما استوجره وطبع لوليمة مات عروسها بعد الاستنجا
 للطلع لها او اخلت وكذا لو استاجر دكانا لبيع فذهب له او اجر شيئا فله
 دين لا يجزئ قضاء الا من ثمن ما اجره ولو باقره ولو استاجر عبد الخدم
 في المصرا او مطلقا فمسا فواكزى دابة لا تسفر ثم يملكه منه ولو بدا المكاري
 منه فليس بعذر ولو مرض فمعه عذر في رواية الكرخي دون رواية الاصل

دون رواية الاصل ولو استاجر خيلا لم يعمل تفصيله لا يجنيط له فليس بعذر
 بخلاف خيلا يجنيط بالاجر وبخلاف تركه الخيطة لم يعمل في القصر وبخلاف
 ما اجره ولو استاجر دكانا لم يعمل الخيطة فتركه لم يعمل فمعه عذر وكذا لو استاجر
 عقارا ثم اراد السفر وتصدق بموت احدها قدين عقد هالنفق فان **باب**
 اغيره فلا كالوكيل والوصى ومتولى الوقف **باب في منشور** ولو لم يرق
 حصايد ارض مستجرة او مستعاره فاحرق ثوب في الارض غير لا يضمن
 ان كانت الربح هارئة وان مضطربة ضمن ولو اعقد خيلا او حصان في
 حانوته من يطلع عليه لم يعمل بالنصف صح وكذا لو استاجر حمارا لم يعمل عليه بحماره
 وراكبين الى مكة وله حمل المعتاد وان شاهد الجال المحل فهو اجموده وان استاجر
 لحمل زاد فاكله منه فله رد عوضه ولو قال الغاصب دار فرغها والا فاجرها
 كل شجر كذا فلم يفرغ فعليه المستحق فان جحد الغاصب ملكه او لم يجحد لكن قال لا اريد
 بالاجر فله وان برهن على ملكه بعد جحده وما اجر ما استاجر باكثر تصدق
 بالفضل وتصح الاجارة مضافا وكذا تسخيرها والمزارعة والمعاملة والمضاربة
 والوكالة والكنانة والايصا والوصية والقضاء والامانة والطلاق والعتق
 والوقف والبيع والاجازة وفسخة والقسمة والشركة والهبة والكساح والرجعة
 والصلح عن مال وبراءة الدين **كتاب المكاتبة** الكتابة تحرير المملوك يد في الحال
 ورقبة في المال فن كانت مملوكه ولو صغيرا يعقل بالاحال او مؤقلا او منجم

فان قيل
 ٦

فقبل صح وكذا لو قال جعلت عليك الفاتورة بنحو ما اولها كذا او اخرها كذا
 قال لا اذيت فان حرة وان عرفت فقيل ولو قال اذيت الى الفاتورة
 مائة فان حرة فهو تعليق وقيل مكاتبه واذا اشترى المكاتبه حرة عن يد المولى
 دون ملكه فان تلف ما لم يضمنه وكذا ان وطئ المكاتبه او جنى عليها او عصى لها
 وان كاتب على قيمة فسدت فان اذها عتق وكذا ان يذبح له لو كان على عين غيره
 يتعين بالتعيين كالشوبا وعلى مائة وورده عليه عبدا غير محسن وعندنا يوفى
 بتجاوز وتقسيم على قيمة المكاتب وقيمة عبده وسط ويسقط العبد
 والباقي بدل الكفاية وان كانت المسلم محررا وخلفه فسد فان اذها عتق ولا يرد
 قيمة غيره والكاتب على مائة او دم باطله فلو يعقق باء المسنى ويحب القيمة بالفا
 ولا ينقص عن المسنى ويزاد عليه وصحت على حيوان ذكوره لا وصفه ولزم
 الوسط او قيمته وصح كتابته كانه عبده الكافر محض بقدر روى مسلم فليد قيمته
 وعقق باء عينها **باب تصرف المكاتب** له ان يبيع ويشترى ويسقط وان كان
 عديم وزوج امته ويكاتب عبده فان اذى بعد عتق الاول فاولاده له وان قبله
 السيد وليس ان يتزوج بلا اذن ولا يهرس ولو بعوض ولا يتصدق الا بغيره ولا يقرض
 ولا يقرض ولا يعقق ولو مال ولا يزوجه عبده ولا يبيع من نفسه **والاب والوصى**
 في رقيق الصغير كالكاتب ولا يملك المأزون شيئا من ذلك وعندنا يوفى بزوجه
 امه وعلى هذا القول المضارب والشريك وان اشترى المكاتب قريبا ولا يدخل

بعض في كفايته ولو اشترى داره لم يرد من غير الولاد لا يدخل خلافا لها وان
 اشترى ام ولد مع ولدها دخل الولد في الكفاية ولا يباع الام وان لم يكن معها
 حرة يبيعها خلافا لها وولده من امته يدخل في كفايته وكسبه ولو زوجه امته
 ثم كانت لها فولدت يدخل الولد في كفاية الام وكسبه ولو كان مكاتب الا اذا
 امرأة زعمت انها حرة فولدت فاستحققت فولدها عبدا وعند محمد حرة ولو
 من قيمته بعد عتقه وان وطئ المكاتبه امه مملوكه يفر اذن السيد فاستحققت
 اخذ منه عقرها في الحال كذا ان اشترىها فاسد فوطئها فزنت وان وطئ
 بنكاح لا يؤخذ منه الا بعد عتقه ومثله المأذون في الفجاءة **فصل** وانما
 ولدت المكاتب من مولاها مضت على الكفاية او عجزت نفسها او هي ام ولد وانما
 مضت على الكفاية اخذت منه عقرها وان مات المولى عتقت وسقطت عنها البذل
 وان ماتت وترك مال اذيت منه كفايتها وما بقي ميراث لابنها ولا يثبت نسب
 من محبة تله بعد بلا دعوة بل هو مشبه بالحكم وان كاتب مذبذبا وام ولد
 صح فان مات عتقت مجانا والمذنب يبيع في بدل كفايته او ثلثي قيمته ان كان معسرا
 وعندنا يوفى بيسمى في الاقل من البذل او ثلثي قيمته وعند محمد في الاقل
 من ثلثي البذل او ثلثي القيمة وان دبر مكاتبه صح ومضه عليها او عجزت نفسا مذبذبا
 فان مضه عليها فان سببه معسرا يبيع في ثلثي البذل او ثلثي قيمته وعند محمد
 في الاقل من ثلثي كل منهما وان عتقه مكاتبه عتق وسقط بدل الكفاية وان كوتب

على الف موبيل فصالح على الف نصف حاله صح وان مات مريض كاتب عبد الله
 الف الفين الى سنة ولا مال غيره ولم يجز الورثة ان العبد ثلثي البدل حاله او
 والباقي الى اجل ورده رقيقا وعند محمد يورث ثلثي قيمته الف الف لم يجز واذا
 ثلثي قيمته للمال او رد الى الرق انفاقا ومثلها البيع وان كاتب حر عن عبد بالف
 واذا عتق عتق ولا يرجع به عليه وان قبل العبد فهو مكاتب وان كاتب عبد
 عن نفسه عن آخر غائب فقبل صح وقبول الغائب ورده لغوه ويؤخذ بالظاهر
 بكل العبد ولا يؤخذ الغائب بشئ واذا جازوا على القبول وعتقا
 ولا يرجع احد على الآخر وكذا لو كاتبها معا ولا يعق احد ما باراحصه
 بخلاف ما لو كانا الاثنين ولو عجز احد ما ثم ادى الآخر الكل عتقا وان كاتب
 امه عنها وعن صغيرين لها جازوا اذ عجز المولى على القبول ولا يرجع
 على غيره **باب كتاب العبد المشرق** ولو اذن احد شريك في عبد للآخر
 ان يكتب حصته منه بالف ويقبض البدل ففعل وقبض البعض فجز المكاتب
 فالمقبوض للقباض خاصة وقالوا بينهما امة للرجلين كاتبها فانت بولد
 فادعاه احد ما ثم اتت باخر فادعاه الآخر فجزت في امة ولد الاول وضمن
 قيمتها ونصف عقرها وضمن الثاني تمام عقرها وقيمة الولد وموابنة وايتها
 دفع العقر اليها قبل العجز جاز وعندنا لا يثبت نسب الولد من الثاني ولا يضمن
 قيمته وحكمه كامة ويضمن تمام العقر ويضمن الاول نصف قيمتها مكاتبه

ما كان له مال ولا مال غيره ولم يجز الورثة ان العبد ثلثي البدل حاله او والباقي الى اجل ورده رقيقا وعند محمد يورث ثلثي قيمته الف الف لم يجز واذا ثلثي قيمته للمال او رد الى الرق انفاقا ومثلها البيع وان كاتب حر عن عبد بالف واذا عتق عتق ولا يرجع به عليه وان قبل العبد فهو مكاتب وان كاتب عبد عن نفسه عن آخر غائب فقبل صح وقبول الغائب ورده لغوه ويؤخذ بالظاهر بكل العبد ولا يؤخذ الغائب بشئ واذا جازوا على القبول وعتقا ولا يرجع احد على الآخر وكذا لو كاتبها معا ولا يعق احد ما باراحصه بخلاف ما لو كانا الاثنين ولو عجز احد ما ثم ادى الآخر الكل عتقا وان كاتب امه عنها وعن صغيرين لها جازوا اذ عجز المولى على القبول ولا يرجع على غيره

مكاتبه عند ابى يوسف والاقل منه ومن نصف ما بقى من البدل عند محمد ولو
 لم يطاء الثاني بد بترها فجزت بطل التدبير وهما م ولد الاول والولد
 وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ولو اعترقا احد ما مورا فجزت ضمن العتق
 نصف قيمتها ويرجع به عليه بخلافها وان لم تجز فلا ضمان وعندنا يضمن للوك
 ونهت التسعة في العسر ولو رد احد الشريكين ثم اعترقا لآخر مورا ضمنه للتدبير
 او استسقى العبد او اعترقا وان عكسا فالمدبر يعق او يستسقى وعندنا ان المدبر لا
 ضمن نصف قيمتها مورا او مفسرا وعق الآخر لغوه وان اعترقا لا وضمن لوك
 واستسقى العبد لم يفسر وتدبير الآخر لغو **باب العجز والموت** اذا عجز المكاتب
 عن عجزه فان رجب له حصول مال لا يعمل الحاكم بتجيزه ويصل الومين او ثلثه ولا
 عجزه وفتح الكتابة ان طلب سيده او عجز سيده برضه وعند ابى يوسف
 لا يعجز ماله يتوال عليه تجمان واذا عجز عادت احكام رقه وما في يده لم يواه
 ويحل له ولواصله من صدقة وان مات عن وفاء لا تقسح ويورث بدله
 من ماله ويحكم بعقده في آخره من حياته ويورث ما بقى من ماله يعق
 اولاده الذين شراهم اولدوا في كتابته او كوتوا معه تبعا وقصدا
 وان لم يترك وفاء وله ولد ولي في كتابته يسقى على نجومه فان ادى
 حكم بعقه وعق ابيه قبل موته والولد المشرى اما يؤدى حالا او يرده
 في الرق وعندنا هو كالاول وان كان مكاتب وترك ولدا من عرقه وبناته

على الناس في حق الولد فقط بشرط الجنابة على عاقلة الام لا يكون ذلك
 قضاء بغير المكاتب وان اختص مولد الام والاب في ولاية وقضى للموالى
 الام فهو قضاء بغيره ولو ثبت مكانه سيدا محلا بجنابته فخرج دفع
 او فدى وكذا لو جنى المكاتب فخرج قبل قضاؤه ولو بعد ما قضى عليه به فهو
 يباع فيه ولا تفسخ الكتابة بموت السيد ويؤدى الى الدالى ورثته على غيره
 وان اعتقه بعضهم لا ينفذ وان اعتقه كلهم ينفذ **كتاب الموالاة**
 لمن اعتق ولو بتدبير او استيلا او كتابة او وصية او ملك قريبه لغاشطه
 لغيره او سائته ومن اعتق حاملا من زوج قتي فولدت لاقل من نصف
 فولد له لا ينفذ عنه ابدا وكذا لو ولدت ثنتين احداهما لاقل من نصفها
 وان ولدت لكثر من ذلك فولد له ايضا لكن ان اعتق الاب خرج الموالاة
 او لا يرجع الاولون عليهم بما عقوا عنه قبل الجز ولو تزوج عبيد مولاة
 او لامعتقة فولدت منه ولد اقول الموالاة لها وعند ابى يوسف حكم
 حكم ابيه والمعتق مقدم على ذوى الارحام مؤخر عن العصبه النسبية
 السيد الحق فانه لا قرب عصبة سيدة فيكون لابنه دون ابيه لو اجتمعا
 وعند ابى يوسف لاية السدس وباقى لابنه عند استواء القربى تنوى
 القسمة وليس للنساء من الموالاة الا ما اعتقها واعتق من اعتق او كاتبن
 او كاتبن من كاتبن الحديث **فصل** وللا موالاة سببه العقد فلو **كتاب**

عبيد رجل ووالده على الذمة ويعقل عنه او والى غير من اسلم على يد صح
 ان لم يكن معقدا وعقل عليه وارثه لم يكن له وارث وهو مومن عن ذوى
 الارحام فلان يفسخ قوله لا يحضرونه وفعله مع غيبته بان يتنقل الى غيره
 وبعد ان عقل عنه او عن ولده لا يفسخه هو ولا ولده ولا على ايضا ان يترك
 عن ولده لا يحضرونه وليس لغيره ان يوالى احدا ولو كانت امراة وولدت ابنتا
 بالولاء فولدت مجربا والنسب او كان معها ولد صغير كذا كذا بغيرها فنفذ
كتاب المكره هو فعل يقع به الانسان بغيره يفوت به رضاه او يفت
 اختياره مع بقاء اهليته وشرط قدرة المكره على ايقاع ما هدد به سلطانا
 كان اولضا وخوف المكره ووقع ذلك وكونه ممنعا قبله عن فعله ما كره
 عليه لحقه الحق آخر الحق الشرع وكون المكره به متلفا نفا او عضوا او
 او موجبا عما يعدم الرضا فلو اكره على بيع او شراء او اجارة او اقر بقتل
 او ضرب شديد او جسد مديد خبيرين الفسخ والامضاء وملك المشتري
 ملكا فاسدا ان قبضه فلو اعتق صح اعتاقه ولزم قيمته وقبض الثمن او تسليم
 المبيع طوعا اجازة لا فاعلا اكرها وولد دفع الرهبة طوعا بعد اكره عليها وان
 هلك المبيع في يد المشتري غير مكره لزمه قيمته والبايع تضمن اى شيء من المكره
 والمشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري بقيمته وان ضمن المشتري بعد اذ
 البيعة نفذ كل شراء وقع بعد شراؤه لا ما وقع قبله وان اجاز عقدا منها

حاز ما قبله ايضا وله استرداة اذا فسخ لوبا قيا وضرب اسوط وجيش
 ليس بالكره الا فيمن يستغفره لكونه فامتنع وان اكره على كونه او لم يلزم
 خلو من او شرب خمر بضرب او جرح او قتل لا يجل التنازل وان يقتل او قطع عضو
 حل وينا ثم يصبر على التلفاد عالم لا يكثر كما في الممنوعة وان اكره على الكفر او
 او سبى على الله عليه سلم يقتل او قطع عضو وخص الظاهر وقيل بالاعتان
 ويوجب الصبر على الخلق ولا رخص بغيرها ان اكره على التلفد مال مسلم باحدها
 رخص له والضمان على الكره وان اكره على قتل او قطع عضو لا يبرخص فان فعل
 فالقصاص على الكره وعند أبي يوسف لا قصاص على احد ولو اكره على ان يتردى
 من جبل ففعله قد تمت على عاقلة الكره وعند أبي يوسف في ماله وعند محمد عليه
 القصاص ولو اكره على تزياد او افتحام نار او ما وكل مهلك فله الجاني في الاقدام
 والصبر وقال يلزم الصبر ولو وقعت نار في سفينة ان صبر احترق وان اقي
 نفسه غرق فله الجاني عند الامام وعند محمد يلزم الشبات وان اكره على الاطلاق
 او اعتاق او توكل بها نقد ويرجع قيمة العبد على المكرم وكذا انصف المهر ولو
 لو التلاق قبل الدخول ولا رجوع لو بعده وصح بين الكره ونذره وظاهره
 ولا يرجع بما غرر به سبب ذلك ورجعه وابلان وفيه وسلامه لكن لا قبل فيه
 لو ارتد ولا يصح ابرأه ولا رد فلا تبين بما امراته فان ادعت تحقيقا
 ما ظهره وانما ان قلبه مطمئن بها الايمان صدق ولو اكره على الزنا

على الزنى ففعله ما لم يكره سلطان وعند ما لا حد عليه وبه يفتي
كتاب هو منع نفاذ تصرف قولي واسبابا بالصفر والجون والرق
 فلا يصح تصرف صبي او عبد بلا اذن ولي او سيد ولا تصرف المجنون
 المغلوب بحاله ومن عقد منهم هو يعقله فولية مخيرين ان يعين المصلحة
 ومن التفت منهم شيئا فعليه ضمان ولا يصح طلاق الصبي والمجنون ولا ائتمارها
 ولا اقرارها وصح طلاق العبد واقراره في حق نفق لاني حق سيده فلو
 اقر بماله لزمه بعد عقده وان يجز او فود لزمه في الحال ولا يجز على السفينة ان
 كان سبذرا وان بلغ غير رشيد لا يسلم اليه ماله مالم يبلغ سنه خمس عشرة سنة
 فاذا بلغها رفع اليه وان لم يونس رشده وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ وعند
 محمد على السفينة لا يدفع اليه ماله مالم يونس رشده ولا يصح تصرفه فيه فان بلغ
 لا ينفذ وان فيه مصلحة اجاز الحاكم وان اعتق نفذ وسعى العبد في قيمته وان
 صح فان مات قبل رشده سعى في قيمته مبدرا ويصح تزوجه به المثل وان سعى
 اكثر بطلت الزيادة ونخرج زكوة مال السفينة وينفق منه عليه وعلى من تلمز
 نفقته ويدفع القاض قد الرزقة اليه ليوذني بنفسه ويؤكل بيته الى ان
 يورثها فان اراد حجة الاسلام لا يمنع منها ولا من مرة واحدة وتدفع نفقته
 الى ثمة بنفق عليه في الطريق لا اليه ونصح من الوصية في القربى ابو الجحير
 من الثلث ويصح على المفق المأجر والطبيب المأجر والمكاري الفضل اتفاقا

ولا يخرج على فاسق ومغفل اذا كان مصلحا ولا على مدبرين ولا يبيع الثاني
 ماله فيه بل يبيع اياه حتى يبيعه هو بنفسه فان كان ماله من جنس يبيعه اياه الحاكم منه
 ويبيع احد القديين بالآخر المتخلفا وعندهما يبيع عليه ان طلب غراما في ويبيع
 من التصرف والاقرار ويبيع الحاكم ماله ان امتنع ويقتل غراما بالخصم
 وان اقر بالجره لزمه بعد قضاء ديونه لافي الحاد ويقتل من مال المغلس
 عليه وعي من لزمه تقف والقوى على قولها في بيع ماله لا متناعه وتباع
 القود ثم العروض ثم العقار ويترك له دست من ثياب بدنه وقيل دستا
 ومن اقله عنده متاع رجل شره منه فرب المتاع اسوة الغرماء فيه
فصل يحكم ببلوغ الغلام بالاحتلام والازالة والاحمال ويلوغ الجارية
 بالمضي والاحتلام والبلوغ فان لم يوجد شيء من ذلك فاذن له ثمان
 عشرة سنة وله تسع عشرة سنة وعند ما اذنت خمس عشرة سنة فيها هو ورواية
 عن الامام وبقيت واذن مائة له ثنت عشرة سنة وله تسع سنين واذا
 اهلها فالا بلف صدقا وكانا كالبالغ **حكم الماذون** الاذن فللمحجور
 وللقاطن الملق ثم تصرف العبد باهليته فلا تملك سيده مكره ولا يتوقف
 فلو اذنت له يوما فهو ماذون دائما الى ان يحجر عليه ولا يتخصص فانما اذنت في نوع
 من التجارة كان ماذونا في سائر الانواع وثبت صريحا ودلالة بان رأي عبده
 يبيع ويشترى فسكت سواء كان البيع للمولى او لغيره او يغيرا من صحيحا

او فاسدا والماذون اذا ناعا مالا بشرا شي بعت او طعام الاكل او ثيابا
 الكسوة ان يبيع ويشترى ويؤكل بها ويبس ويقبل السلام ويرى من ويزرع
 ويشترى بذلا يزدعه ويشار له عتانا ويستجر ويوجر وكو
 ويضارب ويدفع المالا مضاربة ويضع ويعد ويقر بدين ويرد بنة
 وغصب ولوباء ويشترى بغيره فاحس جاز خلا فالها وله جاني في مرض
 موته صح من جميع المالا ان لم يكن عليه دين وان كان في جميع ما يبيع وان لم يبيع
 اذ اشترى جميع المحابات او رد البيع وله ان يضيف معاملة ويحظر من اثنين
 بغيره ثلث لرفقة في التجارة لالا ان يترفع او يزوج عبده وكذا استه خلا فالا يبيع
 ولان يكاتب او يعق وكوبال او يقرض او يهب ولو بعوض او يهدى الا
 ليس من الطعام للمحجور لا يهدى ليس من ابي يوصف اذا دفع المولى الى المحجور
 قد عاصم فقامه للاكل معه فلا بأس بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر قالوا
 لا بأس للمرأة ان تصدق من بيت زوجها اليسير ونحوه وما لم يماز الماذون
 من الدين بسبب تجارة او ما في معناها كبيع وشراء واجارة وكسبها وغصب
 ومجد مائة وعقرامة شرها فوطرها فاختفت بتعاقب بركة فيباع ان لم يهذه
 المولى ويقسم وما في يده من كسبه بالخصم او كسبه قبل الدين او بعده او اذنت في
 عليه بطالب بعد عتقه وماله من كسبه قبل الدين لا يسترد وله اقل
 غلة مثله مع وجود الدين والرائد عليها للفرها ويحج الماذون ان ابق او يهدى

نحوه

او من مطبقا اولق بدار الحوب مرتدا او جرم عليه وعلم باكثر اهل سوقه ولا
 ان متولد هالا ان دبرها ويضمن القيمة للغيرم فيها وقران بعد الحوب
 او بان سافي يده امانة او غصب صحيح خلافا لها وان استرق دينه رقبته وما في يده
 لا يملك سيده ما في يده ولو لفق بعد افاق يده لا يصح وعندها يملك فتصح عقبة
 وان لم يسترق صح اتفاقا ويصح بيعه من سيده بمثل القيمة لا باقل وبيع سيده
 بمثلها لا باكثر فلو باء باكثر مجازا لولا ان ينفق البيع فادى سيده اليه المبيع
 قبل نقد الثمن سقط ولان لا يسلم حتى ياخذ ثمنه ويضمن السيد باعتاق المارضا
 مديونا الاقل من قيمته ومن الدين وما زاد من دينه على قيمته يطول بمقتضا
 وان باء وهو مديون مستغرق وغيبه مشركه فللمرء اجازة ببيع واخذ ثمنه
 او تضمن اي شاف من السيد والمشتري قيمته فان ضمنوا السيد ثم رد
 عليه بغيره يبرهم بالقيمة وعاد حرمهم في العبد وان باءه واعلم بكونه مديونا
 فليقر بانه ردا للبيع ان لم يصل ثمنه اليهم ان وصل ولا محاباة في البيع فلا فان
 غاب المشتري ليس خصما لهم ان اكرا الدين وعند ابي يوسف هو خصم ويقضى لهم
 بالدين ومن قال انا عبد فلان واشترى وباع فحكمه كالمأذون الا انه لا يبيع
 في الدين ما لم يقر سيده باذنه **فصل** تصرف المصنوع كالاسلام وقبول
 الهبة والصدقة وصحة بلاه اذن وان خرب كالطلاق والاعتاق فلا ولو بلاه
 وان احملها كالبيع والشراء صح بالاذن لا بدونه فاذا اذن للصبي في التجارة

في التجارة ابو ابي جعفر عنده مائة وصلى احداهما او اوقاض حكمه حكم المأذون
 بشرط ان يعقل كون البيع سائبا للمال والشرع جالبا فلو اقر بما في يده من كسبه
 او اذن صح وللعقود بمنزلة الصبي وصح اذن الوصي له والقاضي لعبد اليتيم
كتاب الغصب هو ازالة يد الحقبة باثبات يد المبطلة فاستخدام العبد
 وحمل الدابة غصب للمولود على الباطل وحكمه الاثم لمن علم وجوب رد عينه في
 مكان غصبه كانت باقية والضمان لو هلك في المثل كالكلي والوزن
 والعدد في المتقارب محجب مثله فان انقطع المثل بحجب قيمته يوم مخصوصه وعند
 ابي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع وفي القيمي كالعددي المتقارن
 والبر المخطوط بالشعير بحجب قيمته يوم الغصب اتفاقا فان ادعى المبدل بحسب
 يعلم انه لو كان باقيا لظهر ثم يقضى عليه بالبدل والغصب انما هو فيما ينقل
 فلو غصب عقالا فربك في يده لا يضمن خلافا لمحمد وما نقص منه بفعله كسكنا
 وزرع ضمنه وثاخذ راس ماله ويتصدق بالفضل وعند ابي يوسف لا يتصدق
 وكذا لو سفل العبد المغصوب فنقصه الاستقلال او اجر المتعار ونقص
 يضمن النقصان وما فضل من الفلز والاجرة تصدق به خلافا له وان تفرق
 في الغصب او الوربعة ووربح وهما يتعينان بالتعيين تصدق بالربح خلافا
 لابيضا وان كانا لا يتعينان فان اشار اليها ونقد هاهنا كذلك وان اشار الى
 غيرها ونقد هاهنا او اشار اليها ونقد غيرهما او اطاق ونقد هاهنا لا يوافق

قيل وبه يفتى والمختار ان لا يطلب مطلقا ولو اشترى بالمال الفضة او الورقة
جارية تعذر الفين فومها او طعاما فاكله لا يتصدق بشئ **فصل**
وان غلب ما غلب في الميزان وعظم مناهة ضمنه وملكه ولا يحل انتفاع به
قبلا ما ادى الضمان كشاة ذبيرا او طخما او شواها او قطعها او بر طمخه
او زرع او دقيق خبز او عنب او زيتون عصره او قطن غزل او غزل شبيه
او حديد جعل سيفا او مسجدا او ساجدة او لبنه بنى عليها وان جعل
او الذهب رايم او دنانير او انية لا يملك لو هو لا كبر الاشياء وعند ما
يملك الغائب وعليه مثله فان ربح المشاة فالملك ان شاء طرعا عليه ضمنه
قيمتها واخذها وضمنه نقصانها وكذا لو قطع يدها او قطع طرف يدها
غير مأكولة او حرق ثوبا خرافا حرق ثوبت بعض العين وبعض نفعه
وفي بسيد نقصه ولم يفتوت شيئا من النفع فيضمن نقصانه ومن يفتوت ارض
غير او غرس ارضا بالقلع والرد وان كانت تنقص بالقلع فللمالك ان يضمن
لقيمته ما مور ابقاعها فقوم الارض بلا شجر او لبن او تقوم مع احد
مستحق القلع فيضمن القلع الفضل وان صبح الثوب احمر او اصفر او لثوب
بسم فللمالك ان يضمن قيمته ثوبه ابيض ومثل سويقه واخذها وضمن
ما زاد الصبح والشم وان صبغ اسود ضمنه قيمته ابيض واخذ به لورد
بشيء لانه نقص وعندها الاسود كغيره وهو اختلاف زمان **فصل** وان غلب

وان غلب ما غلب ضمن قيمته ملكه ملكا مستندا الى وقت الغلب وتسلم اليه
الاكتساب دون الاولاد فالقول في القيمة للغائب قيمته ان لم يبرهن على ان
قد ظهر وقيمتها كثر وقد ضمنه المالك او بغيره او بالكل هو للغائب
ولا خيار للمالك وان ضمنه بقوله فللمالك ان شاء امضى الضمان واخذ به
ورد عوضه ولو برهن كل من المالك والغائب على الملاك عند الاخر فقيمة
الغائب والى خلافه لا يبرهن ومن غصب عبدا فباعه فضمنه تقديم
وان اعتق لا ضمنه لا يفتد عنه وزواله المقتضى غير مضبوته ما لم يتخذ
فيها او يمنعها بعد طلب المالك اياها وان كانت متصلة كالحمل والسن او
تفصله كالولد والفرقة وان نفقت الجارية بالولادة في يد الغاصب ضمن
نقصانها ويجبر قيمة الولد او اخره ان وقت ولورثي بامه غصبها فزدها ملا
فولدت فماتت بها ضمن قيمتها يوم علوقها بمخلوق الحرة وعند ما لا يضمن
في الامه ايضا ولورثها محبومة فماتت لا يضمن ولو زنت عنده فزدها
فجلدت فماتت منه ولا يضمن الغاصب نافع ما غصبه او سكنه او اعطاه
الا في الوقف ولا غمر المسلم او خنزيره بالانفاق وضمن القيمة فيها لو كانا
لرثي وان اتا في ذم خمر في ضمن مثلها ولا ضمان بانفاق الميت ولو ذم في
ولا بانفاق متروك التسمية عند ولورثي بيه وان غصب مسلم فمخلوقه
قيمة لاخذها المالك بلا شئ فلو تلفها الغاصب ضمنه بالالتفات وان تلفت بالقاء

ملح ملكها ولا شيء عليه وعند ما يأخذها المالك ان شاء ويرد قدر وزن
 الملح من الخلل فلو اتفقا القاصب لا يضمن خذوا له ما وان حمله بالفاصل ملكها
 ولا شيء للمالك عند الامام وكذا عند غيره ان خلت من ساعته والافضل بينهما
 على قدر ملكها وان غصب جلد مائة قد بعه بما لا قيمة له اخذه المالك بلا شيء
 فلو اتفقا القاصب من قيمته مذبوغا وقل طاهر اغر مذبوغ وان ربه به بالقيمة
 ياخذ المالك ويرد ما زاد الدبغ بان يقوم مذبوغا وزكيا غير مذبوغ و
 يرد فضل ما بينهما وللقاصب ان يبيع حتى يستوي في حقه وان اتفقا لا يضمن وعند ما
 يضمن مذبوغا الا قدر ما زاد الدبغ ولو تلف لا يضمن اتفاقا ومن كسر السلم
 بربط او طلاء او من مازاد دقا او اراقه سكر او منصف ضمن قيمته لغيره
 ويصح هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى ومن غصب مذبوغا
 فانت في يده ضمن قيمته ولو ام ولد فلا ضمان خلافا لما لو شق الرق لارقه
 الحز لا يضمن عند ابى يوسف خلافا لعمد ولا ضمان على من حل قيد عبد غيره او ربعا
 دابة او افح اصطبها او افح قفص طير فذهب خلافا لما لمجد في الدابة والطير
 ولا على من سعى على سلطان بمن يؤذيه ولا ينفق الا بالسعي او من يفسد ولا
 يمنع من يهد ولا على من قال السلطان قد يغرم وقد لا يغرم ان فلانا وجد لا
 ففر من شيا وان كان عادة ان يغرم البتة ضمن وكذا الوصي بغير حق عند عمده
 زجرا له وبه يفتى وان اطعم الغائب المغصوم ما له برئ وان لم يطعم **كتاب الشفعة**

كتاب الشفعة في ملكك العقار على مشترين بما قام عليه جبر او حب بعد البيع
 وتستقر بالاشهاد وبملك بالخذ بقضاء او رضا وانما حب للشفعة في
 البيع فانه لم يكن او سلم فله الخبط في حق المبيع كالشرب والطريق الثابتين
 لا تجري فيه الشفعة وطريق لا ينفذ ثم الجاز للملاصق ولو باين في شركة اخرى
 جذوع على حاشتها او شركة في خشبة عليه جاز وان في نفس الجدار فشره فيها
 على عدد الرؤس لا السهام فانه علم الشفعة بالبيع شره في مجلس ان يطهرها
 ويسمى طلب مواثبة ثم يشهد عند العقار او على المشتري او على البائع ان كان
 المبيع في يده فيقول اشترى فلان هذه الدار وقد كنت طبت الشفعة وانا
 اطهرها الانا فاشهد وانما ذلك ويسمى طلب تقرير واشهاد ثم يطلب عند قاضي
 فيقول اشترى فلان دارا كذا وانا شفعيها بكذا فري بالتسليم ويسمى طلب
 خصومة وملك ولا تبطل الشفعة بتأخير سلطان في طاهر المذهب عليه الفتوى
 وقيل يفتى بقول عمدة انه ان اشترى شيئا بطلا وعذر بطلت واذا اشترى الشراطين
 الشفعة يسأل المدعى عليه فانه اقر بملك ما يشفع به او كل عن الخلف على العلم
 بملكه او برهن الشفعة بسأله عن الشراء وان اقر به او نكل عن البين انما البيع
 او ما يستحق عليه بهذه الشفعة او برهن الشفعة قضى لها ولا يشترط احضا
 الثمن وقت الدعوى فاذا قضى له لم يلزم احضاره ولا لشره جبر الدار لقبضه
 ولا تبطل شفعة بتأخير الثمن بعد ما اراد ان يشفع ان يخاصم البائع ان كان

المبيع في يده ولا يسمع القاضى القيمة عليه حتى يضر الشترى فيفتح البيع بمحض
ويقتضى بالشفعة على البائع ويجعل العدة عليه والوكيل بالشراء خصم للشفيع
ما لم يسلم الموكول للشفيع خيار الروية والعيب وان شرط الشترى البرائة
فصل وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن قال لقول المشتري وان برضا فله الشفعه
وعند ادب يوسف للمشتري وان ادعى المشتري ثمنه والبائع اقل من اخذه الشفعه
بما قال البائع قبل قبض الثمن وبما قال المشتري بعده وان عكسا فعند القبض يعتبر
قول المشتري وقبل قبض الثمن وان اكل اعتبر قول صاحبه وان اختلف البائع
في اخذه الشفعه بما قال البائع وان حط عن المشتري بعض الثمن ياخذ الشفعه
بالباقى وان حط اكل ياخذ بالكل وان حط النصف ثم النصف ياخذ بالنصف
الاخير وان زاد المشتري في الثمن لا يلزم الشفعه الزيادة وان كان الثمن مثليا
لزم الشفعه مثله وان قيميا فقيمت فان كان موقلا بين حال ويطلب للمال
ويأخذ به بعد مضي الاجل ولا يتجمل ما على المشتري لو اخذ الشفعه بالحال ولو كان
عن الطلب لم يجل الاجل بطلت شفيعه خلافا لادب يوسف ولو اشترى ذنبا بخر او ضريرا
ياخذ الشفعه الذي يثل الخروجه من المخرور والمسلم بالقيمة فيها ولو اشترى
او غرس اخذها الشفعه بالثمن وقيمتها مقلوبين كما في النصف او كلفه المشتري
فلعمها ولو استحققت ثمن الشفعه او غرس رجع على المشتري بالثمن فقط وان
حرق الشجر او انهدم البناء عند الشفعه ياخذها الشفعه بكل الثمن ان شاء

ان شاء وان هدم المشتري البناء اخذ الشفعه العدة بحصرها والرافعة
الشفيع وان اشترى الشترى الارض مع شجر مثرا او غير مثرا فانما يده اخذها الشفعه
مع الثمن فانما يده اخذها الشفعه اخذه وليس للشفيع اخذه وياخذ ملكه بالشفيع الاول
وبكل الثمن في الثاني **باب ما يجب في الشفعه وما لا يبطلها** فانما يجب الشفعه فصد
في غنار ملك بعوض هو مال وان لم يمكن قسمته كرم وحرام وبغرة لا يجب
في عرض وفلك وبناء وشجر يعادون الارض ولا في ارض ومدة ووجهه
بلا عوض مشروط وما يبيع بخيار البائع او يبيع فسد ما لم يسقط حق الشفعه
ولا في حاقنة الشركاء او جعل اجرة او يدخل او عتق او صلح عن دم او مهر
وان قول ببعض مال وعند ما تجب في حصة المال ولا في صلح اعنه بالكار وكوت
وتجب فيما صلح عليه بالحدها ولا فيما سكت شفيعه ثم رد بخيار رؤية او شرط او
بخيار عيب قضاء وما رده بلا قضاء او بالاقالة بخياره وتجب في العلو وحده
وفي الشغل بخياره بخيار المشتري وان بيعت دار يجب البيعة بالخيار فالشفعة
لن لا خيارا يباعا او مشريا وتكون لجان من المشتري والشفيع الا ان اخذها
منه لا اخذ الثانية وان بيعت دار يجب البيعة فسد الشفعه البائع ان بيعت
قبل قبض المشتري فاذا قبض بعد الحكم له بها لا يبطل وان بيعت بعد قبض المشتري
فالشفعة للمشتري فاذا استرد البائع من البيعة قبل الحكم له بالشفعة بطلت
شفعة وان بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه والمسلم والذي في الشفعه سواء

وكذا الخ والعبد المأذون والمكاتب ولو في بيع السيد كالعكس **فصل** وتبطل
الشفعة بتسليم الكل أو البعض ولو من الوكيل وبطل طلب الوانبة أو التفرع وبطل
دعا الضام عن الشفعة على عوض وعليه رده وكذا لو باع شفعة بماله وكذا لو باع
للخبرة اختار فيها بالفاو قال القين لا تارة ذلك فاختارته بطل خيارها ولا يجب
العوض ببيع الشفعة قبل الحكم بها أو بموت الشفع لا بموت المشتري ولا شفعة
لمن باع أو بيع له أو ضمن الدرك أو ساهم المشتري ببيعها أو اجارة ويجب لمن ابتاع
أو ابتاع له ولو قبل شفعة أنها بيعت بالشفعة فلم يتم بان أنها بيعت بأقل أو بكلي
أو وزني أو عددي متقارب قيمة الف أو أكثر فلا شفعة ولو بان أنها بيعت
بعض قيمة الف أو بتأخير قيمة الف فلا ولو قبل المشتري فلا فإني إن
غيره فلا شفعة ولو بان أنه هو مع غيره فلا شفعة في حصته الغير ولو بغير بيع
الشفعة فلا فظهر ببيع الكل فلا شفعة وإن باعها لأزراعا من طول من جانب
الشفعة فلا شفعة له وإن اشترى منها سها بمن ثم اشترى باقيها فالشفعة في السهم
فقط وإن ابتاعها بمن ثم دفع عنه ثوبا أخذها الشفع بالثمن لا بقيمة الثوب
ولا تكون الحيلة في سقاطها عند أبي يوسف ويقتضي قبل وجوبها وعند محمد تركه
والشفعة أخذ حصته بعض المشتريين لأحصة بعض الباعين ولجار أخذ بعض
مكة ببيع فقط وأن وقع في غير جانب والعبد المأذون والديون الشفعة في
سيده وبالعكس ومنه تسليم الباب والوصي شفعة الصغير خلا للمحمد فباع بقيمة

بقيمة أو أقل وقوله رواية عن السام في الأقل الذي لا يتغابن فيه **كفا القسم**
هي جمع أصيب شايع في معين وتشتمل على الأقران والمبادلة والأقارب أغلب
في المثلث في أخذ الشريك حصته منها حال غيبه صاحبها ولو اشتريه فافقته
فلكل أن يبيع حصته مريحة بخصته عنه والمبادلة أغلب في غيرها فلا يأخذ
ولا يبيع مريحة بعد الشراء والقسم ويجوز عليها في طلب الشفعة في سعة الجنس
لأن غيره وذهب للقاضي نصب قاسم رزق من بيت المال ليقسم بغيره فأن لم
يفعل ينصب قسما يقسم بقدره القاضي وهو على عدد الرؤس وعندهما
على قدر السهام وأجرة الكل والوزن على قدر السهام إجماعا أن لم يكن للقسم
فقط الخلاف ويجب كونه عدلا لا يتأعلا بالقيمة ولا يجبر الناس على قسم واحد
ولا يترك القسما ليشتركا أو صح الأقسام بأنفسهم بل بالقاضي ويقسم على الصفة
وليته أو وصيه فإن لم يكن فلا بد من أمر القاضي ولا يقسم عقارين الورثة بأقاربهم
ما لم يرهنوا على الموت وعدد الورثة وعندهما يقسم العقارين إجماعا وكذا
العقار المشتري والمذكور مطلقا ملكه وإن برهننا أن العقار في أيديهم لا قسم
حتى يبرهننا أنه لهما ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في أيديهم ومعهم
وارث غائب أو وصيه أو وكيل أو وصيه لقبض حصته الغائب والصحيح لو كان
العقار في يد الغائب أو وصيه أو في يد مودعه أو في يد الصغير لا يقسم وكذا
لو حضر وارث واحد وكانوا مشترين وغاب أحدها وإذا انتفع كل من الشريك

ينصيب بعد القسمة قسم بطلب احد هم وان تفر الكل لا يقسم برضاهم وان
 انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذى النفع لا بطلب الاخر هو الاصح وقسم
 التمر وضمن جنس واحد ولا يقسم الخمسين بعضها في بعضها ولا الجواهر ولا الخاتم
 ولا البر ولا الرمي ولا الثوب الواحد ولا المايطين دارين الارضاهم وكذا الرقيق
 خلافا لهما والدور في مصر واحد يقسم كل طاعة وقال لان كل الاصلح بعضها
 في بعض جاز وفي مصر ينقسم كل طاعة اتفاقا وكذا دار وضعة او دار او حانوت
 والبيوت في محلة واحدة او في محلات يجوز قسمة بعضها في بعضها والنزل
 المتلاصقة كاليوت والمتباينة كالدور **فصل** وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه
 ويعدله ويوزعه ويقوم بناؤه ويفرز كل نصب بطريقة وشربة ويلقب الانبيد
 بالاول والثاني والثالث ويكتب اسماءهم ويرفع فالاول لمن خرج اسمه او الاول والثاني
 لمن خرج ثانيا والثالث لمن خرج ثالثا ولا يدخل الدراهم في القسمة الارضاهم
 فان وقع سبيل او طريق لاحد هم في نصيب اخر ولم يشترط في القسمة مرفق
 ان تمكن والافسحت ويقسم سهمين من العلوسهم من التفل وعند ابى يوسف
 سهما بسهم وعند محمد يقسم بالقيمة وعليه الفتوى فان اقر احد المتقاسمين
 بالاستيفاء ثم ادعى ان بعض نصيبه في يد صاحبه لا يصدق الاجتهاد وتقبل
 بشهادة القاسمين فيها خلافا لمحمد وان قال قبضته ثم اخذ بعضها خلف خصمه
 وان قال قبل ان يقر بالاستيفاء اصابني كذا ولم يسلم الي وكذب الاخر فقالا

ويكتب

تخالفوا ومنعت ولو ادعى غيبا لا يقسم كالبيع الا ان كانت بقضاء والغبن فان
 فسخ ولو اخفى بعض معين من نصيب البعض لا تقسم ويرجع بقسطه في حقه
 وكذا في الشايح وعند ابى يوسف تقسم وفي بعض شيا في الكل تقسم لهما
 ولو ظهر بعد القسمة دين على الميت محيط نفقت وكذا لو غير محيط الا اذا بقي
 بلا قسمة ما يفي به ولو ابدى الغرماء او اداء الورثة من مالهم لا تقسم طلقا
فصل ويجوز للمهايات وتمير عليا في دار واحدة يسكن هذا بعضا وهذا **بعضا**
 او هذا علوها وهذا سفلا وفي بيت صغير يسكن هذا شبرا وهذا شبرا وله
 الاجارة واخذ الغلة في نوبته وفي عبد يخدم هذا يوما وهذا يوما وفي عدي
 يخدم احدها احدها والآخر الآخر ولو انقطع ان نفقة كل عبد من يخدمه
 جاز ان يحسنه بخلاف الكسوة وفي دارين يسكن هذا هذمو هذا اخره ولا يجوز
 ذلك في دابة او دابتين الا بتراضيهما خلافا لهما ويجوز في استغلال دار او دابة
 هذا هذه وهذا الا في استغلال عبد او دابة وما ذاب في نوبة احدها
 في الدار الواحدة مشترك في الدارين وفي استغلال عبيدين هذا هذا وهذا الا
 لا يجوز خلافا لهما وعلى هذا الدابتان ولا تجوز في شراويلين من اولاد هاهنا
 في دار وعبد على السكنى والمخدمة وكذا في كل مختلفي النفعة ولا تبطل الهياة بئوت
 احدها ولا يمتنعها ولو طلب احدها القسمة بطلت **كتاب المزارعة** هي عقد على
 الزرع ببعض المخرج وهي فاسدة وعند هاهنا جائز وفيه قال المصنف لا يجوز

هو الذي فتح هذه المسائل على اصولها لعل الناس لا يأخذون بقوله وينتفعون
 صلاحية الارض للزراعة واهلية العاقلين وتعيين المدة ورب البذر وحسن
 الاخر والتولية بين الارض والعامل والشركة في الخارج ففقد ان شرط للاحدهما ضرورة
 معينة او ما يخرج من موضع معين كالمد يانات والسواقي وان يرفع قدر البذر
 او الخراج ويقيم على ان يكون التبن للاحدهما والحب للآخر او يكون الحب بينهما
 والتبن لغير رب البذر او يكون التبن بينهما والحب للاحدهما وان شرط كون الحب
 بينهما والتبن لرب البذر او شرط رفع العنبر صحت وان لم يتعرض للتبن فهو بينهما
 وقيل لرب البذر وجار المصايد والرفاع والدوس والتذرية عليها بالخصص فان شرط
 على العامل فسدت وعن ابي يوسف انه صح وهو الاصح وعليه الفقهاء وشرط على
 رب الارض منفعة اتفاقا وما قيل لادراك الكالسقي والمقطف فهو على المزارع وان
 يشترط وان كان البذر والارض للاحدهما والبق والعل للآخر او الارض للاحدهما
 والبقية للآخر او العمل للاحدهما والبقية للآخر صحت وان كان الارض والبق
 للاحدهما والارض والعل للآخر او البذر للاحدهما والباقي للآخر اذا صحت فالخارج
 على الشرط وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل ومن ابي عن النبي بعد العقد اجبر الاربعة
 البذر وان فسد فالخارج لرب البذر ولا يخرج للاحدهما او ارضه وللآخر العمل
 ما شرطه خلافه وان فسدت لكون الارض والبق فقط للاحدهما لزم اجر مثلها
 هو الصحيح وان فسدت والبذر لرب الارض فالخارج كحل له وان للعامل تصدق

تصدق بما فضل عن قدر بذره واحة الارض واذا ابي رب البذر عن المضي وقد
 كره للعامل الارض فلا شيء له حكمه وليست رضى دياتة وتبطل المزارعة بموت احدهما
 وتفسخ بالاعذار كما اجاز فقهاء ان لزم دين تجوز الى بيع الارض قبل نبت
 الزرع لا بعده مالم يحصد ولا شيء للعامل ان كان كره الارض او حفر الزرع وان مات
 متهما قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل حصته من الارض حتى يدركه ونفقة
 الزرع عليها بقدر حصصها وانما انفق بغير ذلك الاخر ولا امر قاضي فهو متبرع
 وليس له الارض اخذ الزرع بقله وان اراد المزارع ذلك قبل لرب الارض اقلع الزرع
 ليكون بينكما او اعطه قيمة نصيبه انفق على الزرع وارجع في حصته ولو ماتت
 الارض والزرع بقل فعلى العامل العمل الى ان يدركه وان مات العامل فقال وارثا
 اعلم اني اني قصدت فله الشؤن ابي رب الارض **كتاب المساق** هي دفع الشجر الى
 من يصطه بجزء من ثمره وهي كالزراعة حكما وخلافا وشروطها الا المدة فانها تصح
 بلا ذكرها وتقع على اول ثمرة تخرج وفي الرتبة على ادراك بذرها ولو دفع غنملا
 او اصول رتبة يقوم عليها او اطلق في الرتبة فسدت ويفسد ما ذكره لا يخرج
 الثمر فيها وان احتل خر وجها وعدم مجازت فان خرج فيها فليس الشرط وان نال
 عنها فسدت وللعامل اجر مثله وكذا كل موضع فسدت فيه وان لم يخرج شيء مثله
 وتصح المساق في الغنم والكرم والشجر والارطاب واصول الباذنجان فان كان
 في الشجر ثمر ان كان يزيد بالعمل صحت والا فلا وكذا في المزارعة لو دفع ارضا فيها قبل

وما قبل الادراك كالتقوى والتطهير والنفقة على العاقل وما بعده كالميلاد واللفظ
 فليعلمها ولو شرط على العاقل فحدث انتفاقا وتبطل بغير احد ما كان كذا كذا
 عند الموت او عام المدة يقوم العاقل او وارثه عليه وان لم يدره او ورثته فاما
 اراد العاقل او وارثه من يمسوا خيرا الاخر او وارثه بين ان يقسم على الشرط
 او يدفعوا قيمة نصيبه او ينفقوا او يرجعوا كذا في المزارعة والانتفاع بلا عذر ومرض
 العاقل اذا لم يخرج من العجز روكذا كذا سارا فاما يخاف منه على الثروة والنفس ولو
 دفع فضايلة معلومة لمن يغرس وليكون الارض والشجر بينهما لا يبيع والشجر
 لرب الارض وللخارس قيمة غرسه وعليه **كتاب الذبايح** الذبيحة اسم ما يذبح
 والذبح قطع الاوداج وتخل ذبيحة مسلم وكذا في ارضه ولو امرأة او وصيا
 او مجنون او عقلان او اخر سوا قلنا لا ذبيحة وثني او مجوسي او مرتدة او تارك
 التسمية ^{بالشبهة} عدا فان تركها ناسيا على ذكر ان يذكر مع اسم الله غيرة وصلاح دون عطف
 وان يقول بسم الله اللهم تقبل من فلان فان قاله قبل الاضحية او التسمية او بعد
 الذبح لا يكره وان عطف حرمة نحو بسم الله فلان بالجر وكذا ان اضجع شاة وتسمى
 وذبح غير هاتيك التسمية وان ذبحها بشيعة اخرى حلت وان روي الى مسيد وتسمى
 فاصاب غير اكل وان سمي على اسمهم وروي غير لا يؤكل والارسل كالرعي والشرط
 الذكر المفاض فلو قال اللهم اغفر لي ابي ولولاه الله وسبحان الله يعجل لا يعطس
 وحده والسنة خر لا يذبح البقر والغنم ويكون العكس ويحل والذبح بين الخلق

بين الخلق والذبيحة اهل الملق او سخل او وسط وقيل لا يجوز فوق الغنمة
 والعروق التي تقطع في الذكوة الخلقوم والمرق والودجان ويكفي قطع ثلث
 منها ايا كانت وعند محمد لا بد من قطع الكركل واحد منها وهو رايه عن الامم
 وعن ابي يوسف لا بد من قطع الخلقوم والمرق واحد الودجين وقيل
 معه ويجوز الذبح بكل ما يفي بالادراج وانما لدم وكوم رية او ليطه او
 او سنا او ظفر امز وعين لا بالقانين وتند باحد الشفرة قبل الاضحية ^{القطع}
 بعده وكذا جرحها بجلد الى المذبح والذبح وقطع الزم والشفة قبل ان يذبح
 والذبح من القفا وتخل ان بقيت حية حتى قطعت العروق والافلا ولازم
 ذبح صيد شتر وما يرجع ثم توخشل او تزدى في يد اذ لم يكن ذبحه
 ولا يمل الجنين بذكوة امه اشعر او لا وقال يجل ان تمخلقة **فصل** وحرم
 اكل كل ذي ناب او علب من سبع او طير ولو ضعه او نعلها او لم يالهية
 والبغال والفيال والضب واليربوع وابن عرس والزنبور والسمكيات
 والحشرات ويكره الغراب الا بغيره والبق والذئب والخنزير ^{بغيره}
 في الاصح وعند ما لا تكلم الخيل وحل العقيق وعراب الزرع والاراب و
 لا يؤكل من حيوان الماء الا السمك بانواعه كالمريث والمار ماهي ولا يؤكل الطائر
 منه وان مات لح او برد فيه روايتان ويحل وهو الجراد بلا ذكوة ولو نوى
 شاة لم يعلم حيوتها ففكرت او خرجت منها دم حلت والافلا وان علمت

قوتون
 ان الذبائح ماتت بغير آفة معاوية وهو على ان الذبائح

حلت مطلقا **كتاب الاضحية** هي واجبة وعن ابى يوسف سنة وقيل هو قولها
وانا جبر على مسلم مقيم موثر عن نفع لا عن طفد وقيل يجب ايضا
قيل بضمي عن ابوه او وصيه من مال يقطع منها ما يمكن ويستبدل بالباقي
ما ينفع به مع بقائه وهي شاة او بدنة او سبع بدنة بان يشترك مع شاة
في بقره له بغير وكل يرد القرية وهو من اهلها ولم يقص نصيب احد من
فلو اراد احد من نصيب اللحم او كان كافرا او نصيب اقل من سبع لا يجوز عن واحد
منهم ويجوز لشرك اقل من سبعة ولو اشترى ويقسم لحمه ووزنه بالاجزافا
الا اذا خلط به من اكاره او جلدته ولو شرب بدنة للاضحية ثم شرب فيها
سنة جاز اخسانا والاشراك قبل الشراء واجب واقل وقتها بعد فجر النحر
ولا يذبح في المشرق قبل صلاة العيد واخره قبيل غروب يوم الثالث واخير
ايوم للفقر وضده والولادة والموت واولها افضلها وكلمة الذبح
ليلا فان فات وقتها قبل ذبحها لازم التصديق بعين المذبح ورحمة وكذا
ما شراها فقير للضحية والغني يتصدق بقيمة شراها او لا وانما تجزئ
فيها الجذع من الضان والثني فصاعدا من الجميع ويجوز الجاء والحصى
والخولاء والجراد السمينة لا العياد والعوراء والعجاء التي لاتقي والعرا
التي لاتمشي الى انسك والمقطوعة اليد والرجل وذهبت اكثر العين والاذن
او الذنب والالية وفي ذهاب النصف روايتان ويجوز ان ذبح اقل منه

منه وقيل ان ذبحا اكثر من ذلك لا يجوز وقيل ان ذبحا اكثر لا يجوز
ولا يضرب نعيها من اضطرارها عند الذبح وان ماتت احسبة وقالوا
اذ جوهها عنكم وعند صحى وكذا لو ذبح بدنة عن اضحية ومثله وقوله
او يذبح كل من لم اضحية ويطعم من شاء من غنى وفقير وند بل لا ينقص
الصدقة عن ذلك وتركه لذي مال توسعة عليهم وان يذبح بيده
ان احسن والا يامر غيره ويحضرها ويكره ان يذبحها كافي وتصديق الجاهل
او يعلم ان كبريا وخفا ورواوي شري ما ينفع به مع بقائه كخيل
وفحوة لا ما يستهلك كل وشبهه فان بذل اللحم والجلد به يتصدق به ولو
ذبح اضحية غيره بغير امره جاز ولو غلط اثنان فذبح كل شاة الاخر صحى
ولا ضمان وتعالى ان وان شياضا ضمن كل صاحبه قيمته ونصقه باو
صحى الاضحية بشاة الغنم وشاة الوديمة ومنها **كتاب الاحياء المكروه**
الى الحرام اقرب وعند محمد كل مكروه حرام ولم يلغظه لعدم القاطع **فصل**
في الاكل منه فرض وهو ما يندفع به الهلاك ومندوب وهو ما زاد يمكن
من الصلوة قائما ويسهل عليه الصوم وسباح وهو ما زاد الى الشبع لزيادة
قوة البدن وحرام وهو الزائد عليه لا لقصد تقوى الصوم الغدا ولا
يستحب الصيف ولا تجوز الرخصة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء العباد
ومن امتنع عن الميتة حال المحضه او صام ولم يأكل حتى مات اثم بخلاف

من امتنع من التداوى حتى مات ولا بأس بالنفك بأنواع القواكر وتركه
 أفضل وأخف من الاطعمة سرف وكذا وضع الخبز على المائدة أكثر من قدر الحاجة
 وسبح الاصابع أو المنكين بالخبز ووضع الخبز على مكره وسنة الأكل
 البسلة في أوله والحمد لله في آخره وغسل اليدين قبل وبعد وبعد بالشيء
 قبل وبالشاي بعده ولا يصل شرب لبن الاثنان ولا هو الا بالاول ولا استعمال
 اثناء دهنه او فقه لرجل وامرأة وحل استعمال انا عقيق وبلور وزجاج وصام
فصل في الكسب افضل الجهاد ثم القارة ثم الزانية ثم القضاة ومنه فرض هو
 قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه ومستحب هو الزيادة عليه ليواسي
 فقرا او يوصل به قريبا وسباح وهو الزيادة للتحمل وحرام وهو المبالغة
 للقمار والبطاوان كان من طوبى يفتق على نفسه وعياله بدوا سرف ولا تقدير
 ومن قدر على الكسب لزمه وان عجز عنه لزمه السؤل فان تركه حتى مات ثم
 وان عجز عنه فرض على من علم به ان يطعمه او يده له على من يطعمه ويكفي اعطائه
 المسجد وقيل ان كان لا يستطيع رفا بالناس ولا يميز بين يدي مصل لا يكره
 لا يجوز قبول هدية امرء الجور الا اذا علم ان اكثر ما له من حل ولا يكره هبة
 بيت بالسوا او لثديت نار او كنية او بيعة او بيع في الحرم وعندها
 يكره ويكره في المصالحا وكذا في سواها لاهل الاسلام ومن حل لذى
 خرا بالجرطاب له وعندها يكره ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر والحاجة

وحاجة دعوتة واستعانة بآبته وكن قبول كسوة ثوبا واحدا لاهل
 التقدين ويقبل في المعاملات قول الفرد ولو انني او عبد او قلمي
 او كافرا كقوله ثوبت اللهم من مسلم او كفا فيجعل ارم من مجوس في يوم قومي
 العبد والامة والضعف في الرتبة والاذن ونشر العدل في الديانات
 كالخبز عن نجاسة الماء قيمته ان الخبز بماسم عدل ولو انني او عبد او قلمي
 في الفاسق والسور ثم يعمل بغالبه ولو اراق قيمته عند غلبة صدقه
 ونعيم عند غلبته كذب كان المحوط **فصل في القيس** الكسوة منها فرض هو
 ما يستر العورة ويدفع ضرر الحر والبرد والا لو كان من القطن او الكتان
 بين القيس والمنسجس مستحب هو الزاد لاخذ الرتبة واظهار رتبة الله تعالى
 وسباح وهو الثوب الجيد للترزين ومكره وهو البس التكره ويستحب البس
 الاسود ويكره الامر والمصفر والسنة ارضا طرف العامة بين كفيه قدر
 وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجلوس واذا اراد تجديد ثيابه انقصها
 كما انها ويميل للثوب الجيد ولا يحمل للرجال الا قدر اربع اصابع كالعلم ولا
 لباس يتوسده وافرأه خلافا لها ولا بأس بلبس سداه ابرسيم ولحمته
 غير وعكسه لا بأس في الحرب ويكره لبس خالصه بخلافا لها ويجوز للثوب
 الثني بالذهب والفضة للرجال الا الحاتم والمنطقة وحلية الشيخ من الفضة
 او سدا الذهب في ثقب الفضة وكذا الثوب بذهب وفضة وسنة السن بالفضة

ولا يجوز بالذهب خلافا لما ولا يفتن حجر ولا صفر ولا احد يدقيل
 يباح بالمال الشربة والتمتع افضل لعلة السلطان والقاضي ويجوز الاكل
 والشرب انما مفضل والمكسور على سرير مفضل بشرط انما موضع
 الفضة ويكره عند اليوسف ومن قد رواه ان ويكره البس القميص بها او
 ويكره حمل حرم لمسح العرق والمخاطا والوضوء ان للتكبر وان للجم فلا
 هو القميص والزينة لا بأس به **فصل في النظر** ويحرم النظر في العورة
 الا عند الضرورة كالطبيب والمخاض والمثاقفة والقابلة والمحاق ولا يجاوز
 قدر الضرورة وينظر الرجل من الرجل الى ما سوى العورة وقد بينت في الصلوة
 ونظر المرأة من المرأة والرجل الى ما ينظر من الرجل الرجل ان استتورت ونظر
 الى جميع بدن زوجته وامته التي يحل له وطهرها ومن محارمه وامته غير الى الوجه
 والرس والصدر والساق والعضد ولا بأس بمسسه بشرط ان الشبهة
 في النظر والستر ولا ينظر البطن والظهر والفخذ وان امن ولا الى الخفة للجنسية
 الا الى الوجه والكفين ان امن الشهوة والا فلا يجوز لغير الشاهد عند الاداء
 ولما حكم عند الحكم ولا يجوز مستر ذلك وان امن ان كانت شابة ويجوز
 ان عجوزا لا تشبه او هو شيخ يامن على نفسه عليها ويجوز النظر والتمتع
 خوف الشهوة عند ارادة الشراء او النكاح والعبد مع سيده كالأجنبي
 والمجنون والخفي كالفحل ويكره للرجل ان يقبل الرجل او يعانقه في ازاره بالقبض
 الركز

بالدراغ احدها والاخر اربع

بالقبض وعند اليوسف لا يكره ولا بأس بالعانة وتقبل يد العالم او
 العادل ويعزل عن امته بلا اذنها لان زوجته الا بالاذن ولا يجوز الا
 اذا باغت في ازاره او احد **فصل في الاستبراء** من ملك بامته بشرط ان يخرج
 حرم عليه وطهرها ودواغيه حتى يستبراء بحيث فيمن يقبض وشبهه في غيرها
 وفي مرتفعة الحيض لا بأس بثلاثة اشهر ومن عهد باربعة اشهر وعشر وفي
 رواية بنصفها وفي الحامل يوضع ولو كانت بكر او مشقة من امرأته او من
 ما لطفل او من يحرم عليه وطهرها ويستبرأ بالبيع ولا يبيع ولا
 تكي حبيضة ملكا فيها ولا التي قبل القبض وقبل الاجارة في البيع الفصول
 وكذا الولادة وتكني حبيضة وجدت بعد القبض وهي محوسبة فاستك
 عند تملك نصيب تركه لا عند عود البقرة ورد المقتضية والمساخمة وفك
 المهرهونه ولا تكن الحيلة لا سقاطه عند ايس خلافا للمجد واخذ بالاول ان علم
 عدم الوطى من المالك الاول وبالثاني ان احتل والحيلة ان لم يكن فثمة
 ان يتزوجها ثم يشترها وان كان فتمت حرة فان بزوجهها بالبيع قبل البيع
 او المشتري بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء او القبض
 ومن ملك امسين لا يجتمعان كحافله وطى احدهما ودواغيه فقط فان
 وطهرها او فعل بها شيئا من الدواغى حرم عليه وطى كل منها ودواغيه حرم
 احدهما **فصل في البيع** ويكره بيع العورة خالصة وجاز لو مخلوطة في البيع
 العذرة

بغير ان يطافا زنا ولا يزوجا ولا يزوجا ولا يزوجا

في صورة تزويج المشرقة

وجاز بيع السرقين والاشعة كالبيع ومن ربح جارية رجل مع آخر بغيرها
 قاتلا وكل من صلحها به او شترها منه او وهبها اليه او تصدق بها على
 ووقع في قلبه صدقة لم يشترها منه ووطئها ويجوز بيع بناء مسكون
 ببيع ارضها واجارته خلافا لهما وقوله روي عن الامام ويكره الاحتكاك
 في اقوات الاعداء بين وبينهم ببلد يرضى به عند ابي بكر بن كلثوم ما يرضى له
 بالعمارة ولو ذهبها وقضت او ثوبا واذ رجع الحاكم حال الخمر افرجه
 ما يفضل عن حاجته فان امتنع باع عليه ولا احتكاك في غلة ضيعه وللقي بلبله
 من بلد آخر ومن ابي بكره وكذا عند محمد ان كان يجلب الى مصر عادة وهو
 المختار ويجوز بيع العصور من يتخذ خمر ولو باع مسلم خمر او في دينه
 من ثمها كره لولب الذين اخذوه وان كان المديون ذميا لا يكره ويكره التسعير
 الا اذا تعدوا رباب الطعام في القيمة تعدوا فاحشا فلا بأس بمشورة
 اهل الخبز ويجوز شراء ما لا بد للطفل منه وبيعه لاختيه وعمه وامه وملتقطه
 ان كان في حجرهم وتوهم امه فقط **فصل في المتفرقات** تجوز المسابقة با
 بالسهم والخيل والحبر والبغال والابل والاقلام فان شرط فيها جعل من
 اصحابين او من ثالث لا سبقها جاز وان من كلا الجانبين يجرم لان
 يكون بينهما محل في لهما ان سبقها اخذ منها وان سبقاه لا يعطيهما وفيها
 بينهما ان سبقا اخذ من الاخر وهذا لو اختلفا ثانيا في مسئلة واراد الجمع

الرجوع الى الخ و جعلنا على ذلك جفلا و لينة العرس سنة ومن دعي فليجب
 وان لم يجيب ثم ولا يرفع منه شيئا ولا يعطى سالا الا باذن صاحبه وان
 علم المدعى ان فيها رهولا يجب وان لم يعلم حتى حضر فان قدر على المنع فعلا ولا
 فان كان مقتدى به او كان الله هو على المائدة فلا يقعد والا فلا بأس بالقعود
 قال الامام بسليت به مرة فصبرت وهو محمول على ما قيل ان يصير مقتديا
 ودل قوله انتهت على حرمة كل الملاهي لان الابتلاء انما يكون بالحرم والكلام
 منه ما يوجب به كالسبي ونحوه وقد ثابتهما اذا فعله في مجلس السبق وهو يعلم
 وان قصد به الاعتبار والا فحسن ويكره فعله للتاجر عند دفع متاعه و
 التجميع بقراءة القرآن والاحتفاء اليه قبل الاياس به وعن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجنابة والرجف والتذكير في
 ظنك به عند الغناء الذي يستمنونه وجدا وكره الامام القراءة عند الغبر وجوزها
 محذو وبخذه ومنه ما لا جرم ولا وزر مخوف واقعد وقيل لا يكره عليه ومنه
 ما ياتى به كاللذبة والغبية والنيمة والشنينة والكذب مرام الذي لم يخذل
 وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم ويكره التعرض
 به للامانة ولا غيبة للظالم ولا انتم في السعي به ولا غيبة الا لمعلوم فاغتيال
 اهل قرية ليس غيبة ويحرم اللعب بالزرد والسطر في الاربع عشرة وكل رهو ويكره
 استخدام الخفيا ووصل الشعر بشعر اذى وقوله في الدعاء استنك بعقد الغر

من عرشه خلافا لابي يوسف وقوله استلك بحق انبيائك ورسلك واستغنى
 الملامى مرام ويكره تعشير المصنف ونقطة اللعجم فانه حسن ولا بأس بتخيل
 ولا بأس بدخول السجد المرام ولا بيعادته ووجوب احضار البرهائم وانزل الجبر
 على الخيل والحفنة للرجال والنساء لا يحرم كلهم وهو حائل لا بأس برزق القنق
 كفاية بلا شرط ولا بأس بسفر الامة وام الولد بلا محرم والحلق بما قيل تلج
 وقيل لا ويكره جعل الراية في عنق العبد لا تقيد به ويكره ان يفر ببقا لادراجا
 منه ما يحتاج الى ان يستقر في السنة فليقل المظافر وتنظف لابط وحلق العانة
 والشارب وقسم حسن بدخول المام الرجال والنساء ان ارادوا غرض بصريح
 وبسبب احتذاء الاوعية لنقل الماء الى البيوت وكونها من الخزف افضل ولا بأس بستر
 حيطان البيت بالبود للبرد ويكره الزينة وكذا ارضاء المستر على البيت واذى
 الفرائض ولحبا ان يتغمم بنظر حسن وجواز جملة فلا بأس والقناعة بادن
 الكفاية وصرف الباقي الى ما ينفع في الاخر قال في **كتاب احياء الموات** هي ارض
 لا ينتفع بها عادة او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين مسلم او ذمي عند
 محمدان ملك في الاسلام لا تكون مواتا ويشترط كونها عند ابي يوسف كونها
 بعيدة عن العاشر لو صبح من اقصاه لا يسقطها وعند محمدان لا ينتفع بها اهل
 العام ولو قرية منه من اعيانها باذن الامام ولو ذميا ملكها وبلاذنه لا خلاف
 واليهوز احياء ما قرب من العام بل يترك مرغى لاهل القرية ومطهر الحاصل منهم

هم ولا ساعد له ماء الغرات ونحوها ولحق عوره اليه فان لم يحتمل جاز ومحمي
 ارضا ثلث سنين ولم يعمرها اخذت منه ودقت القير ومن حفر بئر في ارض
 موات فلا حريمها ان باذن الامام وكذلك ان يغير اذنه عند ما هو حرم ^{العطن} وهو الذي ينزع الماء منها باليد
 اربعون رزقا من كل جانب هو الضيق وكذا اللناض وعندها ثلث سنين
 وحريم العين خمسة اذرع من كل جانب وينع غير من الحفر في حريم الايمان
 وراه فاد حفر احد في ضمن النقصا ويكفي ان حفر فيما وراءه فلا ضمان وللحريم
 ثمانية سويعات الاول وللثقات حريم بقدر ما يعلمها وقيل لا حريم لها ما لم يظهر
 ماؤها وعند ما هي كالبر وان ظهر ماؤها في كالعين اجماعا ولا حريم لغيره في ارض
 الغير الا بجمعة وعند ما لم يستأجر بقدر نصف عرض من كل جانب عند ابي يوسف
 وبقدر عرض عند محمد وهو الارفق فالمستأجر بين الزرع والارض وليس في احد
 لصاحب الارض فلا يفرس فيها صاحب الزرع ولا يلقى عليها طين ولا يزرع وقيل له الدور
 والقاء الطين ما لم يفسد وعند ما هي لرب الزرع فله ذلك قال الفقيه ابو جعفر اخذ
 بقول الامام في الغرس ويقولها في القاء الطين ومن غرس شجرة في ارض
 موات فلا حريمها ^{الرابع} من كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه **فصل في شرب**
 هو انصيب من الماء والشفة شرب بخادم والبرهائم والانهار العظام كالقنق
 ودجلة غير مملوكة وكل واحد في حق الشفة والوضوء ونصيب الرعي وكري
 نهر الحارث ان لم يضر بالعامته وفي الانهار المملوكة والحوض والبئر والنفاد لكل

الشفة ان لم ينف التخريب لكثرة الوشوش والامتنان على جميع الماء لاسيما في ارضه او في
 الا باذن مالكة وله الاخذ للوضوء وغسل الثياب وسقي ثمره وحضر في دانه بالحجارة
 في الاصح وما عر من الماء يجب او كوز وضوءه لا يؤخذ الا برضا صاحبه ولا يجر
 ولو كان البئر والعين والثر في ملك احد فله منع من يري الشفة من الدخول
 فان لم يجد غيره لمسه ان يخرج اليه الماء او يمكنه من الدخول فان لم يفعل خفف
 العطش قوتل بالاسلح وفي الحزب يقاتل بغير سلاح كخافي الطعام حال الحفصة
فصل وكري الانهار العظام من بيت المال وان لم يكن فيه شيء فعلى العامة
 وكري ما ملك على اربابه لا على اهل الشفة ويجبر من ابد ومؤنة عليهم اعلاء
 واذا جاوز ارضه جد سقطت عنه وليس في ارضه ما لم يفرغ نثر كاقه وقيل له ذلك
 وعند هاهم عليهم جميعا من اوله الى اخره بمخصص للشرب ونقح دعوى الشرب
 بلا ارض ومن كان له نهر جري في ارض غيره فارادت الارض منع الاجراء في ذلك
 فان لم يكن في يده او لم يكن جاريا فادعى انه له وقصد اجراءه لا يسمع بلايته ان
 او ان كان لحق الاجراء وعلى هذا المص في نهرا وعلى سطح والميراث والمنشئ
 في دار الغير ان اخضع جماعة في شرب بينهم قسم على قدر ارضهم ومنع الماعلى
 من سكر اشر بلارضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه وليس لواحد منهم ان يشق
 منه نهرا او ينصب عليه رحي او يالته او جسر او بلاذ ان البقية الارى في ملكه
 ولا تنقض بالشر ولا بامانه ولا ان يوسع في الشر ولا ان يقسم بالانعام او ما بعد

بعد كون القسمة باليكرى ولا ان يزيد كونه وان لم يضره بالباقيين ولا ان
 ينقض بعض كواه ولا ان يسوق شره الى ارض اخرى له ليلك منه شرب فان
 رضى البقية بشئ من ذلك جاز ولم ينقضه بعد البجاة ولو شره من بعدهم
 والشرب يورث ويوصى بالانتفاع به ولا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يصدق
 ولا يجعل ميرا ولا بد صلح ولا يضمن من سلا ارضه فنزبت ارض غيره من حان
 ولا من سقى من شرب غيرهم **كتاب الشربة** تحريم الخمر وهي التي من ماء العنب
 اذا غلى واشتد والقذف بالزبد شرط خلافا لهما والطلا وهو ما يطبخ
 منه فذهب قل من نثبه فان ذهب نصفه سقى منصفه وان طبخ ادى طبخه
 سقى بازقا اذا غلى واشتد والسكر وهي التي من ماء الرطب اذا غلى واشتد
 ويقع الزبيب اذا غلى واشتد واشتراط قد فالزبد فيهن على ما في الخمر والكل
 حرام وحرمتها دون الخمر ونجاسة الخمر غليظة ونجاسة هذه مختصة غليظا
 وخففتها ويكفر سفل الخمر دون هذه ويجذب شرب قطرة من الخمر وان لم يسكر
 بخلاف هذه ويجوز بيع هذه ويضمن سفلها خلافا لهما وفي الخمر علقم حواز
 البيع وعدم الضمان اجماعا ولو طبخت الخمر او غيرها بعد الاشتداد لا تحل
 وان ذهب الثلثان لكن قيل لا يحد ما لم يسكر ويحل نبيذ التمر والذبيب اذا طبخ
 ادى طبخه وان اشتد ما لم يسكر وكذا نبيذ الفسل والتين والخنة والشعر
 والذرة والخلطين بلخت او لاوكنا المثلث وهو عصير العنب اذا طبخ

حتى ذهب ثلثاه وان شئت وفلحله بالسكر من اوانيها والصحيح وجوبه
 ووقوع طلاق من سكرها تابع للحرمة والكل حرام عند محمد وبه يفتي في ذلك
 انما هو عند قصد القوى اما عند قصد التزويج فمباح اجماعا وغل الخمر الحلال وان
 خلعت بعلاج ولا ينسب بالانتباه في الدنيا والجنة والموت والنفق ويكره
 شرب دردي الحار والامتناع منه ولا يحد شرابه بلا سكر ولا يجوز الانتفاع
 بالخير ولا ان يداوى به خارج ولا بد من ان لا يفسد في الدنيا ولا في الآخرة ولا
 تسقى الدواب وقيل لا يملأ الخمر اليها فان قيدت بالخير فلا ينسب به كفا في الكلب
 مع الميتة ولا ينسب بالقاء الدرد في الخمر لكن يملأ اليه دون عكسه **كتاب الصيد**
 هو الاصطياد وهو جائز بالجوارح المعلة والمعدة من سهم وغيره لما يؤكل كله
 وما لا يؤكل جلده وشعره ولا يذيقه من الجرح وكون المرسل او الراعي مسلما او كفا
 وان لا يترك التسمية عمدا عند الارسال او الراعي وكون الصيد متعاضدا وان لا
 يقعد عن طلبه بعد التماسه عن يصره وان لا يشارك العلم في العلم او مرسل
 من لا يملأ ارساله وان لا يطول وقته بعد الارسال لغير اكله للصيد ويجوز
 بكل جرح علم من ذي ناب او حنبل او ثبت العلم بغالب اثره او بالرجوع الى اهل
 الخبرة وعند ما هو رواية عن الامام ثبت في ذي الناب بترك الاكل ثلثا
 وفي ذي الناب بالاجابة اذا دعي بعد الارسال فلو اكل منه الباقي اكل لان اكل
 من الكلب والغريد فان اكل او ترك الاجابة بعد الحكم بتعدي حرام ما صاده بعد
 تركه باز

بعده حتى يعلم وكذا ما صاده قبله وبقي في ملكه خلافا لما قاله فان شرب الكلب
 من دمه او زهره ففقطعه منه بضععة فرساها واشبعه اكل وان اكل تلك البضعة
 بعد صيده وكذا لو اكل ما اطعم صاحب من الصيد او اكل هو بنفسه بعد
 احراز صاحب بخلاف ما لو اكل القطعة قبل اخذ الصيد وان خفي ولم
 يخرج له لا يؤكل وكذا ان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب ترك
 من سلة التسمية عمدا وان ارسل مسلم كلبه فزجره فجوسي فان زجره حل و
 بالعكس حرم وان لم ير سلة احد فزجره مسلم وغيره فالعبرة للزاجر فان
 ارسله ولم يستم ثم زجره فسقط فالعبرة لحال الارسال وان ارسله على صيد
 فاخذ غير مطع ما دام على ارساله وكذا لو ارسله على صيد بسمية واطع
 فاخذ كلها حلت وان ارسل الفرد فمكس حتى استمكن ثم اخل وكذا الكلب
 اذا اعتاد ذلك ولو ارسله على صيد فقتله ثم اخذ اكله كما لو روي صيدا
 فاصنا اثنين واذا روي سهمه وسعى اكل ما اصاب ان جرحه وان تركه عمدا
 حرم وان وقع السهم به فتعامل وغاب ولم يقعد من طلبه ثم وجد
 ميتا حل ان لم يكن بجراحة غير جراحة السهم ولا يملأ ان قعد عن طلبه ثم وجد
 والحكم فيما جرحه الكلب كل حكم فيما جرحه السهم وان رماه فوقه في ماء
 او على سطح او جبل او حجر او شجر او حائط او جرة ثم تردى فانه حرم
 وكذا لو وقع على ربح منصوبا وقصة قائمة او حفر فاجرة فخرج به ولو ان
 طرف

وقع على ارض بئد اكل وكذا لو وقع على صخرة او اجرة فاستقر ولم يخرج وان
وقع في الماء فاحرم وان كان الطير ما نجا فوقع فيه فان انفسه حرم فيه
حرم والاحل ويحرم ما قتل المعراض بعرضه او البندقة ولم يجرم وان اصاب
بجرم محرم فان قتل لا يؤكل وان خفي اكل وان لم يجرم لا يؤكل مطلقا
ولو رماه بسيف او سكين فاصاب ظهره او مقبضه فقتله لا يؤكل بشرط
في الجرح الا اذا ما وقيل لا تشتد وقيل ان كبر الا يشترط وان صغيرا يشترط
وان اصاب السهم ظفيرا او قرن فان ادهاه حل ولا فلا وان روى صيدا قطع
عضوا منه اكل دون العضو وان قطع ولم يبينه فانه احتل النيام اكل العضو
ايضا ولا فلا وان قده نصفين او ثلثا والاكثري من جانب الجرح اكل وكذا
لو قطع نصف رأسه او كثر واذا دارك الصيد حيحية فوق حيوة المذبح
فلا بد من زكوة فان تركها متكنا من حرم وكذا لو غر متكنا في ظاهره
الرواية وان لم يبق من حياة الا شحيحة المذبح وهو ما لا يتوهم بقائه
فلم يدركه حيا وقيل عند الامام لا بد من تذكية ايضا فان ذكاه حل وكذا
ان زكى المترتبة والنظية والموقوفة والتي ينقر الذب بطنها وفي حقيق
خفية او جليلة حل وعليه الفتوى وعند ابى يوسف ان كان لا يعيش مثله
لا يصل وعند محمد ان كان يعيش فوق ما يعيش المذبح حل ولا فلا ومن رما
صيلا فالتخنة واخرجه عن حيز الاستمتاع ثم رماه اخر فقتله حرم وضمن قيمته

قيمه محررا لا يقول وان لم ينخذ الاول حل وهو الثاني ومن ارسل طبا على صيد
فادركه فقتله ثم ضربه فقتله اكل وكذا لو ارسل كلبين فصرعا احدهما
وقتل الآخر ولو ارسل رجلا من كل منهما كلبه فصرعه احدهما وقل الآخر حل وهو
للاول ولو ارسل الثاني بعد صرع الاول حرم وضمن كما في الرمي ومن سمع
حسنا فظنه انسانا فرماه او ارسل عليه كلبه فاذا هو صيد **كل كلب**
هو حبش يوحى يمكن استيفائه منه كالدين وينعقد بايجاب وقبول
ويتم بالقبض نحو ما مقرر في التولية وفي البيع قبض والراهن
منه قبل القبض فان الزم هو مضمون بالاقبل من قيمته ومن الدين فلو هلك
وهو لو صار المرتهن مستوفيا لدينه وان كان قيمة اكثر فالراهن امانة وان
كان الدين اكثر سقط منه القيمة وطولب الراهن بالباقي وبقيمة قيمته
يوم قبضه ويملك على ملك الراهن فكف عنه والمترته ان يطالب الراهن مع وجود المرهون
بدينه ويجوز ان كان الرهن عنده ولان يجلس الرهن بعد فسخ عقد حتى
يقبض دينه الا ان يبراه وليس ان كان الرهن في يده ان يمكن الراهن من بيعه
للايفاء وليس للمترته الانتفاء بالرهن ولا لجارته ولا اعارته وبصير بذلك
متعديا ولا يبطل بالرهن واذا اطلب منه امر باحضار الرهن فاذا احضر
امر الراهن بتسليمه كل دينه او لا ثم المترته بتسليم الرهن وكذا لو طلب بالدين
في غير بلد العقد ولم يكن للمرهن حل وموثة فان كان له حل وموثة فله ان يستوفي

دينه بلا احضار الرهن وكذا ان كان الرهن وضع عند عدل ولا يكلف
 باحضاره ولا يا احضار رهن باع الرهن بامر الراهن حتى يقبضه ولا
 ان قضى بعض حقه بتسليم حصته حتى يقبض الباقي وللمرته ان يحفظ الرهن
 بنفسه زوجته وولده وخادمه الذي في عياله فان حفظه بغير امر او
 ضمن كل قيمته كذا ان تعدى فيه او جعل الخاتم في خنصره فان جعل في اصبع
 غيره فلا وعليه مؤنة محفظه ورده اليه او رجحه كاجرة بيت محفظه الرهن
 وما قبله انما جعل الا بقر والمداوات والنفقة من الجنابة فقط على المضمون
 والامانة ومؤنة تقيته واصلاحه على الراهن كالنفقة والكسوة واجر الرهن
 واجرة ظهير ولد الرهن وسقى البستان وتلقيح غنمه وخذاذه والقيام
 بمصالحه وما اراده احدهما مما وجب على صاحبه بلا امر فهو تبرع وباجر
 القاضي يرجع به وعن الامام لا يرجع ايضا ان صاحبه حاضر **باب ما يجوز**
ارتداء الرهن به وما لا يجوز لا يصح رهن المشاع وانما لا يجمل القسمة
 او من الشريك ولو طر في سبيل فلا يبي يوسف ولا رهن الثمن على الشئ
 بدون الشئ ولا الزرع في الارض بدونها ولا الشجر في الارض مشغولين بها
 بالثمن والزرع ولورهن الشئ هو اضعها او الدار بما فيها جاز ولا يجوز رهن
 الحر والمدبر وام الولد للمكاتب ولا بالاسنان ولا بالدرك ولا بما هو
 مضمون بغيره كالبيع في يد البائع ولا بالكتابة بالنقش ولا بالقص في النقش

فالنقش ما دونها ولا بالشفقة ولا باجرة النابغة والغنية ولا بالعبد المباني
 او المديون ولا يجوز للمسلم رهن الخمر ولا ارتدائها من مسلم او ذمي ولا يقبض
 له من ثمنها ولو ذميا ويضمنها هو لو ارتد عنها من ذمي ويصح بالدين ولو سوي
 ان رهن يقرضه كذا فلو هلك في يد المرتهن لزم دفع ما وعد ان مثل قيمته او اقل
 رهنه ما لا يسلم ومن الرهن بالمسلم فيه فان هلك في حبل العقد فقد استوفى
 حكما وان افترقا قبل التقيد والهلاك بطل العقد والرهن بالمسلم رهن بيده
 اذا فسخ وهلاكه بعد الفسخ هلاكه بالاصل ويصح بالاعيان المضمونة
 بنفسها او بالمثل او القيمة كالمضروب والسرور بدل الخلع وبدل الصلح عن دم
 عده وبدل الصلح عن انكاره وان اقر المديون بعدم الدين ولو رهن الاب للدينه
 عبده طفله جاز وكذا الوصي فان هلك لزمها مثل ما سقط به من دينها هو
 لو رهن الاب من ثمنه من ابن آخر صغير له او من عبده تاجر لا دين عليه
 صح بخلاف الوصي وان استدان الوصي للثمن في كسوة او طعام ورهن
 به متاعه صح وليس للطفل اذا بلغ نقض الرهن في شئ من ذلك ما لم يقبض الدين
 ولو رهن شيئا بمن عبده فظهر حراً او بمن خل فظهر حراً او بمن ذكته
 فظهرت ميته فالرهن مضمون وجاز رهن الذهب والفضة وكل مكمل
 وموزون فار هنت بمنسبها فها لا كما بمنسبها من الدين ولا عبرة للجودة
 وعند هلاكها بقيمتها ان خالفت وزنها فيضمن بخلاف الجنس ويجوز رهنها

مكان الهلاك ومن شري على ان يعطى بالثمن رهنا بغيره او كغيره
 استحسننا فان امتنع عن اعطائه لا يجزى ولا يبيع ففسخ البيع الا ان دفع الثمن
 حالا او قيمة الرهن رهنا ومن شري شيئا وقال لبايعه امسك هذا حتى
 اعطيتك الثمن فهو رهن وعند ابي يوسف وديعة ولورهن عبيدين فان
 قيل لا اخذ احدهما بقضائه حصته كالمبيع ولورهن عينا عند رجلين صح
 رهن لكل منهما والمضون على كل حصته دينه فان شراها في حفظها فكل في دينه
 كالعدل في حق الآخر فان قضى دين احدهما فكلها رهن عند الآخر ولورهن
 اثنتان من واحد صح وان لم يمسكه حتى يستوفي جميع حقه منها ولو ادعى كل
 كل من اثنتين ان هذا رهن هذا الشيء منه وقضيه ورهنا عليه بطل رهناهما
 ولو بعد موت الراهن قبل او يحكم بكون الرهن مع كل نصفه رهنا بجمعه
باب الرهن يوضع على يد عدل ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح
 ويتم قبض العبد وليس لاحدهما اخذه منه بل رضى الآخر ويضمن بدفعه
 الى احدهما وهلاكه في يده على المهرين فان وكل الراهن العدل او المهرين او غيره
 يبيعه عند حلول الدين صح فان شرط في عقد الرهن لا يعمل بالعدل ولا
 بموت الراهن او المهرين وله بيعه بغيره ورشته وتبطل بموت الوكيل ولو
 وكله بالبيع مطلقا ملك يبيعه بالتقدير والنسبة فلو نهاه بعد عن بيعه
 نسبه لا يعتبر بيبه ولا يبيع الراهن ولا المهرين الرهن بل رضى الآخر فان عدل

الاجل والراهن غائب اجبر الوكيل على بيعه كما يجبر الوكيل بالخصومة عليها
 عند غيبته موكلا وكذا يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح فان
 باعه العدل فثمنه مقامه وهلاكه كالهلاك فان اوفاه فاستحق الرهن
 وان هالكه فلا يستحق ان يضمن الراهن ويصح البيع والقبض او العدل
 العدل ان شاخصم الراهن ويصحبان او المهرين ثمنه وهو لم يطل
 القبض فيرجع المهرين على الراهن بدينه وان كان الرهن قائما اخذه المستحق
 ورجع المشتري على العدل بثمنه فهو على الراهن به وصح القبض او على المهرين
 ثم المهرين على الراهن بدينه وان لم يكن التوكيل مشروطا في الرهن جرح
 العدل على الراهن فقط قبض المهرين ثمنه ولم يقبض وان هلك الرهن
 عند المهرين ثم استحق فله المستحق الراهن قيمته ويصير المهرين مستوفيا
 وان يضمن المهرين ويرجع المهرين بها وبدينه على الراهن **باب النصف**
 في الرهن وجبايته والحماية عليه ببيع الراهن رهون موقوف على اجازة
 المهرين او قضاء دينه فان اجاز صار ثمنه رهنا مكانه وان لم يجز وفسخ
 لا يفسخ في الاصح فان شاء المشتري صلبه الى ان يفك الرهن او رفعه الى
 القاضي ليفسقه وصح عتق الراهن الرهن وتدينه واستيلاؤه فان كان مورا
 طلوب بدينه ان حاله واخذت قيمة الرهن فجعلت رهنا مكانه لو موثقا
 وان كان معسرا يسع المعق في الاقل من قيمته ومن الدين ورجع به على

والدين والدين كل الدين بلا رجوع وانما كاعتاق موسي وان تله اجنبي
 شتمه المدين القيمة وكانت رهنا مكانه ولو اعاد المدين الرهن من رهنه
 خرج من ضمانه ويجوز له يهود ضمانه وله الرجوع متى شاء ولو اعاد واحدا
 باذن الآخر من اجنبي خرج من ضمانه ايضا فلو هلك في يده هلك بماله كل
 منهما ان يرد رهنا فان مات الرهن قبل رده فالمرتين الحق به من ضمانه
 ولو استعار المدين الرهن من رهنه واستعمل باذنه فمهلك حال استعماله سقط ضمانه
 عنه وان هلك قبل استعماله او بعده فلا وصح استعاره شيء بل رهن فان اطلق رهنه
 بما شئى عند من شاء وان قيد بقدر او جنس او من او بلا قيد به فان خالف
 فان شاء المعير ضمن المستعير ويتم الرهن بينه وبين مرته والمدين يرجع
 المدين بما ضمنه ويدين على المستعير وان وافق وهلك عند مرته نصا مستويا
 دينه او قد قيم الرهن لواقف من الدين وطالب رهنه بياقي ووجب للمعير
 على المستعير مثل الدين او قدر القيمة ولو هلك عند المستعير قبل الرهن او بعد
 فكم لا يضمن وان كان قدر استعماله من قبل ولو اراد المعير اتيك الرهن بقضا
 دين المدين من عنده فله ذلك ويرجع بما ادى على الراهن ولو قال المستعير
 هلك في يدي قبل الرهن او بعد انفكاك وادعى المعير هلكه عند المدين فا
 فالقول للمستعير ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فله الرجوع وضمانه الراهن
 على الرهن مضمونة وكذا اجنابة المدين فيسقط من دينه بقدره واجنابة

وجنابة الرهن عليها على مالها هدر خلافا لما في المدين ولو رهن عبدا
 ليساوى الف بالالف مؤجلة فصارت قيمته مائة فقتل رجل وغرم مائة
 وحل الاجل يقبض المدين المائة فضاء عن حقه ولا يرجع على رهنه بشئ
 وان باعه بالمائة بامر رهنه رجع عليه بالباقي وان قتله عبدا بعد مائة
 فدفع به افتك الراهن بكل الدين وعن محمد ان شرد دفعه للمدين وان
 افتك بالدين وان جنى الرهن خطا فاداه المدين ولا يرجع فان ادى دفعه للرهن
 او فداه وسقط الدين ولو مات الراهن باع وصيته الرهن وقضى الدين فان
 لم يكن له وصي بضيقه لوصيته وامره بذلك **فصل** الرهن عتيق قيمته
 عشرة بعشرة فتم ثمنه ثم يخل وهو ليساوى بها ونورهن بها وان رهنه
 شاة قيمتها عشرة بعشرة فمات فدى بجلدها وهو ليساوى درهما فهو
 رهن به ونماء الرهن كولد له ولبنه وصوفه وعره الراهن ويكون رهنه مع
 الاصل فان هلك هلك بالاشئ وان بقي وهلك الاصل يفتك بحصته من الدين
 يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة الثمن يوم انفكاك في اصاب
 الاصل سقط وما اصاب الثمن افتك به ونصح الزيادة في الرهن ولا تصح
 في الدين فلا يكون الرهن رهنا بها خلافا لابي سوان رهن عبدا يعال
 الف بالالف فدفع مكانه عبدا يعالها فالاول رهن حتى يرد الى رهنه والمدين
 امين في الثاني حتى يجعل مكان الاول برده الاول ولو ابرأ المدين الراهن من الدين

او وهب منه فذلك الرهن هلك بلا شيء ولو قبض دية او بعض منها او غيرها
 او شري به عينا او صالح عنه على شيء او لثمن على آخر ثم هلك قبل ان يرد ذلك
 بالدين ويبرء ما قبضه من قبض منه وتبطل المولاة وكذا لو تصاد قاتل على
 عدم الدين ثم هلك هلك بالدين **كتاب الجانيات** القتل ما عدوه هو
 يقصد ضربه بما يفرق الجاني من سلاح او حديد من حجر او خشب او غيره
 او حرقه نار او عندهما بما يقتل قالوا وموجب الاثم والقصاص عينا الا ان يعفى
 ولا كفارة في واما شبه عدوه هو ضربه قصدا بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 والدية المغلظة على العاقلة لا القود وهو مما دون النفس ولو اخطأ وهو
 في القصد بان يرمى شخصاً ظنه ميتاً فاذا هو ادى في معصوم او في
 الفعل بان يرمى في غصاة فيصيب آدمياً او امراً او امرأة او طفلاً او غيره
 فقتله وموجب الكفارة والدية على العاقلة واما قتله بسبب وهو ان يصدره عن اذى
 محاربي في غير ملكه بلا اذن فذلك به انسان وموجب الدية على العاقلة لا الكفارة
 وكلها يوجب من الارث الا هذا **باب ما يجب** القصاص وما لا يجب القصاص
 يقتل من هو محقق الدم على الشاهد بعد ايقظ الحزب بالحزب وبالعدو والمسلم
 وبالدني ولا يقتل من يستأن من المستأن بمنته والذكر بالانثى والعاقل
 بالمجنون والبالغ بغيره والصبي بغيره وكامل الاطراف ينقصها والفرع باصله
 لا الاصل بغيره بل تجب الدية في مال الفاتل في ثلث سنين ولا السيد بعبده ومذنبه

ومذبح ومكاتبه وعبد ولده وعبد بعضه وان ورث قصاصاً على ابيه سقط
 ولا قصاص على شريكه الا بالموالي والخطي والصبي والمجنون وكل من لا يجب
 القصاص يقتله وان قتل عبد الرهن لا يقتص حتى يحضر الرهن والرهن قتل مكاتب
 عن وفاء ولو وارث مع سيده فلا قصاص وان لم يكن وفاء يقتص سيده وكذا
 ان كان وفاء ولو وارث غير سيده خلافاً للمذبح ولا قصاص الا بالسيوف والابن القوي
 ان يقتص من قاطع يده وقاتل قريبه وان صالح الا ان يعفو والقصاص للمقتل
 والقاضي كما الاب هو الصحيح وكذا الوصي الا انه لا يقتص في النفس من قتل
 ولا اولياء كبار وصغار فالكبار لا قصاص من قاتله قبل كبر الصغار خلافاً لها
 ولو غاب احد الكبار ينظر اجماعاً ولو قتل جدي الميراث قصص منه ان جرحه وان
 بظهوره او عصاه فلا دية عليه والدية وعندهما يقتصر وكذا الخلاف في كل شغل
 وفي التفريق والحق وان تكرر منه قتل اجماعاً ولا قصاص في القتل هو الا
 ضرب السوط ومن جرح فلم يزل نافعاً حتى مات اقتص من جرحه واذا اتى
 الصفا من المسلمين واهل الحرب فقتل مسلم مسلماً ظنه حرياً فقتل الدية
 والكفارة لا القصاص ومن مات بفعل نفسه زيد وجبة واسد فليزد ثلث دية
 ومن شتم على المسلمين سيفاً وجب قتله ولا شيء يقتله ولا في قتل من شتم
 على آخر سلاحاً لئلا او نهاراً في مصر او غيره او شتمه على عاصي لئلا في مصر
 او نهاراً في غير فقتله المشهور عليه ولا على من قتل من سرق متاعه لئلا او نهاراً

انما في القصد
 اتفاق القصاص
 في الدية

ان لم يمكن الاستمرار بدون القتل وجب القصاص على قاتل من شره عاصيا
 في مصر او شره سيفا و ضرب و لا يقتل و جمع ولو شره جرح او صبيح
 حيفا فقتل الآخر عدا فقتل الدية في ماله ولو قتل جلاصا على بعض قيمته
باب القصاص فيما دون النفس هو فيما يمكن فيه الجناية اذا كان عمدا فيقتل
 اليد من العضل وان كانت اكبر من اليد المقطوعة وكذا الرجل وفي ماله الناف
 وفي الاذن وفي العين ان ذهب ضوئها وهي قائمة لان قتلته فيجوز على الوجه
 قطن رطب تقابل العين بمائة حتى يذهب ضوئها وفي كل شجرة تراعى
 فيها المائة كالوصية ولا قصاص في عظم سواء السن فيقاع ان قلع ويبرئ ان
 كسر ولا ينظر في ذكر وانى ومن وعيد او طرفي عشرين ولا في قطع يد من نصف
 الساعد ولا في ما نقرت ولا في النسي ولا في الذكر الا ان قطع الحشفة
 فقط وطرف المسلم والذي سواه وخير المجني عليه بين القصاص واخذ الارش
 لو كانت يد القاطع مثلا او ناقصة الاصابع او راس الشاة اصغر او اكبر لا
 الشبهة ما بين قريته وقد استوعب ما بين قريته للشبهة **فصل** ويسقط القصاص
 بموت القاتل او بعفو الاولياء ويصلحهم على ماله وان قتل وجب حالا ويصلح بعضهم
 او عفوه ولم يبق حصه من الدية في ثلث سنين على القاتل هو الصحيح وقيل على
 العاقلة ولو قتل حر وعبد شتفا فاسر الحر وسيد العبد رجلا بالفتح عن دمها عليها
 بالف ضاح فيضفان ويقتل الجميع بالفرق والفرق بالجمع اكفاه ان حضر اولياءهم
 ولزم الدية لغيرهم

اولياءهم وان حضر واحد قتل او سقط حق البقية ولا تقطع يدان بيد
 وان امر اسكينا فقطعها معا بل يضمان ديتها فان سقط رجل يميني
 فلها قطع يمينه ودية بينهما ان حضر معا وان حضر احدهما وقطع فللآخر الدية
 وضح اقرار العبد بقتل العمد ويقتضيه من رجلي رجلا عمدا فقتل في آخرها
 اقتضى للاول ولعل عاقلة الدية للثاني **فصل** ومن قطع يد رجل ثم قتله
 اخذ بها مطلقا ان تخلصها برء والا فان اختلف عمدا وخطا اخذ بها الا ان
 كانا خطئين بل تكفي دية وفي العمد ينقض بها وعندهما يقتل فقط ولو
 مائة سوط فبراد من تسعين ومات من عشرة وجبت دية فقط وان
 جرحته وبقى الاثر ولم يمت تجب حكومة عدل ومن قطع يده عمدا فعفا
 عن القطع فمات منه فعلى قاطعه الدية في ماله وعندهما عفوه عن النفس وان
 عفا عن القطع وما يحدث منها وعن الجناية فهو عفوه عن النفس اجماعا والعقد
 من كل الماله والخط من ثلثه والشبح كالقطع وان قطعت امرأه يد رجل فترجى
 على يده ثم مات فعليه مهر مثلها وعليها الدية في ماله ان عمدا وعلى عاقلة ان خطا
 وان تزوج مهرها على اليد وما يحدث منها او الجندية ثم مات فعليه مهر المثل في العقد
 ويرفع عن العاقلة مقدار في الخنثى والباقي وصية لهم فان خرج من الثلث
 سقط والافقار ما يخرج منه وكذا الحكم عندهما في الصورة الاولى ومن قطعت
 يده فمات بعد ما اقتضى من القاطع قتل قاطعه ومن قتل وليا عمدا فقطع

يد قاتله ثم عفا عن القتل فعليه دية اليد ومن قطعت يده فاقطع يده فاقطع يده فاقطع يده
فسرى الى نفسه فدية النفس خلافا لما فيها **باب الشريعة في القتل**
واعتبار حال القود يدي الوارث ابتداء ما يلقى الارث فلا يكون احدهم
خصما عن البقية في يدي المال فلو قام احدا بين حجة بقتل امرأته عملا
والاخر غائب لم يعمدوا بعد عود الغائب خلافا لما وفي الخطا والدين لا
لا يكره ولو لم يكن القاتل على عفو الغائب فالخاص خصم ويستقط القود
وكذا لو قتل عبد من اهل بيت واحد غائب ولو شهد وليا قصاص
بعفو الغائب لقتل فان صدقها القاتل فقطع يده فدية بينهم اثلاثا وان
كذبا فادبها ولا غيرها ثلث الدية ثم يأتى ان يمتدح وان اختلف شاهد
القتل في زمانه وان اذ او تمكنا او قال احدهما ضربه بعضا وقال الاخر لا ادري
بماذا قتله بطلت وان شهدا بالقتل وجعل الاثر لرسالة الدية ولو اقر كل
من رجلين بقتل زيد وقال وليه قتلناه جميعا فدية قتلها ولو شهدا بقتل زيد
عمرو واخران بقتل بكر اياه وادعى وليه قتلها لفتا والعبارة بهالة الرمي لا
للاصول في تبدل حال الرمي عند الامام فلو سبى فارتد فوصل اليه فأت
فدية بخلافها ولو رمى مرتد فاسلم قبل الوصول لا يجب شيئا اتفاقا
وان رمى عبدا فاعتق فوصل فعليه قيمة عبلا وعند محمد فضل ما بين قيمته مرتدا
وغير مرتد وان رمى محرم صيدا فقتل فوصل وجب الجزاء وان رمى محملا فاحرم

او من من الامرام عطا

فاحرم فوصل فادوان رمى من قضي عليه بجم فوجع شهوده فوصل لا يمين
ولو رمى مسلما صيدا فقتل فقتل وفي العكس محرم **كتاب الديات**
الدية المغلظة من الابل مائة ارباعا بنات عانس وبنات لبون وحقاق
وجذاع من كل خمس عشرون وعند محمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة و
واربعون نسيئة كلها خلفات في بطونها اولادها ولا تغلظ في غير الابل وهي
في شبه العمد والمخفقة وهي في الخطا وما بعده من الذئب الف دينار ومن
الورق عشرون الف درهم ومن الابل مائة اخماسا ابن عانس وبنات
ونبت لبون وحقة وجذعة من كل عشرون ولادية من غير هذه الاموال
وقالا منها ومن البقر ايضا مائتا بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الخيل مائتا
حقة كل حقة ثوبان وكفارة شبه العمد والخطا عتق رقبة مؤمنة فان عجز
فصيام شهرين متتابعين ولا اطعام فيها ومنع اعتناق رضيع احدا بوجه
مسلم الجنين والمرأة في النفس وما دونها نصف ما للرجل وللذمي مثل
ما للمسلم **فصل** في النفس الدية وكذا في المارن وفي النساء ان منع النطق
او اداء اكثر اللروف وفي الصلب ان منع الجماع وفي الاقضاء ان منع التمسك
البول وفي الذكر وفي خشفة وفي العقل وفي السمع وفي البصر وفي الشتم وفي
الزوق وفي الحية ان لم تنبت وفي شعر الرأس وكذا الحاجبان والاهاب
وفي العينين وفي الاذنين وفي اللسان وفي ثدي المرأة وفي اليد وفي الرجلين

وفي اشجار العينين وفي كل واحد منهما شاة في البدن نصف الدية وتما
اربع ربعها وفي كل اصبع من يدا ورجل عشرها وفي كل مفصل منها تما
مفصلان نصف عشرها وتما في ثلاثة مفاصل ثلثه وفي كل سن نصف عشرها
وفي كل عضو ذهب تقيم فدية ديتة وان كان قائما كيد شلت وعين ذهب
ضوءها فصل لا قود في الشجاع الا في الموضحة ان كانت عملا وفيها خطأ
نصف عشر الدية وهي التي توضع العظم وفي الهاشمة وهي التي ترشش العظم عشرها
وفي المنقلة وهي التي تقطع العظم عشرها ونصفه وفي الامة وهي التي تصل
الى اتم الدماغ ثلثها وكذا في الجائفة فان تغذت فربما جفتان ويجب ثلثها
وفي كل من الحارصة وهي التي تشق الجلد والدمعة وهي التي تخرج منها دما
بشبه الدمع والدايب وهي التي تنسيل الدم والباضعة وهي التي تبضع
الجلد والمتلاصقة وهي التي تلتصق في اللحم والسمحاق وهي جلدة فوق العظم
تصل اليها الشحم حكم عدل وعن محمد فيها بقصاص كال موضحة والشتجاع
يخص بالوجه والراس والجائفة بالقوق والجنب والظهر ومساوى ذلك
جرلحات وفيها حكم عدل وهي ان يقوم عبدا بلاء هذا الاثر ومعه فانقص
من قيمته وجب بنسبة من ديتة بد يفتي وفي اصابع اليد وحدها او مع الكف
نصف الدية ومع نصف الساعد نصف الدية وحكم عدل وفي الكف فيها
اصبع عشر الدية وان فيها اصبعان فتمسرا ولا شيء في الكف وعند ما يجب

الاكثر من ارش الكف ودية الاصبع او الاصبعان ويدخل الاقل فيه وان
فيها ثلث اصابع فدية الاصابع ثلثة اعتبار الجناح وفي الاصبع الزائدة
حكم عدل وكذا في الشارب ولحمة الكوكج وتدعى الرجل وذكر الخفي
والعين ولست الاخرى واليد الشاة والعين العوراء والرجل الاوجه
والسن السوداء وكذا في عين الطفل ولسانه وذكره اذا لم يمتنع ذلك
بما يدل على البصارة وتترك ذكره وكلامه وان شئ رجلا فذهب عقله او
شعره دخل ارش الموضحة في الدية وان ذهب به عيناه فلا قصاص
ويجب ارشها وارش العينين عند ما قصص في الموضحة والدية في العينين ولا
قصاص في اصبع قطعت فشتلت اخرى وعند ما يقتصر في المقطوعة ونصب الدية
في الاخرى ولو قطع منفصلا الاعلى فشتل ما بقي فلا قصاص بل الدية في ما قطع
وحكم عدل فيما شل ولا لو كسر نصف سن فاسود باقرها بل دية السن
كلها وكذا لو احمر او احمر او اصفروا ولو وردت كلها بضره وهي قائمة فالدية
في الخطا على العاقلة وفي العمد في ماله ولو قلفت سن رجل فثبت مكانها اخرى
سقط ارشها خلافا لهما وفي سن الضيف سقط اجماعا وان اعاد الرجل سنه
المقطوعة الى مكانها فثبت عليها الدم لا يسقط ارشها اجماعا وكذا لو قطع
اذنه فاصقرها فالتمت ومن قلفت سنه فاقترض من قال عمره ثم ثبت
فعليه دية سن المقص منه ويستأني في اقتصاص السن والموضحة حولا

وكذا لو ضربتة فمركت فلو اخل القاضى بها المضر وب وقد سقطت
 فاختلغا في سبب سقوطها فان قيل مضى الستة فالقول للمضروب وان بعد
 مضى فاضارب ولو شبع فلتقى ونبت الشعر ولم يبق لها اثر يسقط المار
 وعند ابى يوسف بجوابه ان المضر محكي عدل وعند محمد اجرة الطبيب وكذا
 لو جرح بضرب فزال اثره وان بقي كونه عدلا بالاجماع فلا يقص له **فصل** في
 او موضحة الا بعد البراءة وكل عد سقطت في القود بشبهة كقتل الاب ابنه
 قاله في في سائر القائل وعدا الضية والمجنون خطأ ودينه على عاقلة ولا
 كفارة فيه ولا امر بان ارت والمعتوق كالمجنون **فصل** ومن ضرب بطن امرأة فالتقت
 جينتا ميتا فعلى عاقلة غرة هي خمسة درهم فان التقت حيا فالتقت فدية
 ميتا وماتت الام فغرة ودينه وان ماتت فالتقت حيا فالتقت فدية ودينه
 وان ميتا فدية ما سقط وما يجب في الجنين يورث عنه ولا يرث منه الضارب
 وفي الجنين الام نصف عشر قيمته لو ذكر او عشي قيمته لو انثى عند ابى يوسف
 ان نقت الام ضمن نقصانها والا فلا ضمان فان ضربت فمترسيت هاجمها
 فالتقت حيا فالتقت بحب قيمته لاديه ولا كفارة في الجنين والمستبين
 بعض خلقه كساق الخلق وان شربت دواء او عالجت فوجرت الطرح حيتها
 فالغرة على عاقلة ان قتلت بلا ذنبه وان باذنه فلا **باب ما يحد في الطريق**
 من احدث في طريق العامة كيف او سيرا او جرحنا او دكنا وسعد ذلك
 ان شئت ان شئت

ذلك ان لم يضرهم ولكل منهم زعمه في الطريق الخاص لا يسعه الا باذن
 المشركه وان لم يضر وعلى عاقلة دينه من مات بسقوطها فيها وكذا لو عثر
 ينقضه وان وقع العاثر على آخر فالتقتا فلا ضمان على من احدثه وان اضطرر
 الميزاب الذي في الحائط فالتقتا فلا ضمان وان الطر فالتقتا فلا ضمان
 ووضع حجر في الطريق فالتقت به انسان وان تلف به برسمه فضاها في ماله
 والقاء الثراب والحقان الطين كوضع الحجر وهذا اذا فعله بلا اذن الاسام
 فان فعل شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان ولو سالت الواقع في البرجوع ما او يوغلق
 فلا ضمان على حاقه وان باذنه وعند محمد عليه الضمان وكذا عند ابى يوسف
 في الغم في الجوع وان وضع حجر ففناه آخر فضاها ما تلف به عليه وكذا
 لو وضع حشيشة في الطريق ثم باعها او براد المشتري منها فتركها المشتري
 فضاها ما تلف بها على البائع ولو وضع في الطريق جرافا حرق شيئا ضمنه ولو ارق
 بعد ما امر كنه الرجح الى موضع آخر لا يضمن ان كانت ساكنة عند وضعه
 يضمن من حمل شيئا في الطريق ما تلف بسقوطه منه وكذا من ادخل حصيرا
 او قندلا او حصاة الى مسجد غيره بلا اذن فعتب به **باب ما يحد في الطريق**
 هذه الاشياء الى مسجد حية لا يضمن اجماعا وكذا لو تلف شيء بسقوط
 رداء هو لا يضمن ومن جلس في المجلس المسجد غير متصل فعتب به احد ضمنه
 خلافا لما قاله في الفرق بين جلوسه لاجل الصلوة او للتعليم او لقراءة القرآن او نام

فيم في اثناء الضلوع و بان ان يرمى فيا ويعد الحديث ولا يمين مسجدة وغيره
وانما المعتكف فقيل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بالاعتكاف وفي الجالس
مصليا لا يضمن اتفاقا وان من غير اهل ولو شجره في الدار على الاخر الجناح
او الظلمة فقف به شيء فالضمان عليه ان يزيله في علمه وان بعد فعله يضمن
من متب اليه في الطريق العام ما عبط به وكذا ان رشح بحيث يزلق او تنوش
واستوعب الطريق وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذة وهو من اهلها
او قعد فيها او وضع متاعه لا يضمن وكذا ان رشح بالازلق عادة او بعض
الطريق فتعد المار والرو عليه ووضع الخشب كالرش في استعاب الطريق و
وان رشح في خانوت باذن صاحبه فالضمان على الامر بحسن احوالها
لو شجره ليعتد في فناء خانوته فقف به شيء بعد فراغه ولو امره بالبناء
في وسط الطريق فالضمان على الجير ولو كسش الطريق لا يضمن متاعه بوضع
كس وجميع الكاسية في الطريق ضمن متاعه بها ولا ضمان فيما تلف بشيء فعل
في اللئاف فانه فيه حق التصرف بان لم يكن العامة ولا مشترك لاهل السكة
غير نافذة وان شجره من حفرة من غير فناء فالضمان على المستجر ان لم يعلم
الاجير انه غير فناء وان علم فعلى الاجير وان قال هو فناء وليس فيه حق الحفر
فالضمان على الاجير قيا سا وعلى المستجر ان كانا ومن بنى قطرة بغير اذن
الامام فتعد احد المرور عليه فعطب فلا ضمان على الباقي **فصل** ان مال حائط
الى طريق العامة فطوب ربه بنقصه من مسلم او ذمي واشهد عليه فلم يضمن

فلم يضمن في مدة يمكن تقضه فيها فقف به نفس او مال ضمن عاقلة النفس هو لاله
وكذا لو طوب به من يملك تقضه كالطفل او وصيه او الزاني بفك الرهن
والعبد التاجر والمكاتب ولا يضمن ان باعه بعد الاشهاد وسلم الى المشتري
منسقط ولا ان طوب به من لا يملك كالمكرهين والمشاكر والمودع وان بناء ما تلا
ابتداء ضمن متاعه بسقوطه وان لم يطالب بنقصه كما في اشراج الجناح ونحوه
وان مال الى دار رجل فالطلب لربها او ساكنها فيصح تاجيله واداءه ولا يصح
التأجيل فيما مال الى الطريق ولو من القاضي او المشهود ولو كان الحائط بين
فان شهد على احد ضمن ختمه متاعه به وعندهما نصفه وان حفر احد ثلثة في دار
فهو لهم بشر اذنه شريك او بنى حائط ضمن ثلثي متاعه به وعندهما نصفه
باب جنابة البريمة وعليها يضمن الراكب ما وطئت ذكبتها واصابت بيدها
او رجلها او راسها او كدمت او حطبت او صدست لاسانته برجلها او ذنبها
الا اذا اوقتها ولا ما عبط برؤسها او بولها سائرة او موقفة لاجل فناء
او قفها لاجل ضمن ما عبط به فان اصابته بيدها او رجلها حصاة او نواة
او نواة رت غبار او حجر صغيرا فقف عينا او افسد ثوبا لا يضمن وان
كبيرا ضمن ويضمن القائد ما يضمن الراكب وكذا السائق في الاصح وقيل
يضمن النخلة ايضا ولا كفارة عليها ولا امرمان ارث او وصية بخلاف الراكب
وان اجتمع الراكب والقائد والراكب والسائق فالضمان عليه ما وقيل على الراكب

وحده وان اصطيده فارسا او ماشيا فان ضمن عاقلة كل دية الاخر وان
تجاذ باحلا فاقطع فانافان وقصا على ظهرها فهدروا على وجهها
فعلى عاقلة كل دية الاخر وان اختلفا فدية من على وجهه على عاقلة من على ظهره
وان قطع اخر الجبل فانافدته على عاقلة وان ساق دابة فوقع سرجه او
من ادها وترا على انسان فان ضمن وكذا فاقطع قطار وطي بغير منه انسانا
والنفس على عاقلة والمال فيماله وان كان مع القائد ساق فالضمان عليه فان
بغير على قطار بغير علم قائده فغضب به انسان ضمن عاقلة القائد الدية و
بها على عاقلة الرابطة ومن ارسل برية او كلبا وساقه ضمن ما احتا في فوه و
وفي الطير لا يضمن وان ساقه وكذا في الدابة والكلب ان لم يسق او انقلب
ليلا او نهارا فاصت مالا او نفسا ومن ضرب دابة عليها راكب او نفسا فقتل
او ضربت بيدها احدا او تقرت فصدمة فان ضمن هو الراكب ان فعل ذلك
حال التسير وان اوقفها لافي ملكه فعليها وان نقت الناحس فد مهدر
وان الق راكب فضان على الناحس وان فعل ذلك باذن الراكب فهو كفيل الراكب
لكن ان وطئت احدا في فوره ما بعد النخس بالاذن فدية عليها ولا يجمع
على الراكب في الاصح كما لو امر صبيا يستمسك على دابة بتسييرها فوطئت انسانا
فان لا يجمع عاقلة الصبي بما خرمها من الدية على الامر وكذا لو تناول الصبي
سلاحا فقتل احدا وكذا الحكم في نفسها ومعاها قاتل او سائق وان تخسها

شيء منصوب في الطريق فالضمان على من نصبه ولا فرق بين كون الناحس
صبيا او بالغ او ان كان عبدا فالضمان في رقبته وجميع مسائل الفصل وما قبله
ان كان الرهالك آدميا فالدية على العاقلة وان غير هذا الضمان في مال الجاني من فقا
عين شاة فقتل ضمن ما نقصها وفي عين الفرس والبغل والحمار وبغير الجزار
او بقره ربع القيمة **باب جنابة الرقيق** والجنابة عليه جنابة المملوك لا توجب
الادفعوا واحدا لو حمله للذبح والقيمة واحدة لو غير حمل له فلو جنى عبدا خطأ
فان شاة مولاة دفع بها ويملك وليها وان شاة فراه بارشها بالافان
العبد قبل ان يختار شيئا بطل حق الحق عليه وان بعد ما اختار القتل لا يبطل فان
فجى فالحكم كذلك وان جنى جنابتين دفعه بها فيقتسمان ^{بشبهة حقوقها او فراه}
بارشها فان باعه او وهبه او اعتقه او تبره او استولدها غير عالم بها ضمن الاقل
من قيمته ومن الارش وان عالما بها ضمن الارش كما لو علق عنقه بقتل زيد او زينة
او شبحه ففعل ولا ان قطع عبدا بغير علمه ففقه اليه فاعتقه فسرى فالعبد
بالجنابة وان لم يكن اعتقه بغير علمه ففقه او يعفى وكذا لو كان القاطع حرا
فصالح المقتطوع على عبده ودفع اليه فان اعتقه ثم سري فهو صالح بها وان لم يعتقه
فسرى رد واقيد وان جنى ما دون مديون خطا فاعتق سيده غير عالم بها ضمن الرب
لبي الدية الاقل من قيمته ومن دينه ولو لم يكن الجنابة الاقل من قيمته ومن ارشها ولو لو
شاة مديونة يباع معها في دينها ولو جنت لا يدفع في جنابتها ولو لو جنى

ان زيد حره فقتل ذلك العبد على المخطئ فلا شيء له وان قال مقتولت
قبل عتي وقال زيد بعد فاقول للمعتق وان قال للمولى لا امره فقتل
بذلك قبل العتي وقالت بل بعد فاقول لها وكر اكل ما نال منها الا المبيع والغنم
عند محمد لا يضمن الاشياء بعينه يوم مر بذهابها ولو امر عبد محجور او صبي صبي
بقتل رجل فقتل فالدية على عاقلة القاتل ورجعوا على العبد بعد عتي على الضم
الا امر ولو كان مأمورا العبد مثله دفع السيد القاتل اذ ان كان خطا او المأمور
صغيرا ولا يرجع على الامر في الحال ويجب ان يرجع عليه بعد عتي بالاقول من قيمته
ومن الفداء وان كان عبدا والمأمور كبير اقصى وان قتل عبد حرين لكل منهما ولينا
فعتي احد وليسي كل منهما دفع نصف الاخرين او فدية بديتها وان قتل احدهما عبدا
والآخر خطا ففقا احد وليسي العبد فدي بديته لوليسي الخطاء ونصفها لاهل العبد
او دفع اليهم يقتسمونه اثلاثا عولا وعند هاربا عانا زعة وان قتل عبد لاثنين
فربما لها ففقا احدهما بطل الكل وقال لا يدفع العاقلة نصف نصيبه الا اخر او يضره

ربع الدية وقيل محمد مع الامام **فصل** دية العبد قيمة فان كان قدر دية الحر
او اكثر نقصت عن دية الحر عشرة دراهم وكذا لو كانت قيمة الامتكدية للغة او
او اكثر وفي الغضب قيمة بالغة ما بلغت وما قدر من دية الحر قدر من قيمة الرقيق
ففي دية نصف قيمته ولا يزداد على خمسة آلاف اربعة ومن قطع يد عبد عاقلة
فسرى اقتضى منه ان كان وارثه سيده فقط والا فلا وعند محمد لا قصاص اصله عليه

وعليه ارش اليد وماتقص الجين العتي ومن قال لعبد له احدكم فقتل فقتل
احدهما فارشها له وان قتل فله دية حره وقيمة عبدان القاتل واحد وان قتل كلا
واحد فقيمة العبدين ومن فقتل عتي عبدا فان شابه سيده دفع اليه واخذ قيمته
او امسكه ولا شيء له وعند هاربا ان امسكه فلان يضمنه نقصا **فصل** وان جنى مذب
او امه ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش فان جنى اخرى شاركه وفي الثاني
ولم الاول في القيمة ان وقعت اليه بقضاء والا فان شابه المولى وعندها
يتبع ولي الاول بكل حال وان اعتق المولى المذبذرو قد جنى جناية لا يلزم لاهل قيمته واحد
وان اقر المذبذبة بجناية خطا لا يلزم شيء في المالد ولا بعد عتي **باب غصب العبد**
والغصب والمذبذبة الجناية في ذلك ولو قطع سيده عبده ففصفت من القطع
في يد الغاصب ضمن قيمته مقطوعا وان قطع سيده يده عند الغاصب فبات بره القاتل
ولو غصب محجور مثله فبات في يده ضمن ولو غصب مذبذبة فجنح عند غاصبه ثم عتقه
او بالاعكس ضمن سيده قيمته لهما ورجع بنصفها على الغاصب ودفع الى الرب الاول
في الصورت الاولى ثم رجع به ثانيا عليه وعند محمد لا يدفع ولا يرجع ثانيا وفي
الصورت الثانية يدفع ولا يرجع ثانيا بالاجماع واليقن في الفصيلين كالمذبذبة لانه
يدفع وفي المذبذبة يدفع القيمة وحكم تكرار الرجوع والدفع كما في المذبذبة اختلافا
واتفاقا ولو غصب رجل مذبذبة ثين فجنح عنده في كل منهما ثم عتقه سيده قيمته لهما
ورجع بها على الغاصب ودفع نصفها الى ولي الاول ورجع بها على الغاصب ثانيا اتفاقا

وقيل خلافه من غصب شيئا حرافات في يده فقله او يجرى فلا شيء عليه
 وان بضاعته وان نسيه حتى فعل عاقلة ديتة ولو قتل صبي عبد لم يمسكه
 ضمن عاقلة وان اكل طعاما او تلف مالا او دعه عنده فلا ضمان خلافه لا يوف
 ولو اودع عند عبد مجبور مال فاستهلكه ضمن بعد العتق لا في المال خلافه
 والاقرض والا عاقلة كالايدياء في مال الرب بالضمي العاقل وفي غير العاقل ضمن
 المال ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا مالا تلفه ^{بما يبيع من عاقل عطا} ^{بما يبيع من عبد للودع عطا} ^{بما يبيع من عبد مجبور عطا} **باب**
القسم اذا وجد ميت في محلة به اثر القتل من جرح او مخرج دم من اذنه
 او عينه او اثر خنق او ضرب ولم يدرك قاتله وادعى وليه قتل على اهله او بعضهم
 ولا يثبت له خلفهم من رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا
 علمنا قاتله فاقبلت قضي على اهله بالدية وما خلفه كالكيور ولا يخلف المولى وان كان
 لوث فان نقص اهله عن الخمسين كرت العيين لانهم ومن نكل جرحا خفيفا
 او علامة القتل او بشي من العداوة ^{او المولى المختار والولي} ومن قال منهم قتل فلان لم يثبت له في ماله وان ادعى الولي القتل على غيرهم سقط
 منهم ولا يقبل سدادتهم على غيرهم خلافا لما ولا على بعضهم ان ادعاه اجماعا
 ووجود اكثر او نصف مع الرأس كوجود كله ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة
 وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لاثره او يخرج الدم من فمه وانفا او دبره
 او ذكره او وجد اقل من نصفه ولو مع الرأس او نصفه مشقوقا بالاطول
 وان وجد على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة وكذا لو كان يقودها او ركبا

او ركبا وان اجتمعوا فعليه وان وجد على دابة بين قريتين فعلى اقرىهما
 وان وجد في دار تقف على عاقلة وعند هالا شئ فيه وان وجد في دار نشأ
 فعلى القسمة وعلى عاقلة الدية وان كان العاقلة حضورا يدخلون في القسمة
 ايضا خلافا لابي يوسف والاكرت عليه والقسمة على المالا دون الشك
 وعند ابي يوسف على الجميع وهي على اهل الخطة ولو بقي منهم واحد دون المشرك
 وعنده على المشتري ايضا وان لم يبق من اهل الخطة احد فعلى المشتري
 وان بيعت دار فلم يقبض فعلى البايع وعند هاهنا على المشتري وفي البيع خيار
 على ذي اليد وعند هاهنا على من يصير المالك ولا تلي على عاقلة ذي اليد الا
 بحجة انزاله وان وجد في دار مشتركة سبها ما مختلفة فالقسمة والدية على الزور
 وان وجد في سفينة فعلى من فيها من الملاحين والركاب وان وجد في مسجد
 فعلى اهله وان بين قريتين فعلى اقرىهما وان في سوق مملوك فعلى المالك
 وعلى عند ابي يوسف على التمسك وفي غير المملوك كالشوارع على بيت المال
 وكذا ان وجد في المسجد الجامع وكذا ان وجد في النجس وعند ابي يوسف على
 اهل النجس وان في بركة ليس بقرية يسمع منها الصوت فهو هدر وكذلك في
 وسط القرية وان حنبتا بالاشتط فعلى اقرى القرى منه وان التقى قوم
 ثم اقبلوا من قتل فعلى اهل المحلة الا ان يدعى وليه على القوم او على معين منهم فسقط
 عنهم ولا يثبت على القوم الا بحجة ولو وجد في معسكر يارض غير مملوك فانه هدر
 بغيره

كان
 قولنا اهل الخطة وهي
 الخطة ليدار عتق
 معناها على صاحب الملاك القديمة التي كانوا
 يملكونها حين فتح الامام الملقب قاسما
 بين الخامين فانه تخلف

او فسطاط على رية والاقبل الاقرب منه وان كانوا قد قاتلوا عدوا فلو كانت
 ولاديه وان كان الارض مملوكة فالعسكر كالسكان والنقش على المال لا عليهم
 خلافا للي يوسف ومن خرج في قبيلة ثم نقل الى اهلهم ولم يزل ذا فخر حتى مات
 فالتقى على القبيلة عند الامام وعند ابى يوسف لا شيء فيه ولومع اليهم رجل
 فغل ومات في اهلهم فادعوا على رجل عند ابى يوسف وفي قيس قول الامام
 يضمن ولو ان رجلا كان غيبا فوجد احداهما مذ بوحاصن الاخر عند ابى
 يوسف خلافا لحد ولو وجد القليل في قرية لا مرة كرايين عليها وتدى تاكلها
 وعند ابى يوسف على عاقلها القسما ايضا قال المشايخ والمروءة تدخل في القتل
 مع العاقل في هذه المسئلة ولو وجد في ارض رجل في جنب قرية ليس صاحب الارض بها
 فهو على صاحب الارض **كتاب العاقل** هي جمع مفعلة وهي الدية والعاقل من
 يؤدى ما هو اهل الديوان ان كان القاتل منهم يؤخذ من عطاياهم في ثلث
 سنين فان خرجت ثلث عطايا فاقبل او اكثر اخذ منها ومن لم يكن منهم فقلته
 قبيلته يؤخذ منهم في ثلث سنين وفي كل واحد ثلثة دراهم او اربعة كل سنة
 درهم او درهم او درهم وثلث لا يزيد هو الاصح وقيل في كل سنة ثلث دراهم
 او اربعة فان لم يشع القبيلة لذلك ضم اليهم قري القبايل تسبا على تزيين العصابة
 والقاتل كاحدهم وان كان ممن يتناصرون بالحرق او بالحلف فعاقلته اهل
 خرفته او حلفه وعاقله المعتق ومعه الموالاة مولاه وعاقلته وعاقلته ولد الملائكة

فانه لا يضمن عليه لا قتاله ولا قتل نفسه
 ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه

ولد الملائكة عاقلته انه فان ادعاه الاب بعد ما عقلوا عنه رجعا على عاقلته
 بما غرموا او انما تعقل العاقلته ما وجب بغل القتل فلا تعقل جناية عمدا ولا جناية
 عبدا ولا مالوم ليصلح او اعترا في الا ان يصدقوه ولا اقل من نصف عشر الدية بل
 ذلك على الجاني ولا يدخل النساء ولا الصبيان في العقل ولا يعقل مسلم عن كافر ولا
 بالعكس ويعقل الكافر عن الكافر وان اختلفا ملته ان لم يكن العاقل بين الميتين
 ظاهرة كاليهود مع النصارى وان لم يكن للدين عاقلته فالدين في مال في ثلث سنين
 والمسلم يعقل عنه بيت المال وقيل كالدعي وان جنى حرة على عبده خطا فعلى العاقلته
كتاب الوصايا الوصية تملك مضافا الى ما بعد الموت وهي مستحبة بما في
 الثلث ان كان الورثة اثنى عشر او يستقنون بانصابهم والا فتركها احب ولا

بما زاد على الثلث ولا لقائه بما شق ولا لوارثه الا باجازة الورثة وتصح بالثلث
 للرجلي وان لم يجز او اوصى من المسلم للذمي وبالعكس وتصح للرجلي وبان كان
 بيننا وبين ولا تدرى اقل من ستة اشهر ولا تصح الرجس له وان اوصى بامته دون
 صحت الوصية والاستثناء ولا بد في الوصية من القبول ويعتبر بعد موت
 الموصي ولا اعتبار بالردة والقبول في حياته وبه تملك الا ان يموت الموصي
 بعد موت الموصي قبل القبول فانه يملكه او نصير لورثته ولا تصح من ميت ولا
 مكاتب وان تركه وفاقا والوصية مؤخره عن الدين فلا تصح من يحيط دينه
 بما له الا ان يبرأ الغريم او للموصي ان يرجع في وصيته قولاه فاعلا يقطع حق المالك
 بان يبرأ رجعت عما وصيت به ليزم

في الغضاب ^{البيع} بزيادة ملكه ^{البيع} وان استواء او رجع بعد ذلك او يوجب للثالث
 زيادة لا يمكن التسليم ^{البيع} بالملك المستوفى والبناء في الدار ^{البيع} الحشو بالقطر وقطع
 الثوب ونزع الشاة رجوعا ^{البيع} لا غسل الثوب وتخصيص الدار ومداها ^{البيع} ليس
 يرجع عند محذوف الا لا يوجب ولا يوجب له ^{البيع} ان يثبت الوصية او كل وصية او ميت
 بما قلناه ^{البيع} فخرام ولو قال ما وصيت به لفلان فهو لفلان ^{البيع} فخرج الا ان يكون فلان
 الثاني يتناول بطلان ^{البيع} الوصية ^{البيع} لا يثبت الوصية ^{البيع} لا يثبت الوصية ^{البيع} لا يثبت الوصية
 ووصيته ووصيته لا يثبت الوصية ^{البيع} لا يثبت الوصية ^{البيع} لا يثبت الوصية
 والمفوض والاشل والمسلم من كل مال ان طار ولم ينف موته منه والاشل ^{البيع} ثلث
باب الوصية من ثلث المال ولو اوصى لكل من اثنين ثلث ماله ولم يجر واثرة
 قسم الثلث بينهما بضمين ولو للاحدهما ثلث وللآخر ^{البيع} ثلث ^{البيع} ثلث ^{البيع} ثلث
 بثلث وللآخر ثلث او بصفة او بكل ينصف الثلث بينهما وعندهما ثلث في الاول
 ويحتمل خمسين وثلاثة اخماس في الثاني ويرتفع في الثالث ولا يثبت الوصية ^{البيع} ثلث
 على الثلث عند الامام الا في المحاباة والتعاضد والدرهم المرسلة ^{البيع} بطل الوصية
 بنصيب ابنه ونصف بثل نصيب ابنه فلو كان له ابنا فللوصي ^{البيع} الثلث ^{البيع} الثلث ^{البيع} الثلث
 وان اوصى بجزء من ماله فالتعيين ^{البيع} للورثة وان بسمهم فالسهم ^{البيع} وعندهما
 مثل نصيب احدهم الا ان يزيد على الثلث ولا اجارة قالوا هذا في عرفهم وفي عرفنا
 السهم كالميراث ^{البيع} وان اوصى له بسهم ماله ثم بثلث ماله واجازوا ^{البيع} الثلث ^{البيع} وان بسمهم

انطلق الفقيه يكتسب ربه

وان بسهم من ثم بسهم سفل السهم سواء اخذ الميراث او لغيره ^{البيع} ثلث
 دراهم او غممة او ثيابا وهي من جنس احد هذين الثلثين فله الباقي ^{البيع} ان خرج من الثلث
 وكل مكمل وموزون وان بثلث ثيابا وهي متفاوتة فله ثلث ما بقى وان بثلث
 عبدة فلكل واحد وعند هاكل الباقي وقيل بوافاقان والدواب كما اعين ^{البيع} وان
 بالفول عين ودين في عين ان خرجت من ثلث العين والادفع ثلث العين ^{البيع} ثلث
 ما يستوفى من الدين حتى يتم وان اوصى بالثلث لزيد وعمر واحد هاتين
 فكل لهما وان قال لزيد وعمر فالنصف لهما وان اوصى بثلث ماله لأمه
 فاكسبها ثلث ماله عند الموت وان بثلث غنمه ولا غنم له او كان قبله قبل موته
 بطلت وان استفاد غنما ثم مات صحت في الصبي وان اوصى بشاة من ماله ولا شاة
 فله قيمتها وبطل لو بشاة من غنمه ولا غنم له وان اوصى بثلث ماله لأمه او لاهل
 وهي ثلث وللفقراء والمساكين فله ثلثه اخاسه وكل فريق خمس وعند
 محمد ثلث لمساء وكل فريق سبعة وان اوصى بثلث ماله لزيد وللفقراء
 نصفه ولهم نصفه وعند محمد له ثلث ولهم ثلثه وان اوصى بمائة لزيد ومائة
 لعمر ثم قال ليكر شريكك معهما فله ثلث ما لكل وان بمائة لزيد وخمسين لعمر
 فليكر نصف ما كل منهما وان قال لفلان على دين فصدقه فانه يصدق على الثلث
 فان اوصى مع ذلك بوصيا عزله ثلث له باو ثلثا للورثة ويقال لكل واحد
 فيما شئتم فيؤخذ اصحاب الوصايا بثلث ما اقرباؤه والورثة بثلث ما اقرباؤه

من الورثة والارث
 ويحكم كل على العلم بدعوى الزيادة على ما اقر واوصى بين الورثة والجنين
 فلا يضي نصفها ولا شيء للوارث وان اوصى كل من ثلثة بنو في متفوتة
 فضاء ثوب ولم يدر ايها هو الورثة تقول لكل ماله حقه بطلت الوصية
 فان سلموا ما بقي فلدي الجيد ثلث جيدها ولذي الرتبة ثلث ارددتها ولذي
 الوسط ثلث كل منها وان اوصى بيت معين من دار مشتركة قسمت
 البيت في نصيب الوصي فهو الموصى له وعند جده نصفه والا فله قدر زراعته
 وعند جده قدر زرع نفسه والا فراك الوصية وقيل لا خلاف لحد وهو المختار
 وان اوصى بالمفطين من مال غيرهم فله بها الاجازة بعد موت الموصى ولا منع
 بعد الجارة بخلاف الورثة لو اجازوا ما زاد على الثلث وان اقر احد الابنين بعد
 القسمة بوصية اسببه بالثلث فعليه دفع ثلث نصيبه وان اوصى بامه قولت
 بعده وبها فها للموصى ان يخرج من الثلث والا اخذ الثلث منها ثم مندها
 منها على السواء **باب العتق في الرض** العبرة بحال التعريف في التعريف بالخبر فان
 كان في الصحة في كل المال وان في مرض الموت فن ثلثه والمضاف الى الموت من
 الثلث وان كان في الصحة ومرضه منه كما الصحة والغير في مرض الموت و
 والمحابات والكمالات والدية وصية في اعتبار من الثلث فان لتق وحالي
 وضاق الثلث غنما والمحابة الاولى ان قدمت وهما سواء ان اخرت وان اعتق
 بين محاباين فنصف للاولى ونصف للثاني والعتق والعتيق والعتاين بين عتقين

بين عتقين فنصف للمحابة ونصف للعتيقين وعندها العتق اولى في الجميع وان
 اوصى بان يعق عنه بهذه المانة جده فله منها درهم بطلت الوصية وعندها
 يعق ما بقي ولو كان العتق حج محضه ما بقي اجماعا وبطل الوصية يعق عنه
 لو وصى بعد موت سيده فدفع بها وان دفع فلا ولو اوصى لا يثبت ماله
 وترك عبدا فادعى زيد عتقه في الصحة والوارث عتقه في المرض فالقول للوارث
 فلا شيء لزيد الا ان يفضل الثلث عن قيمته او يبرهن على دعواه ولو ادعى رجل
 على الميت دين او العبد اعتاقه في صحته وصدقه بالوارث سعى العبد في قيمته
 وتدفع الى الزنيم وعندها لا يسعي وان اجتعت وصايا وضاق الثلث غنما
 قدمت الغرائض وان اخرها فان تساوت في الغرضية او غيرها قدم ما قدم
 وقيل يقدم الزكوة على الحج وقيل بالعكس يقدم الحج والزكوة على الكفارات في القتل
 والظهار واليمين والكفارات على الصدقة الفطر وصدقة القطر على الاضحية
 وان اوصى بحجة الاسلام اجعل عنه رجلا من بلده راكبا ان وفى النفقة
 والا في حيث تقى وان خزن حاجات في الطريق واوصى ان يخرج عنه من
 من بلده وعندها من حيث مات استخافا وعلى هذا الخلاف ان مات الحاج
 عن غيرهم في الطريق **باب الوصية الاقارب** وغيرهم جارا لانسانا لاهله
 وعندها من يسكن محلة ويجمعهم مسجد ها وليستوى في التساكن والمالك
 والذكور والاثنى والسلام الذي وصي من هو ذورهم محرم من امرأته وسخنة كازواج البنات والعمات والعمالات
 بينه وبينه

من هو زوج ذات رحم محرم منه يستوفى ذلك للزواج والعبد والاقرب والاب
واقارب واقارب وذوقايت واحام وذوا حامه واسبا بالاقرب
من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل في الطلاد والولد وفي الجدر وابتان وان لم
يكن له نور محرم بطلت ويكون للابن فضاءا وعند ما من ينسب لاقرب
في الاسلام بان العلم او ادرك الاسلام وان لم يسلم في النحان وخالان الوصية
لغيره وعند ما الكلى على السواء ومن لم يعم وخالان نصف الوصية لغيره ونصفها
بين خاليه وان لم يعم فقط فنصفها له وان عم وخال وخالة والوصية للعم
والعمة على السواء وعند ما الكلى على السوية في جميع ذلك واهل الرجل زوجته
من يعولهم ويضمهم نفقة وآله اهل بيته ابوه وجده من اهل بيته واهل بيته
من ينسب من جهة الاب وجسم اهل بيته ابية والوصية لبقى فلان وهو ارباب
للكو خاصة وعندها وهو رواية عن الامام يدخل الاناث ايضا لورثة فلا
لذكر مثل حظ الانثيين ولولد فلان للذكر والانتى على السواء ولا يدخل اولاد
الابن عند وجود اولاد القلب ويدخلون عند عدمهم دون اولاد البنت
وان اوصى لبنتي فلان وهو ابوقيلة لا يحصون في با طلة قان لا يتامهم او عيالهم
او زناهم او اراهم فلغنى والفقير منهم والذكر والانتى ان كانوا يحصون
وللقفا منهم خاصة ان كانوا لا يحصون ولموا اليه من اعتقر في الصحة
او المرض ولا اولادهم ولا يدخل مولى المولات ولا مولى المولات عند عدمهم

وتعلم ان كان له معقون ومعقون واقل الجمع اثنتان في الوصايا كالنساء
باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة يصح الوصية بخدمة عبده وسكنى
داره وبغلة مائة معينة وابدا فان خرج ذلك من الثلث سلم الى الموصي له
والا قسمت الدار ونهايتها في العبد يومين لهم ويوم له فان مات الموصي
ردت الى ورثة الموصي وان مات في حق الموصي بطلت ومن اوصى بغلة
الدار والعبد لا يجوز له السكنى والاستخدام في الاصح ولا لمن اوصى بالخدمة
والسكنى ان يؤمر وان اوصى بشيء بستانه فانه في غرة فله هذه فقط
وان زاما باقلا هي وما يستقبل وان اوصى بغلة بستانه فله الموجود وما يستقبل
وان اوصى له بصوف غنم او لبنها او اولادها فله ما يوجد من ذلك عند موته
فقط قال ابا داود لم يقل **باب وصية الذمي** ولو جعل الذمي داره ببيعة
او كنيسة في صحته ثم مات وهي ميراث ولو اوصى به لقوم مسلمين جاز من الثلث
وكذا في غير المسلمين خلا لهما ويصح وصية مستامن لا وارث له في دارها بكل
ماله السلم او ذمي وان اوصى ببعضه رذ الباقي الى ورثته ويصح له ما دام
في داره من مسلم او ذمي وصاحب الهوى ان لم يكن بهواه فهو كالسلم في الوصية
والا فكالمرتدة ووصية الذمي تقبى من الثلث ولا تصح لوارثه ويجوز للذمي
من غير مسلمة لا الحرب في دار الحرب **باب الوصية** ومن اوصى الى رجل فقيل في وصية
ورث في غيبته لا يرتد وان رث في وصية يرتد فان لم يقبل ولم يرتد حتى مات

الموصي في غير من القبول وعدمه وان باع شيئا من التركة لم يبق له الزكاة
غيره لم يبالا بقاء فان رد بعد موته ثم قبل صح ما لم ينفذ قاض رده وان اوصى
الى عبدا وكافرا او فسقا اخرج القاضى ونصب غيره وان اوصى الى عبده فان كان
كل الورثة صغارا صح خلافه وان اوصى الى كبريى بطل اجماعا ولو كان الوصى عجزا
عن القيام بالوصية ضم اليه غيره وان كان قادرا امينا لا يخرج وان شك اليه
الورثة او بعضهم منه ما لم يظهروا خيانه وان اوصى الى اثنين لا ينفرد احدهما
الا بشرا كهن وتجهيز وخصوصه وقضاء دين وطلبه وشرائه للطفل
وقبول الرتبة ورد ودين معينه وتنفيذ وصية معينة واعتاق عبده معين ورد
منفق او مشركي شره فاسدا وجميع اموال ضائعة وحفظ المال وبيع ما
تلفه وعند ابى يوسف يجوز الانفراد مطلقا فان مات احد الوصيين امام القاضى
غير مقاسم ان لم يوص الى احد وان اوصى الى الولي جاز ويتصرف وحده وصلى
الوصى وصلى في التركيب وكذا ان اوصى اليه في احدى ما خلاها وما نصه نفسه الوصى
عن الورثة مع الوصى فلا يرجعون على الوصى لو هلك حفظهم في يد الوصى لا
لامقاسمة معهم عن الوصى فيرجع عليهم بثلاث ما بقى لو هلك حفظه في يد الوصى
وصح للقاضى لو قاسمهم عنه واخذ قسطه وفي الوصية بجمع لو قاسم الوصى الورثة
فضاع عنده يؤخذ للثلاث ما بقى وكذا لو دفع لمن جمع فضاع في يده وعند
ابى يوسف ان يلقى من الثلث شيئا اخذ والا فلا وعند حماد لا يؤخذ شيئا ولو باع

ولو باع الوصى من التركة عبدا مع غيبة الغريم جاز وان اوصى ببيع شيء
من تركته والصدق به فباعه وصيه وقبض منه فضاع في يده وانفق المبيع
ورجع به في التركة ولو قس الوصى التركة فاصاب الصغير شيئا فقبضه وباعه
وقبض منه فضاع فاستحق ذلك الشيء بجمع في مال الصغير والصغير ببقية
الورثة بحصة ولا يصح بيع الوصى ولا شراؤه الا بما يتفان فيه ويصان منه
ان كان فيه نفع خلافه ما ولد دفع المالا مضاربة وشركة وبيعته وقبول
الموالة على الاسلام لا على الاعسار ولا يجوز له ولا لاب الا قراض ويجوز للاب الاقراض
للموصى ولا يخرج في مال الصغير ويجوز بيعه على الكبر الفبا غير العقار ووصى
الاب لغيره بمال الصغير من جهه فان لم يوص لاب فالجد كالاب **فصل** شهده
الوصيان ان الميت اوصى الى زيد معهما لا تقبل الا ان يذم زيد وكذا الوشهد
ابن الميت ولقت اشهادة الوصيين بمال الصغير وكذا الكبير في مال الميت
وصحت له في غيره وعندهما نصح للكبير في الوصيين وشهادة الوصى على الميت
جائزة لانه لا بعد العزل وان لم يخاصم ولو شهد رجلان لاخرين بدين
الف على ميت والاخران لها بمنته صحتا خلافا لابي يوسف ولو شهد كل فريق
للاخر بوصية الف لا تصح ولو شهد احد الفريقين بوصية تجارية والاخر له
بوصية عبده صحت وان شهد الاخر له بوصية ثلث لا تصح **كتاب الخلق** هو
من له ذكر وفرج فان بال من احدهما اعتبر به وان بال منها اعتبر الا سبق

وان استويا في النبق فهو مشكل ولا اعتبار بالكنة خلافا لما قاله في المبلغ
فان ظهرت بعض علامات الرجال من نبات الحية او قدرة على الماء او الشدة
كالجل فيهم وان ظهرت بعض علامات النساء من حيض وجبل وانكار
ندى ونزول لبن فيه وتمكين من الوطئ فاحتماله وان لم يظهر شيء او
او تعارضت فمشكل قال محمد الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال
فاذا ثبت الاشكال اخذ فيه بالاحوط فيصلي بقناع ويقف بين يدي
الرجال والنساء ولو وقف في صفهم يعيد من لا صفه من جانيه ومن
بجذائه من خلفه وان في صفين اعاد هو ولا يلبس خيرا ولا حلينا وليس
المحيط في اعراسه ولا يكتف عند رجل ولا امرأة ولا يغلو غير محرم من رجل
وامرأة ولا يسافر بالاحرم ولا يختن رجل ولا امرأة بل يتناع لامة تحتها
من ماله ان كان له مال والا فمن بيت المال ثم تباع فان مات قبل ظهور حاله
لا يغسل بل يتيمم ويكفن فخنة اثواب ولا يحضر بعد ما راهق غسل
رجل ولا امرأة وتذب تسجيت في يده ويوضع الرجل قدام الامام ثم هو
ثم المرأة ان ضل عليهم جملة ولا اخذ النصيبين من الميراث عند الامام فلو
مات ابو عنه وعن اخيه سمان وله سهم وعند الشيعي نصف النصيبين
وهو ثلثه من سبعة عند ابى يوسف وخمسة من اثني عشر عند محمد ولو قلد
سيده كل عمل حرا او كل امت له حرة لا يعق ما لم يستبين ولو قال بعد تفرقه

تقر اشكالنا ذكرنا وان لا يقبل وقيل يقبل **باب ما شق كناية**
الاخرس وايما فقه بما يعرف به اقراره بخوضه وطلاقه وبيع وشراؤه
وقود عليه وكا لبيان ولا يجد لاذن ولا غير ومعتقل النساء ان امتد به
ذلك وعلت بشارته فهو كالآخرس والافلا والكناية من الغائب ليست
صححة قالوا الكناية اما مستين مرسوم وهو كالنطق في الغائب الماضي
واما مستين غير مرسوم كالكتابة على الجدار وورق الشجر وسوق في
واما غير مستين كالكتابة على السهوى والماء ولا عبرة به وان اختلفت الكناية
بمئة اقل منها فمحرى واكل والافلا يوكل حالة الاخبار ويترقى عند الاضطرار
واذا احرق راس الشاة المتلطف بدم وزال دمه فانتد منه مرقه جازوا عرق
كالغسل ولو جعل السلطان المزاج لربنا الارض ياربنا خلاف العشر ولو دفع
الاراضي للملوك الى قوم ليعطوا الخراج جازوا لو نوى قضاء رمضان ولم يعين
عن اى يوم صح ولو عن رمضان فلا في الاصح وكذا في قضاء الصلوة لو نوى
ظهر اعلم مثله ولم يتواو ظهر او اخر ظهر او ظهر يوم كذا وقيل يبيع فيها
ايضا ولو ابتاع الصائم براق غير فان حبسه لزم الكفارة والافلا وقيل
بعض الخراج عذر في ترك الحج ومن قال لامرأة عند شاهدين ثوبان من ثدي
فقلت بشدهم لا ينعقد النكاح بينهما ما لم يقل قبولكم وم ولو قال لها
خولشتين رازك من كذا يندى فقال التكراما بيندهم فقال ليرزقتم ينعقد
بكا عورتك بلك

ولو قال الرجل دَخَرْتُ خَوْشِيَنَ رَأَيْتُ مِنْ رَأْيِي أَشَقَّ فَقَالَ دَخَرْتُ خَوْشِيَنَ
ولو منع المرأة زوجها من الدخول عليها وهو يسكن معها في بيته كانت
ناشرة ولو سكن في بيت الغصب فامتنعت منه فلا ولو قالت لا أسكن
مع أمك وأريد بيتا على حدة فليس لها ذلك ولو قالت سأطلق ذكرا فقال
داد كبر أو كركر أو داره ياد أو كركر ياد أن نوي يقع ولو قال لا أسكن
والأ فلا ولو قال داره أنت أو كركر أنت يقع وأن لم ينو ولو قال داره
أكار أو كركر أكار لا يقع وأن نوي ولو قال نوي مرأيتي أنت أو كركر أنت أو كركر
لا يقع إلا بالنية ولو قال حيلة زنك كن فهو أقرار بالطلاق الثالث ولو قال
حيلة خويشتن كن فلا ولو قالت له كايين تزل بخشتنم مرا ذنك باز مار
فان طلقها سقط المهر والأ فلا ولو قال أعبده بأمانك أو ألامت أنا عبدك
لا يعتق ولو دعي إلى فعل فقال بر من سوكند است كه اين كار كنكم فهو أقرار
باليمين بالله تعالى فلو قال بر من سوكند دست بطلاق فأقرار بالحلف
بالطلاق فان قال قلت ذلك بكذا لا يصدق وكذا لو قال مر سوكند
خانه است كه اين كار كنكم ولو قال المشتري للبائع بعد البيع بها بآزده
فقال البائع بدهم يكون فسفا للبيع العقار المتنازع لا يخرج من يده اليد
سالم يبرهن المدعي ولا يصح قضاء القاضي في عقار ليس ولا بته واذ قضى
القاضي في حادثة بيمينه ثم قال رجعت عن قضائي أو يد الخي ذلك أو وقت

أو وقت في تلبس بشهود أو أبطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر والقضاء ما ثابت
أن كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة ومن ادعى الحق فحقنا قوما
ثم سأل عنه فأقر به وهم يرون ويسمعونه وهو لا يراهم صحت شهادتهم
عليه وإن سمعوا كلامه ولم يروه فلا ولو بيع عقار وبعض أقاله بالبائع
حاضر بعلم البيع وسكت لا يسمع دعواه بعده ولو وجبت امرأة مهرها
من زوجها ثم مات فطلب قاربها المهر وقالوا كانت الهبة في مرض موتها ولو قال
بلى في صحته فالقول له ولو أقر بحق ثم قال كنت كاذبا فيما أقرت حلف المقر
أن المقر يمكن كاذبا فيما أقر واست بطل فيما ادعى عليه عند أبي يوسف
يفتح والأقرار ليس بها الملك ولو قال لأخ وكنتك ببيع هذا فسكت صار وكلا
ومن وكل امرأة بطلاق نفسها لا يملك عزلها ولو قال لأخ وكنتك بكذا على أني
متى عزلتك فانت وكلي فطريق عزله أن يقول عزلتك ثم عزلتك ولو قال
كلما عزلتك فانت وكلي فطريق عزله أن يقول رجعت عن الوكالة المعقولة
وعزلت عن المنجزة وقبض بدل الصلح قبل التفرق شرط أن كان ديناً بدين
والأ فلا ومن ادعى على صبي دارا فصالح أبوه على ما لا يصح فان كان له بيتة
جاز الصلح أن كان بمنزل القيمة أو أكثر مما يتغابن فيه وإن لم يكن له بيتة أو كانت
غير عادلة لا يجوز ومن قال لا بيتة لي ثم برهن صحته وكذا لو قال لا شهادتي
في هذه القضية ثم شهد وللأمام الذي ولأه الخليفة أن يقطع أنسنا من طريق

المجادة ان لم يضرب المارة ومن صار له السلطان ولم يعين سبيع ماله فباع
 ماله نقد ولو خوف امرأة بالضرع حتى وهبت ماله منه لا يبيع الا لهبة ان
 على الضرب وان اكرهها على الخلع ففعلت يقع الطلاق ولا يصيب الماله ولو لحات
 انسانا بالمر على الزوج ثم وهبت من الزوج لا تصح الهبة ومن اتخذ بيرا او بالو
 في داره فز من ماله ما طاجار وطلب قويله لا يجبر عليه وان سقط الحائط
 منه لا يضمنه ومن عمر دار زوجة بانه باذنها فالحارة لها والنفقة دين لعلها
 وان عمرها بانه باذنها فالحارة لها وهو متبرع وان عمر لفق بانه باذنها فالحارة
 له ومن اخذ من ماله فز من ماله من ماله فلا ضمان على التاجر ومن في يد ماله
 انسان فقال له سلطان ادفه الى والا قطعت يدك لو ضربتك خمسين سوطا
 لا يضمن لو دفع ولو وضع في الصحراء منجلا ليصيده به حمار وصره وصره عليه
 فجاء في الغد ووجد الحمار مجروحا ميتا لا يحمل اكله ويكره من الشاة الحيا والحيث
 والمثانة والذكر والفدة والمارة والدم المسفوح والقاضي ان يقرض ماله
 الغائب الطفل واللقطة والحما تحشفه القصة ظاهرة من رادضة محتشوا
 ولا تقطع جلده ذكره الا بمشفة جاز تركه حيا وكذا ان يبيع مسلم وقال اهل
 البصر لا يطبق الختان ووقت الختان غير معلوم وفي سبع سنين ولا يجوز ان
 يصلح غير الانبياء والملائكة الا بطريق التبع ولا الاعطاء باسم النير وذو المهر
 جاز ولا باس بالفسق والفساد العالم ان يقدم على الجاهل والمخافه القرآن

وانت

القرآن ان يضمن في اربعين يوما **كتاب الفرائض** سبعة من تركته الميت
 بجهيزه ودفعه بلا سرفه ولا تقصير ثم تقضى بونه ثم ينفذ وصاياه من ثلث
 ما بقى من الدين ثم يقسم الباقي بين الورثة ويستحق الارث بنسب وكلاهما
 ويبدأ بها صاحب الفرائض ثم بالعصا النسبية ثم بالمعق ثم عصبته ثم الرده ثم
 ذوق الارحام ثم مولى المولات ثم المقر بنسب ثم يثبت ثم المولى باكثر من ثلث
 ثم بيت المال ويمنع الارث الرق والقتل كحمار واختلاف الميتين واختلاف
 الدارين حقيقة او حكما والجمع على توريثهم من الرجا عشرة الاب والابن والابن
 وابنه والعم وابنه والاخت وابنه والزوج واولى النعمة ومن الثلث سبع الام والام
 والبنت وبنت الابن والاخت والزوجة ومولى النعمة وهم ذو فرض وعصبته
 من له سهم مقدروا السهام المقدرة في كتاب الله بقية ستة النصف والربع
 والثلث والثلثان والثالث والسادس فالنصف للبنت ولبنت الابن عند عدمها
 والاخت للابن وللاخت لاب عند عدمها اذا انفردت والزوج عند عدم الولد
 وللاخت والابن والزوج له عند وجود لحدوها والزوجة وان تعددت عند عدمها
 والثلث لهما كذا عند وجود احدهما والثلثان لكل اثنين فصلا من غير ضرب
 النصف والثلث للام عند عدم الولد وللاخت والابن والاثنين من الاخوة والاموات
 ولها ثلث ما بقى بعد فرض احد الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين
 والاثنين فصلا من ولد الام يقسم بينهم وانماهم بالسوية والسادس للولد

منهم ذكر اوانثى وللاهم عند وجود الوالد او ولد الابن وكذا الجدة الصغرى
 عند عدمه وهو من لا يدخل في نسبته الملية ام وان نخل جدها سدو
 والجد الصغرى وان تعدت مع الواحدة من بنات الصلب والاخت لاب
 كذلك مع الاخت الواحدة لابيوين **فصل** والعصبة بنفذك في نسبته
 الملية انثى وهو ياخذ ما بقية الفرائض وعند الانفراد يجر جمع المال
 واقرهم جزء الميت وهو الابن وابنه وان سفل ثم اصله وهو الاب والجد
 الصحيح وان علا ثم جزء ابيه وهم الاخوة لابيوين اولاب ثم بنوهم وان سفلوا
 ثم بنو جدهم وهم الاعمام لابيوين اولاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنو جدهم
 ابيه كذلك والعصبة بغيره من فرضه النصف والثلثان يصيرن عصبة بلخون
 ويقسم للذكر مثل حظ الانثيين ومن لا فرض لها واخوها عصبة لا تصير
 كالعم وبنت الاخ والعصبة مع غيره الاخوات لابيوين اولاب مع البنات
 او بنات الابن وذو الاربوين من العصبة مقدم على ذي الاب حتى ان الاخت
 لابيوين مع بنت نجب الاخ لاب وعصبة ولد الزنا وولد المملعة مولى امه
 والاب مع البنت صاحب فرض وعصبة واخر العصبة مولى العتاقة ثم عصبة
 الترتيب المذكورة فمن ترك اب مولاة وابن مولاة فالحكم لاب مولاة وعصبة بنو
 للاب السدس والباقي للابن ولو كان مكان الاب جده فكل للابن اتفاقا و
 ولو ترك جده مولاة وله اخ فالحذاولى وعندهما يستويان والعصبة انما تأخذ

تأخذ ما فضل عن ذوى الفروض فلو ترك زوجا واخوة لام واخوة لابيوين
 واما فالنصف للزوج والسدس لام والثلث للاخوة لام ولا يشتركون
 الاخوة لابيوين وتنسب المشتركة والمجارية **فصل** جيب ان متفق في حق البنت
 الابن والاب والبنت والام والزوج والزوجة ومن عداهم يجب الابعدا الاقرب
 وذو القرابة بذي القرابتين ومن يلى بشخص لا يرث مع الاولاد الام حيث
 يدلون بها ويرثون معها ويجب الاخوة بالابن وابنه وان سفل والاب والجد
 ويجب اولاد العلات بالاخ لابيوين ايضا وعندها لا تنجب الاخوة لابيوين اولاب
 بالجد بل يقاسمون وهو كاخ ان لم يتفضل المقاسمة عن الثلث عند عدم
 ذوى الفروض او عن الثلث عند وجودهم والفقوى على قول الاسام واذ استكمل
 بنات الصلب الثلثين سقط بنات الابن الا ان يكون بنو بناتهن او بنو بناتهن
 ابن فيعصب من جدهن ومن فوق من ليت بذات سهم ويسقط من دون
 واذ استكمل الاخوات لابيوين الثلثين سقط الاخوات لاب الا ان يكون معهن
 اخ لاب والجدة كل من تسقط بالام والابويات تسقط خاصة بالاب
 ايضا وكذا بالجد الا ام الاب والقرى منهن من اى جهة كانت تنجب البعد
 من اى جهة كانت وارثه كانت القرى ومجوبة كأم الاب مع فانه تنجب
 ام الام واذ التمت جدهتان احداهما ذات قرابة كأم ام الاب واخرى ذات
 قرابتين كأم اب لاب وهي ايضا ام ام الام فكل السدس لذات القرابة وثلثا

للأخرى عند ممته ومنصف عند أبي يوسف والمحرم بالقتل ونحوه لا يجب
والجواب يجب كما مر في المدة وكما الاخوة والاحوات يجب لهم الاب ويجوز الام من
الثالث الى السادس **فصل** واذا زادت سهام الفريضة فقد عالت واربعه مخافة
لا نقول الاثنان والثلاثة والاربعة والثانية وثلاثة نقول الستة العشرة
وتراو شفعوا الاثنى عشر الى السبعة عشر وتراو شفعوا اربعة وعشرون
الى سبعة وعشرين معولا واحدا في المهرية وهي امرأة وبنات وابوان والرد
ضد العول بان لا تستغرق السهام الفريضة مع عدم العصبية فيوز الباقي
على سوي السهام سوى الزوجين بقدر سهامهم فان كان من يرث عليه
جنسا واحدا فالمسئلة من عدد رؤسهم وان كان جنسين او اكثر فبن
عدد سهامهم في اثنين لو كان في المسئلة سدسان ومن ثلاثة لو سكر
وثنت ومن اربعة لو سكر ونصف ومن خمسة لو ثلث ونصف او سدسان
ونصف او ثلثان وصدس فان كان مع الاول من لا يرث عليه اعطى فرضه من
اقل مخارج ثم قسم الباقي على رؤسهم فان استقام كزوج وثلاث بنات والا
فان وافق ضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرث عليه كزوج وست بنات
وان باين ضرب كل رؤسهم في كزوج وخمس بنات وان كان مع الثاني من لا يرث
عليه فالباقى على مسئلة من يرث عليه فان استقام كزوج واربعة بنات وست
لام والا ضرب جميع المسئلة لهم في مخرج فرض من لا يرث عليه كاربعة زوجات

ولست بنات وست جدات ثم يضرب سهام من لا يرث عليه في مسئلة من يرث عليه
وسهام من يرث عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرث عليه ويصح بالاصول لاثنتي
فصل ذو الرحم قريب ليس بعصبية ولا ذي سهم ويرث كما ترث العصبية عند عدم
ذي السهم فمن انفرد منهم اخرج جميع المال ويخرجون بقرب الدرجة ثم بقوة
القربة ثم يكون الاصل وارثا عند تعادل الجهة وان اختلف فلقرابة الاب اثنتان
ولقرابة الام ثلث ثم يعتبر الترجيح في كل فريق كما لو اقر عند الام في القرب
والقوة والجهة لذلك مثل حفظ الاشبين ونقص ابدان الفروع ان اتفق وكذا
ان اختلف عند أبي يوسف وعند محمد تؤخذ الصفة من الاصول والعدل من الفروع
ويقسم اول بطن وقع فيه الاختلاف ثم يجعل الذكر حظا والاناث على حدة
فيقسم كل طائفة على اول بطن اختلفت لكانا والادع حصته كل
اصل الى فرعه ويقول محمد يفتي ويقدم جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد
بنات الابن وان سفلن ثم اصل وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدون
ثم جزء ابيه وهم اولاد الاخوات واولاد الاخوة لأم وبنات الاخوة ثم جزء
وهم العمات والخالوات والاعمال والام وبنات الاعمال ثم اولادهم
ثم جزء ابيه وامه وهم عمات الاب والام وخالاتهما واخواتهما واعمالهم
لام واعمالهم لام وبنات اعمالها واولاد اعمالهم **فصل** والفرق في القربة
اذا يعلم انهم ماتوا ولا لا يقسم ما له كل على ورثة الاحياء ولا يرث بعض الاموات

من بعض وان اجتمع ابناء عم واحد فالحام اعطى السدس فرضا ثم اقتسم
 الباقي معصومة ويرث الجوسى بالاتكة الباطلة واذ اجتمع فيه فريتان
 لو اتفرد في شخصين ورثا بهارت بهما وان كانت احديهما محبة الاخرى يرث
 بالحاجة ويوقف للحل نصيبين واحد هو المختار وعند ابى يوسف نصيبين
 نصيبين فان خرج اكثر حيا ثم مات وورث واقلة فلا **فصل** المناصفة
 ان يموت بعض الورثة قبل القسمة فصيح المسئلة الاولى ثم الثانية فان استقام
 نصيب الميت الثاني على مسئلة والا فاضرب وفق التصحيح الثاني في التصحيح الاول
 ان وافق نصيبهم مسئلة فاضرب كل الثاني في الاول فالماصل من الضرب
 يخرج المسئلتين ثم اضرب سهام ورثة الميت الاول في وفق التصحيح الثاني
 او في كل وسهام ورثة الثاني في وفق ما في يده او كله فخرج فهو نصيب
 كل فريق فان مات ثالث فاجعل المبلغ لا مكان الاول والثالث مكان الثاني
 وكذا تفعل ان مات رابع او خامس وهلم جرا حتى الفرائض الفروض واما
 الاول النصف والنصف وهو الربع ونصف نصف وهو الثمن والثاني الثلث
 ونصفها وهو الثلث ونصف نصفها وهو السدس فالنصف مجزئ من
 اثنين والربع من اربعة والثمن من ثمانية والثلثان والثلث من ثلثة
 والسدس من ستة وان اختلف النصف بالنوع الثاني او ببعضه من ستة
 او الربع من اثني عشر والثمن من اربعة وعشرين واذ انقسم سهام فريق

فريق عليهم و باينت سهامهم عددهم فاضرب عددهم في اصل المسئلة
 كأمراة واخوين وان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل
 المسئلة كامرأة وست اخوة وان انقسم سهام فريقين او اكثر وتماثل ثلاثة
 اعداد رؤسهم فاضرب احد الاعداد في اصل المسئلة كثلث بنات وثلث اعمام
 وان تدخلت الاعداد فاضرب اكثرها في اصل المسئلة كاربعة زوجات وثلاث
 جدات واثني عشر عمما وان وافق بعض الاعداد بعضا فاضرب وفق واحد
 في جميع والمبلغ في وفق الثالث ان وافق والا فجميع والمبلغ في الرابع كذلك
 ثم الحاصل في اصل المسئلة كاربعة زوجات وخمس عشرة جدة وثمانين
 عشرون بنتا وستة اعمام وان تباينت الاعداد فاضرب كل واحد ها في جميع الثاني
 ثم المبلغ في الثالث ثم المبلغ في الرابع ثم الحاصل في اصل المسئلة كاربعة
 وعشرين بنات وست جدات وسبعة اعمام وان كانت المسئلة عائلة فاضرب
 ما ضربته في الاصل في مع العول في جميع ذلك **فصل** وتدخل العديدين
 يعرف بان تطرح الاقل من الاكثر فمرتان او اكثر فيغنيه ويقسم الاكثر
 على الاقل فينقسم قسم صحيح كالخمس مع العشرين وتوافقها بان ينقص
 الاقل من الاكثر من الجانين حتى يتوافقا في مقدار فان توفقا في واحد
 فهما متباينان وان اكثرهما متوافقا فان كان اثنين فهما متوافقان
 بالنصف وان ثلاثة فبا الثلث واربعة فبا الربع هكذا الى عشرة وان في احد

فجزاء من احد عشر وهم جزاوان اردت معرفة نصيب كل فريق من التصحيح
ماكان له من اصل المسئلة فيما ضربته فاصل المسئلة فخرج فهو نصيب وكذا
العمل في معرفة نصيب كل فريق فان شئت فان سبب سهام كل فريق ولد
من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم اعطى بمثل تلك النسبة من المضروب
لكل فرد منهم وان اردت قسمة التركة بين الورثة او الغرما فانظر
بين التركة والتصحيح فان كان سهام موافقة فاضرب سهام كل وارث
من التصحيح في وفق التركة ثم اقسام المااصل على وفق التصحيح فخرج فهو
نصيب ذلك الوارث وان لم يكن بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث
في جميع التركة ثم اقسام المااصل على جميع التصحيح فخرج فهو نصيب وكذا
العمل بمعرفة نصيب كل فريق وفي القسمة

بين الغرما جعل مجموع الديون

كالتصحيح وكل دين كسهم

وارث ثم اعمل العمل المذكور

ومن صالح من الورثة او التركة على شئ منها فاطرح نصيب

من التصحيح او الديون واقسم الباقي على سهام من بقي او ديونهم

تمت الاوراق بعناية الملك الخلاق

سنة
١١٦٥